

جامع الدرر العربية

موسوعة في ثلاثه أجزاء

الجزء الثالث

تأليف
الشيخ مصطفى الغلاييني
رئيسه
الدكتور عبد المنعم خفاجه

منشورات المكتبة العصرية
صكيدا - بيروت ص. ٠ ب: ٨٣٥٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

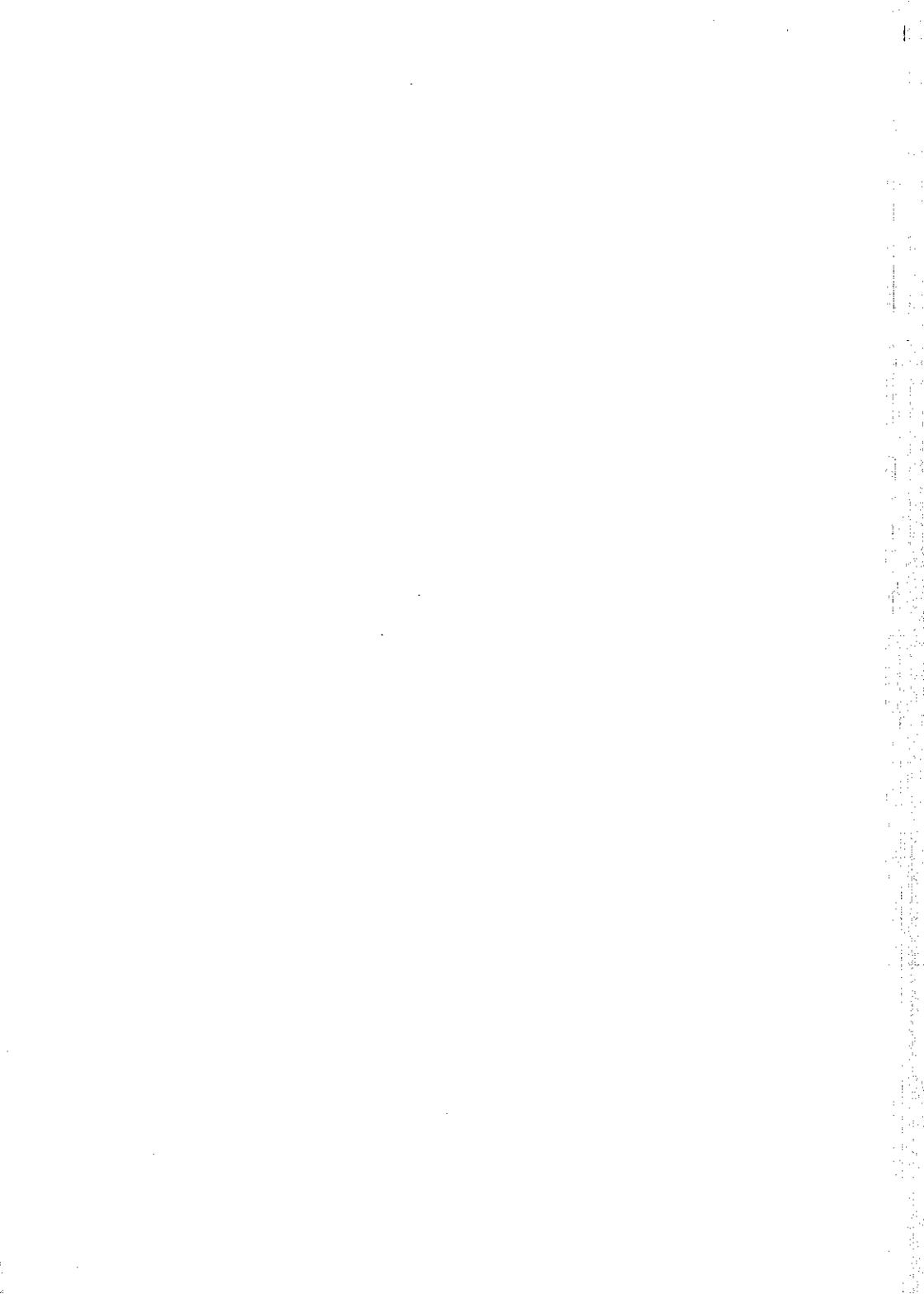
الحمد لله وكفى ، وسلامٌ على عباده الذين أصطفى .
وبعد فهذا هو الجزء الثاني من كتابنا : (جامع الدروس العربية) (١) .
وهو يشتمل على :

- الباب الرابع : في تصريف الأسماء .
- الباب الخامس : في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء .
- الباب السادس : في مباحث الفعل الإعرابية .
- الباب السابع : في مباحث الاسم الإعرابية .
- الباب الثامن : في مرفوعات الأسماء .

وقد كان تأليفه في مدينتنا : بيروت (الشام) ، عام ١٣٣٠ للهجرة ، وعام
١٩١٢ للميلاد .

بيروت الغلاييني

(١) إن الجزء الثاني هذا، يشتمل على أواخر الجزء الأول من طبعته الرابعة وأوائل الجزء الثاني من طبعته الثالثة. وذلك أننا جعلنا هذا الكتاب، في طبعته الجديدة، ثلاثة أجزاء بعد أن كان جزئين. فاقتطعنا من أواخر الجزء الأول مباحثي تصريف الأسماء، والتصريف المشترك بين الأفعال والأسماء. ومن أوائل الجزء الثاني مباحث الفعل الإعرابية، ومرفوعات الأسماء فجعلنا ذلك جزءاً ثانياً. وما بقي من مشتملات الجزء الثاني المعروف جعلناه جزءاً ثالثاً، فالرجاء أن يتنبه الأساتذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد.



تصريف الأسماء

ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول :

١ - الجامد والمشتق

الاسم نوعان : جامدٌ ومُشتقٌ .

فالاسمُ الجامدُ ما لا يكون مأخوذاً من الفعل : كحجرٍ وسَفَقٍ ودرهمٍ .
ومنه مَصَادِرُ الأفعالِ الثلاثية المجردة ، غير الميمية : كعِلْمٍ وقراءةٍ .

(أما مصادر الثلاثيِّ المزيد فيه ، والرباعيِّ مجرداً ومزيداً فيه ، فليست من الجوامد ، لأنها مبنية على الفعل الماضي منها . فهي مشتقة منه . وكذلك المصدر الميمي فهو مشتق بزيادة ميم في أوله كما علمت في مبحث المصدر « في الجزء الأول من هذا الكتاب ») .

والاسم المشتقُ : ما كان مأخوذاً من الفعل : كعالمٍ ومُتعلِّمٍ ومِنشأٍ ومُجتمَعٍ ومُسْتَشْفَى وَصَعِبٍ وأدعجٍ .

والأسماء المشتقة من الفعل عشرة أنواع : وهي : إسمُ الفاعل ، واسمُ

المفعول ، والصفة المشبهة ، ومبالغة اسم الفاعل ، واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، والمصدر الميمي ، ومصدر الفعل فوق الثلاثي المجرد ، واسم الآلة .

(وقد تقدم القول فيها ، في الكلام على شبه الفعل من الأسماء في الجزء الأول من هذا الكتاب) .

والاسم ، إما متمكن وهو المعرب ، وإما غير متمكن ، وهو المبني .
والمشتق لا يكون إلا متمكناً ، لأنه لا يكون إلا معرباً .

والجامد يكون متمكناً وغير متمكن . لأن منه المعرب ومنه المبني .
فغير المتمكن (وهو المبني من الأسماء) لا شأن للتصريف فيه . وهو قد يكون على حرف واحد : كطاء الضمير ، وعلى حرفين ، مثل : « هو ومن » وعلى ثلاثة أحرف ، مثل : « كيف وإذا » وعلى أكثر ، مثل : « مهما وأيان » .

والمتمكن هو موضوع التصريف .

* * *

٢ - المجرد والمزيد فيه

الاسم المتمكن مبني في أصل الوضع ، إما على ثلاثة أحرف : كحجر ، وإما على أربعة : كجعفر ، وإما على خمسة : كسفرجل ، وما زاد على خمسة ، فهو مزيد فيه « كخندريس »^(١) . وما نقص عن ثلاثة ، فهو محذوف منه : « كآب ويد وقم » . وأصلها : « أبو ويدي وقوه » .

(١) الخندريس : الخمر القديمة . والزائد فيها الباء .

وهو، من حيثُ أحرُفه إما مُجرَّدٌ . وهو ما كانت أحرُفه كلُّها أصليَّةً :
 « كرجلٍ ، ودرهمٍ ، وسفَرَجَلٍ » . وإما مزيدٌ فيه . وهذا إما مزيد فيه حرف
 واحد : « كحصانٍ وقنديلٍ »^(١) . وإما حرفان : « كمصباحٍ وإحرنجامٍ »^(٢) .
 وإما ثلاثةٌ أحرُف : « كانطلاقٍ واسِطِطارٍ »^(٣) . وإما أربعةٌ أحرُف :
 « كاستغفارٍ »^(٤) .

والمجرَّدُ ، إما ثلاثيٌّ : « كورقٍ » ، وإما رباعيٌّ : « كسَلْهَبٍ »^(٥) ، وإما
 خُماسيٌّ : « كَفَرَزْدَقٍ »^(٦) . والمزيدُ فيه ، إما ثلاثي الأُصول : « كسلاحٍ » ،
 وإما رباعيُّها « كعُصفورٍ » وإما خُماسيُّها : « كَقَبْعَثْرِي »^(٧) .
 وغايَةُ ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعةٌ أحرُفٍ : « كاستغفارٍ » .

٣ - موازين الأسماء

لكلِّ اسمٍ مُتمكِّنٍ ميزانٌ يُوزَنُ به .

فإذا أردتَ أن تَرِنَ اسماً أتيتَ بأحرُفٍ « فَعَلٍ » مطابِقةً لحركاته

-
- (١) حصان : ثلاثي مزيد فيه الألف . وقنديل، رباعي مزيد فيه الباء .
 (٢) مصباح : ثلاثي مزيد فيه الميم والألف . وإحرنجام : رباعي مزيد فيه الهمزة والألف .
 (٣) انطلاق : ثلاثي مزيد فيه الهمزة والنون والألف . واسِطِطار : رباعي مزيد فيه الهمزة، والألف
 والراء الثانية . والاسِطِطار : الامتداد والاسراع والاضطجاع .
 (٤) استغفار : ثلاثي مزيد فيه الهمزة والسين والتاء والألف . وأما الرباعي الأُصول فلا يزداد عليه أكثر
 من ثلاثة أحرُف .
 (٥) السلهب من الرجال : الطويل . ومن الخيل : ما عظم وطالت عظامه ، أو هو الطويل على وجه
 الأرض .
 (٦) الفرزدق : قطع العجين . والواحدة فوزدة . وبه لقب «الفرزدق» الشاعر المشهور . والكلمة
 معربة .
 (٧) القبعثري : الجمل العظيم . والمزيد فيه هو الألف المقصورة .

وسكناته . فوزنُ فَرَسٍ «فَعَلٌ» . فإن بقيَ بعدَ الثلاثةِ حرفَ أصليٍّ ، كرَّرت
لامَ «فعلٍ» فديرهمَ على وزن «فَعَلَلٌ» .

وإن بقيَ حرفانِ أصليَّانِ ، كرَّرت اللامَ مرتينِ ، فسفرَجَلٌ على وزن
«فَعَلَلٌ» .

وإن كان في الاسمِ زيادةٌ زدتها في وزنه ، فضاربٌ على وزنٍ «فاعلٌ»
ومضروبٌ على وزنٍ «مفعولٌ» ومفتاحٌ على وزنٍ «مفعالٌ» وانطلاقٌ على وزنٍ
«انفعالٌ» ، واستغفارٌ على وزنٍ «استفعالٌ» . إلا إذا كان الزائد من جنسِ
أحرفِ الاسمِ ، فتكرَّرَ في الميزانِ ما يماثلُهُ من أحرفِهِ . فمُعَظَمٌ على وزنٍ
«مُفَعَّلٌ» ، بتكرارِ عينِ الميزانِ . ومُغْرَوْرِقٌ على وزنٍ «مُفَعَّوْعَلٌ» ، بتكرارِ
عينِ الميزانِ ، واسودادٌ على وزنٍ «افعلالٌ» بتكرارِ لامِ الميزانِ . ولا يزداد في
الميزانِ الحرفُ الزائدُ نفسُهُ ، فلا يقالُ في وزنٍ مُعَظَمٍ «مُفَعَّظَلٌ» ولا في
وزنٍ مُغْرَوْرِقٍ «مُفَعَّوْرَلٌ» ولا في وزنٍ اسودادٍ «افعلادٌ» .

أوزان الأسماء الثلاثية المجردة

لثلاثيَّ المجرّد ، من الأسماءِ عشرةُ أوزانٍ وهي :

- (١) فَعَلٌ ، ويكونُ اسماً : كشمسٍ ، وصفةٌ : كسهلٍ .
- (٢) فَعَلٌ ، ويكونُ اسماً ، كفَرَسٍ ، وصفةٌ : كَبَطَلٍ .
- (٣) فَعَلٌ ، ويكونُ اسماً : ككَيْدٍ ، وصفةٌ : كحَذِرٍ .
- (٤) فَعَلٌ ، ويكونُ اسماً : كرجُلٍ ، وصفةٌ : كَيَقْظٍ^(١) .

(١) يقال يقظ بضم القاف . ويقظ بكسرهما .

- (٥) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كَعَجَلٌ ، وصفةٌ : كِنَيْسٌ^(١) .
 (٦) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كَعِنَبٌ ، وصفةٌ : كَمَاءُ رَوِيٍّ^(٢) .
 (٧) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كَأَبِلٌ ، وصفةٌ : كَأَتَانٌ إِبْدٍ^(٣) .
 (٨) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كَقْفَلٌ ، وصفةٌ : كَحُلِيٌّ .
 (٩) فِعْلٌ ويكونُ اسماً : كَضْرَدٌ ، وصفةٌ : كَحَطْمٌ^(٤) .
 (١٠) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كَعُنُقٌ ، وصفةٌ : كَجُنْبٌ .

أوزان الأسماء الرباعية المجردة

للرباعي المجرد من الأسماء ستة أوزان. وهي :

- (١) فَعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كَجَعْفَرٍ ، وصفةٌ : كَشْهَرِبٍ^(٥) .
 (٢) فِعْلِلٌ ، ويكونُ اسماً : كزَبْرَجٍ ، وصفةٌ : كخِرْمَسٍ^(٦) .
 (٣) فِعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كدِرْهَمٍ ، وصفةٌ : كِهَبْلَعٍ^(٧) .
 (٤) فُعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كُبُرْتُنٍ ، وصفةٌ : كَجُرْشِعٍ^(٨) .

- (١) النكس: الرجل الضعيف الذي لا خير فيه والمقصر عن غاية النجدة والكرم .
 (٢) ماء روي : كثير يروي .
 (٣) الأتان : أنثى الحمير . الإبد : ما تلد كل عام ويقال أيضاً امرأة إبد .
 (٤) الصرد: طائر أبيض اللون وأخضر الظهر وضخم الرأس والمقار وله مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير . ويكنى بأبي كثير . وجمعه صردان ، بكسر أوله وسكون ثانيه (والحطم) الراعي الظلوم . ومثله الحطمة .
 (٥) الجعفر: النهر الصغير . واسم رجل . (والشهرب): الشيخ الكبير . ومؤنثه شهربة .
 (٦) الزبرج : الزينة من نقش وجوهر ونحوهما والذهب . (والخرمس): الليل المظلم .
 (٧) الهبلع : الأكل الواسع الحنجور العظيم اللقم .
 (٨) البرتن . من السباع والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان . (والجرشع): العظيم من الجمال والخيول .

(٥) فَعَلُّ ، ويكون اسماً : كَفَطْحَلٍ ، وصفةً : كَسِبَطِرٌ^(١) .

(٦) فُعْلُلٌ ، ويكون اسماً : كُجْحَدِبٌ ، وصفةً : كَجْرَشِعٍ^(٢) .

وكلُّ ما وردَ من الأسماءِ والصفاتِ على هذا الوزنِ : (السادسِ) جاز أن يكونَ على الوزنِ الرابعِ : « فُعْلُلٌ » . ولذلك عدّه جمهورُ من العلماءِ فرعاً عنه .

وقد ثبت بالاستقراء أن الرباعي لا بدُّ من إسكان ثانيه أو ثالثه ، كيلا تتوالى أربع حركاتٍ في كلمةٍ واحدة . وذلك ممنوعٌ .

أوزان الأسماء الخماسية

للخماسيِّ المجرِّدِ ، من الأسماءِ ، أربعةٌ أوزانٍ . وهي :

(١) فَعْلُلٌ ، ويكونُ اسماً : كَسَفْرَجَلٍ ، وصفةً : كَشْمَرْدَلٍ^(٣) .

(٢) فَعْلَلِلٌ ، ولم يجيء إلاَّ وصفةً : كَجَحْمَرِشٍ^(٤) .

(٣) فُعْلُلٌ ، ويكونُ اسماً : كُخْرَعِبِلٍ ، وصفةً : كَقْدَعَمِلٍ^(٥) .

(١) الفطحل : هو الزمان الذي كان قبل خلق الناس . قال أبو عبيدة : والأعراب تقول : هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة . قال العجاج :

وقد أنانا زمن الفطحل والصخر مبتل بماء الرجل

وقال آخر : « زمن الفطحل إذ السلام بكسر السين : الحجارة ، ومفردها سلمة . بفتح السين وكسر اللام . ويعنون به زماناً كانت الأرض فيه غير ناعمة التكوين . وعليه قولهم في المبالغة في القدم : « كان ذلك زمن الفطحل » و(السيطر) : السهم الماضي ، والطويل الممتد .

(٢) الجخدب : ذكر الخرد و(الجرشع) : يجوز فيه ضم الشين أيضاً كما تقدم .

(٣) الشمردل : الطويل .

(٤) الجحمرش : العجوز الكبير والمرأة السمجة .

(٥) الخزعبل : الباطل ، و(القذعمل) الضخم من الإبل .

(٤) فِعْلَلٌ ، وَيَكُونُ اسْمًا : كَزِنْجَفْرٍ ، وَصَفَةٌ : كَجِرْدَحْلٍ (١) .
واعلم أن ما خرج عما تقدّم ، من أوزان المجردات الثلاثية والرباعية
والخماسية ، شاذٌّ أو مزيدٌ فيه أو محذوفٌ منه ، أو مُرَكَّبٌ أو أعجميٌّ .

أوزان الأسماء المزیدة فیها

للمزید فیها ، من الأسماء أوزانٌ كثيرةٌ لا ضابطٌ لها .
وأحرفُ الزیادة عشرةٌ ، وهي أحرفُ « سألُتمُونِها » .
ولا يُحکَمُ زیادةُ حرفٍ إلا إذا كان معه ثلاثةٌ أحرفٍ أصولٍ .
والحرفُ الذي یلزمُ تصاریفَ الكلمةِ ، هو الحرفُ الأصليُّ . والذي
یسقطُ فی بعضِ تصاریفها هو الزائدُ .
والحکَمُ بالزیادة والأصالة إنما هو للأسماء العربية المُتمکّنة : أما
الأسماءُ المبنیةُ ، والأسماءُ الأعجمیةُ ، فلا وجهٌ للحکَمِ زیادةً شیءٍ فیها .

٤ - المثنى وأحكامه

المثنى : اسمٌ مُعَرَّبٌ ، ناب عن مُفردین اتفاقاً لفظاً ومعنىً ، زیادةً ألفٍ
ونونٍ أو یاءٍ ونونٍ ، وكان صالحاً لتجریده منهما .

(فإن اختلفا في اللفظ فلا يثنيان بلفظ واحد ، فلا يقال في كتاب
وقلم : « كتابان » مثلاً . وأما نحو « العمرين » لعمر بن الخطاب وعمر بن
هشام (٢) ، ولأبي بكر وعمر ، ونحو : « الأبوين » للأب والأم ، و« القمرين »

(١) الزنجفر: معدن متفتت يعمل منه الحبر الأحمر ويصنع به . (الجرذل): الضخم من الإبل .

(٢) عمرو بن هشام هو المعروف بأبي جهل . وفي الحديث : « اللهم أعل الإسلام بأحب العمرين

إليك » . يعني بهما عمر بن الخطاب وعمر بن هشام . فكانت الاستجابة من نصيب عمر رضي الله
عنه .

للسمس والقمر و« المروتين » ، للصفاء والمروة ، فهو من باب التغليب ، أي تغلب أحد اللفظين على الآخر وهو سماعي لا يقاس عليه ، ومثل ذلك لا يكون مثنى لاختلاف لفظ المفردين ، بل هو ملحق بالمثنى من جهة الإعراب .

وإن اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى ، فلا يشبان أيضاً : كأن يكون اللفظ من المشترك كالعين : فلا يقال : « عينان » للباصرة والجارحة ، ولا « غزالتان » للشمس والظبية^(١) أو أن يكون اللفظ معنيان : حقيقي ومجازي ، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه فلا يقال : « وأيت أسدين » ، تعني أسداً حقيقياً ورجلاً شجاعاً كالأسد .

وإن ناب عن مفردين بلا زيادة كشفع وزوج فليس بمثنى .

وإن ناب عن مفردين بزيادة غير صالحة للإسقاط وتجريد الإسم منها : كاثنتين واثنتين وكلا وكلتا ، ولم يكن مثنى ، بل هو ملحق به في إعرابه ، إذ لم يسمع « اثن » ولا « ائنة » ولا « كل ولا كلت » .

الملحق بالمثنى

يُلحق بالمثنى ، في إعرابه ، ما جاء على صورة المثنى ، ولم يكن صالحاً للتجريد من علامته ، وذلك مثل : « كِلا وكِلتا » مضافتين إلى الضمير^(٢) . ومثل : « اثنتين واثنتين » ، وكذا ما تُني من باب التغليب :

(١) اثنى الغزال «غزالة» كما في المصباح وشرح القاموس . ومن زعم أنه لا يقال «غزالة» لثنى الغزال فهو واهم .

(٢) كلا وكلتا : يعربان إعراب المثنى إذا أضيفا إلى ضمير . نحو : «جاء الرجلان كلاهما . والمرأتان كلتاها . ورأيت الرجلين كليهما ، والمرأتين كلتيهما ، ومررت بالرجلين كليهما . والمرأتين كلتيهما» . أما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر فيعربان إعراب الإسم المقصور بحركات مقدرة على الألف ، رفعاً =

« كَالعَمَرَيْنِ وَالأَبْوَيْنِ وَالقَمَرَيْنِ » وكذلك ما سُمِّيَ به من الأسماء المثناة :
« كَحَسَنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ » .

ما لا يشئ من الكلمات

لا يشئ المُرْكَبُ : « كعبلبُكُ وسيبويه » ، ولا المشئ ، ولا الجمعُ . ولا
ما لا ثاني له من لفظه ومعناه : « كعمرَ مع عليّ » ، وكعينٍ للباصرة
والجارحة . وأما نحو : « العُمَرَيْنِ والقَمَرَيْنِ وَالأَبْوَيْنِ » فهو من باب
التغليب ، كما قدّمنا .

فإذا أُريدَ تشئُةُ المركبِ الإِضافيِّ ، يُشئى جُزؤه الأوَّلُ ، فيقال في تشئة
عبد الله ، وخادم الدار : « عبدا لله وخادِما الدار » .

وإذا أردتَ تشئةَ المركبِ المَزجِيِّ ، أو ما سُمي به من المركبِ
الإِسناديِّ ، أو المشئى ، أو الجمع ، جئتَ قبلهما بكلمة « ذَوَا » رفعاً ،
و« ذَوِي » نصباً وجراً ، فتقولُ في تشئةِ سيبويه وتابطُ شراً ، وحَسَنَيْنِ
وعابدينَ ، أعلاماً : « ذَوَا سيبويه ، وَذَوَا تَابُطُ شراً ، وَذَوَا حَسَنَيْنِ ، وَذَوَا
عابدينَ » ، أي صاحبِ هذا الاسم .

تشئة الجمع

قد يُشئى الجمعُ على تأويلِ الجماعتينِ أو الفرقتينِ أو التَّوعينِ ، وذلك
كقولهم : « إِبِلَانِ ، وَجَمَالَانِ ، وَغَنَمَانِ ، وَرِمَاحَانِ ، وَبِلَادَانِ » . ومن ذلك
الحديثُ : « مَثَلُ المَنَافِقِ كَالشَّاةِ العائِرةِ بَيْنَ الغَنَمَيْنِ ^(١) » .

= ونصباً وجراً . نحو : « جاء كلا الرجلين . وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين . وكلتا المرأتين
ومررت بكلا الرجلين . وكلتا المرأتين ، وسيأتي لها فصل شرح في الجزء الثاني من هذا الكتاب .
(١) العائرة : الجواللة المترددة . أي المترددة بين قطيعين . لا تدري أيهما تتبع . وأصل ذلك من =

الجمع مكان المثنى

قد تجعلُ العربُ الجمعَ مكانَ المثنى ، إذا كان الشيطانُ ، كل واحدٍ منهما ، متصلاً بصاحبه ، تقولُ : « ما أحسن رُؤُوسَهُما ! » : ومنه قوله تعالى : ﴿ فاقطعوا أيديَهُما ﴾ وقوله : ﴿ فقد صَغَتْ قلوبُكُما ﴾ ولم يقولوا في المُنفصلين : « أفراسهما ولا غلمانهما » .

وبعضُ العربِ يجعلُ الجمعَ مكانَ المثنى مطلقاً ، وعليه قولهم : « ضع رِحالَهُما » .

تشية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص

إذا تُنِّيَتَ الصحيحَ الآخر . كرجلٍ وامرأةٍ وِضوءٍ ، أو شِبْهَهُ : كظبي ودلو ، أو المنقوص : كالقاضي والداعي ألحقتَ بآخره علامة التَّشْيَةِ بلا تغييرٍ فيه ، فتقولُ : « رجلانٍ وامرأتانٍ وِضْوَةٌ وِظَّبِيانٍ وداعيانٍ » .

تشية المقصور

إذا تُنِّيَتَ مقصوراً ، فإن كان ثلاثياً قلبتَ ألفه واواً ، إن كان أصلها الواو ، وياءٌ إن كان أصلها الياء ، فتقولُ في تشية عصاً : « عَصَوَانٍ » ، وفي تشية فتىً : « فَتَيَانٍ » .

وقد يكونُ للألف أصلان ، فيجوزُ فيها وجهان ، وذلك كالرَّحَى ، فإنها يائِيَةٌ في لغة من قال : « رَحِيْتُ » وواوِيَةٌ في لغة من قال : « رَحَوْتُ » ، فيجوزُ أن يقال في تشيتها : « رَحِيانٍ وَرَحَوانٍ » .

= قولهم : « عار الفرس يعير » إذا انطلق من مربطه ماضياً على وجهه .

وإن كان مقصوراً فوق الثلاثي ، قلبت ألفه ياء على كل حال ، فتقولُ
في تشية : حُبْلَى ومِصْطَفَى ومُسْتَشْفَى : « حُبْلَيَانِ وَمُصْطَفَيَانِ وَمُسْتَشْفَيَانِ » .

تشية الممدود

إذا ثنيت ممدوداً ، فإن كانت همزته أصليَّة ، ثَبَّتْ على حالها ، فتقولُ
في تشية : قُرَاءٍ وُوضَاءٍ^(١) : « قُرَاءَانِ وَوُضَاءَانِ » .

وإن كانت مَزِيدَةً للتأنيث ، قُلِبَتْ واوًا ، فتقولُ في تشية : حَسَاءٌ
وصَحْرَاءٌ : « حَسَاوَانِ وَصَحْرَاوَانِ » .

وإن كانت مُبَدَّلَةً من واوٍ أو ياءٍ أو كانت مَزِيدَةً للإلحاقِ ، جاز فيها
الوجهانِ : بقاؤها على حالها ، وانقلابها واوًا ، فتقولُ في المُبَدَّلَةِ : « كَسَاوَانِ
وِكِسَاءَانِ ، وَغَطَاوَانِ وَغَطَاءَانِ »^(٢) . وتقولُ في المَزِيدَةِ للإلحاقِ^(٣) :
« عِلْبَاوَانِ وَعِلْبَاءَانِ »^(٤) ، وَقُوبَاوَانِ وَقُوبَاءَانِ^(٥) ، وَحِرْبَاوَانِ وَحِرْبَاءَانِ »^(٦) .

(١) القراء بضم القاف: الناسك المتعبد. والوضاء بضم الواو: الوضيء وهو الحسن النظيف .
(٢) كساء أصل همزته الواو: «كساو» لأنه من كسا يكسو. وغطاء أصل همزته الياء: «غطاي»، لأنه غطى يغطي. كرمى يرمي. يقال: «غطى فلان الشيء يغطيه وغطى عليه يغطيه» إذا ستره وعلاه. فهو «غاط» والشيء «مغطي».

(٣) الإلحاق. أن يزداد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة غيرها، فالهمزة في «علباء وقوباء» زيدت ليلحق وزن الأولى بقرطاس والثانية بقرناس «بضم القاف وسكون الراء» وهو قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف في التقدم والبروز.

(٤) العلباء: بكسر العين. عصب العنق، وهما علباوان بينهما منبت العرف «بضم العين وسكون الراء». وهو شعر عنق الفرس.

(٥) القوباء: بضم القاف وسكون الواو «ويجوز فتحها» داء معروف يتسع ويتشتر، ويداوى بالريق. ويسمى الخزاز «بفتح الحاء» ومفرده حرازة.

(٦) الحرباء حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلون ألواناً بحرها. وجمعه «حرايب» بتشديد الياء. وهو مذكر. ومؤنثه «حرباءة وأم حبين» بضم الحاء وفتح الباء ويضرب به المثل في القلب وفي الحزم أيضاً، يقال: «هو أحزم من الحرباء»، لأنه لا يترك غصناً من الشجرة حتى يمسك بأخر.

وتصحیح الهمزة (أي : تركها على حالها) في المُبدلة من واوٍ أو ياءٍ أولى .
وقلبها واواً في المزيدة للإلحاق أحسن .

وما كان قبل ألفه - التي للتأنيث - واوٌ ، جاز تصحيح همزته ، إنشأً
تجتمع واوان ، ليس بينهما إلا الألفُ ، فتقولُ في عَشَواء^(١) : « عَشَواوانِ
وعشَواوانِ » .

تشية المحذوف الآخر

إن كان ما يُرادُ تشيتهُ محذوف الآخر ، فإن كان ما حُذِف منه يُردُّ إليه
عند الإضافة ، رُدُّ إليه عند التشية ، فتقولُ في تشية : أبٍ وأخٍ وحمٍ (وأصلها
أبو وأخو وحمو) : « أبوانِ وأخوانِ وحموانِ » ، وفي تشية : قاضٍ وداعٍ
وشحٍ : « قاضيانِ وداعيانِ وشحيانِ » ، كما تقولُ في الإضافة : « أبوكِ وأخوكِ
وحموكِ وقاضيكِ وداعيكِ وشحيكِ » .

وإن لم يكن يُردُّ إليه المحذوفُ عند الإضافة ، لم يُردِّ إليه عند التشية ،
بل يُثنى على لفظه ، فتقولُ في تشية : يدٍ وغدٍ ودمٍ وقَمٍ واسمٍ وابنٍ وسنَةٍ
ولُغَةٍ ، (وأصلها : يديّ وغدو ودمو أو دميّ وفوه وسمو وبنو وسنو ولُغو أو
لُغي) : « يدانِ وغدانِ ودمانِ وفمانِ وسمانِ وبنانِ وستنانِ ولُغتانِ » ، كما تقولُ
في الإضافة : « يدكِ وغدكِ ودمكِ وفمكِ وسمكِ وبنكِ وستنكِ ولُغتكِ » .

٥ - جمع المذكر السالم

الجمعُ اسمٌ ناب عن ثلاثةٍ فأكثر ، بزيادةٍ في آخره ، مثلُ : « كاتبينِ
وكاتباتِ » أو تغييرٍ في بنائه ، مثلُ : « رجالٍ وكتُبٍ وعُلماءٍ » وهو قسمان :
سالمٌ ومُكسَّرٌ .

(١) العشَواء: الناقة السبيّة البصر.

فالجمع السالم ما سَلِمَ بناءً مفرده عند الجمع ، وإنما يُزَادُ في آخره وأوْ
ونونٌ ، أو ياءٌ ونونٌ ، مثلُ : « عالمونٌ وعالمينٌ » ، أو ألفٌ وتاءٌ ، مثلُ :
« عالماتٌ وفاضلاتٌ » .

وهو قسمانٍ : جمعٌ مُذَكَّرٍ سالمٌ ، وجمعٌ مؤنَّثٍ سالمٌ .

فجمعُ المذكرِ السالمِ : ما جُمِعَ بزيادةِ واوٍ ونونٍ في حالة الرفع ، مثلُ :
« قد أفلحَ المؤمنونَ » ، وياءٍ ونونٍ في حالتي النصبِ والجرِّ ، مثلُ : « أكرمِ
المجتهدينَ ، وأحسنِ إلى العاملينَ » .

شروط جمع المذكر السالم

لا يُجمعُ هذا الجمعُ إلا شيئان :

الأولُ : العَلَمُ لمذكَّرٍ عاقلٍ ، بشرطِ خُلُوه من التاء ومن التركيب ،
مثلُ : « أحمدٌ وسعيدٌ وخالدٌ » .

الثاني : الصفةُ لمذكَّرٍ عاقلٍ ، بشرطِ أن تكونَ خاليةً من التاء ، صالحةً
لدخولها ، أو للدلالة على التفضيل ، مثلُ : « عالمٌ وكاتبٌ وأفضلٌ وأكملٌ » .

فعالمٌ وكاتبٌ : خاليان من التاء ، صالحان لقبولها ، فنقول : « عالمةٌ
وكاتبةٌ » ، وأفضلٌ وأكملٌ : خاليان من التاء غير صالحين لدخولها ، لكنهما
اسما تفضيل . والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بشرط أن تخلو من تاء
التأنيث : فإن خلت منها يشترط فيها أحد أمرين : إما أن تقبل التاء وإما أن
تكون اسم تفضيل . فإن لم تقبلها ولم تكن دالة على التفضيل ، لا تجمع
هذا الجمع : « كأحمرٌ وصبورٌ وقتيلٌ » كما سيأتي .

وكلُّ ما كان من باب «أفعل فعلاء»، مثلُ : أحمرَ وخمراء^(١)، أو مر باب «فعلان فعلى»، مثلُ : سكرانَ وسكرى^(٢)، أو كان مما يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، مثلُ : «غَيورٍ وَجَرِيحٍ»^(٣)، فهو غير صالح لقبولِ التاءِ .

فلا يُجمعُ هذا الجمعُ، مثلُ : زينبَ وداجسِ (علم فرس) وحمزة وسيبويه من الأعلام، ولا مثلُ : مُرضعٍ وسابقٍ (صفة فرس) «وعلامية وأبيضَ وولهان وصبورٍ وقتيلٍ»، من الصفات^(٤).

(وأما «أفعل» الدال على التفضيل، ومؤنثه «فعلى». بضم الفاء، فيجمع جمع مذكر سالماً، وإن لم يكن صالحاً لدخول التاء. لأن ما خلا من التاء يشترط فيه أحد شيئين. إما صلاحه لدخول التاء وإما دلالة على التفضيل).

الملحق بجمع المذكر السالم

يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه، ما ورد عن العرب مجموعاً هذا الجمع، غير مستوفٍ للشروط. وذلك مثلُ : «أولي وأهلين وعالمين ووابلين وأرضين وبنينَ وعشرين إلى التسعين»، ومثلُ : «سنين وعضين وعزيرين وثبين ومئين وكربين وطلبين» ونحوها. ومفردُها : «سنة وعضة وعزة وثبة ومئة وكرة

(١) أي : بأن يكون الوصف على وزن «أفعل»، ومؤنثه على وزن «فعلاء» وما كان كذلك فلا يجمع

جمع المذكر السالم. وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال «حمر» بضم الحاء وسكون الميم.

(٢) أي : بأن يكون الوصف على وزن «فعلان»، ومؤنثه على وزن «فعلى» وما كان كذلك فلا يجمع

هذا الجمع، وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال «سكاري».

(٣) أي : بأن يكون من الصفات التي مذكرها كمؤنثها سواء. وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع،

بل يجمع جمع تكسير. فيقال «غير» بضم الغين والياء في جمع غيور، و«جرحي» بفتح الجيم

وسكون الراء، في جمع جريح.

(٤) يطلب الأستاذ من تلاميذه معرفة السبب في امتناع جمع هذه الأسماء جمع مذكر سالماً.

وظبة^(١)»، قال تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ؟﴾ وقال: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾^(٢)، وقال جلُّ شأنه: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ عِزِينَ﴾^(٣).

ويُلحَقُ بهذا الجمع أيضاً ما سُمِّيَ به من الأسماء المجموعة جمعَ المذكر السالم مثل: «عَلِيَّينَ وَزَيْدِيْنَ» قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أُمَّةَ اللَّهِ﴾^(٤)، وتقولُ فيمن يُسمى: «عابدينَ وَزَيْدِيْنَ»: «جاءَ عابدونَ وَزَيْدونَ، ورأيتُ عابدينَ وَزَيْدِيْنَ، ومررتُ بعابدينَ وَزَيْدِيْنَ»^(٥).

جمع الصحيح الآخر وشبهه

إن كان المرادُ جمعه جمعَ المذكر السالم صحيحَ الآخر، أو شبهه، زيدتُ فيه الواو والنونُ أو الياء والنونُ بلا تغييرٍ فيه، فيقالُ في جمعِ كاتبٍ: «كاتبونَ وكاتبينَ»، وفي جمعِ ظبيٍّ، علماً لرجلٍ: «ظبيونَ وظبيينَ».

جمع الممدود

إن جمعتَ الممدودَ هذا الجمع، فهمزته تُعطي حُكمها في الشنية.

(١) العضة: الفرقة، والقطعة من الشيء. والعزة: الجماعة والفرقة، والعصبة. والشيبة: الجماعة. وهي أيضاً العصبة من الفرسان. والكرة: كل جسم مستدير ويقال: «كرا بالكرة يكرؤ»: إذا لعب بها. والظبة: حد السيف والسكين ونحوهما.

(٢) أي: مفرقاً، فقالوا: هو كهانة. وقالوا: أساطير الأولين: أو فرقوا بين آياته، فأمنوا ببعض وكفروا ببعض، على خلاف من قال فيهم: ويؤمنون بالكتاب كله.

(٣) أي جماعات وفرقاً وعصباً.

(٤) عليون: اسم لأعلى الجنة، وهو أشرف مكان فيها، كما أن «سجينا» بكسر السين والجيم المشددة: هو اسم لشر النيران.

(٥) للمسمى به من جمع المذكر السالم، ولسنتين ونحوهما، أحكام في الإعراب ستذكر في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

(أي : إن كانت همزته للتأنيث وجب قلبها واواً ، فتقول في جمع « ورقاء » علماً لمذكر عاقل : « ورقاؤون » وفي جمع زكرياء : « زكرياؤون » . وإن كانت أصلية تبق على حالها ، فتقول في جمع وضاء وقرأ : « وضائون وقرأون » . وإن كانت مبدلة من واو أو ياء ، ومزيدة للإلحاق جاز فيها الوجهان : إبقاؤها على حالها وقلبها واواً ، فتقول في جمع : « رجاء وغطاء وعلباء » ، أعلاماً لمذكر عاقل : « رجاؤون ورجاؤون ، وغطاؤون وغطاؤون ، وعلباؤون وعلباؤون » . والهمزة في المبدلة من واو أو ياء أفصح .)

جمع المقصور

إن جُمع المقصورُ هذا الجمعُ ، تحذفُ ألفُه وتَبقُ الفتحةُ ، بعدَ حذفها ، دلالةً عليها^(١) ، فتقولُ في جمعِ مصطفى : « مصطفىون » ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ ، وقولُه : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ ﴾ ، وتقولُ في جمعِ رضاً ، علماً لمذكر عاقل : « رِضَوْنَ » ، في الرَّفْع ، و« رِضَيْنَ » ، في النصب والجر .

جمع المنقوص

إن كان ما يُجمعُ هذا الجمعُ منقوصاً ، تُحذفُ ياؤه ، ويُضَمُّ ما قبلها ، إن جُمعَ بالواو والنون ، وتَبقُ الكسرةُ ، إن جُمعَ بالياء والنون ، فتقول في جمع القاضي : « القاضون والقاضين » .

(١) لا فرق بين أن يكون المقصور ثلاثياً : كرضاً . علماً لمذكر عاقل . أو فوق الثلاثي كمرتضى .

٦ - جمع المؤنث السالم

جمعُ المؤنثِ السالمُ : ما جُمعَ بألفٍ وتاءٍ زائدتين ، مثلُ : «هنداتٍ ومُرُضعاتٍ وفاضِلاتٍ» .

نحو : «قضاةٌ وهداةٌ» هو من جموع التذكير ، وليس بجمع مؤنث سالم ، لأن ألفه ليست زائدة ، بل هي منقلبة ، والأصل : «قضيةٌ وهديّةٌ» بوزن «فعلّة» بضم الفاء وفتح العين . وتاء جمع المؤنث السالم مبسوطة ، وتاء «قضاة وهداة» ونحوهما مربوطة . ونحو «أبياتٍ وأشتاتٍ» من جموع التذكير أيضاً . لأن تاءها أصلية .

الأسماء التي تجتمع هذا الجمع

يَطْرُدُ هذا الجمعُ في عشرة أشياء :

الأولُ : عَلِمَ المؤنثُ : كدَعْدٍ ومَرِيَمَ وفاطمةَ .

الثاني : ما خُتِمَ بتاءِ التانيثِ : كَشَجَرَةٍ وثمرةٍ وطلحةَ وحمزةَ^(١) .

ويُسْتثنى من ذلك : «امرأةٌ وشاةٌ وأمةٌ وأُمَّةٌ وشفةٌ ومِلةٌ» ، فلا تُجمعُ بالألفِ والتاءِ . وإنما تُجمعُ على : «نساءٍ وشيأٍ وإماءٍ وأمَمٍ وشفاهٍ» .

الثالثُ : صفةُ المؤنثِ ، مقرونةٌ بالتاءِ ، كمرُضعةٍ ومُرُضعاتٍ ، أو دالةٌ على التفضيلِ : كفضلي «مؤنث أفضل» وفضلياتٍ .

(لذلك لم يجمع نحو : «حائضٍ وحاملٍ وطاققٍ وصبورٍ وجريحٍ

(١) ولا فرق بين أن يكون المختم بها مؤنثاً : كشجرةٍ وثمرَةٍ . أو مذكراً : كحمزةٍ وطلحةٍ (علمين لرجلين) .

وذمول»^(١) من صفات المؤنث ، بالألف والتاء لأن الشرط في جمع صفة المؤنث بهما أن تكون مختومة بالتاء ، أو دالة على التفضيل . وهذه الصفات ليست كذلك . بل تجمع على حوائض وحوامل وطوالق وصبر « بضم الصاد والباء » وجرحى وذمل « بضم الذال والميم » .

الرابعُ : صفةُ المذكر غير العاقل : كجبلٍ شاهقٍ وجبالٍ شاهقاتٍ وحصانٍ سابقٍ وحصنٍ سابقاتٍ .

الخامسُ : المصدرُ المجاوزُ ثلاثةَ أحرف ، غيرُ المؤكِّدِ لفعله . كإكراماتٍ وإنعاماتٍ وتعريفاتٍ .

السادسُ : مُصغَرُ مذكَّرٍ ما لا يعقلُ . كدُرَيْهَمٍ ودُرَيْهَمَاتٍ ، وكُتَيْبٍ وكُتَيْبَاتٍ .

(وإنما جاز جمعه لأن المصغر صفة في المعنى . وصفة المذكر غير العاقل تجمع بالألف والتاء كما علمت . أما مصغر المؤنث غير العاقل ، فلا يجمع بهما ، وذلك كأرينب وخنيصر وعقيرب (تصغير أرنب وخنصر وعقرب) ، لأنه في المعنى صفة لمؤنث خالية من التاء وليست دالة على التفضيل كما علمت . وقد نص العلماء على أن مصغر المؤنث غير العاقل لا يجمع جمع المؤنث السالم (راجع حاشية الصبان على الأشموني ، وحاشية ابن عقيل ، للخضري ، وجمع الجوامع وشرحه : همع الهوامع ، للسيرطي ، والتصريح : شرح التوضيح ، للشيخ خالد) ولذلك لم يصب بعض المؤلفين من المتأخرين في تجويز ذلك وجعله مطرداً مع نص العلماء على منعه . أما

(١) الذمول: الناقة التي تسير سريعاً ليناً. والذميل: السير اللين السريع. والفعل منه: «ذمل يذمل»، بفتح العين في الماضي وضمها وكسرها في المضارع. ومصدره: «الذمل، يسكون الميم، والذمول، والذميل والذملان».

نحو (أذينة) تصغير (أذن) ، فيجمع على (أذينات) لمكان التاء ، التي لحقته عند التصغير . وما ختم بتاء التأنيث ، يجمع بالألف والتاء مطلقاً . كما علمت .

السابع : ما ختم بألف التأنيث الممدودة . كصحراء وصحراوات^(١) ، وعذراء وعذراوات ، إلا ما كان على وزن (فَعْلَاء) مُؤنث (أفعل) ، فلا يُجمع هذا الجمع كحمراء (مؤنث أخمر) ، وكحلاء (مؤنث أكحل) ، وصحراء (مؤنث أصحر)^(٢) وإنما يُجمع هو ومذكّره على وزن (فُعْلٍ) : كحُمُرٍ وكُحْلٍ وِصْحَرٍ .

(وأما جمعهم « صحراء على خضراوات » كما في حديث : « ليس في الخضراوات صدقة » فصحراء هذه ليس المقصود منها الوصف بالخضرة . وإنما أرادوا بها الخضر . وهي البقول والفاكهة فهي قد صارت اسماً لهذه البقول . ولا يقال في مقابلها (أخضر) . فهي (فعلاء) ليس لها (أفعل) . وقد جرت مجرى (صحراء) ، التي معناها الأرض الخلاء ، فجمعها ، كصحراء ، بالألف والتاء ، إنما باعتبار أنهما اسمان ، لا صفتان) .

الثامن : ما ختم بألف التأنيث المقصورة كذكرى وذكريات ، وفُضلى وفُضليات ، وحُبلى وحُبليات ، إلا ما كان على وزن (فَعْلَى) مُؤنث (فَعْلَان) ، فلا يُجمع هذا الجمع : كسَكْرَى (مؤنث سكران) وريّاً (مؤنث رِيَّان) وَعَظْشَى (مؤنث عطشان) . وإنما يقال في جمع (سَكْرَى) ومذكرها : (سُكَارَى وسُكَارَى وسَكْرَى) ، وفي جمع (رِيَّان) ومذكرها :

(١) الصحراء: الأرض الخلاء لا نبات فيها .

(٢) الأصحر: المغبر في حمرة . ومؤنثه صحراء . والصحراء إن كانت بهذا المعنى فلا تجمع بالألف والتاء لأن مذكرها على وزن (أفعل) . وإن كانت بمعنى الأرض الخلاء ، فتجمع هذا الجمع لأنها لا مذكر لها ، لا على وزن (أفعل) ولا على غيره .

(رِواء) بكسر الراء ، وفي جمع (عَطْشَى) ، ومذكرها : (عِطَاشُ) ، بكسر العين ، وَعِطَاشَى ، بفتحها .

التاسعُ : الاسمُ لغير العاقلِ ، المصدَّرُ بابنٍ أو ذي : كابن آوى وبناتِ آوى ، وذي القَعْدَةِ وذوات القَعْدَةِ .

(ابن وذو ، المضافان إلى غير العاقل ، تجمعهما على بنات وذوات . أما المضافان إلى العاقل فيجمعان على بنين أو أبناء وذوي ، فتقول في جمع ابن عباس وذوي علم : «بنو عباس ، وأبناء عباس ، وذوو علم» .

العاشرُ : كلُّ اسمٍ أعجميٍّ لم يُعَهَّدْ له جمع آخر : كالتلغرافِ والتلفونِ والفُنَّغرافِ والرِّزنامِجِ^(١) والبرنامِجِ^(٢) .

وما عدا ما ذُكِرَ لا يجمع بالألف والتاء إلا سماعاً وذلك كالسمواتِ والأرضاتِ والأمهاتِ والأماتِ^(٣) والسُّجالاتِ والأهلاتِ والحماماتِ والإصطبلاتِ والثيباتِ والشَّمالاتِ^(٤) . ومن ذلك بعض جموع الجمعِ : كالجَمالاتِ والرِّجالاتِ والكلاباتِ والبُيوتاتِ والحُمَراتِ والدُّوراتِ والدياراتِ والقُطراتِ . فكل ذلك سماعيٌّ لا يقاس عليه .

الملحق بجمع المؤنث السالم

يُلْحَقُ بجمع المؤنث السَّالمِ في إعرابه شيئان ، الأولُ : (أولاتِ) ،

(١) الرزنامج : كتاب حساب الأيام والشهور، معرب (روزنامه) بالفارسية.

(٢) البرنامج : كتاب الأعمال، فارسي، معرب (برنامه).

(٣) أكثر ما تستعمل الأمهات في الإنسان والامات في البهائم ونحوها.

(٤) الشَّمالات : جمع شمال . بفتح الشين . وهي الريح تهب من ناحية القطب . وتجمع على شمائل . ويقال فيها (شمال) أيضاً بالهمزة .

بمعنى صاحبات ، والثاني : ما سُمِّيَ به من هذا الجمع ، مثل : (عَرَافَاتُ)^(١) وأذرعَاتُ)^(٢) .

جمع المختوم بالتاء

إن جمعتَ المختومَ بالتاءَ هذا الجمعَ ، حَدَفْتَهَا وجوباً ، فتقولُ في جمعِ فاطمةَ وشجرةٍ : (فاطمَاتُ وشجراتُ) .

جمع الممدود

إن كان ما يُرادُ جمعُهُ هذا الجمعَ ممدوداً ، فهمزته تعطى حكمها في التثنية ، فتقولُ في جمعِ عذراءٍ وصحراءٍ : عذراواتُ وصحراواتُ^(٣) ، وتقولُ في جمعِ قُرَاءٍ وُوضَاءٍ^(٤) ، إن سَمِيتَ بهما أنثى : (قُرَاءَاتُ) وُوضَاءَاتُ^(٥) وتقولُ في جمعِ عَلْبَاءٍ وسماءٍ وحياءٍ (أعلاماً لمؤنث) : (عَلْبَاتُ وسماءَاتُ وحياءَاتُ ، وعلباواتُ ، وسماواتُ وحياواتُ)^(٦) .

جمع المقصور

إن أردتَ جمعَ المقصور ، فألفُهُ تُعطى حُكْمَهَا في التثنية أيضاً ، فتقولُ

-
- (١) عَرَافَاتُ وعَرَافَةُ : موقف الحج . على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة .
 - (٢) أذرعَاتُ : بلد في حوران من أرض الشام . والنسبة إليها أذرعي .
 - (٣) بقلب الهمزة واو لأنها مزيدة للتأنيث .
 - (٤) قراء ووضاء إن سميت بهما مؤنثاً منعتهما من الصرف للعلمية والتأنيث ، وحينئذ تمنعان من التنوين وتجران بالفتحة . وكذا (علباء وساء وحياء) إن سميت بها المؤنث . وكذا كل ما سمي به مؤنثاً ، وإن كان في الأصل مذكراً .
 - (٥) بابقاء الهمزة على حالها لأنها أصلية .
 - (٦) بابقاء الهمزة على حالها أو قلبها واواً ، لأنها في (علباء) مزيدة للإلحاق وفي (ساء) مبدلة من الواو وفي (حياء) مبدلة من الياء .

في جمع حُبْلَى وَفُضْلَى : (حُبْلِيَّاتٌ وَفُضْلِيَّاتٌ)^(١) وفي جمع رَجَا وَهُدَى^(٢) (عَلَمِينَ لِمُؤْنَتَ): (رَجَوَاتٌ^(٣) وَهُدَيَاتٌ^(٤))

وإن جمعت نحو: (صلاة، وزكاة، وفتاة، ونواة)^(٥)، مما ألفه مُبْدَلَةٌ من الواو أو الياء، حذفت منه التاء، وقلبت الألف المُبْدَلَةَ من الواو واوًا، والمبدلة من الياء ياءً، وجمعه بالألف والتاء: « كَصَلَوَاتٍ وَرَكَوَاتٍ وَقِيَّاتٍ وَنَوِيَّاتٍ ».

وإن جمعت نحو: « حَيَاةٌ » مما ألفه المُبْدَلَةَ من الياء مسبوقةً بياءٍ، قلبت ألفه واوًا، وإن كانت ثالثةً أصلها الياءُ: كَحَيَّاتٍ وَلَا تَقُلْ: « حَيَّيَاتٌ » كراهيةً اجتماع ياءين مفتوحتين.

جمع الثلاثي الساكن الثاني

إن جمعت هذا الجمع اسماً^(٦) ثلاثياً، مفتوح الأول، ساكن الثاني، صحيحه، خالياً من الإدغام، وجب فتح ثانيه إتياعاً لأوله، فتقول في نحو: دَعْدٌ وَسَجْدَةٌ وَظَبِيَّةٌ: دَعْدَاتٌ وَسَجْدَاتٌ وَظَبِيَّاتٌ.

قال تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ وقال

الشاعر:

(١) ت قلب الألف لأنها فوق الثالثة.

(٢) مثل (رجا وهدي) إن سميت به مؤنثاً لم تنونه لأنه يمنع من الصرف بعد التسمية به للعلمية والتأنيث.

(٣) بقلب الألف واوًا لأنها ثالثة مبدلة من الواو.

(٤) بقلب الألف ياءً لأنها ثالثة مبدلة من الياء.

(٥) النواة: بيرة التمر ونحوه. وتجمع أيضاً على (نوى) والنواة من العدد: عشرون وقيل: عشرة.

(٦) المراد بكونه اسماً أن لا يكون صفة: كرحبة وسمحة فمثل هذا لا يترك ثانيه تبعاً لأوله بل يبقى على حاله كما ستعلم.

بِاللَّهِ يَا ظِيَّاتِ الْقَاعِ ، قُلْنَ لَنَا :
 لَيْلَايَ بِمَنْكُنَّ أَمْ نَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ
 وأما قوله :

وَحُمِّلْتُ زُفْرَاتِ الضُّحَا فَأَطَقْتُهَا
 وما لي بِزُفْرَاتِ الْعَسِيِّ يَدَانِ

بإبقاء الحرف الثاني في « زُفْرَاتِ » على حاله ، فضرورة .

وإن جمعت اسماً ثلاثياً ، مضمومَ الأول ، أو مكسوراً ، ساكنَ الثاني صحيحه ، خالياً من الإدغام ، مثلُ : « خُطْوَةٍ » وَجُمْلٍ وَهِنْدٍ وَقِطْعَةٍ وَفِقْرَةٍ^(١) ، جاز فيه ثلاثة أوجه ، الأولُ : إبتاعُ ثانيه لأوله : كخُطَوَاتٍ وَجُمْلَاتٍ وَهِنْدَاتٍ وَقِطْعَاتٍ وَفِقْرَاتٍ . الثاني : فتحُ ثانيه : كخُطَوَاتٍ وَجُمْلَاتٍ وَهِنْدَاتٍ وَقِطْعَاتٍ وَفِقْرَاتٍ . الثالثُ : إبقاءُ ثانيه على حاله من السكون : كخُطَوَاتٍ وَجُمْلَاتٍ وَهِنْدَاتٍ وَقِطْعَاتٍ وَفِقْرَاتٍ .

أما الاسمُ فوقَ الثلاثيِّ : كزَيْنَبَ وَسُعَادَ ، والاسمُ الصفةُ : كضَحْمَةٍ وَعَبَلَةٍ ، والاسمُ الثلاثيُّ المُحرَكُ الثاني : كشَجْرَةٍ وَعِنَبَةٍ ، والاسمُ الثلاثيُّ ، الذي ثانيه حرفُ علةٍ : كجَوْرَةٍ وَبَيْضَةٍ وَسُورَةٍ ، والاسمُ الثلاثيُّ الذي فيه إدغامٌ ، كحِجَجَةٍ وَمِرَّةٍ ، فكلُّ ذلك لا تغييرَ فيه ، بل يقال : « زَيْنَابُ وَسُعَادَاتُ وَضَحْمَاتُ وَعَبَلَاتُ وَشَجْرَاتُ وَعِنَابَاتُ وَجَوْرَاتُ وَبَيْضَاتُ وَسُورَاتُ وَحِجَّاتُ وَمِرَّاتُ » . وبنو هُذَيْلٍ يُحرِّكون ثانيَ الاسمِ الثلاثيِّ ، إذا كان حرفَ علةٍ عند جمعه بالألف والتاء ، بالفتح ، أيةً كانت حركةُ ما قبله . فيقولون في جمعِ سورةٍ وصورةٍ وديمَةٍ وبيعةٍ : « سُورَاتُ وَصُورَاتُ وَدِيمَاتُ وَبِيعَاتُ » .

(١) الفقرة بكسر فسكون وفتح فسكون . واحدة فقرات الظهر وهي عظامه المنضدة كأنها سلسلة ، وتسمى خرزات الظهر وهي أيضاً من النثر كالبيت من الشعر ، وهي أيضاً كل جملة غتارة من الكلام .

٧ - جمع التكمير

جمع التكمير (ويسمى الجمع المكسر أيضاً هو ما ناب عن أكثر من اثنين ، وتغير بناء مفردة عند الجمع ؛ مثل : « كُتِبَ وعلماء وكتاب وكوآب » .

والتغيير ، إما أن يكون بزيادة على أصول المفرد كسهم وأقلام وقلوب ومصابيح ، وإما بنقص عن أصوله : كتخم وسدر ورسل ، وإما باختلاف الحركات ، كأسد . وهي جمع : « سهم وقلب ومصباح وتخم وسدر ورسول وأسد » .

وهو قسمان : جمع قلة ، وجمع كثرة .

فجمع القلة : ما وُضع للعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة كاحمال .

وجمع الكثرة : ما تجاوز الثلاثة إلى ما لا نهاية له : كحمول .

فوائد

(١) جمع القلة يتدء بالثلاثة وينتهي بالعشرة ، وجمع الكثرة يتدء بالثلاثة ولا نهاية له إلا صيغة منتهى الجموع ، فتبتدء بأحد عشر . وذلك إنما هو فيما كان له جمع قلة وجمع كثرة . أما ما لم يكن له إلا جمع واحد ولو كان صيغة منتهى الجموع فهو يستعمل للقلة والكثرة . وذلك : كرجال وأرجل وكتب وكتاب وأفئدة وأعناق وكوآب ومساجد وقناديل . أما ما له جمع قلة وجمع كثرة ، كأضلع وضلوع وأضالع . فهو كما قدمنا . على أن العرب (كما قال ابن يعيش في شرح المفصل) قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير . وإن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ويستغنى ببعضها

عن بعض ، والأقيس أن يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لأن القليل داخل في الكثير . وأما الجمع السالم فهو بنوعيه يستعمل للقلة والكثرة على الصحيح . وقيل هو من جمع القلة .

(٢) إذا قرن جمع القلة بما يصرفه إلى معنى الكثرة انصرف إليها كأن تسبقه «أل» الدالة على تعريف الجنس كقوله تعالى : ﴿ وأحضرت الأنفس الشح ﴾ أو يضاف إلى ما يدل على الكثرة كقوله سبحانه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة ﴾ . ومن ذلك قول حسان بن ثابت :

لنا الجففات الغر يلمعن في الضحا
وأسيافنا يقطرن من نجدة دما
فإضافة الأسياف إليهم وهي من جموع القلة صرفتها إلى الكثرة . وأما الجففات فهي تستعمل للقلة والكثرة لأنها جمع سالم . وهي هنا أيضاً للكثرة على رأي من يقول إن الجمع السالم للقلة لاقترانها بلام التعريف الجنسية . وبهذا تعلم أن الاعتراض على حسان - في استعماله « الجففات » بدل « الجفان » و« الأسياف » موضع « السيف » - ساقط وأن القصة المروية في هذا الموضوع التي أبطالها : « النابغة وحسان والخنساء والأعشى » مفتعلة لأن هؤلاء أجل من أن يقموا في مثل هذه الحمأة .

تكسير الأسماء والصفات (١)

لا يُجمع من الأسماء إلا ما كان على ثلاثة أحرف : كقلب وقلوب ، أو

(١) المراد بالأسماء: الموصوفات أي الأسماء التي تحمل عليها الصفات : كقلم ودار ودرهم ، فإنك =

على أربعة أحرفٍ : ككتابٍ وكتبٍ ، ودرهمٍ ودراهمٍ ، أو على خمسة أحرف ، رابعها حرفٌ علةٌ ساكن : كمصباحٍ ومصابيحٍ ، وقنديلٍ وقناديلٍ ، وعُصفورٍ وعصافيرٍ ، وفردوسٍ وفراذيسٍ . وما كان منها على غير هذا ، فلم جمعه إلا على كراهية . وذلك لأنَّ العرب يستكثرون تكسير ما زاد من الأسماء ، على أربعة أحرف ، إلا أن يكون قبل آخره حرفٌ علة ساكن . لأن ذلك يفضي إلى حذف شيء من أحرفه ، ليمكنوا من تكسيه . كما جمعا سفرجلًا وجَحْمَرِشًا^(١) وعندليبًا على : « سفارَجٌ وعنادلٌ وجحامرٌ » وما عدا ذلك ، من الأسماء فلم يستكثروا تكسير شيء منه : لسهولة تكسيه ، من غير إفضاء إلى حذف شيء منه .

أما الصفات ، فالأصل فيها أن تُجمع جمع السلامة . وذلك هو قياس جمعها . وتكسيها ضعيف . لأنه خلاف الأصل في جمعها . قال ابن يعيش ، في شرح المفصل : « وقد تكسّر الصفة ، على ضعف ، لغلبة الاسميّة . وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف ، قويت الوصفية ، وقل دخولُ التّكسير فيها . وإذا قلَّ استعمال الصفة مع الموصوف ، وكثر إقامتها مقامه ، غلبت الاسميّة عليها ، وقوي التّكسير فيها » اهـ . وحقُّها أن يُجمع المذكرُ العاقل منها ، جمعَ المذكر السالم ، وأن يُجمع المؤنث منها ، والمذكرُ غيرُ العاقل ، جمعِ المؤنث السالم . لكنهم اتّسعوا في تكسيها . لانتساع ميدان البيان عندهم والحاجة تفتقُّ الحيلة . فكان ذلك داعياً إلى تكسير الصفات ، كما كسّروا الأسماء . لكنهم لم يُكسّروا كلَّ الصفات .

= تصفها ، فتقول : قلم طويل ، ودار كبيرة ، ودرهم زائف والمراد بالصفات ما يكون لغيره من الأسماء . كطويل وكبيرة وزائف . فإذا أطلق الاسم ، في باب الجمع ، كان المراد به ما كان غير صفة .

(١) الجحمرش : المعجوز الكبيرة والمرأة السمجة .

فإنهم امتنعوا من تكسير اسم الفاعل من فوق الثلاثي^(١) : كَمُكْرِمٍ وَمُنْطَلِقٍ
 وَمُسْتَخْرَجٍ وَمُدْحَرَجٍ وَمُتَدَحْرَجٍ ، ومن تكسير اسم المفعول مطلقاً^(٢) :
 كَمَعْلُومٍ وَمُكْرَمٍ وَمُسْتَخْرَجٍ وَمُدْحَرَجٍ . وكذلك امتنعوا من تكسير ما كان من
 الصفات على وزن «فَعَالٍ» : كَسَبَاقٍ ، أو «فُعَالٍ» : كَكُبَّارٍ ، أو
 «فَعِيلٍ» : كَصَدِيقٍ ، أو «فُعُولٍ» : كَقُدُوسٍ ، أو «فِعُولٍ» كَقَيُومٍ . وأما
 جمعهم «جَبَّاراً» على «جبابرة» فهو على خلاف الأصل . وهو شاذٌ في
 القياس .

جموع القلة

لجمع القلة أربعة أوزان، وهي :

(١) أَفْعُلُ : كَأَنْفُسٍ وَأَذْرُعٍ

وهو جمعٌ لشئيين . (الأوَّلُ) : اسمٌ ثلاثيٌّ ، على وزن «فَعْلٍ» صحيح
 الفاء والعين ، غيرُ مُضَاعَفٍ ، كَنَفْسٍ ، وَأَنْفُسٍ ، وَظَبِيٍّ ، وَأَضْبٍ . وَأَصْلُهُ :
 «أَطْبِيٌّ» بوزن «أَفْعُلُ»^(٣) وشذ مجيئه من معتلِّ الفاء . كَوَجِهٍ وَأَوْجِهٍ . ومن
 معتلِّ السين . كَعَيْنٍ وَأَعْيُنٍ . ومن المضاعف . كَصَكِّ وَأَصَكِّ ، وَكَفِّ
 وَأَكْتَبٍ .

(١) المراد بما فوق الثلاثي : ما كان ماضيه على أربعة أحرف فما فوق سواء أكان ثلاثياً مزيداً فيه أم رباعياً مجرداً أم رباعياً مزيداً فيه .

(٢) أي سواء أكان من الثلاثي المجرد أم من غيره .

(٣) قلبت ضمة الباء كسرة ثم أعل كاعتلال قاض وداع . ومثله : «أجر وأدل» جمع «جرو ودلو» . وأصلها : «أجرو وأدلو» بضم الراء واللام . والظبي : ولد الغزال .

(الثاني) : اسمٌ رباعيٌّ مؤنث ، قبلَ آخره حرفٌ مِدٌّ كذراعٍ وأذرعٍ ،
 ويمينٍ وأيمنٍ . وشدٌّ مجيئه من المذكر كشهَابٍ وأشهبٍ ، وغُرَابٍ ، وأغرُبٍ
 وعَتَادٍ وأعتدٍ^(١) ، وجنِينٍ وأجنِينٍ^(٢) .

فوائد

(١) المرادُ بالاسم في باب جمع التكسير : ما كان من الأسماء غير
 صفة (كما قدمنا) كاسم للفاعل واسم للمفعول والصفة المشبهة ونحوها .
 فمتى اختص وزن من أوزان الجموع المكسرة بالأسماء فلا تجمع عليه
 الصفات . وحيث اختص بالصفات فلا تجمع عليه الأسماء فليتنبه الطالب
 لذلك كيلا يلتبس عليه الأمر .

(٢) إذا قيل : إن كذا - من أوزان الجموع - جمع لكذا من الأسماء أو
 الصفات - فالمراد به أن هذا هو قياس جمعه وأنه لا يجمع قياساً على هذا
 الجمع إلا ما اجتمعت فيه شروط جمعه عليه وأن ما جمع عليه مما لم يستوف
 الشروط فهو شاذ : لا يقاس عليه غيره . وليس المراد أن كل ما اجتمعت فيه
 الشروط يجوز أن يجمع على هذا الوزن . فقد تجتمع الشروط في اسم أو
 صفة ، ولا يجمعان على ما هو قياس جمعها .

(٣) الصفة التي تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية تعامل في
 الجمع معاملة الأسماء لا الصفات : ألا ترى أنهم جمعوا «عبدًا» على «أعبد»

(١) العتاد بفتح العين : العدة تهيئها وتعدّها لأمر من الأمور وهو أيضاً : ما أعد من سلاح ودواب وآلة
 حرب . ويجمع في القلة أيضاً على «أعتدة» وهو قياس جمعه . ويجمع في الكثرة على «عتد» قياساً
 وأما «الأعتاد» فليست لعتاد وإنما هي جمع لعتد فهي جمع الجمع .
 (٢) الجنين المستور من كل شيء والمقبور والولد ما دام في بطن أمه . ويجمع أيضاً على «أجنّة» . وهو
 قياس جمعه . وذلك مشتق من «جنة الليل» : إذا ستره .

لاستعمالهم إياه استعمال الأسماء . والعبد : الإنسان ، حراً ، كان أوزيقاً .
 والعبد : الرقيق خلاف الحر . قال سيوييه : هو في الأصل صفة لكنه استعمل
 استعمال الأسماء . ثم ألا ترى أنهم جمعوا (أسود) صفة على (سود) (كما هو
 قياس جمعه) ثم حين أرادوا به معنى (الحية) جمعه على (أساود) كأجدل
 وأجادل^(١) وأنهم جمعوا (خضراء) مؤنث (أخضر) على (خضر) بضم فسكون
 (كما هو قياس جمعها) ثم لما أرادوا بها معنى الخضر من البقول جمعوها على
 (خضراوات) كما تجمع الأسماء من نوعها كصحراء وصحراوات . وفي
 الحديث : (ليس في الخضراوات صدقة) يعني الفاكهة والبقول . قال في
 النهاية : قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع .
 وإنما يجمع به ما كان اسماً لا صفة نحو : (صحراء وخنفساء) . وإنما جمعه
 هذا الجمع لأنه قد صار اسماً لهذه البقول بعد أن كان صفة . والعرب تقول
 لهذه البقول : الخضراء لا يريدون لونها .

(٢) أفعال كأجدادٍ وأثوابٍ

وهو جمعٌ للأسماء الثلاثية ، على أي وزنٍ كانت : كجَمَلٍ وأجمالٍ ،
 وعَضُدٍ وأعضادٍ ، وكَبِدٍ وأكبادٍ ، وعُنُقٍ وأعناقٍ ، وقُفْلٍ وأقفالٍ ، وعِنَبٍ
 وأعنابٍ ، وإبِلٍ وأبالٍ ، وجَمَلٍ وأحمالٍ ، ووقيتٍ وأوقاتٍ ، وثوبٍ وأثوابٍ ،
 وبيتٍ وأبياتٍ ، وعمٍ وأعمامٍ ، وخالٍ وأخوالٍ .

وُسُتْنِي منها شيثان : (الأوّل) : ما كان على وزن «فَعْلٍ» ، بضمٍ
 ففتح . وشُدُّ جمع «رُطْبٍ»^(٢) على «أرطابٍ» . (الثاني) . ما كان على وزن

(١) الأجدل : الصقر وهو طائر من الجوارح يصاد به .

(٢) الرطب : ثمر النخل إذا أدرك ونضج قبل أن يثمر ، أي قبل أن يصير ثمرأ . واحده «رطبة» .

«فَعْلٍ»، بفتح فسكون، وهو صحيحُ الفاء والعين، غيرُ مُضاعفٍ، فلا يُجمَعُ على «أفعالٍ» قياساً. وإنما يُجمَعُ على «أفْعَلٍ»، كما تقدم. لكنه قد شدَّ جمعُ «زَنَدٍ»^(١) و«فَرَحٍ وَرَبْعٍ وَحَمَلٍ»^(٢) على وزن «أزنادٍ وأفراحٍ وأرباعٍ وأحمالٍ».

وشدَّ، من الصفات، جمعُ «شَهِيدٍ وَعَدُوٍّ وَجَلْفٍ» على «أشهادٍ وأعداءٍ وأجلافٍ».

(٣) أَفْعَلَةٌ : كَأَعْمَدَةٍ وَأَنْصِبَةٍ

وهو جمعُ لاسم رباعيٍّ، مذكر، قبل آخره حرفُ مدٍّ: كطعامٍ وأطعمَةٍ، وحمارٍ وأحمرَةٍ، وغلّامٍ وأغلمَةٍ، ورغيفٍ وأرغفَةٍ، وعمودٍ وأعمدَةٍ، ونصابٍ^(٣) ونصيبٍ^(٤)، وأنصبَةٍ، وزمامٍ وأزَمَةٍ (وأصلها أَرَمَمَةٌ، بوزن : أفْعَلَةٌ) . . .

وشدَّ من الأسماء جمعُ «جائزٍ»^(٥) على «أجوزَةٍ»، و«قَفَأٌ» على «أقْفِيَةٌ». وشدَّ من الصفات: جمعُ شحيحٍ على «أشْحَجَةٍ»، وعزيزٍ على «أعِزَّةٍ»، وذليلٍ على «أذَلَّةٍ».

(١) الزند: موصل طرف الذراع في الكتف. وهما زندان: الكوع، مما يلي الإبهام، والكرسوع: مما يلي الخنصر. والرغ: جمع الزندين. ومن عندهما تقطع يد السارق. والزند أيضاً: الذي تقدح به النار، وهو الأعلى، والزندة: السفلى فإذا اجتمعا قيل «زندان». ويجمع، في القلة، على «أزند» أيضاً. وهو قياس جمعه. ويجمع في الكثرة على «زنود وزناده» ومنه قولهم: «وريت بك زنادي»، تقول ذلك لمن أنجدك وأعانك.

(٢) الحمل: ما تحمله الإنث في بطونها، وما تحمله الأشجار من ثمارها. وأما الحمل: بكسر الجاء فهو ما يحمل على الظهر أو على الرأس ونحوهما.

(٣) النصاب: مقبض السكين.

(٤) النصب: الحصة من الشيء.

(٥) الجائز: الخشبة المعترضة بين الخائطين، وهي التي توضع عليها أطراف الخشب في سقف البيت. وتجمع في الكثرة على «جوائز». وهو قياس جمعهما.

(٤) فِعْلَةٌ : كَفْتِيَةٌ وَشَيْخَةٌ

وهذا الجَمْعُ لم يَطْرُدْ في شيء من الأوزان . وإنما هو سَمَاعِيٌّ ، يُحْفَظُ ما وَرَدَ منه ولا يقاس عليه . وَسُمِعَ منه : (شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ ، وَفَتَى وَفَتِيَّةٌ ، وَغُلَامٌ وَغُلَمَةٌ ، وَصَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ ، وَثَوْرٌ وَثَوْرَةٌ ، وَشُجَاعٌ وَشُجَعَةٌ ، وَغَزَالٌ وَغَزْلَةٌ ، وَخَصِيٌّ وَخَصِيَّةٌ وَثَنِيٌّ وَثَنِيَّةٌ^(١) ، وَوَلَدٌ وَوَلَدَةٌ وَجَلِيلٌ وَجَلَلَةٌ ، وَعَلِيٌّ وَعَلِيَّةٌ ، وَسَافِلٌ وَسَافِلَةٌ) .

ولأنه لا قِيَّاسَ فيه ولا أَطْرَادَ ، قال ابن السَّرَّاجِ : انه اسم جمع . لا جمعٌ . وما قوله ببعيد من الصواب .

جموع الكثرة

لجمع الكَثْرَةِ (ما عدا صِيغَ مُنْتَهَى الجموع) سِتَّةٌ عَشَرَ وَزناً وهي :

(١) فُعْلٌ : كَحُمْرٍ وَعُورٍ

وهو جمعٌ لِمَا كان صفةً مشبهةً ، على وزن «أفعل» أو «فَعْلَاءٌ» كاحمر وحمراء وحُمْرٌ ، وأعورَ وعوراءَ وعُورٍ . وما كان منه كأبيض مما عينه ياءٌ ، كُيسَرَ أوَّله في الجمع : كيبض .

(١) الثني : بكسر التاء وفتح النون : الذي يكون بعد السيد في المرتبة ، والذي يجيء ثانياً في السؤدد . ومثله «الثنيان» بضم فسكون . ويصح أن يطلق «الثني والثنيان» على من يكون دون الملك أو الأمير أو رئيس الجمهورية ، كرئيس الوزراء ، مثلاً . والثني أيضاً : الأمير بعاد مرتين وأن تفضل الشيء مرتين . وفي الحديث لا ثني في الصدقة ، يعني : لا تؤخذ الزكاة في السنة مرتين .

(٢) فَعَلٌ : كَصَبْرٍ وَكُتْبٍ وَذُرْعٍ

وهو جمعٌ لشيئين : (الأول) : « فَعُولٌ » بمعنى « فاعِلٌ » كصَبُورٍ وَصَبْرٍ ، وَغَيُورٍ وَغَيْرٍ . وقد جمعوا ، على خلاف القياس ، نَذِيرًا وَخَشِينًا وَنَجِيبًا وَنَجِيبَةً على « نُذِرٍ وَخُشِنٍ وَنُجِبٍ » .

(الثاني) : اسمٌ رباعي ، صحيحُ الآخر ، مزيدٌ قبل آخره حرف مَدٍّ ، ليس مختوماً بتاء التانيث : ككتابٍ وَكُتْبٍ ، وَعَمُودٍ وَعُمُودٍ ، وَقَضِيبٍ وَقُضُوبٍ ، وَسُرِيرٍ وَسُرُورٍ . ولا فرقٌ أن يكونَ مذكراً كهذه الأمثلة أو مؤنثاً : كعناقٍ^(١) وَغُنَقٍ ، وَذِرَاعٍ وَذُرْعٍ .

وشدٌّ جمعُ خشبَةٍ وَخَشَبٍ وصحيفةٍ على خُشْبٍ وَصُحُفٍ .

وما قالوه من أنه شدٌّ جمعُ سَقْفٍ وَرَهْنٍ وَبِئْرٍ على « سَقْفٍ وَرَهْنٍ وَبِئْرٍ » فهو غيرُ واقع . لأن هذه الجموع ليست لهذه المفردات . فالسَقْفُ : جمع « سَقِيفٍ »^(٢) . والرَهْنُ جمعُ « رِهَانٍ » ، وهذا جمع « رَهْنٍ » فهي جمع الجمع ، والستَرُ : جمع « ستارٍ » وكل ذلك على القياس . وأما السَقْفُ والرَهْنُ والستَرُ ، فجمعها : « سَقُوفٌ وَرِهَانٌ وَرُهُونٌ وَسُتُورٌ » قياساً ، لا « سَقْفُ وَرَهْنُ وَسُتْرٌ » شذوذاً .

(٣) فَعَلٌ : كَغُرْفٍ وَحُجَجٍ وَكُبْرٍ .

وهو جمعٌ لشيئين : (الأول) : اسمٌ على وزن «فَعْلَةٌ» كغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ ،

(١) العناق ، بفتح العين : الأنتى من أولاد المعز .

(٢) السقيف : السقف كما في القاموس .

وَحِجَّةٌ (١) وَحَجَجَ ، وَمُذْيَةٌ (٢) وَمُدَّى . وَأَمَّا جَمْعُ «رُؤْيَا» (٣) وَنُوبَةٌ (٤) وَقَرِيَّةٌ عَلَى «رُؤْيَى وَنُوبٌ وَقُرَى» فَهُوَ مَخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ . وَأَمَّا جَمْعُ النُّوبَةِ (٥) (بِضْمِ النُّونِ) عَلَى «نُوبٌ» فَهُوَ عَلَى الْقِيَاسِ .

(الثاني) : صِفَةٌ عَلَى وَزْنِ «فُعْلَى» مُؤَنَّثَ «أَفْعَلٍ» كَكُبْرَى وَكُبْرٍ ، وَصُغْرَى وَصُغْرٍ .

(٤) فِعْلٌ كَقَطَعَ وَحَجَجَ

وهو جمعٌ لاسمٍ على وزن «فُعْلَةٍ» كَقَطَعَةٍ وَقَطَعَ وَحِجَّةٌ (١) وَحَجَجَ ، وَلِحْيَةٌ ، وَلِحَى . وَقَدْ جَمَعُوا «قَصْعَةً» عَلَى «قِصْعٍ» ، شُدُودًا .

(٥) فُعْلَةٌ . كَهُدَاةٍ (وَأَصْلُهَا . هُدْيَةٌ) (٧)

وهو جمعٌ لصفةٍ ، مُعْتَلَّةِ اللَّامِ ، لِمَذَكِرٍ عَاقِلٍ ، عَلَى وَزْنِ «فَاعِلٍ» ، كَهَادٍ وَهُدَاةٍ . وَقَاضٍ وَقَضَاةٌ ، وَغَازٍ وَغَزَاةٌ . وَجَاءَ شُدُودًا ، جَمْعُ كَمِيٍّ (٨)

(١) الحججة ، بضم الحاء : البرهان .

(٢) المذية ، بضم الميم : السكين .

(٣) الرؤيا : ما يراه النائم . والرؤية ما يراه الإنسان في حالة اليقظة .

(٤) النوبة ، بفتح النون : أن يتنوب القوم في أمر من الأمور ، فيكون لكل واحد نوبة فيه ، يقال : جاءت نوبتك والنوبة أيضاً : الفرصة ، والجماعة من الناس ، وهي أيضاً مصدر : «نابه الأمر نوباً ونوبة» ، إذا أصابه ونزل به .

(٥) النوبة ، بضم النون : المصيبة والنازلة ، وهي الاسم من «نابه الأمر وانتابه» أي : أصابه .

(٦) الحججة ، بكسر الحاء : السنة . والمرة من الحجج . وهذه قياسها الفتح ، لأن الكسر لما دل على اليقظة ، والفتح لما دل على المرة . لكنهم لم ينطقوا بها إلا بالكسر ، كما قالوا : «رأيت رثية» بكسر الراء . والقياس «رأية» بفتحها .

(٧) قلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهكذا قضاء وغزاة ، أصلها : قضية وغزوة ، فعل بهما ما فعل بهداة .

(٨) الكمي : الشجاع ، والمتكمي أي المتغطي المستتر بألة حربه وسلاحه . واشتقاقه من «كمى نفسه» أي سترها بالدرع والحذوة ويقال : «كمى شهادته وأكماها» أي كتمها وأخفاها .

وسرّي وبازٍ (١) وهادرٍ (٢) على «كُماةٍ وسُراةٍ وبُزاةٍ وهُدَرةٍ».

(٦) فَعَلَةٌ : كَسَحَرَةَ وَبَرَّرَةَ وَبَاعَةَ

وهو جمع لصفةٍ ، صحيحة اللام ، لمذكرٍ عاقلٍ ، على وزن «فاعلٍ» : كساحرٍ وسحرةٍ ، وكاملٍ وكَمَلَةٌ ، وسافرٍ (٣) ، وسَفَرَةٌ ، وبازٍ (٤) وبَرَّةٌ ، وبائعٍ ، وباعةٍ ، وخائنٍ وخانةٍ (٥) وشُدُّ جمع سَرِيٍّ على «سُراةٍ» ، كما شُدُّ جمعه على «سُراةٍ» . وقياسُ جمعه : «أسرياء» ، كنبِيٍّ وأنبياء .

(٧) فَعَلَى : كَمَرَضَى وَقَتَلَى :

وهو جمعٌ لصفةٍ على وزن «فَعِيلٍ» ، تَدَلَّ على هُلُكٍ أو تَوَجُّعٍ أو بَلِيَّةٍ أو آفةٍ : كمرِضٍ ومَرَضَى ، وقتيلٍ وقتَلَى ، وجريحٍ وجرحَى ، وأسيرٍ وأسرى ، وشَتِيَّتٍ (٦) وشَتَّى ، وزَمِينٍ (٧) وزَمَنَى .

وقد يكون هذا الجمعُ لغير «فَعِيلٍ» مِمَّا يدل على شيءٍ مِمَّا تقدَّم : كهُلُكَى ومَوْتَى وحَمَقَى وسَكْرَى ، جمع : «هالكٌ ومَيِّتٌ» (٨) وأحمقٌ وسكرانٌ .

(١) البازي : طائر من الجوارح التي يصطاد بها . وإنما كان جمعه على «بُزاةٍ» شاذًّا ، مع كونه على وزن «فاعلٍ» ، لأنه اسم لا صفة .

(٢) الهادر : الساقط ، والرجل الذي لا يعتد به . يقال : هم هدره ، أي ساقطون ليسوا بشيء . ويقال في جمعه أيضاً ، «هدرة» بفتح الهاء والذال وهو القياس .

(٣) سفر الكتاب : كتبه ، فهو سافر ، أي كاتب .

(٤) البر ، بكسر الباء ، معنى يجمع أنواع الخير : كالصلة والانتساع في الإحسان والصلاح والتقوى والطاعة ، والصفة منه «بر» ، بفتح الباء وجمعه «أبرار» و«بار» . وجمعه «بررة» .

(٥) جمع البائع «باعة» ، وجمع الخائن «خانة» وأصلها : «بيعة وخونة» ، بفتح أولهما وثانيهما . وقد أعلا إعلال «هداة» . ويجوز ترك الإعلال في «خانة» فتقول : «خونة» على الأصل .

(٦) الشتييت : المشتت والمشتت .

(٧) الزمين والزمن ، بكسر الميم فيها : المريض قد طال مرضه .

(٨) الليت ، بتشديد الباء ، جمعه : «موتى» والميت بسكونها ، جمعه «أموات» .

(٨) فِعْلَةٌ : كَدِرَجَةٌ وَدِيْبَةٌ

وهو جمع لاسمٍ ثلاثيٍّ، صحيح اللّام، على وزن «فعل» كدُرَجٍ ودرِجَةٍ^(١)، ودَبٍ وديْبَةٍ. وقد جمعوا قِرداً على «قِرْدَةٍ» وهدراً على «هِدْرَةٍ» على غير قياس .

(٩) فُعْلٌ : كَرُكْعٍ وَصُؤْمٍ

وهو جمعٌ لصفة، صحيحة اللّام، على وزن «فاعلٍ» أو «فاعلة»: كراكِعٍ ورُكْعٍ، وصائِمٍ وُصُؤْمٍ، ونائمٍ ونُؤْمٍ. وقد يكون نادراً، من معتلّ اللّام: كغازٍ وعُزَّى، وشُدٌّ جمعُ نَفْسَاءِ^(٢) وخَريْدَةٍ^(٣) وأعزل^(٤) على «نَفْسٍ» وخُرْدٍ وعُزْلٍ.

(١٠) فُعَالٌ : كَكُتَّابٍ وَقَوَّامٍ :

وهو جمع لصفة، صحيحة اللّام، على وزن «فاعلٍ» ككاتبٍ وكُتَّابٍ، وقائمٍ وقَوَّامٍ، وصائمٍ وُصُؤْمٍ. وندرَ مجيئُهُ من معتلّ اللّام: كغازٍ وعُزَّاءٍ .

(١١) فِعَالٌ : كَجِبَالٍ وَصِعَابٍ

وهو جمعٌ لسته أنواع: (الأول) اسمٌ أو صفة، ليست عينهما ياءً، على

(١) الدرَج، بضم فسكون: وعاء المغزل، وسقط صغير تدخر فيه المرأة طيبها وأدائها. ويجمع في القلة قياساً على: أدرَج .

(٢) النفاس، بكسر النون: ولادة المرأة. فإذا وضعت حملها فهي «نفساء» وتجمع أيضاً على «نفساوات» قياساً، وعلى «نفاس»، بكسر النون شذوذاً .

(٣) الخريْدَة: المرأة الخفرة الحبية «أي ذات الحياء»، والبكر والعذراء. وتجمع أيضاً قياساً على «خرائد»، وشذوذاً على «خرد»، بضميتين .

(٤) الأعزل: من لا سلاح له ويجمع أيضاً قياساً على «عزل»، بضم فسكون. ويقال أيضاً: «هو عزل»، بضميتين، بمعنى «أعزل كصعب». وجمعه «أعزال»، كما قالوا: جنب وأجنب، شبهوها بعنق وأعتاق. وليست «الأعزال» جمعاً لأعزل أيضاً، كما قالوا: وإنما هي جمع لعزل .

وزن «فَعْلٍ» أو «فَعْلَةٌ». فالاسم ككعِبٍ وكعابٍ، وثوبٍ وثيابٍ، ونارٍ ونيارٍ، وقصعةٍ وقصاعٍ، وجنَّةٍ وجنانٍ. والصفة كصعبٍ وصعبةٍ وصعابٍ، وضخمٍ وضخمةٍ وضخامٍ. ونذرٌ مجيئه من معتلِّ العين : كضبعةٍ وضياحٍ، وضيفٍ وضيفٍ.

(الثاني) : اسمٌ صحيحُ اللام غير مُضاعف، على وزن «فَعْلٍ» أو «فَعْلَةٌ» كجَمَلٍ وجِمَالٍ، وجَبَلٍ وجِبَالٍ، ورَقَبَةٍ ورِقَابٍ، وثَمَرَةٍ وثِمَارٍ.

(الثالث) : اسمٌ على وزن «فَعْلٍ» : كذئبٍ وذئابٍ، وبئرٍ وبئارٍ، وظَلٍّ وظلالٍ.

(الرابع) : اسمٌ على وزن «فَعْلٍ»، ليست عينه واوًا، ولا لامه ياءً : كرمحٍ ورماحٍ، وريحٍ ورياحٍ، وذَهْنٍ ودِهَانٍ^(١).

(الخامس) : صفةٌ صحيحةُ اللام، على وزن «فَعِيلٍ» أو «فَعِيلَةٌ» : ككريمٍ وكريمةٍ وكرامٍ، ومريضٍ ومريضةٍ ومِراضٍ، وطويلٍ وطويلةٍ وطِوالٍ.

(السادس) : صفةٌ على وزن «فَعْلَانٍ» أو «فَعْلَى» أو «فَعْلَانَةٌ» أو «فَعْلَانَةٌ» كعِطْشَانَ وَعِطْشَانَةٌ^(٢) وعِطْشَانَ وَرِيَانَ وَرِيَاءٍ وَرَوَاءٍ، وَنَدْمَانَ وَنَدْمَى^(٣) وَنَدَامٍ، وَنَدْمَانَ وَنَدْمَانَةٌ^(٤) وَنَدَامٍ، وَخُمْصَانَ وَخُمْصَانَةٌ وَخِمَاصٍ^(٥).

(١) الدهن، بضم الدال: ما يدهن به من زيت وغيره. وجمعه «دهان» بكسر الدال. وأما الدهان،

في قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾، فهو اسم مفرد ومعناه: الجلد الأحمر.

(٢) يقال: عطشى وعطشانة «كما في القاموس ولسان العرب»، ومثلها سكرى وسكرانة، وهي لغة بني أسد، والتأنيث بالألف هي اللغة الفصيحة.

(٣) بمعنى: نادم ونادمة: فالندمان، بمعنى النادم، مؤنثه «ندمي»، وهو ممنوع من الصرف.

(٤) بمعنى نديم وندية، أي منادم ومنادمة، فالندمان بمعنى النديم، مؤنثه «ندمانة»، وهو، بهذا المعنى، منصرف، لأن «فعلان»، إذا كان تأنيثه بالتاء، ينصرف: وإن كان يؤنث بالألف، يمتنع من الصرف.

(٥) الخمصان بضم فسكون: الضامر البطن، وأصله من الجوع، من «خص البطن» إذا خلا، والمخمصة: المجاعة. والخمصة «يفتح فسكون» الجوعة. يقال: «ليس للبطنه خير من خصه تتبعها».

وما جُمع على «فعال». من غير ما ذُكر، فهو على غير القياس. وذلك :
 كراعٍ وراعيةٍ ورِعاءٍ، وقائمٍ وقائمةٍ وقيامٍ، وصائمٍ وصائمةٍ وصِيامٍ،
 وأعجف^(١) وعجفاءٍ وعِجافٍ، وخَيْرٍ وخيار^(٢)، وجَيِّدٍ وجِيادٍ، وجَوادٍ وجِيادٍ،
 وأَبطَحٍ وبَطحاءٍ وبِطاح^(٣) وَقَلُوصٍ وَقِلاص^(٤)، وأُنثى وإناث، ونُظفةٍ
 ونُظاف^(٥)، وفصيلٍ وفِصال^(٦)، وسَبُعٍ وسِباعٍ، وضَبِيعٍ وضِباع^(٧)، ونُفساءٍ
 ونُفاسٍ، وعُشراءٍ وعِشار^(٨).

(١٢) فُعوْلٌ : كقُلُوبٍ وكبُودٍ

وهو جمعٌ لأربعةِ أشياءَ : (الأول) : اسْمٌ على وزن «فَعْلٍ» ككَبِدٍ
 وكبُودٍ، ووَعِلٍ ووَعُولٍ، ونَمِرٍ ونُمُورٍ. وقد جاءَ في الشعر جمعُ نَمِرٍ على
 «نُمرٍ» (بضمّتين) للضرورة، كأنه اختصر نُموراً.

(الثاني) : اسْمٌ على وزن «فَعْلٍ»، ليست عينه واواً: كقلبٍ وقُلُوبٍ
 وليثٍ وليوثٍ.

-
- (١) الأعجف: الهزيل.
 (٢) الخير، بتشديد الياء مكسورة: الفاضل ذو الخير. ومؤنثه خيرة.
 (٣) الأبطح والبطحاء: مسيل فيه دقاق الحصى. ومنه بطحاء مكة، وهو مسيل وادياها. ويجمع
 الأبطح أيضاً على أباطح والبطحاء على بطحاوات وهو قياس جمعها.
 (٤) القلوص: الناقة الشابة.
 (٥) النظفة: الماء الصافي، قل أو كثر. وهي أيضاً: ماء الرجل والمرأة.
 (٦) الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه.
 (٧) الضبيع «يفتح فضم»، وهي لغة قيس، ويفتح فسكون. وهي لغة غنيم، وهي مؤنثة. وقيل تقع
 على الذكر والأنثى. وقد يقال فيها ضبعة. والذكر ضبعان «بكسر فسكون». والأنثى ضبعانة.
 ويجمعان قياساً، على ضباعين. وإذا أسكنت باء الضبيع جمعتها في القلة قياساً على أضبع، وفي
 الكثرة على ضباع. وإذا ضممتها، فجمعها على أضبع وضباع شاذ. فالأضبع والضباع جمعان
 شاذان للضبيع «بضم الباء»، وقياسان للضبيع، بسكونها.
 (٨) العشراء، بضم ففتح: الناقة التي مضى عليها من وقت الحمل عشرة أشهر. وتجمع أيضاً قياساً
 على عشراوات. قال في المختار وليس في الكلام «فعلاء» تجمع على «فعال» إلا نفساء وعشراء.

(الثالث): اسمٌ على وزن «فَعَلٍ» كجَمَلٍ وحُمُولٍ، وفَيْلٍ وفَيْوَلٍ، وظِلٍّ وظُلُولٍ .

(الرابع): اسمٌ على وزن «فُعَلٍ» ليس معتلِّ العين ولا اللام ، ولا مُضاعفاً: كَبُرْدٍ وُبُرودٍ، وَجُنْدٍ وَجُنودٍ. وشَدٌّ جمعٌ «حُصَّ»^(١) على «حُصوصٍ». لأنه مضاعف .

وما كان على وزن «فَعَلٍ» (بفتح الفاء والعين) لا يُجمع على «فُعُولٍ»، لأنه ليس قياسَ جمعه . إلا ألفاظاً منه جمعوها عليه : كَأَسَدٍ وَأَسودٍ ، وَشَجَنٍ وَشُجُونٍ^(٢) ، وَنَدَبٍ وَنُدُوبٍ^(٣) ، وَذَكَرٍ وَذُكُورٍ ، وَطَلَّلٍ وَطُلُولٍ^(٤) .

(١٣) فَعْلَانٌ : كَغِلْمَانٍ وَغَرَبَانٍ

وهو جمعٌ لأربعة أشياء (الأول): اسمٌ على وزن «فُعَالٍ»: كَغِلْمَانٍ وَغِلْمَانٍ ، وَغَرَابٍ وَغَرَبَانٍ ، وَصُؤَابٍ وَصُؤَابَانٍ^(٥) .

(الثاني): اسمٌ على وزن «فُعَلٍ»: كَجِرْدٍ^(٦) وَجِرْدَانٍ ، صُرْدٍ^(٧) وَصُرْدَانٍ .

(١) الحصن، بضم الحاء: الزعفران، أو هو الورس. والورس: نبات كالسمسم يزرع في اليمن، يصبح به. وصيفه خالص الصفرة، ضارب إلى الحمرة، ويشبه صبغ الزعفران. ويجمع في القلة قياساً على أحصاص. وحقه أن يجمع في الكثرة على أحصاص ولكني لم أر من ذكره من اللغويين ولا النحاة .

(٢) الشجن: الحاجة، والحزن، والهلم والغصن والشعبة من كل شيء ويجمع في القلة على أشجان .

(٣) الندب، بفتح النون: أثر الجرح، إذا لم يرتفع عن الجلد، وهو أيضاً الخطر «بفتحيتين»، وهو ما يتراهن عليه في السياق .

(٤) الطلل: الشاحص من آثار الديار .

(٥) الصؤاب، بضم الصاد: بيض القمل . وواحدة صؤابة . والعامية تطلق الصبان على صغار القمل .

(٦) الجرد بضم ففتح: نوع من الفأر .

(٧) البُرد، بضم ففتح: طائر أبقع البطن، أحضر الظهر، ضخم الرأس والمنقار له مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير .

(الثالث) اسمٌ عينه واو، على وزن «فَعْلٍ»: كحوتٍ وحيثانٍ ، وعودٍ وعِيدان ، ونُورٍ ونِيران^(١) وكوزٍ وكيزان .

(الرابع): اسمٌ على وزن «فَعْلٍ»، ثانيه أَلْفٌ أصلها الواو . كتاجٍ وتيجان ، وجارٍ وجيران ، وقاع^(٢) وقيعان ، ونارٍ ونيران^(٣) ، وبابٍ وبيبان ، والألف في المفرد منقلبة عن الواو والأصل: «تَوَجَّحٌ وَجَوَّرٌ وَقَوَّحٌ وَنَوَّرٌ وَبَوَّبٌ» .

وما جُمع ، غير هذه الأربعة ، على «فِعْلانٍ»، فهو على خلاف القياس : كصِنُونٍ^(٤) وصِنوانٍ ، وغزالٍ وغزَلانٍ ، وصِوارٍ^(٥) وصيرانٍ ، وظلمان^(٦) ، وخروفٍ وخِرْفانٍ ، وقَنُونٍ وقِنوان^(٧) ، وحائِطٍ وحيطانٍ ، وجَسَلٍ وجَسَلانٍ^(٨) ، وخِرْصٍ وخِرْصان^(٩) ، وخَيْطٍ وخَيْطان^(١٠) ، وشيخٍ وشيخان^(١١) ،

(١) النور: يجمع في القلة على «أنوار» وفي الكثرة على «نيران» .

(٢) القاع: المستوي من الأرض . ومثله القبة بكسر القاف .

(٣) النار: تجمع قياساً في الكثرة أيضاً على «نيار» بكسر النون . وفي القلة على «أنوار» .

(٤) الصنُونُ: الأح الشقيق . والعم ، والابن ، والمثل «أي الشبيه المماثل» . والمؤنث: «صنونة» . وفرع النخلة الثابت في أصلها . فإذا نبت في أصل النخلة نخلتان فأكثر ، فكل واحدة صنو . والنخلتان صنوان «بصيغة المثني» والجماعة صنوان «بوزن غزَلان» . وقد يراد بالصنو كل فرع ينبت في شجرة . نخلة كانت أو غير نخلة . ويجوز في «صنوان» كسر الصاد وضمها .

(٥) الصوار، بكسر الصاد وضمها: القطيع من البقر ووعاء المسك . وجمع الصوار على «صيران» شاذ . باعتبار كسر أوله . وأما باعتبار ضمه فجمعه عليه هو القياس . كغلامٍ وغلمان . كما ستعلم .

(٦) الظليم : ذكر النعام . والأنثى : «ظليمة» .

(٧) القنُونُ بكسر القاف وضمها : عنقود النخل وهو كعنقود العنب . ويقال له أيضاً العذب . بكسر فسكون . والكباسة ، بكسر الكاف ، من كسر القاف في «قنُون» كسرهما في الجمع . ومن ضمها فإنه يضمها في الجمع .

(٨) الحسل : بكسر فسكون : ولد الضبة حين يخرج من البيضة . والضب : حيوان يشبه الخردون . والأنثى «ضبة» .

(٩) الخِرْص : بكسر الخاء وضمها : سنان الرمح ، وحلقة الذهب والفضة ، وحلقة القرط والحلقة الصغيرة . ويجوز في «الخِرْصان» كسر الخاء وضمها ، باعتبار كسرهما في المفرد وضمها فيه .

(١٠) الخَيْط : بكسر الخاء : جماعة النعام .

(١١) الشَّيخ ، بكسر الشين : من نبات البادية ، ترعاه الإبل والخيل وهو طيب الرائحة .

وَصَيْفٌ وَضَيْفَانٌ ، وَشَيْخٌ وَشَيْخَانٌ ، وَفَصِيلٌ وَفِصْلَانٌ^(١) ، وَصَبِيٌّ وَصَبِيَّانٌ ،
وَشُجَاعٌ وَشُجْعَانٌ^(٢) .

(١٤) فُعْلَانٌ : كَقَضْبَانٍ وَحُمْلَانٍ

وهو جمعٌ لثلاثة أشياء ، (الأوَّل) اسمٌ على وزن «فَعِيلٍ» : كَقَضْبِيٍّ
وَقَضْبَانٍ ، وَرَغِيْفٍ وَرُغْفَانٍ ، وَكَثِيْبٍ^(٣) وَكُثْبَانٍ ، وَفَصِيْلٍ وَفُصْلَانٍ^(٤) ، وَفَقِيْرٍ
وَقُفْرَانٍ^(٥) وَبُعِيْرٍ وَبُعْرَانٍ ، وَفَقِيْرٍ وَفُقْرَانٍ^(٦) .

(الثاني) : اسمٌ صحيح العين ، على وزن «فَعَلٍ» : كَحَمَلٍ
وَحُمْلَانٍ^(٧) ، وَذَكَرٌ وَذُكْرَانٌ ، وَخَشَبٌ وَخُشْبَانٌ ، وَجَدَعٌ وَجُدْعَانٌ^(٨) .

(الثالث) : اسمٌ صحيح العين ، على وزن «فَعَلٍ» : كظَهْرٍ وَظَهْرَانٍ ،

-
- (١) إن كسرت الفاء في «فصلان» كانت جمعاً شاذاً ، وإن ضممتها فهي جمع قياسي كما ستعلم .
(٢) جمع الشجاع «شجعان» بكسر الشين شاذ ، وإن كان على وزن «فعال» كغلام وغلمان لأنه صفة .
وهذا الوزن إنما هو للأسماء ، لا للصفات : وكذا إذا قلت «شجعان» بضم الشين ، فهو جمع شاذ
أيضاً كما ستعلم .
(٣) الكثيب بفتح فكسر : التل من الرمل .
(٤) الفصيلان ، بالضم : جمع قياسي لفصيل . وجمعه على «فصلان» بكسر الفاء جمع له شاذ كما
تقدم .

- (٥) القفير : بفتح فكسر : خلية النحل والزنبيل والطعام بلا أدام .
(٦) القفيز : نوع من المكابيل .
(٧) الحمل ، بفتحتين : الحروف .
(٨) الجذع ، بفتحتين : ما كان من أولاد الشياه في السنة الثانية ، وما كان من أولاد البقر وذوات
الحافر ، كالحيل ونحوها ، في الثالثة ، وما كان من الجمال في الخامسة أو السادسة والأنتى «جذعة»
وإنما جمعوه على «فعلان» مع أنه صفة وفعلان ليست لشيء من الصفات لأنهم أجروه مجرى
الأسماء . فهو اسم لذكر الحيوان إذا بلغ هذه السنين «والجذع» أيضاً الشاب الحدث . ومنه «الدهر
جذع أبدأ» أي : لا يهرم فهو جديد دائماً كأنه شاب . ويقال . «وهو في هذا الأمر جذع» أي هو
حديث عهد فيه .

وبطن وبُطنان ، وعَبْدٌ وعُبدان^(١) ، ورَكَبٌ ورُكبان^(٢) . ورَجُلٌ ورَجُلان^(٣) .

وما وردَ، من غير هذه الثلاثة، مجموعاً على «فُعَلان»، فهو على غير القياس : كواحدٍ ووُحدان ، وأوحدَ وأُحدان^(٤) ، وجدار وجُدْران وذئبٌ وذُؤبان^(٥) ، وراع ورُعْيان ، وشاب وشَبَّان ، وخرص وخرْصان^(٦) ، وزُفَّاق وزُفَّان^(٧) ، وزِقٌّ وزُقَّان^(٨) ، وحائرٌ وحُوران^(٩) ، وحُورٌ وحُوران^(١٠) وشُجاعٌ

(١) العبد في الأصل صفة . وقد تنوسي فيه معنى الوصفية بعد استعماله استعمال الأسماء كما تقدم في الكلام على جموع القلة .

(٢) الركب : اسم لفظه مفرد ومعناه جمع . فهو للجماعة من أصحاب الإبل في السفر . وربما أطلق على أصحاب الخيل . وجمعه : «ركبان» بضم الراء . وليس هو بجمع «راكب» كما قال بعض اللغويين والنحاة وجعلوها جمعاً شاذاً له . وليست «الركبان» جمعاً شاذاً لراكب على الصحيح . بل هي جمع «ركب» كما ذكرنا . وقد خرج الركب عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية فهو اسم للجماعة المذكورين . ولاستعماله استعمال الأسماء جاز جمعه على «ركبان» .

(٣) الرجل بفتح فسكون : اسم بمعنى الرجل وهو الماشي على رجله . وليست الرجلان جمعاً للرجل ولا لغيره مما ذكره اللغويون الذين يذكرون عدة أسماء ثم يتبعونها بعدة جموع فيتوهم من لا خبرة له أن كل واحد من هذه الجموع جمع لما تقدمه من الأسماء . والنحاة يذكرون أن «الرجلان» جمع للرجل على الشذوذ والحق أنها جمع للرجل، بفتح فسكون كما ذكرنا .

(٤) تقول : فلان أوحد زمانه وواحد دهره ولا واحد له : أي لا نظير له . و«أحدان» أصله : «وحدان» فهمزته مبدلة من الواو . وتقول : أوحدته الله . أي : جعله واحد زمانه .

(٥) الذئب : كلب البر . والواحدة «ذئبة» ويجوز ترك الهَمْزة ، فيقال «ذئب» والنؤبان أيضاً : صغاليك البادية ولصوصها ، لأنهم كالذئاب .

(٦) يجوز في «الخرصان» كسر الحاء وضمها ، كما تقدم . وكلاهما جمع شاذ .

(٧) الزقاق ، بضم الزاي : طريق ليس بالمتسع ، نافذاً كان أو غير نافذ فإن كان الطريق غير نافذ ، فهو «الردب» بفتح الراء وسكون الدال . والزقاق يذكر ويؤنث : وأهل الحجاز يؤنثون الزقاق والطريق والسبيل والسوق والصراط : وتقيم تذكر ذلك ، كما في المصباح ، نقلاً عن الأخصر .

(٨) الزق ، بكسر الزاي : السقاء ، وهو الظرف الذي ينقل فيه الماء . ويجمع قياساً في القلة على وزن «أزقاق»، وفي الكثرة على «زقاق» بكسر الزاي .

(٩) الحائر مجتمع الماء ، وحوض يسيل إليه مسيل ماء الأمطار ، والمكان المظمئن من الأرض ، والبستان : ويجمع أيضاً على «حيران» بكسر الحاء . وهذا أيضاً جمع شاذ كما علمت .

(١٠) الحوار : بضم الحاء : ولد الناقة من ساعة ما يولد إلى أن يفصل عن أمه فإذا فصل عنها فهو «فصيل» . يجمع أيضاً على «حيران» بكسر الحاء قياساً ، كغلام وغلمان .

وشُجَعَان ، وأَسْوَدَ وسُودَانَ ، وَأَحْمَرَ وحُمْرَانَ ، وَأَبْيَضَ وبَيْضَانَ ، وَأَعْمَى وعُمَيَانَ ، وَأَعْوَرَ وعُورَانَ .

«والذي نراه أن «السودان» وما بعدها ، إنما هي جمع : «سود وحمير وببيض وعمي وعور» ، وأن هذه هي جمع : «أسود وأحمر وأبيض وأعمى وأعور» . ومع هذا فجمعها على «فعلان» مخالف للقياس» .

(١٥) فُعَلَاءُ : كُنْبَهَاءُ وَكُرْمَاءُ

وهو جمعٌ لشيئين : (الأول) : صفةٌ لمذكر عاقلٍ على وزن «فَعِيل» ، بمعنى «فاعل» ، صحيحة اللام ، غيرُ مُضاعفة ، دالة على سجية مدح أو ذم . كنبه ونهباء ، وكريم وكُرماء ، وعليم وعُلمَاء ، وعظيم وعُظْمَاء ، وظريف وظُرفَاء ، وسميحٍ وسُمَحَاء^(١) ، وشجيعٍ وشُجَعَاء^(٢) ، ولثيم ولؤُمَاء ، وبخيل وبُخَلَاء ، وخشِن وخَشْنَاء^(٣) ، وسميحٍ وسُمَجَاء^(٤) ، وجبين وجَبْنَاء^(٥) . أو تدل على مشاركة : كشريك وشُركَاء ، وجليس وجُلْسَاء ، وخليط وخُلَطَاء ، ورفيقٍ ورُفَقَاء ، وعشيرٍ وعَشْرَاء ، ونديمٍ ونُدْمَاء . وهي بمعنى : مُشَارِكٍ ومُجَالِسٍ ومُخَالِطٍ ومُرافِقٍ ومُعَاشِرٍ ومنادِمٍ .

(الثاني) : صفةٌ لمذكر عاقلٍ ، على وزن «فاعل» ، دالة على سجية

-
- (١) السميح : الجواد ، صفة من الجود وهو «سمح» أيضاً وهي «سحة» .
 - (٢) الشجيع : الشجاع ، ويجمع قياساً على «شجعان» بضم الشين . وليس «الشجعان» جمعاً لشجاع شذوذاً ، كما قالوا : وإنما هو جمع لشجيع على القياس . والشجاع يجمع شذوذاً على «شجعان» .
 - (٣) الخشِن : الخشن الطبع . وأما ضد الناعم فهو «الخشن» ، بكسر الشين .
 - (٤) السميح : القبيح ، ومثله سمح . ولين سمح : لا طعم له .
 - (٥) الجبين : الجبان . وجمعه (جنباء) . وقد جمعا ، شذوذاً ، جباناً على (جنباء) ، شبهوه بيمين ، لأنه مثله في الوصفية وعدد الأحرف وزيادة حرف المد .

مدحٍ أو ذمٍّ : كعالمٍ وعُلماءٍ ، وجاهلٍ وجُهلاءٍ ، وصالحٍ وصُلحاءٍ ، وشاعرٍ
وشُعراءٍ . وشدًّا جمع جبانٍ على «جُبَّاء» .

(١٦) أفعلاءٌ : كَأَنْبِيَاءٍ وَأَشِدَّاءِ

وهو جمع لصفةٍ على وزن «فَعِيلٍ» معتلَّة اللام . أو مضاعفةٍ . فالمعتلة
اللام : كنبى وأنبياءٍ ، وصفيٍّ وأصفياءٍ ، ووصيٍّ وأوصياءٍ ، ووليٍّ وأولياءٍ .
والمضاعفة : كشدَّيدٍ وأشِدَّاءٍ ، وعزَّيزٍ وأعزَّاءٍ ، وذليلٍ وأذلاءٍ .

صيغ منتهى الجموع

من جموع الكثرة جمعٌ يقال له : «منتهى الجموع» و«صيغة منتهى
الجموع» وهو كلُّ جمع كان بعد ألف تكسيه حرفان^(١) ، أو ثلاثة أحرف
وسطها ساكنٌ : كدراهمٍ ودنانيرٍ .

وله تسعة عشر وزنًا . وهي كلها لمزيدات الثلاثيِّ ، وليس للرباعيِّ
الأصول وخماسيةٍ إلا «فعاليلٌ وفعاليلٌ» ويشاركهما فيهما بعضُ المزيدِ فيه من
الثلاثيِّ ، كما ستري .

(١٧ و ٢) فعاليلٌ وفعاليلٌ : كدراهمٍ ودنانيرٍ

ويجمعُ على «فعاللٍ» كلُّ اسم رباعيِّ الأصول ، مجردٌ : كدراهمٍ
ودراهمٍ ، والمزيدُ فيه منه : كغَضَنَفَرٍ^(٢) وغَضافِرٍ ، والأسماءُ الخماسيةُ

(١) ألف التوكسير: هي التي تزداد في بعض جموع الكثرة.

(٢) الغضنفر: الأسد.

الأصولِ المجرَّدةُ : كسفرجل وسفارج^(١) ، والمزیدُ فيه منه : كعندليب^(٢) وعنادل .

ويُجمعُ على «فعاليل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفُ علةٍ ساكنٌ : كقرطاس^(٣) وقرطيسَ ، وفردوس^(٤) وفراديسَ ، وقنديل وقناديل ، ودينار ودنانير .

ويلحقُ بالرباعيِّ المجرِّدِ ومزيده (من حيثُ جمعهُ على فعاللٍ أو فعاليلٍ) ما يُشبههما من الثلاثيِّ المزیدِ في حشوه ، أو في آخره ، حرفٌ صحيح . فالمزیدُ في حشوه : كسُنبل^(٥) وسنابل ، وقُمس^(٦) وقماسَ ، وسكين وسكاكين ، وسُفود^(٧) وسُفافيد ، وفُروخ^(٨) وفراربخ . والمزیدُ في آخره : كسُدقم^(٩) وسُداقم ، وفَسْحَم وفَساحم ، وقُعُد^(١٠) وقعادد ،

(١) بحذف آخره ، وذلك بأن الاسم إذا تجاوز أربعة أحرف ، ولم يكن رابعه حرف علة ساكناً ، فإنه يرد إلى الرباعي ، بالحذف عند جمعه أو تصغيره ، كما ستعلم .

(٢) العندليب طائر حسن الصوت يصوت ألواناً من الأصوات . ويسمى الهزار ، والبلبل ، والعندل أيضاً . وعندل العندليب : صوت . والعندلة : تصويته .

(٣) القرطاس : ما يكتب فيه ، والصحيفة من أي شيء كانت ، والهدف ينصب ليرمي إليه . يقال : رمى فخرطس ، أي أصاب القرطاس ، أي الهدف .

(٤) الفردوس : الجنة ، والبستان ، من الأودية : ما تنبت ضرورياً من النبت ، وهو يؤنث ويذكر . والفردوس كلمة إشتراك فيها كثير من اللغات . وقال الفراء هو عربي ، واشتقاقه من الفردسة ، وهي السعة .

(٥) السنبِل : واحدة «سنبله» . ويقال : سنبل الزرع ، إذا أخرج سنبله ، والنون فيه زائدة لأنه يقال فيه أيضاً : (سبل بفتحيتين) ، وواحدة (سبله) . ويقال : أسبل الزرع أي : أخرج سبله .

(٦) القمس ، بضم القاف وتشديد الميم مفتوحة : الرجل الشريف ، والميم الثانية من الميم المشددة زائدة ، لسقوطها في (قومس) وهو الأمير والملك الشريف .

(٧) السفود ، بفتح السين وتشديد الفاء مضمومة ، الحديدية التي يشوى بها اللحم .

(٨) الفروخ : السنبِل الذي استبان عاقبته وانعقد حبه .

(٩) السُدقم : الواسع الشدق ، وهو جانب الفم .

(١٠) القعدد ، بضم القاف والذال : الجبان اللئيم القاعد عن الحرب وعن المكارم ، يقعد فلا ينهض إليها . وهو أيضاً الحامل ، واللئيم من الحسب ، والذي يقعد به نسبة .

وسرحانٍ وسراحين ، وشَمْلَالٌ^(١) وشَمَالِيلٌ .

«أما الثلاثي الأصول ، الذي زيادته في أوله : كاصع ، المزيد فيه حرف علة في حشوه كخاتم وكودن^(٢) وصيرف وصحيفة وعجوز ، أو في آخره : كحبلَى وكِرسِي ، فله غير «فعاليل» من صيغ منتهى الجموع الآتي بيانها» :

(٣ و ٤) أَفَاعِلٌ وَأَفَاعِيلٌ : كَأَنَامِلَ وَأَضَايِرَ

ويجمع على «أفاعِلَ» شيئانٍ : (الأوّل) : ما كان على وزن «أفعل»، صفة للتفضيل: كأفضَلُ وأفاضَلُ. فإن كان صفة لغير التفضيل: كأحمر وأزرق وأسود وأعرج وأعمى ، لم يُجمع عليها وإنما يُجمع على «فُعَلٌ» كحمر وزُرُق. كما تقدم، إلا إذا خرجَ عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية ، فيجمع هذا الجمع : كأسود (للحية) وأسودد، وأجدل (للمصقر) وأجادل، وأدهم (للقيد) وأداهم. ومثل: أجمر وأزرق وأعرج وأعمش (أعلاماً)، فتجمعُ على «أحامرَ وأزارقَ وأعارجَ وأعامشَ».

(الثاني) : اسمٌ على أربعة أحرف ، أوّله همزةٌ زائدة : كأصبع وأصابع ، وأنملة وأنامل . ولا يعتدُّ بعلامة التانيث التي تلحقه ، كما رأيت . وكذا لا يعتدُّ بها في كل الصيغ التي ستذكر .

(١) الشملال : الناقة السريعة، ومثلها (الشمليل والشمال) والكل بكسر الشين ، يقال : شمل الرجل وانشمل وشمل تشميلاً وشملل ، أي أسرع ، واللام الثانية في شملال وشمليل زائدة .

(٢) الكودن ، الفرس المهجن والفيل، والبغل، والحمار، والبرذون. واشتقاقه من الكدانة، وهي الهضنة . والكودن أيضاً. البليد، والثقليل. وكودن الرجل: أبطأ في مشيه.

ويُجمع على «أفاعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مَدّ
كأسلوب وأساليب، وإضبارة وأضابير^(١).

(ومثل «آدم»^(٢)) وزنه «فاعل» لأنه أصله: «أدم»، قلبت همزته الثانية
مدة، ويجمع على «أوادم» على وزن «أفاعل» لا على وزن «فواعل» كما
قالوا. وذلك لأن الهمزة في أوله هي زائدة وهي همزة «أفعل» الصفة المنقول
عنها الاسم. فهي كههمزة «أجدل» نثبتها في الجمع كما نثبتها في «جادل».

وتقول في جمع أول. «أوائل» بوزن «أفاعل». لأن «أول» أصله «أوأل»
أو «أؤل»^(٣) وكلاهما وزنه «أفعل».

وهكذا تقول في كل ما كان على وزن «أفعل» من الأسماء أو الصفات
التي تشبه ما ذكرنا.

(٥ و٦) تفاعل وتفاعيل: كتجارب وتسايح

ويُجمع على «تفاعل» اسمٌ على أربعة أحرف، أوله تاء زائدة. كتنبيل^(٤)

(١) الإضبارة، الخزمة من الكتب والسهام.

(٢) آدم، أبو البشر «صلوات الله عليه» والآدم في الأصل: الأسمر. والأنثى، (أدماء) واشتقاقه من
الأدمة (بضم الهمزة) وهي السمرة. وجمعه: «أدم» بضم فسكون، كأحمر وجرم ويجمع أيضاً على
«أدمان» كأنها جمع الجمع، ومرجع الاشتقاق إلى معنى الأرض لأن الأديم هو وجه الأرض، وهو
ضارب اللون إلى السمرة. ومنه الأديم: للجلد الأحمر وأدم «عليه السلام» مخلوق من أديم
الأرض، من التراب: فهذا وجه تسميته بذلك. وقد اتفقت اللغات السامية على هذه التسمية.
ومنها سرى إلى غيرها من اللغات. وأدم، الذي يجمع على «أوادم» هو ما سمي به. أما إن كان
صفة، فيجمع على «أدم» قياساً، وعلى «أدمان» شذوذاً.

(٣) أول: إن اعتبرت أنه مشتق من «وأل إليه يئل وألا» بمعنى: لجأ إليه كان أصله: «أوأل». وإن
اعتبرت أن اشتقاقه من «آل يؤول أولاً» بمعنى: رجع وعاد، كان أصله «أؤل» وكلا الاشتقاقين
صحيح، لأن الإلتجاء والرجوع يرجعان إلى معنيين متقاربين، لأن الأول هو ملجأ يرجع إليه
الثاني، أو مرجع يلجأ إليه.

(٤) التنبيل «بوزن درهم» والتنبال والتنبالة «بكسر أولها والتنبول بضم أوله» القصير. والتاء فيه =

وتنابل، وتجربة وتجارب.

ويجمع على «تفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرف مد : كتقسيم وتقاسيم، وتسيحة وتسايح، وتنبال وتنبول وتنبالة وتنايل، وتفراج وتفاريح^(١).

(٧ و ٨) مفاعل ومفاعيل : كمساجد ومصايح

ويجمع على (مفاعل) ما كان على أربعة أحرف، أوله ميم زائدة: «كمسجد ومساجد، ومكسة ومكانس».

(وما كان منه ثالثة حرف مد «والحرف هنا لا يكون إلا أصلياً، أو منقلباً عن أصل»، فإن كان ياء أبقيتها على حالها، كمصيف ومصايف، ومعيشة ومعاش، ومعيبة ومعائب. وإن كان منقلباً عن أصل رددته إلى أصله : كمفازة ومفاوز «واشتقاقها من الفوز» ومغارة ومغاور «واشتقاقها من الغور» ومنارة ومناور «واشتقاقها من النور»: ولا يجوز قلب حرف المد هنا همزة لأنه ليس بزائد كما هو في صحيفة وصحائف، ومدينة ومدائن، وسحابة وسحائب وكلها بوزن «فعاثل» إلا ما شذ من قولهم : مصيبة ومصائب. وحققها أن تجمع على «مصاوب» لكن العرب قد أجمعت على همز «المصائب» وقد قيل: «همز المصائب من المصائب» على أنها قد أجمعت أيضاً على مصاوب، كما هو القياس. وكذا قالوا في جمع منارة: «مناور» على القياس، «مناثر» على الشذوذ).

= زائدة. واشتقاقه من «النبيل» بفتح النون والباء. وهي صغار الحجارة. والنبلة «بضم فسكون»: اللقمة الصغيرة، والحجر الصغير.

(١) التفاريح : خروق القباء والدرابزين «أي فتحاتها»، وفتحات الأصابع. والمفرد «تفراج» بكسر فسكون. و«التفريجة» بكسر فكسر، مثل التفراج وقد جمعها في القاموس على تفاريح، وحققها أن تجمع على «تفراج» بلا ياء.

ويجمع على «مفاعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مدٍّ :
كمصباح ومصباح ، ومطمورة ومطامير^(١) وميثاق وموائق .

(٩ و ١٠) يَفَاعِلُ وَيَفَاعِيلُ : كَيْحَامِدَ وَيَحَامِيمَ

يُجمع على «يفاعل» اسم على أربعة أحرف ، أوله ياءٌ زائدة :
«كَيْحَمِدُ»^(٢) وَيَحَامِدُ، وَيُعْمَلَةُ»^(٣) وَيَعَامَلُ» .

ويُجمع على «يفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفٌ مدٍّ :
«كَيْحَموم»^(٤) وَيَحَامِيمَ، وَيَنْوَعُ وَيَنْابِعُ» .

(١١ و ١٢) فَوَاعِلُ وَفَوَاعِيلُ : كَخَاتِمَ وَطَوَاحِينِ

يُجمع على «فواعل» ثلاثة أشياء : (الأوَّل) : اسمٌ على أربعة أحرف ،
ثانيه واو أو ألف زائدتان : «ككُوْثِر»^(٥) وكُوْثِرٌ، وخَاتِمٌ^(٦) وخَوَاتِمٌ، وجَائِزٌ^(٧)

(١) المظمورة : حفرة يطمر فيها الطعام «أبي القمح ونحوه» أي يخبأ وطمرها بطمرها طمراً «بوزن نصر ينصر» : ملاها والمظمور أيضاً : البيت يبني في جوف الأرض .

(٢) يجمد «بوزن المضارع من حمد» : اسم علم على رجل . فهو علم منقول عن الفعل المضارع .

(٣) اليعملة الناقة النجبية المعتملة المطبوعة على العمل ، والجمل ، يعمل . ولا يوصف بهما ، إنما هما إسمان .

(٤) اليعموم ، الدخان الشديد السواد ، والأسود من كل شيء .

(٥) الكوثر : السيد الكثير الخير والمعطاء - والنهر - ونهر في الجنة والكثير من كل شيء .

(٦) الخاتم ، يجوز فتح ثائه وكسرها . ومثله الطابق والقالب والطابع ، يجوز فيها فتح ما بعد الألف وكسره .

(٧) الجائز : الخشبية المعترضة بين حائطين ، تحمل خشب البيت ، وتوضع عليها أطراف الخشب .

ويجمع أيضاً في الفلة على «أحوزة» وفي الكثرة على «جوزان» بضم الجيم وكلاهما من شواذ الجموع ، كما علمت من قبل .

وجوائز ، وخالفية^(١) وخوالف ، وناصية ونواص^(٢) ، ونافقاء ونوافق^(٣) إلا ما كان منه معتل العين واللام ، فيجمع على مثال «فعالي» (بفتح الفاء واللام) : «كزاوية وزوايا»^(٤) ، وراوية وروايا^(٥) ، وحاوية وحاوياء وحاويا»^(٦) .

(الثاني) : ما كان من الصفات على وزن «فاعل» ، للمؤنث : «كحائض وحوائض ، وطالق وطوالق ، وناهد ونواهد»^(٧) . أو للمذكر غير العاقل : «كصاهل وصواهل ، وشاهق وشواهق» . وشذ جمعهم : «هالكاً وناكساً وفارساً» من المذكر العاقل ، «هواجس ونواكس وفوارس» .

(الثالث) : ما كان من الصفات على وزن «فاعلة» : «ككاتبة وكواتب ، وشاعرة وشواعر ، وخاطئة وخواطىء»^(٨) ، وخاطية وخواط^(٩) : وما كان منه يوصف به المذكر والمؤنث ، فيجمع على «فواعل» أيضاً «كخالفة وخوالف» .

(١) الخالفة : عمود من أعمدة الخيمة في مؤخرها ، والمرأة «سميت بذلك لتخلفها في بيتها عن الغازين والمرحلين والكادحين» والرجل الأحمق ، والرجل لا خير فيه ، والكثير الخلاف والذي يتخلف عن عمل الرجال .

(٢) الناصية مقدم الرأس حيث ينبت الشعر وهي أيضاً شعر مقدم الرأس وتسمى «الطرة» .

(٣) النافقاء : حفرة كالنفق يحفرها اليربوع . وهو نوع من الفار ، طويل اليدين قصير الرجلين جداً .

(٤) الراوية : ركن البيت .

(٥) الراوية : البعير ، أو البغل ، أو الحمار ، الذي يستقى عليه الماء : وأصله من «روى البعير الماء يرويه» أي حمله . فهو راوية ، والتاء فيه للمبالغة : ثم أطلق الراوية على كل دابة يستقى عليها . ومنه يقال : «رويت الحديث» إذا حملته ونقلته . «ورويت فلاناً الحديث ترويه» من باب التفعيل .

(٦) الحوايا : الامعاء ومفردها حاوية وحاوياء وحاوية .

(٧) الناهد : من برز ثديها وتكعب وارتفع . والنهد : الثدي ، سمي به لارتفاعه ومنه «فرس نهدي» أي مرتفع .

(٨) «بالهمز» : اسم فاعل من خطيء يخطأ خطأً - يوزن علم يعلم علمياً - بمعنى أذنب والخطء «بكسر فسكون» والخطيئة : الذنب . والخطأ «بفتحين» والخطاء «بالمد» : ضد الصواب يقال : «أخطأ يخطيء» إخطاء فهو مخطيء» إذا فعل غير الصواب عامداً كان أو غير عامد .

(٩) «بالياء» اسم فاعل من خطا يخطو خطأً إذا مشى ، فهو خاط وهو خاطية وجمعها الخواطي بالياء : فإذا حذف الياء قلت : خواط .

ويجمع على «فواعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفٌ مد :
«كطاحونة وطواحين، وطومار وطوامير»^(١).

واعلم أن الجواهر والجوارب والكواغد والطواجن^(٢) ونحوها، من
الجموع التي مفرداتها معربة، ليس وزنها فواعل، كما قالوا، وإنما هو
فعالل، وكذلك اليواقيت والشواهين والجواميس والخواتين^(٣) ونحوها، ليس
وزنها فواعيل وإنما هو فعائلل. لأن وزن فواعل وفواعيل لما كان ثانيه ألفاً أو
واواً زائدتين. وهذه الكلمات أعجمية معربة، ولا يجوز أن يحكم بزيادة
حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بزيادة حرف في كلمة غير
عربية، إذ لا وجه للحكم بالزيادة. فالألف والواو فيها أصليتان، كالدال في
درهم والراء في قرطاس. هذا هو الحق عند التحقيق.

(١٣ و ١٤) فياعل وفياعيل: كصيارف ودياجير

ويجمع على «فياعل» ما كان على أربعة أحرف، ثانيه ياء زائدة:
«كصيرف وصيارف»^(٤) وهيزعة وهيازع»^(٥).

ويجمع على «يفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفٌ مدٍ : «كديجور

(١) الطومار: الصحيفة يكتب فيها.

(٢) ومفرداها: جوهر وجورب وكاغد بفتح الغين وطاجن بكسر الجيم وفتحها والكاغد: ما يكتب
فيه. والطاقن: المقلدة يقل عليها. ومثله الطيجن. والطنجن: القلي، والمطنجن بتشديد الجيم
مفتوحة: المقلتي في الطاجن.

(٣) ومفرداها: ياقوت وشاهين وجاموس وخاتون. والشاهين: طائر من الجوارح، والخاتون: المرأة
الشريفة، وربة البيت المنصرفه فيه. وهي كلمة أعجمية، تكلم بها الفرس والترک، ولم تعرب
فهي من الدخيل، وعربيتها عقيلة وجمعها عقائل.

(٤) الصيرف والصيرفي: النقاد، والمحتال في الأمور المنصرف فيها المجرب لها، وهما أيضاً: صراف
الدراهم المعروف، وجمع الصيرف: صيارف، وجمع الصيرفي صيارفة: والتاء بدل من ياء
النسبة في الجمع كما ستعلم.

(٥) الهيزعة: الخوف، والجلبة في القتال.

ودياجير^(١)، وصيخود وصياخيد^(٢)، وصيداح وصياديح^(٣).

(١٥) فعائل : كصَحائف وسحائب وكرائم .

ويُجمع عليها شيثان : «الأول» : اسم مؤنث ، على أربعة أحرف ، قبل آخره حرف مد زائد ، سواء أكان تأنيثه بالعلامة «كسحابة وسحائب ، ورسالة ورسائل ، وذؤابة^(٤) وذؤائب ، وحمولة وحمائل^(٥) وصحيفة وصحائف ، وخليفة وخالائف ، وحلوبة^(٦) وحلائب ، وركوبة^(٧) وركائب ، ونطيحة ونطائح ، وذبيحة وذبائح^(٨) أم كان مؤنثاً بلا علامة : «كشمال (بفتح الشين) وشمال (بكسرها) وشمائل^(٩) ، وعُقاب^(١٠) وعقائب ،

(١) الديجور: الظلمة.

(٢) الصيخود : الصخرة العظيمة التي لا يرفعها شيء، ولا يعمل فيها الحديد . والمادة ترجع إلى معنى الشدة . ومنه يوم صيخود أي شديد الحرارة . وصخذ يومنا : اشتد حره . والصيخد : عين الشمس .

(٣) الصيدح والصيداح والصادح والصداح والصدوح : من يرفع صوته بالغناء . وصدح الطائر والإنسان يصدح صدحاً بوزن منع يمنع منعاً : غنى رافعاً صوته .

(٤) الذؤابة : الضفيرة من الشعر، إذا كانت مرسلة . فإن كانت ملوية : فهي عقبيصة ، وجمعها عقائص .

(٥) الحملولة : ما يعد للحمل عليه من الحيوان : جملاً كان أو حماراً أو غيرها . وسواء أكانت عليه الأحمال أم لم تكن .

(٦) الحلوبة والحلوب من الإبل والغنم ونحوهما ، ذات اللبن .

(٧) الركوبة : ما يركب، ومثلها الركوب . وأصلها الناقة تركب، ثم استعير لكل مركوب .

(٨) النطيحة : اسم الذي يموت من النطح . والذبيحة : اسم لما يذبح من الحيوان للأكل . وهما في الأصل بمعنى منطوحة ومدبوحة . غلبت عليها الاسمية فلحققتها التاء لا فرق بين أن يكون المنطوح والمدبوح ذكراً أو أنثى .

(٩) الشمال، بفتح الشين: ريح تهب من جهة القطب . ويجوز فيها الهمزة، فيقال «شمال»، و«الشمال» بكسر الشين مقابل اليمين .

(١٠) العقاب بضم العين: طائر من الجوارح ، أنثى . وقيل : أنه يقع على الذكر والأنثى . فباعتبار أنه أنثى يجمع في القلة على «أعقب» قياساً . وباعتبار أنه ذكر يجمع على أعقبه قياساً . فليس جمع عقاب على أعقبه شاذاً ، كما قال النحاة . لأنه جمع له باعتبار تذكيره ، لا باعتبار تأنيثه . وكونه يقع على الذكر والأنثى هو الحق ، بدليل جمعهم إياه على أعقبه . وأفعلة لا تكون للمؤنث =

وعجوز^(١) وعجائز ، وسعيد^(٢) (علم امرأة) وسعائد. تقلب حرف المد في كل ذلك همزة.

وأما نحو: «عروب^(٣) ونوار^(٤) وجبان^(٥) وفروقة^(٦)»، فلا يجمع على «فعائل» لأن هذه الصفات لم تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية. فإن سميت بها جمعتها عليها.

وشذ من المؤنث جمع ضرة وحررة على «ضرائر وحرائر، لأنه لم يزد قبل آخرها حرف مد. وشذ من المذكر جمع «صحيح ووصيد»^(٧) على صحائح ووصائد.

(الثاني) صفة على وزن «فعليلة» بمعنى (فاعلة): (ككريمة وكرائم، وظريفة وظرائف، ولطيفة ولطائف، وبديعة وبدائع).

= الرباعي الذي رابعه حرف مد، كما أن صيغة أفعال لا تكون للمذكر الرباعي الذي رابعه حرف مد. راجع مبحث جموع القلة في هذا الجزء. ويجمع عقاب، أنثى وذكر في الكثرة، على عقبان بكسر العين ويجمع عقبان عقابين، فهي جمع الجمع.

(١) العجوز: المرأة الشبيخة الهرمة، أي الطاعنة في السن. وقد تؤنث بالهاء لتحقيق معنى التأنيث. فيقال: عجوزة ومنع ذلك ابن السكيت. وقال: هو من كلام العامة. وقال يونس: سمعت العرب تقول عجوزة. ويقال للرجل عجوز أيضاً، وقال في لسان العرب يقال للرجل عجوز، وللمرأة عجوز. وجمع العجوز عجز بضمين. فإن كان للمؤنث قلت: عجائز أيضاً، وإن كان للمذكر، لم يجمع على عجائز، كما علمت. قال الأزهري: والعرب تقول لامرأة الرجل، وإن كانت شابة: هي عجوز، وللزوج، وإن كان حدثاً: هو شيخها. قال: وقلت لامرأة من العرب: حالي زوجك. فتذمرت، وقالت: هلا قلت: حالي شيخك! أقول: وهل يجمع أن يقال، هو شيخها، وهي شيخته!!

(٢) سعيد، إن سميت به مؤنثاً منعه من الصرف. وهكذا كل مذكر سميت به مؤنثاً.

(٣) العروب: المرأة المحببة إلى زوجها.

(٤) النوار: المرأة النفور من الريبة.

(٥) الجبان يكون للمذكر والمؤنث، وهو الأفضح. وقد يقال للأنثى «جبانة».

(٦) الفروقة: الشديدة الفرق، أي الخوف. ويقال للرجل «فروقة» أيضاً.

(٧) الوصيد: الفناء أمام الدار، والعنبة والوصيد والوصيدة: شبه الحظيرة، وهو بيت يتخذ في الجبال للغنم ونحوها. إلا أن الوصيدة تكون من الحجارة، والحظيرة تكون من غصون الشجر.

(وأما «فعيلة» بمعنى مفعولة، باقية على الوصفية، فلا تكون. لأنه يجب ترك التأنيث اللفظي فيها، فيقال: «امرأة قتيل وجريح» فإن أُنثت عند اللبس، لعدم ذكر الموصوف: كرأيت قتيلة وجريحة، فهي لا تجمع أيضاً على «فعائل»، لأن التاء عارضة. وأما قولهم: «نطيحة وذبيحة» فهما اسمان لما ينطح ويذبح من الحيوان، مذكراً كان أو مؤنثاً. وليستا صفتين، لأنهما خرجتا عن الوصفية إلى الاسمية. لذلك جمعوها على «نطائح وذبائح»).

(١٦) فَعَالِي «بفتح الفاء واللام» كعذارى وعضامى

(١٧) فُعَالِي «بضم الفاء وكسر اللام» كتراق وموام

(١٨) فُعَالِي «بضم الفاء وفتح اللام»: كسكارى وعضابى .

ويجمعُ على «الفَعَالِي والفَعَالِي» أربعة أشياء (الأول): اسم على وزن (فعلى) بفتح فسكون: «كفتوى وفتاوى وفتاوى».

(الثاني): اسمٌ على وزن (فعلى) بكسر فسكون: كذفرى^(١) ودَفَارَى ودَفَارٍ.

(الثالث): ما كان على وزن: فعلاء (اسماً): كصحراء وَصَحَارِي وصحار، أو صفة لأنثى ليس لها مذكر: «كعذراء وعذارى وعذارا».

(الرابع): ما كان على وزن «فُعَالِي»، بضم فسكون صفة لأنثى ليس لها مذكر: «كجبلَى وجبالَى وَجَبَالَى». و«الفَعَالِي»، في ذلك كله، هي الأصل. وقد فتحوا لامها تخفيفاً.

يُجمع على «الفَعَالِ والفَعَالِي» صفة على وزن «فَعْلَان» أو «فَعْلَى»: «كغضبان وَغُضْبَانِي وَغُضْبَانِي، وسكران وسكرى وسَكَارَى وسُكَارَى، وعطشان

(١) الذفرى: بكسر الدال: العظم الشاخص خلف الأذن.

وَعَطْشَى وَعَطَّاشَى وَعُطَّاشَى ، وَكَسْلَانَ وَكَسَلَى وَكَسَالَى وَكُسَالَى ، وَغَيْرَانَ
وَوَغَيْرَى وَغَيْبَارَى وَغُيَّارَى . وَالْأَفْضَلُ ضَمُّ أَوْلَهِا فِي الْجَمْعِ . وَقَدْ جَمَعُوا ، عَلَى
غَيْرِ قِيَاسِ أُسِيرًا عَلَى «أَسَارَى» ، وَقَدِيمًا عَلَى «قُدَامَى» .

وَيُجْمَعُ عَلَى «الْفَعَالَى» ، وَحَدَهَا ، ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : (الأول): اسْمُ مَعْتَلٍ
الْلَامِ عَلَى وَزْنَ «فَعِيلَةٍ» «كَهْدِيَّةٌ وَهَدَايَا» .

(الثاني): اسْمُ مَعْتَلٍ اللَّامِ عَلَى وَزْنَ «فَعَالَةٍ» بِفَتْحِ الْفَاءِ ، أَوْ فَعَالَةٍ ،
بِكَسْرِهَا أَوْ «فَعَالَةٍ» بضمها : «كجداية^(١) وجدايا ، وهراوة وهراوى^(٢) . ونقاية^(٣)
ونقاية» .

(الثالث): اسْمُ مَعْتَلٍ الْعَيْنِ وَاللَّامِ ، عَلَى وَزْنَ «فَاعِلَةٍ» : «كزواية
وزوايا» .

وقَدْ جَمَعُوا عَلَى قِيَاسِ ، يَتِيمًا وَأَيْمًا^(٤) ، بَطَاهِرًا عَلَى «يَتَامَى وَأَيَامَى
وَطَهَارَى» .

(وزوايا في الحقيقة ، وزنه «فواعل» : «ككاتبه وكواتب» والأصل :
«زوايني» فاستقلوه فقلبوه إلى «زوايا» بضرب من الإبدال ، كما ستعلم في
بابه ، مشابهاً لفعالي ، من حيث زنتها اللفظية . وقد أهمل النحاة ذكر هذه
الأنواع الثلاثة ، المتقدمة في باب منتهى الجموع ، اعتماداً على ما ذكره في
باب الإبدال) .

وَيُجْمَعُ عَلَى «الْفَعَالَى» ، وَحَدَهَا ، شَيْئَانِ : (الأول): اسْمُ ثَلَاثِي :

(١) الحداية ، بفتح الجيم ويجوز كسرهما : الغزال ، إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر وعدا بشدة ،
ذكراً كان أو أنثى . والحداية من أولاد الظباء بمنزلة الجندي من أولاد المعز .

(٢) الهراوة ، بكسر الهاء : العصا الضخمة .

(٣) النقاية ، بضم النون ، وقد نفتح : ما انتقته واخترته ، فالنقاية خيار الشيء وأفضله .

(٤) الأيم ، بتشديد الياء المكسورة : من لا زوج له من الرجال والنساء ، سواء تزوج من قبل أم لم
يتزوج .

مختوم بقاء التأنيث ، مزيد في آخره حرفُ علة : «كالمومة^(١) والموامي ،
والسعلاة^(٢) والسَّعالي «والهبرية^(٣) والهباري ، والتَّرْقُوة^(٤) والتراقي» .

(الثاني): ما كان ثلاثياً مزيداً فيه حرفان ، أحدهما في حشوه ، والآخر
حرف علة في آخره : «كحبنطي»^(٥) . ومثل هذا يجبُ أن يُحذف أحد
زائديه . فإن حذفت أولهما ، جمعته على «الفعالي» «كالحباطي» . وإن
حذفت حرف العلة ، جمعته «فعالل» : «كحبانط» .

وقد جمعوا الأهل والأرض والليلية على (الأهالي والأراضي والليلي)
شذوذاً . وهي ليست من هذا الباب .

وما كان على وزن (الفعالي) إذا تجرد من (أل) والإضافة ، حذفت
بائه ، ونونته تنوين العوض^(٦) كحبالٍ وسعالٍ وتراقٍ .

(١٩) فعاليُّ «بتشديد الباء» : ككراسيِّ وقماري

ويجمع عليه شيثان ، (الأول): اسم على ثلاثة أحرف مزيد في آخره
ياء مشددة لا يراذُ بها النسبُ: ككرسي وكراسي ، وأمنية وأماني ، وقمري^(٧)
وقماري ، وزربي^(٨) وزرابيِّ وأنسيِّ وأناسي .

(١) المومة ، بفتح فسكون: الصحراء الواسعة .

(٢) السعلاة ، بكسر فسكون ، الغول ، ومثلها السعلاة ، بالمد ، والسعل ، بالقصر .

(٣) الهبرية : ما تطاير من زغب القطن والریش . وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس كأ
النخالة ، وهو ما يعرف بقشرة الرأس .

(٤) الترقوة ، بفتح فسكون فضم : عظم بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين . وهما ترقوتان .

(٥) الحبنطي ، بفتح فسكون : المنتفخ البطن ، والممتلئ غيظاً . والحبط «بفتحين» انتفاخ البطن ما
طعام غير موافق .

(٦) راجع لمبحث التنوين في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٧) القمري ، بضم فسكون : نوع من الحمام ، والأثنى قمرية . ويقال للذكر منه «ساق حر»
أيضاً .

(٨) الزربي ، بكسر فسكون: الطنفسة المخملة ، والبساط .

(الثاني): اسم مزيد في آخره ألف الإلحاق الممدودة. «كعلاء»^(١) وعلابيّ وحرباء^(٢) وحرابيّ.

وقد جمعوا إنساناً وظرباناً^(٣) على «أناسيّ وظرابيّ»^(٤) شذوذاً .
وما كان على وزن (فعالي) يجوز تخفيفه ، فيجيء على (فعال).
وتشديد يائه أكثر في الاستعمال .

صوغ منتهى الجموع

يجمع هذا الجمع كلُّ اسم رُباعيِّ الأصول : «كدرهم» : أو خماسيها «كسفرجل» ، والمزيد فيه منهما : «كغضنفر»^(٥) و«عندليب»^(٦) ، وبعض الأسماء الثلاثة الأصول المزيد فيها : «كإصبع وتجربة ومسجد ويحمد»^(٧) و«خاتم وكوثر وصيرف وسحابة وتنوفة»^(٨) ومؤامة وسعلاة وهبرية وعنصوة^(٩) وكرسی وحرباء ونشوان^(١٠) وجبلى وعلقى^(١١) و«عذراء» .

- (١) العلاء بكسر فسكون: عصب العنق، وهما علياوان يميناً وشمالاً.
- (٢) الحرباء دوية تستقبل الشمس وتتلون ألواناً بحرها . ويضرب بها المثل بالتلون والأنثى حرباءة .
- (٣) الظربان ، بفتح فكسر : دوية كاهرة ، منتنة . ويجمع أيضاً على «ظرابين» قياساً .
- (٤) يجمع الإنسان والظربان على «أناسي وظرابي» ، شذوذاً . وأصلها «أناسين وظرابين» أبدلوا من النون ياء وادغموها في الياء قبلها . وقد قالوا في جمعها : «أناسين وظرابين» أيضاً على الأصل بلا شذوذ . والذي يجمع على «أناسي» قياساً إنما هو «إنسي» .
- (٥) الغضنفر : الأسد .
- (٦) العندليب طائر حسن الصوت . ويقال له الهزار أيضاً ، بفتح الهاء ، والبلبل .
- (٧) يحمد : اسم علم لرجل .
- (٨) التنوفة : المقازة من الأرض يخشى فيها الهلاك ، والأرض البعيدة الأطراف ، والفلاة لا ماء فيها ولا أنيس ، ومثلها المؤامة .
- (٩) العنصوة ، بتثنية أوله : الشعر المتفرق ، والقليل المتفرق من النبات وغيره ، والبقية من كل شيء .
- (١٠) النشوان : السكران ، وهي نشوى .
- (١١) العلقى : نبت له قضبان دقاق تتخذ منها المكائس .

فما كان على أربعة أحرف ، مما تقدم بنيته على لفظه ، سواء أكان رباعي الأصول أم ثلاثيها ، فنقول في جمع ما ذكر : «دراهم وأصابع وتجارب ومساجد ويحامد وخواتم وكواثر وصيارف وسحائب وتنائف وموامٍ وسعال وهبار وعناصر وكراسي وحرابي ونشاي وحبال وحبال وعلاق وعذارى وعذار»^(١).

وما زاد على أربعة أحرف ، مما يراد تكسيره على صيغة مُنتهى الجموع يحذف منه ما تختل معه صيغة هذا الجمع .

فإن كان الاسم رباعي الأصول حذفت زائده : «كسبطري وسباطر»^(٢) وغضنفر وغضافر ، واحرنجام وحرانجم ، وقشعرار وقشاعر .

وإن كان ثلاثيها ، فإن كان مزيداً فيه حرفان ، حذفت واحداً : كمنطلق ومطلق ، ومقتحم ومقاجم ، ومتصير ومصابر . وإن كان مزيداً فيه ثلاثة أحرف - حذفت اثنين : «كاستدع ومداع ، ومخشوشن ومخاشن ومجلود»^(٣) ومجالد .

ويتعين حذف ما هو أولى بالحذف من غيره . والميم الزائدة في أول الكلمة أولى الزوائد بالبقاء من غيرها على كل حال . وتاء الافتعال والاستفعال ، ونون الأفعال ، أولى بالبقاء من غيرها . وتفضلها الميم الزائدة . والهمزة والياء المصدرتان تفضلان في البقاء غيرهما «كألندد وألاد ، ويلندد ويلاد»^(٤) ، إلا نون الانفعال ، وتاءي الإفتعال والاستفعال فيفضلنها في

(١) على الطالب أن يزن هذه الكلمات بموازين صيغ منتهى الجموع .

(٢) السبطري : مشية فيها تبخر .

(٣) المجلود : الماضي المسرع في سيره . يقال : اجلود إذا مضى وأسرع . ويقال أيضاً : اجلود بهم السير ، أي دام مع سرعة .

(٤) الألدند واليلندد : الألد ، وهو الخصم الشديد الذي لا يعرف عما يريد .

البقاء: «كانطلاقي ونطاليق. واجتماع وتجاميع، واستخراج وتخاريج».

وإن كان في الكلمة زيادتان متكافئتان، لا تفضل إحداهما الأخرى فاحذف أيهما شئت، فتقول: «سَرَانْدُ وَعَلَانْدُ، وسَرَادٍ وَعَلَادٍ» في جمع «سَرَنْدِي (١) وعَلَنْدِي» (٢). وذلك لأن النون والألف المقصورة، إنما زيدتا ليلحق الوزن بسفرجل. ولا مزية لإحداهما على الأخرى. وهذا شأن كل زيادتين زيادتا للإلحاق.

ويُستثنى، مما تقدم كله، أن يكون الزائدُ حرفَ علة ساكناً قبل الآخر فينقلبُ - إن كان ألفاً أو واواً، ياء. وإن كان ياءً يبقَى على حاله، فتقول في جمع قرطاسٍ وفردوسٍ وقنديلٍ: «قراطيسٍ وفراديسٍ وقناديلٍ»، وتقول في جمع مصباحٍ وإضمامة (٣) وتهويل (٤) ومقدور (٥) ويعبوب (٦) وساجور (٧) وطومار (٨) وصيداح (٩) «مصايحٍ وأضاميمٍ وتهاويلٍ ومقاديرٍ ويعابيبٍ وسواجيرٍ وطواميرٍ وصياديحٍ».

وما كان مثل: «مختارٍ ومهتاجٍ ومنقادٍ ومحتاجٍ»، من الثلاثي المزيد فيه المعتل العين، تحذف منه التاء والنون، وتردّ ألفه إلى أصلها، من واو أو

(١) السرندي. السريع في أمره، والشديد. ومؤنثه «سرنداة»، والنون والألف فيه زائدتان. واشتقاقه من السرد: وهو إتيان العمل على ولاء وتنايع.

(٢) العلندي: الغليظ من كل شيء. ومنه الفرس العلندي، والجمل العلندي. ومؤنثه: «علنداة». واشتقاقه من «علد الشيء» من باب «فرج» إذا اشتد وصلب، والنون والألف فيه زائدتان.

(٣) الإضمامة: الجماعة من الناس والحيل والكتب والرياحين وغيرها.

(٤) التهويل: ما هول به. وتهاويل الربيع: ما يظهر فيه من الزهر المختلف والتهاويل أيضاً: الألوان المختلفة، وزينة التصاوير والنقوش والحلي.

(٥) المقدور: الأمر المحتوم.

(٦) يعبوب: النهر السريع الجري، والفرس السريع الطويل.

(٧) الساجور: خشبة تعلق في عنق الكلب.

(٨) الطومار: الصحيفة.

(٩) الصيداح: العالي الصوت، ومثله الصيدح.

ياء ، فيقال في الأولين : «مخايرٌ ومهايجٌ» ، وفي الآخرين «مقاوِدٌ ومحاوِجٌ» .
ولك أن تعوض من المحذوف ياء قبل الآخر فتقول : «مخايرٌ ومهايجٌ ،
ومقاوِدٌ ومحاوِجٌ» ومثل ذلك : «مُنطاد» ، فتقول في جمعه : «مَطَاوِدُ
ومطاوِيدُ»^(١) .

غيرَ أن باب الصفات ، المزيد في أولها ميمٌ ، تجمع جمعَ المذكر
السالم ، إن كانت للمذكر العاقل ، وجمع المؤنث السالم إن كانت لغيره
وجمعها جمع تكسير مستكرهٌ .

وإن كان ما يُرادُ تكسيره على صيغةٍ مُنتهى الجموع خماسي الأصول
حذفتُ خامسهُ وبنيتُه على «فعاللٌ» : كسفرجل وسفارج ، فإن زاد على
الخمسَةَ طرحتُ مع خامسه ما زاد : «كعندليب وعنادل ، وقبعثرى
وقباعث^(٢)» .

وما حذف منه لبنائه على (فعالل) ، أو ما يشبهها في الوزن ، يجوز أن
يعوضَ من المحذوف ياء قبل الآخر ، فيبنى على (فعاليل) أو شبهها فكما
تقول في جمع : سفرجل ومنطلق وعندليب : «سفارج ومطالق وعنادل» : بوزن
(فعالل) ، تقول في جمعها أيضاً : «سفاريج ومطاليق وعناديل» ، على وزن
(فعاليل) . وكذلك يجوزُ ، على قلة ، إثباتُ هذه الياء قبل آخر ما لم يحذف
منه شيء . فكما تقول في جمع : معذرةٍ وخاتم : «معاذر وخواتم» ، تقول في
جمعهما أيضاً «معاذير وخواتيم» .

وقد تلحقُ التاء بعض أوزان منتهى الجموع ، فيكون جمعاً لما فوق

(١) المنطاد: المرتفع . يقال «بناء منطاد» ، أي مرتفع . وانطاد: ذهب في الهواء صعوداً . ومنه سمي
المنطاد المعروف بالبالون . واصل المادة من الطود وهو الجبل .

(٢) القبعثرى الحمل العظيم ، والعظيم الشديد ، ودابة بحرية ، ومؤنثة قبعثرات .

الثلاثي ، مما لحقته ياء النسبة ، فتقول في جمع دمشقيٍّ ومغربيٍّ وأزرقبيٍّ^(١) وجوهريٍّ وصيرفيٍّ وصحفيٍّ^(٢) : «دماشقَّةٌ ومغاربةٌ وأزارقَّةٌ وجواهرَةٌ وصيارفَةٌ وصحائفَةٌ» .

وقد يكونُ ما لحقته هذه التاء ، من منتهى الجموع ، جمعاً لغير المنسوب ، مما كان قبل آخره حرف مدٍّ زائد «وحرف المد هذا يجب حذفه ، إذا لحقت التاء هذا الجمع» ، مثلُ (ججاجحةٌ وغطارفة) ، في جمع «ججاجحٍ»^(٣) و«غظريفٍ»^(٤) فالتاءُ عوضٌ من حرف المد المحذوف .

وقد جاء ما لحقته هذه التاء أيضاً جمعاً للأسماء الأعجمية غير الثلاثية ، «سواء أكان قبل آخرها حرف مد أم لم يكن» : كالجواربة والزنادقة والأساورِ» في جمع «جوربٍ وزنديقيٍّ»^(٥) وأسوارٍ»^(٦) .

وما لحقته التاء من هذه الجموع ، فهو منها ، إلا أنه ينصرف ، فيُنوَّن ويجرُّ بالكسرة .

اسم الجمع

اسمُ الجمع : هو ما تضمَّن معنى الجمع ، غير أنه لا واجدٌ له من

(١) الأزارقة : فرقة كانت من الخوارج أصحاب نافع بن الأزرق .

(٢) النسبة إلى الصحيفة والبديعة ونحوهما صحفيٌ ويدعي ، بفتح أولهما وثانيهما كما ستعلم ذلك في باب النسبة .

(٣) الججاجح والججاجح : السيد المسارع إلى المكرام ، وجمع الأول ججاجيح وججاجحة ، وجمع الثاني ججاجح .

(٤) الغظريف والغطراف : السيد ، والسخي السري الشاب .

(٥) الزنديق : من يظهر الإيمان ويطن الكفر ، أو هو فاسد العقيدة الدينية ، وهو معرب زنده ، أي : المعتقد بالزند ، وهو كتاب للمجوس من الفرس .

(٦) الأسوار ، بضم الهمزة : قائد الفرس . والأساوره أيضاً : قوم من المعجم في البصرة نزلوها قديماً ، كالأجامرة في الكوفة .

لفظه ، وإنما واحده من معناه . وذلك : «كجيشٍ (وواحدُه : جندي)»
 وشعب وقبيلة وقوم ورهط ومعشر وثلة (وواحدُها : رجل ، أو امرأة) ونساء
 (وواحدُها : امرأة) وخيل (وواحدُها : فرس) وإبل ونعم (والواحدُ جملٌ أو
 ناقَةٌ) وغنمٍ وضأن (والواحد شاة للذكر والأنثى).

ولك أن تُعاملهُ معاملة المفرد، باعتبار لفظه ، ومعاملة الجمع ، باعتبار
 معناه ، فتقول : «القومُ سارَ أو ساروا ، وشعبٌ ذكيٌّ أو أذكياهُ».

وباعتبار أنه مفردٌ، يجوزُ جمعُه كما يُجمعُ المفردُ مثلُ : «أقوام وشعوب
 وقبائل وأرهُط وآبال». وتجوزُ تثنيتهُ ، مثلُ : «قومانٍ وشعبانٍ وقبيلتانٍ ورهطانٍ
 وإبلانٍ».

اسم الجنس الجمعي والإفرادي

اسمُ الجنسِ الجمعيُّ : ما تَضَمَّنَ معنى الجمعِ دالاً على الجنس . وله
 مفردٌ مُميِّزٌ عنه بالتاءِ أو ياء النسبة : كَتَفَّاحٍ وسفِرجلٍ وبَطِيخٍ وَتَمْرٍ وَحَنْظَلٍ .
 ومفردُها : «تفاحةٌ وسفِرجلةٌ وبَطِيخَةٌ وَتَمْرَةٌ وَحَنْظَلَةٌ»، ومثلُ : «عَرَبٌ وترِكٌ
 ورومٌ وَيَهُودٌ». ومفردُها : «عربيٌّ وتركيٌّ وروميٌّ ويهوديٌّ».

ويَكْثُرُ ما يُميِّزُ عنه مُفْرَدُهُ بالتاءِ في الأشياءِ المخلوقة ، دون المصنوعة :
 «كَنَحْلٍ وَنَخْلَةٍ ، وبَطِيخٍ وبَطِيخَةٍ ، وَحَمَامٍ وَحَمَامَةٍ ، ونَعَامٍ وَنَعَامَةٍ». ويقالُ
 في الأشياءِ المصنوعة : «كسَفينٍ وسَفينَةٍ ، وطِينٍ وطِينَةٍ».

وما دَلَّ على الجنسِ صالحاً للقليلِ منه والكثيرِ : كماءٍ وَلَبَنٍ وَعَسَلٍ ، فهو
 اسمُ الجنسِ الإفراديِّ .

فوائد

(١) تكسير ما جرى على الفعل من الصفات :

ما جرى على الفعل من الصفات^(١) : كْمُكْرِمٍ وَمُنْطَلِقٍ وَمُسْتَخْرَجٍ (أسماءٌ للفاعلين) ومُكْرَمٍ ومُلْتَقَطٌ ومُسْتَخْرَجٌ (أسماءٌ للمفعولين) ، فبإثباته أن يُجمع جمع تصحيح : فالمذكر العاقل بالواو والنون ، والمؤنث والمذكر غير العاقل بالألف والتاء . إلا ما كان خاصاً بالمؤنث : «كْمُرَضِعٍ وَمُطْفِلٍ» ، فيجوز تكسيه قياساً : «كَمْرَضِعٍ وَمَطْفِلٍ» . وسُمع «مَحَاوِجٍ» في جمع مُحتاج ، و«مِطَاطِيرٍ» في جمع مُفْطِرٍ ، و«مِيَاسِيرٍ» في جمع مُوسِرٍ ، و«مِلاَفِحٍ» في جمع مُلْقِحٍ^(٢) ، و«مِنَاكِيرٍ» في جمع مُنْكَرٍ (بفتح الكاف) وهو الداهي العاقل الفطن .

أما اسمُ الفاعل من الثلاثي المجرد : ككاتبٍ وشاعرٍ وكاملٍ وهادٍ ، فهذا يُكسَّرُ قياساً : ككُتَّابٍ وشُعْرَاءٍ وكَمَلَةٌ وهُدَاةٌ ، لأنه لم يجر على لفظ الفعل في حركاته وسكناته .

وأما اسمُ المفعول منه : كمكتوبٍ ومعلومٍ ومبدولٍ ، فمجرى الكلام الأكثر أن لا يُكسَّر . وإنما يُجمع ، للمذكر العاقل ، بالواو والنون ، وللمؤنث والمذكر غير العاقل بالألف والتاء . وقد سُمع تكسيرُ مفعولٍ على «مفاعيلٍ» في ألفاظٍ ، وهي : مَلَايِينٍ ومِجَاهِيلٍ ومِلاَفِيحٍ^(٣) ومَضَامِينٍ ومَمَالِيكٍ ومِشَائِيمٍ

(١) المراد بما جرى على الفعل من الصفات . ما كان مبنياً على لفظ الفعل ، وموافقاً له في حركاته وسكناته ، كاسمي الفاعل والمفعول المشتقين من الفعل الذي فوق الثلاثي المجرد ، كما عرفت ذلك في الكلام عليها .

(٢) الملقح : اسم فاعل . من ألقح الفحل الناقة ، إذا أحبلها . وتكون الملاقح أيضاً جمع ملقحة : اسم مفعول .

(٣) الملاقيح جمع ملقحة : وهي التي ألقحها الفحل فأحبلها .

وميامين ومكاسير ومساليخ ومجانين ومناكير ومراجيع». وقد جمع «مشهوراً» على «مشاهير» صاحب القاموس في قاموسه، والفيومي في مصباحه، والميداني في شرح أمثاله. وقد عدَّ النحاة ما ورد من ذلك سماعياً. وأطلقوا المنع في تكسير غير ما سُمع. ولكن في هذا المنع تحجيراً على الناس. ومن رجع إلى كلام متقدمي النحاة، كسيبويه وغيره، لا يجد كل هذا التضييق^(١).

(٢) جمع الجمع :

قد يُجمعُ الجمعُ . وذلك مثلُ : «بيوتاتٍ ورجالاتٍ وكلاباتٍ وقطراتٍ» (بضمّتين)، ونحو: «أكالبٌ وأصابع، وأظافير وأزاهيرٍ وغرابين».

ويُجمع ما كان على صيغته منتهى الجموع جمعَ المذكر السالم ، إن كان للمذكر العاقل : «كأفاضلين ونواكسين» وجمع المؤنث السالم، إن كان للمؤنث، أو للمذكر غير العاقل نحو: «صواحيباتٍ وصواهللات» وفي الحديث : «إنكنَّ لأنتنَّ صواحيباتُ يوسف».

وجمعُ الجمعِ سماعيٌّ ، فما ورد منه يُحفظ ولا يقاس عليه .

(٣) الجمع لا مفرد له :

من الأسماء ما لا يُستعمل إلا بصيغة الجمع ، لأن مفرده قد أهمل قديماً فَنسي ، وذلك : كالتعاشيب (وهي القطع المتفرقة من العشب أو هي ألوانُ العشب وضُروبهِ)، والتعاجيب (وهي العجائب)، والتباشير (وهي البشائر)، والتجاويد (وهي الأمطار الجيدة النافعة)، والأبائيل (وهي الفِرَق).

(٢) قد شرحنا هذا الموضوع شرحاً وافياً في كتابنا (نظرات في اللغة والأدب) في الصفحة الثانية والأربعين بعد المئة فما بعدها. فليرجع إليه من شاء، فإن فيه تحقيقاً دقيقاً.

(٤) الجمع على غير مفردة :

من الجموع ما يجري على غير مفردة . وذلك : «كالمحاسن والمَلَامح والمَخَاطِر والمَشَابِه والمَسَامَ والحَوَائِج والطَوَائِح واللَوَائِح» وواحدُها : حُسْنٌ (بضم فسكون) ولَمَحَةٌ (بفتح فسكون) وَخَطَرٌ وَشَبَّهٌ (بفتحتين فيهما) ، وسم (بفتح السين) وحاجةٌ ومُطَوِّحَةٌ ومُلَقِّحَةٌ (بصيغة اسم الفاعل فيهما) . وكالأباطيل والأحاديث والأعاريض . وواحدُها : باطلٌ وعروضٌ وحديثٌ . ومفردُها الحقيقي ، لو سُمع ، لكان محسناً وملمحاً ومَشْبِهاً ومَسْماً وحائِجَةً (وهذه سُمعت سماعاً نادراً) وطائِحَةٌ ولاقِحَةٌ وأبطولَةٌ وأعروضَةٌ وأحدوثَةٌ ، وهذه مسموعَةٌ مفرداً للأحاديث ، وقد جاءت على القياس . لكن الحديث ليس له جمع إلاّ الأحاديث . فالأحاديث جمعاً لحديث ، جاءت على غير قياس ، وجمعاً لأحدوثه وردت على القياس .

(٥) ما كان جمعاً وواحداً :

من الأسماء ما يكون جمعاً ومفرداً بلفظ واحد وذلك كالفُلك ، قال تعالى : ﴿ في الفُلك المشحون ﴾ ، فلما جمعه قال : ﴿ الفُلك التي تجري في البحر ﴾ . ومن ذلك قولهم : «رجلٌ جُنُبٌ ورجالٌ جُنُبٌ» ، (بضميتين) ، قال تعالى : ﴿ وإن كنتم جُنُباً فاطَّهروا ﴾ . ومنه العَدُوّ : قال تعالى : ﴿ فإنهم عَدُوّ لي إلاّ ربّ العالمين ﴾ ، وقال : ﴿ وإن كان من قومٍ عَدُوّ لكم ﴾ . ومنه الضَّيف ، قال عزّ وجلّ : ﴿ هؤلاء ضيفي ﴾ . ومنه الدَّلَاص^(١) والهيجان^(٢) والولد (بفتحتين) ، وبضم فسكون ، وبكسر فسكون ، وبفتح فسكون ،

(١) الدلاص، بكسر الدال: الدرع.

(٢) الهجان بكسر الهاء الخالص من كل شيء، والخيار من كل شيء، والبيض الكرام من الإبل، والرجل والمرأة الكريما الحسب.

تقول : «هذا ولدُ فلانٍ وهؤلاء ولدُهُ» . ويجوز جمعه فتقول : «أولاد» . فكلُّ ذلك يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ ، وكذا المذكَرُ والمؤنثُ .

(٦) جمع المركبات :

إذا أردت جمعَ مُركَّبٍ إضافيٍّ مُصدَّرٍ بابينِ أو ذي ، فإن كان للعاقل جمعتَ «أبناءً» جمعَ المذكَرِ السالمِ أو جمعَ التَكسيرِ ، وجمعتَ «ذو» جمعَ المذكَرِ السالمِ لا غيرُ : فتقول في جمعِ أبينِ عباس : «بنو عباس» ، أو «أبناءُ عباس» . وتقول في جمعِ ذو علمٍ : ذُوو علمٍ . وإن كان لغيرِ العاقلِ : كابنِ أوى وأبنِ عرسِ وأبنِ لبونٍ^(١) وذي القعدةِ وذي الحجَّةِ ، جمعتَ «أبناءً» على «بناتٍ» و«ذو» على «ذواتٍ» : كبناتِ أوى وذواتِ القعدةِ وذواتِ الحجَّةِ .

وإن كان غيرَ مُصدَّرٍ بابينِ ولا ذي ، تجمَعُ صدرهُ كما تجمَعُ الأسماءُ مِنْ حده ، فتقولُ في جمعِ قلمِ الرجلِ : «أقلامِ الرجل» .

فإن كان المُرْكَبُ مزجياً ، أو إسنادياً ، توصلتَ إلى الدلالةِ على الجمعِ بزيادةِ «ذو» قبله إن كان مذكراً عاقلاً ، و«ذوات» ، إن كان مؤنثاً ، أو مذكراً غيرِ عاقلٍ : كذوي معبدٍ يكرِب ، وسيبويه ، ويرقِ نحرهُ ، وتأبطُ شراً (ومفرداتها أعلامِ رجال) . والمعنى : أصحابِ هذا الاسمِ . وتقول في جمعِ شابٍ قرناها (علمِ امرأةٍ) وبعليكَ : ذاتِ شابٍ قرناها ، وذَوَاتِ بعليكَ» .

(٧) جمع الاعلام :

إذا جُمِعَ العلمُ صار نكرةً . ولهذا تدخلهُ «أل» بعد الجمعِ لتُعرِّفه : كمحمدٍ والمحمَّدين .

(١) ابن عرس : دوية كالفار . وابن اللبون ، يفتح أوله وضم ثانيه ، ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة .

وإذا جمعتَ اسمَ رجلٍ فأنتَ بالخيار ، إن شئتَ جمعته جمعَ المذكورِ السالمِ (وهو الأولى) ، وإن شئتَ جمعته جمعَ التكسيرِ على حَدِّ ما تجمع عليه نظيرَه من الأسماء ، فتقولُ في جمعِ زيدٍ وعمروٍ وبشرٍ وأحمدَ : «زيدون وأزياد وزبيد ، وعمرون وأعمُر وعمور ، وبشرون وأبشارٌ وبُشور ، وأحمدون وأحامد» .

وإن جمعتَ اسمَ امرأةٍ ، فإن شئتَ جمعته بالألفِ والتاء (وهو الأولى) . وإن شئتَ كسرتَه تكسيرَ نظيره من الأسماء ، فتقولُ في جمعِ دَعْدٍ ، وجُمْل (بضم الجيم وسكون الميم) وزينبٍ وسعاد : دَعَدَاتٌ وأدْعِدِ ، وجُمْلَاتٌ وأجمالٌ وجُمُولٌ ، وزينباتٌ وزَيَانِبُ ، وسُعاداتٌ وأسْعُدُ وسُعْدُ (بضمين) وسَعَائِدُ» .

وإن سميتَ بالجمعِ السالمِ : كعابدينَ وفاطمتِ (عَلَمَيْنِ) قلتُ : ذوو عابدينَ ، وذواتُ فاطماتٍ . فإن سميتَ بالجمعِ المكسّرِ ، غيرَ صيغةٍ منتهى الجموعِ ، فأنتَ بالخيار ، إن شئتَ جمعته جمعَ سلامةٍ (وهو الأولى) ، فتقولُ في جمعِ أعْبُدٍ وأنمارٍ ، إن سميتَ بهما الرجلَ : «أعبدون وأنمارون ، وأعابدُ وأنامير» . فإن سميتَ بهما المرأةَ قلتُ : «أعبداتُ وأنماراتُ ، وأعابدُ وأنامير» ، فإن كان المسمى به على صيغةٍ منتهى الجموعِ ، أو على وزنٍ غيرِ صالحٍ لهذه الصيغةِ ، فلا يُجمعُ إلا جمعَ السلامةِ . فمثلُ : «مساجدٌ ونُبهاءُ ، إن سميتَ بهما ، لا يُجمعُ إلا على «مساجدون ونُبهاوون» للمذكر ، و«مساجداتٌ ونُبهاواتُ» للمؤنث .

وإن جمعتَ «عبد الله» ونحوه ، من الأعلامِ المركبةِ تركيباً إضافياً ، قلتُ : «عبدو الله ، وعبيدُ الله» تُجرى صيغةُ السلامةِ أو التكسيرِ على الجزءِ الأولِ ، ليس إلا .

النسبة وأحكامها

النسبة: هي إلحاق آخر الاسم بياءً مشددةً مكسوراً ما قبلها ، للدلالة على نسبة شيء إلى آخر .

والذي تلحقه بياء النسبة يُسمى منسوباً : كبيروتيّ ودمشقيّ وهاشميّ .

(وفي النسبة معنى الصفة ، لأنك إذا قلت : «هذا رجل بيروتي» ، فقد وصفته بهذه النسبة . فإن كان الاسم صفة ، ففي النسبة إليه معنى المبالغة في الصفة ، وذلك أن العرب إذا أرادت المبالغة في وصف شيء ، ألحقوا بصفته بياء النسب ، فإذا أرادوا وصف شيء بالحمرة ، قالوا : «أحمر» . فإذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة ، قالوا : «أحمري»).

وإذا نسبت إلى اسم ألحقت به بياء النسبة ، وكسرت الحرف المتصل بها .

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات ، الأول لفظي وهو إلحاق آخر الاسم بياءً مشددة ، وكسر ما قبل آخره ، ونقل حركة الإعراب إلى الياء . الثاني معنوي وهو جعل المنسوب إليه اسماً للمنسوب . الثالث حكمي : وهو معاملته معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والظاهر على النائية عن الفاعل ، لأنه تضمن بعد إلحاق بياء النسب معنى اسم المفعول . فإذا قلت «جاء المصري أبوه» ، فأبوه نائب فاعل للمصري . وإذا قلت : «جاء الرجل المصري» ، فالمصري يحمل ضميراً مستتراً تقديره : «هو» يعود على الرجل . لأن معنى «المصري» : المنسوب إلى مصر .

والمنسوب على أنواع : منها ما لا يتغير عند النسب : كحسينٍ وحُسَيْنِي . ومنها ما يتغير : كفتيّ وفتويّ ، وصحيفتي وصحفيّ .

النسبة إلى المؤنث بالتاء

إذا نسبت إلى ما خُتِمَ بتاءِ التانيثِ ، حذفتها وجوباً : فتقول في فاطمة وطلحة : فاطمِيٌّ وطلحِيٌّ .

النسبة إلى الممدود

إذا نسبت إلى ما خُتِمَ بألفٍ ممدودة ، فإن كانت للتانيثِ وجب قلبها واواً : «كحمراء ، وحمراويّ ، وبيضاء وبيضاويّ» .

وإن كانت أصليّةً تبق على حالها : كوضاء ووضائي ، وقراء وقرائيّ .

وإن كانت مُبدلةً من واوٍ أو ياءٍ : ككساءٍ ورداءٍ ، أو مزيدةً للإلحاق ،

كعلباءٍ وحرباءٍ» ، جاز فيها الأمران : تصحيحها وقلبها واواً : «ككسائيّ وكساويّ ، وردائيّ ورداويّ ، وعلبائيّ وعلباويّ ، وجربائيّ وجرباويّ» .
والهمزُ أفصحُ .

النسبة إلى المقصور

إذا نسبت إلى ما خُتِمَ بألفٍ مقصورة ، فإن كانت ثالثةً : «كعصاً وفتيّ» قلبتها واواً : «كعصويّ وفتويّ» .

وإن كانت رابعةً في اسمٍ ساكنٍ الثاني ، جاز قلبها واواً ، وجاز

حذفها : فتقول . في ملهَيّ وحُبليّ وَعَلَقَيّ : «ملهويّ ، وملهَيّ ، وحُبلويّ وحُبليّ ، وَعَلَقَوِيّ ، وَعَلَقَيّ» . لكنَّ المختارَ حذفها إن كانت للتانيثِ :

«كحبليّ» ، وقلبها واواً ، إن كانت للإلحاق : «كعلقِيّ» ، أو مُبدلةً من واوٍ أو

ياءٍ : كملهَيّ ، ومسعِيّ . ويجوز ، مع القلب ، زيادةُ ألفٍ قبل الواو :

«كحبلأويّ وَعَلَقَأَوِيّ» .

وإن كانت رابعةً في اسمٍ مُتحرِّكٍ الثاني ، «كَبْرَدَى وَجَمَزَى»^(١) ، أو كانت فوقَ الرابعة : «كَمْصُطَفَى وَجُمَادَى ، وَمُسْتَشْفَى» حَذَفْتَهَا وَجُوباً ، فتقول : «بَرْدَى وَجَمَزَى وَمُصْطَفَى وَجُمَادَى وَمُسْتَشْفَى»^(٢) .

النَّسْبَةُ إِلَى الْمُنْقُوصِ

إذا نسبتَ إلى اسمٍ منقوصٍ : فإن كانت باؤُهُ ثالثةً ، قلبَتَهَا واوًا وفتحت ما قبلها ، فتقول في النسبة إلى الشَّجِيِّ^(٣) : «الشَّجَوِيُّ» .
وإن كانت رابعةً ، جازَ قلبُهَا واوًا مع فتح ما قبلها ، وجاز حذفُهَا ، فتقول في النسبة إلى القاضي : «القاصِوِيُّ والقاضي» ، وفي النسبة إلى التَّربِيَةِ : «التَّربِيُّ والتَّربَوِيُّ» والمختار حذفُهَا .
وإن كانت خامسةً حذفْتَهَا وجوباً ، فتقولُ في المُرتَجِي والمُسْتَعْلِي : «المُرتَجِيُّ والمُسْتَعْلِيُّ» .

النَّسْبَةُ إِلَى الْمَحذُوفِ مِنْهُ شَيْءٌ

إذا نسبتَ إلى اسمٍ ثلاثيٍّ محذوفٍ الفاءَ ، فإن كان صحيحَ اللامِ لم يُرَدِّ إليه المحذوفُ ، فتقول في النسبة إلى عِدَّةٍ وَصِفَةٍ : «عِدِّي وَصِفِي» . وإن كان مُعتلًّا : كَشِيَّةٍ وَدِيَّةٍ^(٤) ، وجَبَ الرُّدُّ وَفُتِحَ عَيْنُهُ ، فتقول : «وَشَوِيٌّ وَوَدَوِيٌّ» ، بكسر أولهما وفتح ثانيهما .

(١) بردى : نهر يخرق مدينة دمشق عاصمة الشام . والجمزى : السرعة والسير السريع .

(٢) وبعض النحاة يجيز قلبها واوًا ، إن كانت خامسة : كمصطفى ومصطفوي .

(٣) الشجوي : الحزين ، والمشغول .

(٤) الشية : بياض في سواد . أو سواد في بياض . وأصلها «وشي» ، أو وشية» ، لأنها من «وشى الثوب يشيه شيئاً وشية» : إذا غمقه ونقشه وحسنه . و«الدية» : ما يؤديه القاتل إلى ولي المقتول . وأصلها «ودي» ، أو دية» لأنها من «ودي القاتل القليل يديه ودياً ودية» : إذا أعطى وليه دية» .

وإذا نسبت إلى اسمٍ ثلاثيٍّ محذوفٍ اللام ، رَدَدْتَ إليه لأمه ، وفتحتْ ثانيه ، فتقولُ في النسبةِ إلى عمِّ (١) وشَجِّ وأبِّ وأخِّ ولُغَةٍ وسَنَةٍ ومِثَّةٍ وأمةٍ (٢) ويَدٍ ودمٍ وِعْدٍ وشَفَةِ وُتْبَةٍ (٣) وِعْضَةٍ (٤) : عَمَوِيٌّ وَشَجَوِيٌّ وَأَبَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ وَلُغَوِيٌّ وَسَنَوِيٌّ وَمِثَوِيٌّ وَأَمَوِيٌّ وَيَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ وَشَفَهِيٌّ «أَوْ شَفَوِيٌّ» (٥) وَتُبَوِيٌّ وَعِضَوِيٌّ».

ثمَّ إن كانت اللامُ المحذوفةُ تُرَدُّ في تثنيةٍ ، أو جمعٍ تصحيحٍ ، وجبَ رَدُّها في النسبةِ وجوباً : كعمِّ وشَجِّ وأبِّ وأخِّ ، لأنك تقول في تثنيتهما : «عَمَوَانٍ وَشَجِيَانٍ وَأَبَوَانٍ وَأَخَوَانٍ» ، وكسنةٍ وِعْضَةٍ وأمةٍ ، لأنك تقول في جمعها جمعَ سلامةٍ : «سَنَوَاتٍ (أو سَنَهَاتٍ)» (٦) وَعِضَوَاتٍ (أو عِضَهَاتٍ) (٧) وَأَمَوَاتٍ» .

وإن كانت لا تُرَدُّ في تثنيةٍ أو جمعٍ سلامةٍ ، جازَ رَدُّها في النسبةِ ، وهو الأفضحُ ، وجازَ عدمُ الرَّدِّ ، فَتَنَسَّبُ إلى الاسمِ على لفظه . وذلك : كيدٍ ودمٍ

(١) العمي : ذو العمى .

(٢) الأمة الرقيقة المملوكة . والنسبة إليها أموي ، بفتح الهمزة . وتصغيرها أمية . والنسبة إلى أمية «أموي» بضم الهمزة ، وقد يفتحونها .

(٣) التبة : بضم ففتح ، وسط الخوض ، والجماعة ، والعصبة من الفرسان .

(٤) العضة ، بكسر ففتح : الفرقة ، والقطعة ، والكذب ، والبهتان ، والسحر ، وواحدة العضة : وهو نوع من الشجر له شوكة : والمحذوف من العضة «بمعنى الفرقة والقطعة وواحدة العضة» هو الواو والهاء ، لأنه يقال : عضا الشجرة يعضوها ، وعضها يعضها : إذا قطعها . والمحذوف منها «بمعنى الكذب والبهتان والسحر» هو الهاء ، لأنه يقال : عضه يعضه عضهاً وعضيهاً وعضهاً «بكسر فسكون في الأخيرة» إذا كذب وسحر ونم . ويقال عَضَهُ «بكسر الضاد» وأعضه : إذا جاء بالإفك والبهتان .

(٥) من قال : إن المحذوف من الشفة هو الهاء قال : «شفي» في النسبة ، و«شفهات» في الجمع . ومن قال : إن المحذوف هو الواو ، قال : «شفوي وشفوات» . والقول الأول أحق ، لأنك تجمعها في التكسير على «شفاء» ولأنك تقول : «شافته» .

(٦) إن اعتبرت أن المحذوف هو الواو قلت : «سنوات وستوي» وإن اعتبرت أن المحذوف هو الهاء قلت : «سنوات وسني» وكلا الاعتبارين صحيح .

(٧) تقول : «عضوات وعضها» باعتبار أن المحذوف واو أو هاء ، كما شرحنا ذلك في تفسيرها .

وَعَدِيٌّ وَثَبِيٌّ وَمِثَّةٌ وَلُغَةٌ . فكما تقول : «بَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ وَثَبَوِيٌّ وَمِثَوِيٌّ
وَلُغَوِيٌّ» ، تقول : «يَدِيٌّ وَعَدِيٌّ وَثَبِيٌّ وَمِثِيٌّ وَلُغِيٌّ» ، لأنك تقول في تثنيتهما :
«يَدَانِ وَدَمَانِ وَثَبَانِ وَلُغَتَانِ» ، وتقول في جمع «ثَبِيٍّ وَلُغَةٍ» جمعَ تصحيحٍ :
«ثَبَاتٌ وَلُغَاتٌ» ، بعدمِ رَدِّ اللام المحذوفة في التثنية أو الجمع .

وقد نسبوا إلى «الشَفَّةِ» على لفظها ، فقالوا : «شَفِيٌّ» ، ونسبوا إليها بَرْدَ
المحذوف ، فقالوا : «شَفَهِيٌّ وَشَفَوِيٌّ» ، مع أنهم قالوا في جمعها :
«شَفَهَاتٌ وَشَفَوَاتٌ» وبردَ المحذوف عند الجمع .

ويجوزُ فيما عُوْضَ من لامِهِ همزة الوصلِ ، كإبنِ واسمٍ ، أن تحذف
همزته وتُرَدِّ إليه لامُهُ ، وأن يُنسَبَ إليه على لفظه ، فتقول : بَنَوِيٌّ
وَسَمَوِيٌّ^(١) ، وإبْنِيٌّ وإِسْمِيٌّ .

وتقول في النسبة إلى بنتٍ وأختٍ : «بَنَوِيٌّ وَأُخْوِيٌّ» ، بردَ اللامِ
وحذفِ التاءِ ، وهو قولُ الخليلِ وسيبويه . وهو القياس . باعتبار أنها في
الأصل تاءُ تأنيثٍ مربوطة . ويجوز أن تقول : «بِنْتِيٌّ وَأُخْتِيٌّ» تنسبُ إليهما
على لفظهما . وهو قولُ يونسَ .

(وحجته أن التاء لغير التأنيث ، لأن ما قبلها ساكن صحيح ، ولأنها لا
تبدل هاء في الوقف ، كما تبدل التاء في نحو «كاتبه وشجرة» وهو أقرب إلى
الفهم وأبعد عن الالتباس ؛ فلا تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى «ابن وأخ»
والحق أن تاء أخت أصلها تاء التأنيث المربوطة ، كما هو مذهب الخليل
والليلث : وليست عوضاً من لام الكلمة المحذوفة ، وهي الواو ، كما ذهب
إليه سيبويه وغيره . وذلك أنهم لما حذفوا الواو بسطوا التاء المربوطة ، ليكون

(١) بكسر السين وضمها وفتح الميم . فمن كسر همزة «اسم» كسر السين . ومن ضمها ضم السين ،
لأن همزته يجوز كسرها : وهو الأفضح ، ويجوز ضمها .

بسطها أمكن في الوقف عليها من المربوطة. فكأن بسطها تعويض لها من لامها المحذوفة).

النسبة إلى الثلاثي المكسور الثاني

إذا نسبت إلى اسمٍ ثلاثيٍّ، مكسورِ الحرفِ الثاني، وجب تخفيفه بجعل الكسرة فتحةً، فتقول في النسبة إلى نَمِرٍ ودُبُلٍ^(١) وإِبِلٍ ومَلِكٍ: «نَمْرِيٌّ ودُوْلِيٌّ وإِبْلِيٌّ ومَلِكِيٌّ».

النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة

إذا نسبت إلى ما قبل آخره ياءً مُشَدَّدةً مكسورةً، خففتها بحذف الياءِ المكسورة^(٢)، فتقول في النسبة إلى الطَّيِّبِ والمَيْتِ والكَيْسِ والكُرَيْمِ والغَزِيلِ^(٣) «الطَّيِّبِيُّ والمَيْتِيُّ والكَيْسِيُّ والكُرَيْمِيُّ والغَزِيلِيُّ».

النسبة إلى ما آخره ياء مشددة

إذا نسبت إلى ما ختمَ بياءٍ مُشَدَّدةٍ، فإن كانت مسبوقةً بحرف واحدٍ، كحَيٍّ وطَيٍّ، قلبت الثانيةَ واوًا، وفتحت الأولى، ورددتها إلى الواو، إن كان أصلها الواو: «كحَيَّوِيٍّ وطَوَّوِيٍّ».

وإن كانت مسبوقةً بحرفين: كعَلِيٍّ وَعَدِيٍّ ونَبِيٍّ وَقُصِيٍّ وَجُدِيٍّ،

(١) الدئل: ابن آوى، والذئب، ودوية شبيهة بابن عرس. ودئل: اسم علم،
(٢) الحرف المشدد بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك. والحذف هنا للثاني المتحرك.
(٣) الكريم: تصغير الكريم. «والغزِيل» تصغير الغزال.

حذفت الياء الأولى وفتحت ما قبلها ، وقلبت الثانية واواً : «كَعَلَوِيَّ وَعَدَوِيَّ وَقَصَوِيَّ» .

وإن كانت مسبوقهً بأكثرَ من حرفين ، وجب حذفها ووضعُ ياءِ النسبِ موضعها . فالنسبةُ إلى الكرسيِّ والشافعيِّ : «كرسيُّ وشافعيُّ» ، كأنك أبيتَ ما كان كذلك على حاله .

فائدة

إذا سميت بنحو «بخاتي وكراسي» ، مما كان على صيغة منتهى الجموع مختوماً بياء مشددة ليست للنسب كان ممنوعاً من الصرف ، كأصله المسمى به . ثم إذا نسبت إليه حذفت ياءه المشددة ، ووضعت موضعها ياء النسبة . وبذلك يخرج عن وزن منتهى الجموع فينصرف . أي ينون ويجر بالكسرة ، لأن ياء النسب في تقدير الانفصال . وأما ما لحقته ياء النسبة مما سمي به من هذه الصيغة ، كأن تسمي شخصاً بمساجدي ، فهو منصرف أيضاً لخروج الوزن عن منتهى الجموع بلحاق الياءِ آخره وإن كانت ، الأصل ، في تقدير الانفصال ، لأنها جزء من الاسم ، لأن التسمية به وقعت مصحوباً بها) .

النسبة إلى الثنية والجمع

إذا نسبت إلى مثني أو مجموع ، وجب ردهُ إلى المفرد : فالنسبةُ إلى العراقيين والكُتُب والأخلاقِ والدُّولِ والفرائضِ والقبائلِ والسود : «عراقيُّ وكتابيُّ وخُلُقِيٌّ ودُولِيٌّ وفَرَضِيٌّ وَقَبَلِيٌّ وَأَسودِيٌّ وسوداويٌّ»^(١) ، إلاَّ الجمعُ الذي

(١) إن كانت السود جمع أسود قلت : «أسودي» . وإن كانت جمع سوداء قلت : سوداوي .

لا واحد له : كَعَبَائِدَ وَأَبَائِلَ وَتَجَالِيدَ^(١)، أو كان يجري على غير مفرده ، كَمَلَامِحَ^(٢) وَمَحَاسِنَ وَمَشَابِهَ . وواحدُهَا : لَمَحَةٌ وَحُسْنٌ وَشَبَةٌ^(٣) ، أو كان لا واحد لهُ من لفظه (وهو اسمُ الجمعِ) : كَالْقَوْمِ وَالْمُعْشَرِ وَالْجَيْشِ ، أو كان مما يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِيَاءِ النَّسَبِ أو تَاءِ التَّائِيثِ (وهو اسمُ الجنسِ الجمعي) : كَعَرَبٍ وَأَعْرَابٍ وَرُومٍ وَتَمْرٍ وَتُفَاحٍ . فكلُّ ذلك يُنسَبُ إليه لفظُهُ ، فتقولُ : «عَبَائِدِي وَمَحَاسِنِي وَقَوْمِي وَعَرَبِي وَتَمْرِي وَتُفَاحِي» .

وحكمُ الملحوقِ بالمشئى والجمعِ السالمِ حكمُ ما ألحقَ به ، من حيث تجريده من علامتي التثنية والجمع ، عند النسبة إليه ، فتقول في النسبة إلى اثنين : «اثني أو ثنوي» وفي النسبة إلى عشرين : «عشري» ، وفي النسبة إلى سنين وأرضين وعالمين وبنين «سنوي وأرضي وعالمي وبنوي أو ابني» .

إذا نسبتَ إلى علمٍ منقولٍ عن جمعٍ تكسير ، نسبتَ إليه على لفظه : «كأنمارٍ وأنماري» ، وأوزاعٍ وأوزاعي» . وكذا ما جرى منه مجرى العلم : «كأنصارٍ وأنصاري» .

النسبة إلى العلم المنقول عن تثنية أو جمع

وإذا نسبتَ إلى علمٍ منقولٍ عن مُثنى أو جمعي السَّلامَةِ ، كحسنانٍ وزيدانٍ ، وزيدونَ وعابدونَ ، وعرفاتٍ وأذرعَاتٍ ، فإن كان باقياً على إعرابه قبل النسبة إليه ، رَدَدْتُهُ إِلَى الْمَفْرُودِ^(٤) ونسبتَ إليه . فتقولُ : «حَسَنِي وَزَيْدِي

-
- (١) العبايد والعبايد : الفرق من الناس والحيل الذاهبة في كل وجه . والأكام والطرق البعيدة . والأبائل : الفرق والجماعات . «والتجاليد» الجسم والبدن .
 - (٢) الملامح : ما بدأ من محاسن الوجه ومساوئه . وفلان في ملامح أبيه . أي : يشبهه في ملامحه .
 - (٣) ولم يسمع هذه الألفاظ مفرد جار على لفظها ، ولو سمع لكان على وزن مفعول .
 - (٤) ما سمي به من المثني وجمعي السَّلامَةِ يجوز أن يعرب إعراب ما نقل عنه من تثنية أو جمع ، وهو الأفضح ، ويجوز أن يجري المثني مجرى «سليمان» في لزوم الألف وإعرابه إعراب ما لا ينصرف . =

وعابديٌّ وعرفيٌّ وأذريٌّ» وإن عُدِلَ بالمشي وجمع المذكر السالم المُسَمَّى بهما إلى الإعراب بالحركات ، نسبت إلى لفظهما الذي نُقِلَا عنه ، فتقول : «حسنائيٌّ وزيدانيٌّ ، وعابدونيٌّ وزيدونيٌّ ، وعابدينيٌّ وزيدينيٌّ». وإن عُدِلَ بما جُمع بالألف والتاء إلى إعرابه إعرابَ ما لا يَنصَرَفُ ، نسبت إليه بحذف التاء^(١). أما الألفُ فتُعاملُها كما تُعاملُ ألفُ المقصور : فيجوزُ حذفُها أو قلبُها واوًّا في نحو : «هندات»^(٢) فتقول : «هنديٌّ وهندويٌّ» ، وتحذفُ وجوباً في نحو : «تَمَرَات»^(٣) وفاطمات وسُرَادِقَات»^(٤) ، فيقالُ : «تَمَرِيٌّ وفاطميٌّ وسُرَادِفيٌّ».

وكلُّ ذلك إنما هو فيما سمي به : أما ما كان باقياً على التثنية أو الجمع ، ولم يُنقل إلى العَلَمِيَّة ، فيجبُ رَدُّه إلى المفرد عند النسبة إليه فتقول في النسبة إلى الكتّابين والحَسَنَيْنِ والمسلمين والتَمَرَاتِ : كتابيٌّ وحسنيٌّ ومُسلميٌّ وتَمَرِيٌّ»^(٥).

النَّسْبَةُ إِلَى الْعِلْمِ الْمَرْكَبِ

إذا نسبت إلى علمٍ مُرَكَّبٍ ، فإن كان مركباً تركيبَ جملة أو مزجٍ ،

= ويجوز أن يجري جمع المذكر السالم مجرى «هارون» في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة ، أو مجرى «عربون» في لزوم الواو والإعراب بالحركات الثلاث منصرفاً أيضاً . وما سمي به ، مما جمع بالألف والتاء ، جاز إعرابه كإعراب ما نقل عنه ، بالضممة رفعاً والكسرة نصباً وجرأً منوناً وهو الأفضح ، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف : بالضممة رفعاً والفتحة نصباً وجرأً بلا تنوين . وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب السابع من هذا الجزء .

- (١) لأنها للتأنيث ، فأشبهت تاء فاطمة .
- (٢) لأنها رابعة والاسم ساكن الثاني .
- (٣) لأنها رابعة والاسم متحرك الثاني .
- (٤) لأنها فوق الرابعة ، فإنها في فاطمات خامسة ، وفي سرادقات سادسة .
- (٥) إذا نسبت إلى التمرات ونحوها مما يجب فتح ثانيه عند جمعه بالألف والتاء فإن سميت به أبقيت ثانيه مفتوحاً عند النسبة إليه . وإن لم تسم به رددته إلى السكون . وذلك للفرق بين النسبة إليه علماً والنسبة إليه باقياً على جمعيته .

حذفت الجزء الثاني ، ونسبت إلى الجزء الأول ، فتقول في تأبُّطِ شراً ، وجاد الحق ، وبعلبك ، ومعد يكره : تأبُّطِي وجادِي وبعْلِي ومعدِي ، أو معدوي وقالوا في حضرموت «حُزْرَمِيَّ» على غير القاعدة .

وإن كان مركباً تركيب إضافة ، فإن كان المضاف أباً أو أمّاً أو ابناً ، طرحت المضاف ، ونسبت إلى المضاف إليه ، فتقول في أبي بكرٍ وأم كُثُومٍ وابن عباسٍ : «بَكْرِيٌّ وكُثُومِيٌّ وعبَّاسِيٌّ» . وإن كان غير ذلك ، نسبت إلى ما ليس في النسبة إليه لَبَسٌ ، وطرحت الآخر^(١) ، فتقول في النسبة إلى عبد الأشهل وعبد منافٍ وعبد المطلب وعبد الدَّارِ وعبد الصَّمَدِ : «أشْهَلِيٌّ وَمَنَافِيٌّ وَمُطَلِبِيٌّ ودارِيٌّ وِصَمَدِيٌّ» ، تنسبُ إلى المضاف إليه . وتقول في النسبة إلى امرئ القيسِ ورأسِ بعْلِكِ^(٢) ، ومُلاعِبِ الأَسِنَةِ^(٣) ومَجْدَلِ غَزَّةَ^(٤) : «امْرِئِيٌّ ورَاسِيٌّ ومُلاعِبِيٌّ ومَجْدَلِيٌّ» ، تنسب إلى المضاف .

النسبة إلى (فعيلة) المفتوحة الفاء

إذا نسبت إلى ما كان على وزن «فعيلة» ، بفتح الفاء ، غير معتل العين ، ولا مُضاعفاً ، جاء على وزن : «فَعَلِيَّ» بفتح عينه وحذف يائه ، فتقول في النسبة إلى حَنيفة وربيعة وبعيلة وعَلِيَّة وصَحيفة : «حَنْفِيٌّ وِرَبِيعِيٌّ وِبَعْلِيٌّ وَعَلَوِيٌّ وِصَحْفِيٌّ» .

وقالوا في النسبة إلى «سَلِيمة» من الأزْد ، و«عَميرة» من كَلْبِ^(٥) ، وفي

(١) أي : إن كان في النسبة إلى المضاف التباس نسبت إلى المضاف إليه وطرحت المضاف وإن كان في النسبة إلى المضاف إليه التباس نسبت إلى المضاف وطرحت المضاف إليه .

(٢) رأس بعْلِك : قرية بين بعْلِك وحصن يَمْرُ بها القطار الضارب بين رِياق وحلب .

(٣) ملاعب الأَسنة : لقب أبي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب .

(٤) مجدَل غَزَّة : قرية في فلسطين بالقرب من غَزَّة .

(٥) الأزْد وِكلب : قبيلتان من قبائل العرب .

النسبة إلى السليقة^(١) والطبيعة والبديهة : «سليمي وعميري وسليقي وطبيعي وبديهي» على خلاف القياس.

فإن كان مُعتلّ العين : كطويلة ، أو مضاعفاً ، كجليلة ، يبقَ على حاله : كطويلي وجليلي .

النسبة إلى (فُعَيْلة) المضمومة الفاء

إذا نسبتَ إلى ما كان على وزن «فُعَيْلة»، بضم الفاء وفتح العين ، غير مضاعفٍ ، جاء على وزن «فُعَلِيّ» ، بحذف يائه ، فتقولُ في النسبة إلى جُهَيْنَةَ ومُزَيْنَةَ وأمَيَّةَ : «جُهَيْي ومُزَيْي وأمويي» . وقالوا في رُدَيْنَةَ ونُويرَةَ . «رُدَيْي ونُويري» ، على خلاف القياس .

فإن كان مُضاعفاً ، كأمَيمة والحَمَيمة^(٢) بقي على حاله ، فتقول : «أمييمي وحيميي» .

النسبة إلى (فُعَيْل) بفتح الفاء وضمها فُعَيْل

قد ألحقوا ما كان مُعتلّ اللام - من وَزْنِي «فُعَيْل» بفتح الفاء ، و«فُعَيْل» بضمّها - بِفُعَيْلة ، وفُعَيْلة ، فنسبوهما على «فُعَلِيّ وفُعَلِيّ» ، فقالوا في نحو عَلِيّ وقُصَيّ : «عَلويّ وقُصويّ» .

(١) السليقة الطبيعة ، وجمعها سلائق . والسليقي : من يتكلم معرباً بأصل طبيعته بلا تكلف . قال الشاعر :

ولست بنحوي بلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب

(٢) أميمة من أعلام النساء وهي في الأصل تصغير أم . و«الحميمة» : موضع باللقاء من أرض الشام . وهي من أعمال عمان عاصمة البلاد الواقعة شرقي الأردن .

فإن كانا صحيحي اللام : كَعَقِيلٍ وَجَمِيلٍ ، وَعُقَيْلٍ وَأُوَيْسٍ^(١) ، بَقِيَا
على حالهما ، فتقول : « عَقَيْلِي وَجَمِيلِي ، وَعُقَيْلِي وَأُوَيْسِي » .

وقالوا في ثَقِيفٍ وَعَتِيكِ وَقُرَيْشٍ وَهَذَلٍ وَسُلَيْمٍ : « ثَقْفِي وَعَتَكِي وَقُرَشِي
وَهَذَلِي وَسُلَيْمِي » . على غير القياس . والقياس أن يُنسَبَ إليها على لفظها ،
لأنها صحيحة اللام .

النسبة إلى ذي حرفين

إذا نسبتَ إلى ثنائيٍّ لا ثالثَ له ، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً ، جاز
تَضْعِيفُهُ وَعَدْمُهُ ، فتقول في النسبة إلى كَمٍّ : كَمِّيٌّ وَكَمِيٌّ « وإن كان الثاني
واواً وجبَ تَضْعِيفُهُ وإِدْغَامُهُ ، فتقول في لَوٍّ : «لَوِّيٌّ» وإن كان ألفاً زيدَ بعدها
همزةً ، فتقول في لا : «لَائِيٌّ» ، ويجوز قلبُ هذه الهمزة واواً ، فتقول :
«لاويٌّ» . وإن كان ياءً وجب فتحه وتَضْعِيفُهُ وقلبُ الياءِ المزيدة للتضعيف
واواً ، فتقول في كَيٍّ «كَيْوِيٌّ» وإنما تجوز النسبةُ إلى هذه الأحرف ،
وغيرها ، إذا جعلتها أعلاماً ، وإلا فلا .

النسبة بلا يائها

قد يُستغنى في النسبة عن يائها ، وذلك ببناء الاسم على وزن
«فاعل» : كَتَامِرٍ وَوَلَابِنٍ ، أَي : ذِي تَمَرٍ وَوَلْبِنٍ ، أو ببنائه من وزن «فَعَالٍ»
وذلك في الجِرفِ غَالِباً : كَبَقَّالٍ وَبِرَّازٍ^(٢) وَنَجَّارٍ وَحَدَّادٍ ، وَعَطَّارٍ وَعَوَّاجٍ^(٣) أو

(١) عَقِيلٌ بفتح العين وكسر القاف : اسم رجل . (وعَقِيلٌ) ، بضم العين وفتح القاف : اسم قبيلة .

و«أويس» بضم الهمزة وفتح الواو : اسم رجل .

(٢) البراز : بائع الثياب .

(٣) العوَّاج بائع العاج ، وصاحبه . والعاج : أنياب الفيل . وواحد «عاجة» .

بينائه على وزن «فعلٍ» بفتح الفاء وكسر العين . كرجلٍ طعيمٍ وليسٍ ، أي :
ذي طعامٍ ولباسٍ . قال الشاعر :

لَسْتُ بِلَيْلٍ ، وَلَكِنِّي نَهْرٌ
لا أدلجُ^(١) آلَ لَيْلٍ وَلَكِن أَبْتَكِرُ

أي ولكنني نهارِي ، أي : عاملٌ بالنهار .

وقد يكونُ (فَاعِلٌ) لِلحَرَفِ : «كحائك» في معنى حَوَاك ، كما يكونُ
(فَعَالٌ) في غير الحرفِ . كقوله تعالى : ﴿ وما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلعبيد ﴾ ، أي :
بذي ظُلمٍ ، وقولِ امرئ القيسِ :

وليسَ بِذي رُمحٍ ، فَيَطْعُنُنِي بِهِ
وليسَ بِذي سَيْفٍ ، وَليسَ بِنَبَّالٍ
أي : ليس صاحبَ نَبَلٍ ، ولم يُرَدُّ أنه ليس بصانعِ نَبَلٍ .

وهذه الأوزانُ في النَّسَبِ سَمَاعِيَّةٌ ، ولكنها واردةٌ بكثرةٍ ، فأشبهتُ أن
تكونَ قِيَاسِيَّةً ، وقد ذهبَ المبرِّدُ إلى أنها قِيَاسِيَّةٌ ، وليسَ ببعيد أن تكونَ
قياسيةً .

شواذ النسب

ما جاء في النَّسَبِ مُخَالَفًا لما سَبَقَ تَقْرِيرُهُ من القواعد ، فهو من شواذِّ
النسبِ التي تُحَفَظُ ولا يُقَاسُ عليها . وقد تَقَدَّمَ ذِكرُ بعضها والتَّنبُّهُ عليه .
ومنها قولهم في النسبة إلى البَصْرَةِ «بِصْرِي» ، بكسرِ الباءِ وإلى الدَّهْرِ :

(١) الادلاج : سير أول الليل .

«دُهْرِيٌّ»^(١) بضم الدال ، وإلى السَّهْلِ : «سُهْلِيٌّ» ، بضم السين ، وإلى مَرَوْ (٢) «مُرُوْزِيٌّ» ، بزيادة الزَّاي ، وإلى البَحْرَيْنِ «بَحْرَانِيٌّ» (بعدمِ رَدِّهَا إلى المفرد ، مع أنها مُعْرَبَةٌ بالحرف^(٣)) ، وإلى الشَّامِ وَالْيَمَنِ وَتِهَامَةَ : «شَامِيٌّ وَيَمَانِيٌّ وَتِهَامِيٌّ» ، بتخفيفِ ياءِ النَّسَبِ . ومن ذلك قولهم : «رُقْبَانِيٌّ وَشَعْرَانِيٌّ وَجُمَانِيٌّ وَلَحْيَانِيٌّ» ، لِلعَظِيمِ الرَّقَبَةِ وَالشَّعْرِ وَالجُمَّةِ^(٤) وَاللَّحْيَةِ .

ومنه قولهم في النسبة إلى طَيِّ : «طَائِيٌّ» ، وفي النسبة إلى الوَحْدَةِ : «وَحْدَانِيٌّ» ؛ وفي النسبة إلى البادية : «بَدَوِيٌّ» والقياس : «بَادَوِيٌّ» أو «بَادِيٌّ» ، وفي النسبة إلى حَرَوَاءَ^(٥) : «حَرَوْرِيٌّ» والقياس : (حَرُورَاوِيٌّ) .

التصغير

التَّصْغِيرُ : أن يُضْمَ أَوَّلُ الاسْمِ ، وَيَفْتَحَ ثَانِيَهُ ، وَيَزَادَ بَعْدَ الْحَرْفِ الثَّانِيِ يَاءً سَاكِنَةً تُسَمَّى : (يَاءَ التَّصْغِيرِ) . فنقولُ في تصغيرِ قَلَمٍ وِدْرَهَمٍ وَعُصْفُورٍ : قَلِيمٌ وَدَرِيْهَمٌ وَعُصْفِيْرٌ .

والاسمُ الذي تلحقه ياءُ التَّصْغِيرِ يُسَمَّى : (مُصَغَّرًا) .

(١) الدهري ، بضم الدال . الشيخ الطاعن في السن . والدهري ، بفتحها : الملحد الذي يقول بقدوم الدهر ولا يؤمن بالبعث بل يقول : وما يهلكنا إلا الدهر . وحكى صاحب القاموس ضم الدال فيه أيضاً .

(٢) مرو : بلد بخراسان يقال له «مرو التاهجان» . وفيه أيضاً بلد يقال له مرووز بوزن عنكبوت . والنسبة إليه مرووزي على لفظه شذوذاً ، وحقه أن ينسب إلى صدره فيقال «مروي» لأنه مركب تركيب مزج .

(٣) تقدم أن العلم المنقول عن مثنى أو جمع مذكر سالم ، إن بقي على إعرابه بالحرف بعد نقله إلى العلمية ، يرد إلى المفرد عند النسبة إليه ، ويبقى على لفظه أن أعرب بعد نقله بالحركات .

(٤) الجمّة : مجتمع شعر الرأس ، وهي أعظم من الوفرة أو شعر الرأس إذا بلغ المتكئين .

(٥) حروراء : قرية بقرب الكوفة ، تنسب إليها فرقة من الخوارج ، كان أول اجتماعهم فيها ، يقال لهم : «الحرورية» .

وَيُشْتَرَطُ فِيهَا يُرَادُ تَصْغِيرُهُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُعْرَبًا ، قَابِلًا لِلتَّصْغِيرِ ، خَالِيًا
مِنْ صِيغِهِ وَشِبْهِهَا .

(فلا يصغر الفعل ولا الحرف. وشذ تصغير فعل التعجب، مثل: «ما
أحياه! وما أميلحه!» ولا يصغر الاسم المبني. وشذ تصغير بعض الأسماء
الموصولة وأسماء الإشارة، كالذي والتي وذا وتا: فقالوا في تصغيرها:
«اللذيا واللثيا وذيا وتيا». ولا يصغر ما ليس قابلاً للتصغير: كبير وعظيم
وجسيم، ولا الأسماء المعظمة، لما بينها وبين تصغيرها من التنافي. ولا
يصغر نحو الكميث^(١)، لأنه على صيغة التصغير، ولا نحو مبيطر ومهيمن^(٢)،
لأنه شبه بصيغة التصغير).

فائدة التصغير

يُصَغَّرُ الاسْمُ ، إما للدلالة على تقليله : كدُرَيْهَمَاتٍ ، أو تصغيره ،
ككُتَيْبٍ ، أو تحقيره (أي: تصغير شأنه) : كشُويعِرٍ ، أو تقريبه ، مثل :
«جئتُ قُبَيْلَ المَغْرِبِ ، أو بُعِيدَ العِشاءِ ، وجلسْتُ دُوَيْنَ المنبرِ ، ومَرَّتِ الطَّيْرَةُ
فُوَيْقَنَا» ، أو للتَّحْبِيبِ إليه : «بُنَيِّ وَأَبِيِّ وَأَمِيمَةٍ وَأَخِي» .

حكم ما بعد ياء التصغير

يجبُ أن يكون ما بعد ياء التَّصْغِيرِ مكسوراً: «كجُعَيْفِرٍ».

(١) الكميث من الخيل: الذي تضرب حرته إلى سواد، فهو بين الأحمر والأسود، ويوصف به المذکر
والمؤنث، يقال مهر كميث. وجمعه «كمت» بضم فسكون. و«الكميث»: طائر يعرف بالبلبل.
وجمعه كمتان، بكسر فسكون.

(٢) المهيمن: المؤمن غيره، والرقيب، والحافظ، والشاهد. ويقال هيمن على كذا، أي صار رقيباً
عليه وحافظاً وشاهداً. ومهيمن الطائر على فراخه: رقف، والمهيمن: من أساء الله عز وجل،
لأنه رقيب على عباده، قائم على خلقه بأعمالهم وارتزاقهم وأجلهم، مؤمن إياهم من الخوف.

إلا إن كان ما بعدها آخر الكلمة : «كُرْجِيلٍ» ، فإنه يكون تابعاً للإعراب ، أو كان مُتَّصِلاً بعلامة التانيث . كتميرة وسُلَيْمى وأُسَيْماء ، أو بالفتح الجمع ، فيما كان على وزن (أفعالٍ) : كأَحِيَمال ، أو بالألف والنون الزائدتين في علمٍ أو صفةٍ . كعُثَيْمان وَعُطَيْشان ، فإنه يبقى على حاله مفتوحاً .

(فإن كان المتصل بهما ليس علماً ولا صفة : كسرحان ، كسرت ما قبل ياء التصغير وقلبت ألفه ياء . كسريحين ، كما تقول في جمعه : «سراحين» . والسرحان : الذئب . فإن سميت بسرحان صغرتة على لفظه ، فقلت : «سريحان» لأنه صار علماً) .

أوزان التصغير

للتصغير ثلاثة أوزان ، وهي : فُعَيْلٌ ، وفُعَيْعِلٌ ، وفُعَيْعِيلٌ . (كجَبِيلٍ ودُرَيْهَمٍ وعُصَيْفِيرٍ) .

فما كان على ثلاثة أحرفٍ ، صغرتة على (فُعَيْلٍ) كقُلَيْمٍ وحُسَيْنٍ ، وجَبِيلٍ .

وما كان على أربعة أحرفٍ ، صغرتة على (فُعَيْعِلٍ) كجُعَيْفِرٍ وزَيْنِبٍ ومُبِيرِدٍ .

وما كان على خمسة أحرفٍ ، مما رابعه حرفٌ علةٌ ، صغرتة على (فُعَيْعِيلٍ) كمفَيْتِيحٍ وعُصَيْفِيرٍ وفُنَيْدِيلٍ) .

وما كان على خمسة أحرفٍ أصليةً ، طرحت خامسةً وبنيتةً على (فُعَيْعِيلٍ) فتقول في سفرجلٍ وفرزدقٍ : (سُفْرِجٌ وفُرْزِدُقٌ) فإن كان مع الخمسة زائدٌ حذفته مع الخامس ، فتقول في عندليبٍ : (عُنَيْدَلٌ) .

وما بلغت أحرفه بالزيادة أكثر من أربعة ، مما ليس رابعه حرف علة^(١) ،
 حذفت منه وبنته على (فُعَيْلٍ)^(٢) . فإن كان فيه زائد واحد ، طرحته ، فتقول
 في مُدَحْرَجٍ وَسَبْطَرِيٍّ وَغَضَنْفَرٍ^(٣) : (دُحْرِجٌ وَسَبْطَرٌ وَعُضَيْفَرٌ) . وإن كان فيه
 زيادتان فأكثر ، بنته على أربعة وحذفت من زوائده ما هو أولى بالحذف من
 غيره^(٤) ، فتقول في مُفْرَجٍ وَمُقَاتِلٍ وَمُنْطَلِقٍ : «مُفْرِجٌ وَمُقَاتِلٌ وَمُنْطَلِقٌ» ،
 وتقول في مُتَدَحْرَجٍ وَمُقَشْعِرٍ (دُحْرِجٍ وَقَشَيْعِرٍ) ، وتقول في مُسْتَخْرَجٍ
 وَمُسْتَدَعٍ (مُخْرِجٍ وَمُدْئِعٍ) وتقول في استخراجٍ وانطلاقٍ واضطرابٍ : (تُخْرِجُ
 وَتُنْطَلِقُ وَتُضْطَرِبُ)^(٥) .

فإن كان في الاسم زيادتان ، ليس لإحدهما مزية على الأخرى ،
 حذفت أيهما شئت ، فتقول في علندي وسرندي وحبطي . (العُلَيْندُ والسَّرِينْدُ
 والحُبَيْطُ) و(العُلَيْدِيَّ والسَّرِيدِيَّ والحُبَيْطِيَّ) لأنَّ النون والألف المقصورة إنما
 زيدتا ليلحق الوزن بسفرجل . ولا مزية لإحدهما على الأخرى . وهذا شأن
 كل زيادتين زيدتا للإلحاق .

أما ألف التانيث المقصورة ، فإن كانت رابعة ، كحُبْلَى ، ثبتت :
 كحُبَيْلَى : وإن كانت فوق الرابعة ، كخَوْزَلَى وَلُغَيْزَى^(٦) حُذِفَتْ وَجُوباً ، لأنَّ
 بقاءها يُخْرِجُ البناءَ عن مثال (فُعَيْلٍ) أو (فُعَيْعِلٍ) . وذلك كخَوْزِلٍ وَلُغَيْغِيزٍ ،
 ما لم يسبق الواقعة خامسة حرف مدٍّ ، فيجوزُ بناؤها وحذفُ حرفِ المدِّ ،

-
- (١) فإن كان رابعه حرف علة قلبته باء كما تقدم .
 (٢) راجع كيفية بناء صيغة منتهى الجموع . فالصغر فوق الثلاثي له حكمها .
 (٣) السبْطَرِيٌّ : مشبهة فيها تبختر . و(الغَضَنْفَرُ) : الأسد .
 (٤) والميم الزائدة في أول الكلمة أولى بالبقاء من غيرها على كل حال . وتاء الافتعال والاستفعال
 ونون الانفعال أولى بالبقاء كذلك ، وتفضلها الميم .
 (٥) طاء اضطراب ، أصلها التاء ، لأن وزنه (افتعال) قلبت طاء ليسهل النطق بالضاد الساكنة ،
 لذلك ردت إلى أصلها عند التصغير ، لزوال السبب ، ولأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .
 (٦) الخَوْزَلِيَّ والحَيْزَلِيَّ ، مشبهة في تناقل . واللغَيْزِيَّ ، اسم بمعنى اللغز .

ويجوز العكس ، فتقولُ في حُبَارِي^(١) : «حُبَيْرٌ» بحذفِ ألفِ المدِّ ، و«حُبَيْرٌ» بحذفِ ألفِ التانيثِ وبقاءِ حرفِ المدِّ ، بعد قلبه ياءً وإدغامه في ياءِ التصغيرِ .
وأما تاءُ التانيثِ وألفُه الممدودةُ ، فتُثْبِتَانِ على كلِّ حال ، فتقولُ في مُسَلِّمةَ وهندباءَ : مُسَلِّمةَ وهُنَيْدِباءَ .»

والألفُ والنونُ الزائدتانِ بعدَ أربعةِ أحرفٍ ، تُثْبِتَانِ على كلِّ حال ، فتقولُ في تصغيرِ زعفرانٍ : «زُعَيْفَرانٍ» .

ويجوز أن يعوّضَ ما حذفَ منه للتصغيرِ ياءً قبل آخره ، فيبنى الاسمُ على «فُعَيْعِيلٍ» فتقولُ في مُنْطَلِقٍ وسَفْرَجَلٍ : «مُطَلِّيقٌ وسُفْرَيْجٌ» ، كما يجوز أن تقولُ في جمعها : مَطَالِيقٌ وسَفَارِيجٌ .»

(ولا يخرجُ المصغرُ من هذه الأوزانِ ، ما يلحقه من علامة تانيثٍ أو تثنيةٍ أو جمعٍ أو نسبةٍ ، أو الألفُ والنونُ الزائدتينِ ، أو الجزء الثاني في المركبينِ الإضافي والمزجي^(٢) . فمثل : تميرةٌ وسليمةٌ وحميرةٌ وقليمانٌ وعميرونٌ وهنيداتٌ وحميصيٌ وعثيمانٌ وعطيشانٌ وعبيد اللهٌ وبعيليكٌ» مصغرٌ على «فَعِيلٍ» ومثل : «حَنِظَلَّةٌ وقويصاءٌ ودريهمانٌ وشويعرونٌ ودميشقيٌّ وزعيفرانٌ وخويدم الدارٌ ومعيد يكرُبٌ» مصغرٌ على «فَعِيلٍ» . ولا يعتد بما لحق هذه الأسماء من هذه الزيادات).

تصغير ما ثانيه حرف علة

إذا صَغُرَتْ ما ثانيه حرفُ علةٍ مُنْقَلَبٌ عن غيره رَدَدَتْهُ إلى أصله ، فإن كان أصلُه الواوُ رددته إليها ، فتقولُ في تصغيرِ بابٍ وطَيٍّ وقيمةٍ وميزانٍ ودبوانٍ

(١) الحباري ، طائر ، وهو يطلق على الذكر والأنثى والواحد والجمع .
(٢) أما المركب الإسنادي ، كجاء الحق وتأبط شرأ ، علمين ، فلا يجوز تصغيره .

وميسم^(١) : «بُوبٌ وَطُوبِيٌّ وَقُوبِيَّةٌ وَمُوزِينٌ وَدُؤَيَوِينٌ وَمُؤَيْسِمٌ». وإن كان أصله الياء رددته إليها أيضاً، فتقول في تصغير نابٍ وموقن^(٢) : «نُيبٌ وَمُيَقِّنٌ» وإن كان أصله حرفاً صحيحاً رددته إليه ، فتقول في تصغير دينارٍ : «دُنَيْبِرٌ»^(٣) : وإن كان مجهول الأصل كعاجٍ ، أو زائداً : كشاعرٍ وخاتمٍ ، أو مبدلاً من همزة : كأصالٍ وأمالٍ وأبال^(٤) قلبته واواً، فتقول : «عُويجٌ ، وشُويعرٌ ، وخُويتمٌ ، وأويصالٌ ، وأويمالٌ وأويبالٌ».

(وشذ تصغير «عيد» على عييد كما شذ جمعه على «أعياد». وحقه أن يصغر على «عويد» ويجمع على «أعواد» لأنه من عاد يعود، فيأوه أصلها الواو، وأصله «عويد» بكسر فسكون قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. وإنما صغروه وجمعه على غير أصله لثلا يلتبس بالعود).

وإن كان الثاني حرفاً صحيحاً منقلباً عن حرف علة ، ابقىته على حاله (في رأي سيبويه والجمهور)، أو أرجعته إلى أصله (في قول الزجاج وأبي عليّ الفارسي) فتقول في تصغير مُتَعِدٍ : «مُتَيْعِدٌ» (على قول سيبويه . قالوا : وهو الصحيح) ، و«مُويعد» . (في رأيهما). وذلك لأن أصله : «مُوتعد» . وأصل هذا من الوعد . وقول سيبويه أقرب إلى الفهم ، كيلا يلتبس بتصغير : «مُويعدٍ ومُويعدٍ ومُويعدٍ» وقولهما أصحُّ في القياس .

(١) جمع باب أبواب ، فأصل ألفه الواو . والطي : أصله «الطوي» لأن فعله طوى بطوي فيأوه الأولى أصلها الواو . وقسمه أصلها «قومة» بكسر القاف ، لأنها في الأصل من قام يقوم . وميزان أصله «موزان» بكسر الميم ، لأنه من وزن يزن ، ولأنك تقول في جمعه موازين . وديوان ، أصله دوان ، بواو مشددة لأنك تقول في جمعه دواوين . وميسم أصله ، موسم ، بكس الميم ، لأنه من وسم يسم ، وهي أداة يوسم بها أي يعلم ، كما يوسم البعير بالكي .

(٢) جمع الناب : أنياب ، فأصل ألفه الياء . وموقن ، اسم فاعل من أيقن ، فأصله «ميقن» فواوه أصلها الياء ، وإنما انقلبت واواً لتناسب الضمة قبلها .

(٣) دينار ، أصله (دنار) بنون مشددة، لأنك تقول في جمعه دنانير .

(٤) أصلها (أصال وأمال وأبال) على وزن (أفعال) وهي جمع أصيل وأمل وأبل ، فالألف مبدلة من الهمزة . (والأصيل)، الوقت بعد العصر .

تصغير ما ثالته حرف علة

إذا صَغُرَتْ ما ثالته حرفُ علةً، أدغمته في ياء التصغير بعد قلبه ياءً، إن كان ألفاً أو واواً، فتقول في تصغير عصاً ورحى وطبي ودلو وطبي وشمالٍ وقُدومٍ وجميلٍ: «عُصِيَّةٌ وَرُحِيَّةٌ وَطُوبِيٌّ وَدُلِيَّةٌ وَطُوبِيٌّ وَشُمَيْلٌ وَقُدَيْمٌ وَجَمَيْلٌ» إلا ما كان آخره ياءً مشددةً مسبوقةً بحرفين: كصبيٍ وعليٍّ وذكيٍّ، فَتُخَفَّفُ وتُدغَمُ في ياء التصغير، فتقول: «صُبَيٌّْ وَعُلَيٌّْ وَذُكَيٌّْ» فإن سبقت بأكثر من حرفين، صَغُرَ الاسم على لفظه، فتقول في تصغير كُرسيٍّ ومصريٍّ: «كُرَيْسِيٌّ وَمُصَيْرِيٌّ».

تصغير ما رابعه حرف علة

إذا صَغُرَتْ ما رابعه حرفُ علةً، قلبت الألف أو الواو ياءً، وتركت الياء على حالها، فتقول في تصغير منشارٍ وأرجوحةٍ وقنديلٍ: «مُنَيْشِيرٌ وَأُرْجِيحَةٌ وَقُنَيْدِيلٌ».

تصغير ما حذف عنه شيء

إذا صَغُرَتْ ما حُذِفَ منه شيءٌ، رددته عند التصغير، فتقول في تصغير يدٍ ودمٍ وأبٍ وأخٍ وأختٍ وبنْتٍ وعدةٍ وزنةٍ وشَفَةِ وماءٍ: «يُدَيْةٌ وَدُمِيٌّ وَأَبِيٌّ وَأَخِيٌّ وَأَخِيَّةٌ وَبُنَيْةٌ وَوُعَيْدَةٌ وَوُزَيْنَةٌ وَشَفَيْهَةٌ وَمُوَيْهَةٌ».

وإن كان في أوله همزة وصل حذفها ورددت المحذوف، فتقول في تصغير ابنٍ وابنةٍ واسمٍ وامرئٍ وامرأةٍ: «بُنَيٌّْ وَبُنَيْةٌ وَسُمَيٌّْ وَمُرِيٌّ وَمُرِيَّةٌ». وإن سَمِيَتْ بنحوٍ: «قُلٌّ وَبِعٌ وَخُذٌ وَمُذٌّ» قلت في تصغيره: «قُؤَيْلٌ وَبُدَيْعٌ وَأَخِيذٌ وَمُنَيْذٌ» برد المحذوف.

تصغير الثنائي الوضع

إذا سمّيت بما وُضع على حرفين ، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً ، أبقيته على حاله ، بعد التسمية به : فإن أردت تصغيره . ضَعَفْتَ ثانيه عند تصغيره ، فتقول في تصغير : هَلْ وَبَلْ وَإِنْ وَعَنْ ، ونحوها أعلاماً : «هَلِيلٌ وَبُلَيْلٌ وَأُنَيْنٌ وَعُنَيْنٌ» . وإن كان ثانيه حرف علة : كَلَوْ وَكِي وَفِي وَمَا وَلَا ، وجب تضعيفه حين التسمية به ، فتقول في المذكورات ، إذا جعلتها أعلاماً : «لَوْ وَكِيٌّ وَفِيٌّ وَمَاءٌ وَلَاءٌ»^(١) . فإن أردت تصغيرها ، صغرتها على حالها هذه ، فتقول : «لُؤْيٍ وَكُؤْيٍ وَفُؤْيٍ ، وَمُؤْيٍ وَلُؤْيٍ» .

تصغير المؤنث

إذا صغرت المؤنث الثلاثي الخالي من التاء ، ألحقتها به ، فتقول في تصغير دارٍ وشمسٍ وهندٍ وعينٍ وسنٍ وأذنٍ : «دُؤِيرَةٌ وَشُمَيْسَةٌ وَهِنْدَةٌ وَعُؤَيْنَةٌ وَسُنَيْنَةٌ وَأُذَيْنَةٌ» إلا إذا لزم من ذلك التباس المفرد بالجمع ، أو المذكر بالمؤنث ، فترك التاء ، فتقول في تصغير بقرٍ وشجرٍ : «بُقَيْرٌ وَشَجِيرٌ» ، لا «بُقَيْرَةٌ وَشُجِيرَةٌ» كيلا يُظنَّ أنهما تصغيرُ بقرةٍ وشجرةٍ . وتقول في تصغير خمسٍ وستٍ وسبعٍ وتسعٍ وعشرٍ وبضعٍ ، في المعدود المؤنث : خُمَيْسٌ وَسُتَيْتٌ وَسُبُوعٌ وَتُسُوعٌ وَعُشِيرٌ وَبُضُوعٌ» ، لا خُمَيْسَةٌ وَسُتَيْتَةٌ الخ ، لثلاث تلتبس بتصغير «خَمْسَةٍ وَسِتَةٍ» الخ في المعدود المذكر .

وإذا سمّيت رجلاً بمؤنث ثلاثي ، كنارٍ وعينٍ وأذنٍ وفهْرٍ^(٢) ، ثم أردت

(١) إذا ضعفت الألف في (ما ولا) زدت ألفاً أخرى ، وحينئذ يصعب النطق بها لسكونها معاً ، فتبدل من الثانية همزة وجوباً .

(٢) الفهر ، بكسر فسكون : الحجر الصغير بمقدار الكف ، أو الحجر بقدر ما يكسر الجوزة ، وقيل هو الحجر مطلقاً . وهي مؤنثة . وقيل ، تؤنث وتذكر . والنشير ، في لغة الأطباء ما تدق به العقاقير =

تصغيره ، لم تلحق به التاء ، فتقول : «نُؤَيِّرُ وَعُيَيْنٌ وَأَذَيْنٌ وَفُهَيْرٌ» . فإن سميت بهذه الأسماء ونحوها مذكراً ، بعد تصغيرها ، أبقيتها على ما هي عليه . ومن ذلك : «مُتَمَّمٌ بنُؤَيْرَةٍ ، وَعُيَيْنَةٌ بنِ حَصِينٍ ، وعمرو بن أَدْيَنَةٍ ، وعامر بن فُهَيْرَةٍ» .

وإذا سميت امرأة بمذكرٍ ثلاثي ، كرمحٍ وبدرٍ ونجمٍ وسعدٍ ، ثم أردت تصغيره ، ألحقت به التاء ، فتقول : «رُمِيحَةٌ وَبُدَيْرَةٌ وَنُجَيْمَةٌ وَسُعَيْدَةٌ» . فلا اعتبار في العلم ، في حال تصغيره ، بما نُقِلَ عنه من تذكير أو تأنيث . وإنما العبرة في مُسَمَّاهُ الذي نُقِلَ إليه . هذا هو الحق .

(وقال يونس : يجوز الاعتباران : اعتبار الأصل واعتبار الحال . وعليه فتقول في «عين» مسمى بها مذكر : «عيين وعيينة» . وتقول في «رمح» مسمى به مؤنث : «رميحة ورميح» وقال ابن الأنباري : إنما العبرة بأصله المنقول عنه ، فتلحقه التاء أو لا تلحقه بهذا الاعتبار . وعليه فلا تقول في «عين» ، مسمى بها مذكر ، إلا «عِينَةٌ» ، وفي «رمح» : مسمى به مؤنث ، إلا «رميح» . أما المؤنث الرباعيُّ فما فوق ، فلا تُلحِقُه تاءُ التأنيث ، فمثل : «زَيْنَبٌ وَعَجْوِزٌ» يُصَغَّرُ عَلَى : «زَيْنَبٌ وَعُجَيْرٌ» .

(وشذ تصغير «ذود»^(١) «بفتح فسكون» و«حرب وقوس ونعل ودرع الحديد»^(٢) و«عرس»^(٣) بلا إلحاق التاء ، فقد صغروها على «ذويد وحريب»

= عنى الصلابة . والصلابة والصلواة (بفتح الصاد فيهما) ما يدق عليه الطيب ونحوه وقد تطلق على المدق نفسه .

- (١) الذود من الإبل ، من الثلاثة إلى العشرة ، ولا تكون إلا من الإناث ، ومنه قولهم ، (الذود إلى الذود إبل) ومعناه إذا وضع القليل بصير المجموع كثيراً .
- (٢) أما درع المرأة ، وهو قميصها فهو مذكر . وقيل أن درع الحديد يذكر ويؤنث .
- (٣) العرس ، امرأة الرجل ، والرجل نفسه . ومثله العروس . وكلاهما للذكر والأنثى . والعرس أيضاً : أنثى الأسد وهي اللبؤة .

الخ . مع أنها مؤنثات ثلاثية ، فحقها أن تلحقها التاء عند تصغيرها . كما شذ تصغير : قدام ووراء وأمام على «قديمة وورينة» (بتشديد الياء مكسورة) وأميمة (بتشديد الياء مكسورة أيضاً) فألحقوا بها التاء وهي ليست ثلاثية . وقدام ووراء : ظرفان مؤنثان . أثنوهما على معنى الجهة ، وأمام ظرف مذكر : وإلحاق التاء إياه عند التصغير شاذ من وجهين : لأنه مذكر : ولأنه فوق الثلاثي . قال في المصباح : وقد يؤنث «الأمام» على معنى الجهة . وقال الزجاج : واختلفوا في تذكير الأمام وتأنيثه).

تصغير العلم المركب

إذا أردت تصغير علمٍ مركبٍ تركيبٍ إضافةٍ أو مزجٍ ، صغرتَ جزءه الأول ، وتركتَ الآخرَ على حاله ، فنقولُ : في عبد الله ومعدٍ يكرِب : «عبيد الله ، ومُعِيدٍ يكرِب » أما المركبُ تركيبُ جُذليَّةٍ : كتأبط شرأ ، وجاد الحق ، فلا يصغرُ .

تصغير الجمع

جمع القلَّةِ يصغرُ على لفظه ، فنقولُ في تصغيرِ أحمالٍ وأنفُسٍ وأعمدةٍ وفُتْيَةٍ : «أحِمَالٌ وأنفُسٌ وأُعَيْمِدَةٌ وفُتْيَةٌ» . وكذلك اسمُ الجمعِ كركبٍ وركبٍ .

وجمعُ الكثرةِ لا يصغرُ على لفظه ، بل يردُّ إلى المفرد ، ثم يصغرُ ثم يُجمعُ جمعُ المذكرِ السالم ، إن كان للعاقل ، وجمعُ المؤنثِ السالم ، إن كان لغير العاقل ، فمثلُ : «شعراءٌ وكتَّابٌ ودَراهمٌ وعصافيرٌ وكتُّبٌ» تصغيرُهُ «شُوعِرُونَ وكُوتِبُونَ ودُرَيْهَمَاتٌ وعُصْفِيرَاتٌ وكتِّيبَاتٌ» .

تصغير الترخيم

من التصغير نوعٌ يسمّى تصغير الترخيم ، وهو أن يُجَرَّد الاسم من الزوائد التي فيه ، ويصغَّر على أحرفه الأصلية .

فإن كانت أصوله ثلاثة يُصغر على «فُعِيلٍ» ، فيقال في تصغيرٍ : معطِفٍ ومُنطَلِقٍ وأزهرٍ وأبَلَقٍ وحامِدٍ ومحمودٍ وأحمدٍ : «عُطِفٌ وطَلِقٌ وزهيرٌ وبُلِقٌ وحَمِيدٌ» .

ثم إن كان مسمّاه مؤنثاً ألحقت به التاء وإن كان قبل الترخيم مؤنثاً بالألف ، أو مؤنثاً بغير علامة ، فيقال في مُكرمةٍ وحُبلى وسوداء وسُعادٍ : «كُرَيْمَةٌ وحُبَيْلَةٌ وسُوَيْدَةٌ وسُعَيْدَةٌ» ، وتقول فيمن سميتها سعيداً وسماء «سُعَيْدَةٌ وسُمَيْيَةٌ» . إلا إذا كان من الصفات الخاصة بالإناث ، التي لم تلحقها علامة التانيث كطالِقٍ وناهدٍ ، فلا تلحقها التاء : كطَلِيقٍ ونُهَيْدٍ» .

وإن كان مؤنثاً بلا علامة ، وسميت به مذكراً ، لم تلحق به التاء ، فتقول فيمن سميتها : سماءً وعروباً : سُمَيٌّ وعُرَيْبٌ» . وإن كان مؤنثاً بالعلامة ، جرّده منها ، فتقول فيمن سميتها : مُكرمةً وصحراءً وفاطمةً : «كُرَيْمٌ وصُحَيْرٌ وفُطَيْمٌ» . إلا إذا وقعت التسمية به بعد التصغير ، كأن تسمي رجلاً «صحيرةً» مؤنث «صحراء» فتبقى علامة التانيث .

وإن كانت أحرفه الأصلية أربعة يصغر على «فُعَيْعَلٍ» ، فيقال في قُرطاسٍ وعصفورٍ وقنديلٍ : «قُرَيْطَسٌ وعُصْفَيْرٌ وقُنَيْدِلٌ» .

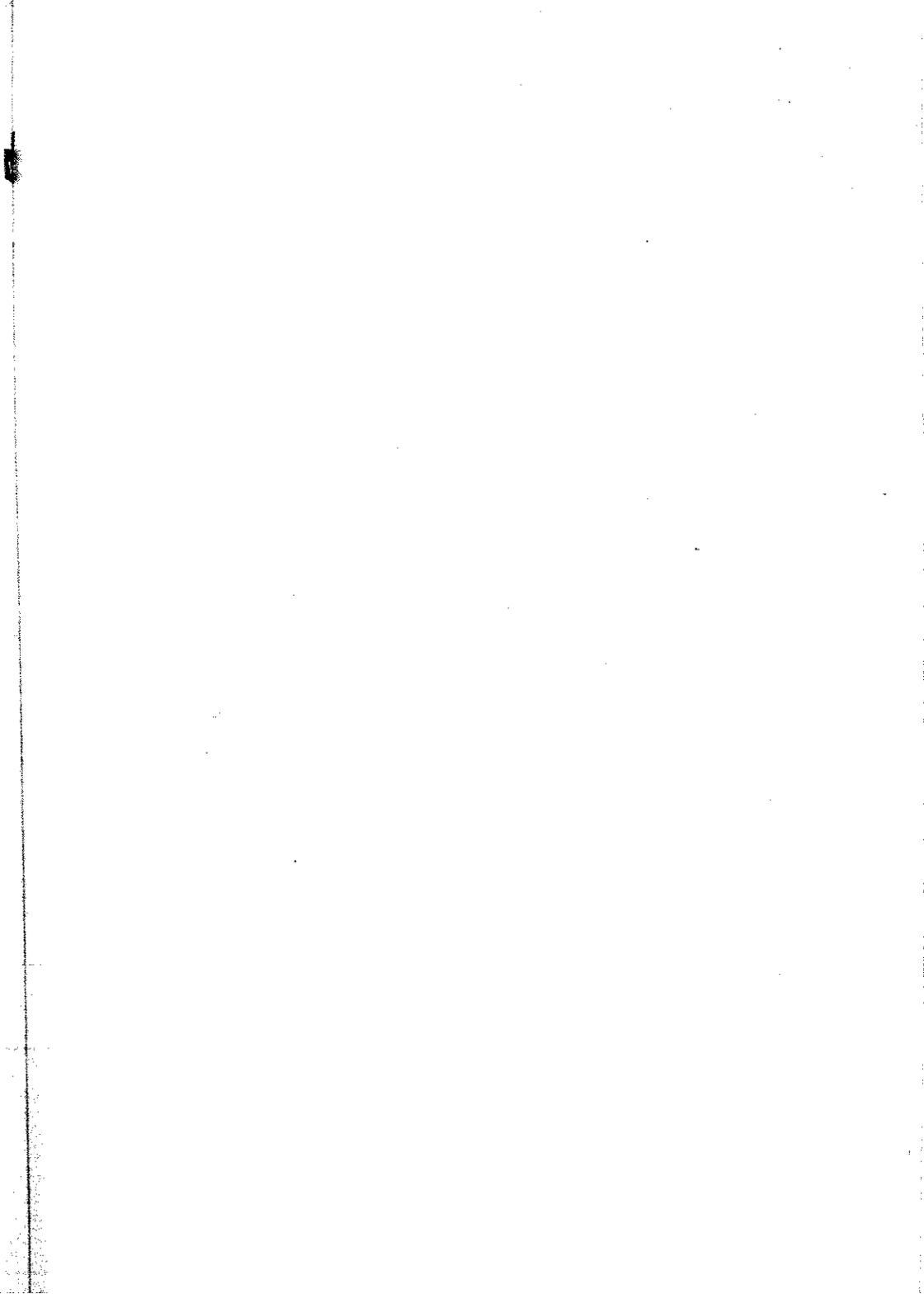
وتصغير الترخيم ، إنما يكون في حذف ما يجوز بقاؤه في التصغير ، كما رأيت ، أما حذف ما لا يجوز بقاؤه ، لأنه تختل ببقائه صيغة التصغير ، فليس من باب تصغير الترخيم ، كما يتوهم وذلك كتصغيرٍ : «متدحرجٍ وسفرجلٍ» على «دحرجٍ وسفيرجٍ» .

وما كان فيه زيادتان فأكثر من الثلاثي الأصول ، كمنطلق ومُستخرج ، صغرتة على «مُطَلِّقٍ ومُخْرِجٍ» تصغيراً لا ترخيمَ فيه ، لأن الزوائد المحذوفة لا يجوز بقاؤها في مصغرها ، لاختلال الصيغة معها ، فإذا أردت ترخيمهما ، قلت : «طَلِّقٌ ومُخْرِجٌ» .

شواذ التصغير

ما جاء في التّصغير مخالفاً لما سبقَ تقريره من القواعد ، فهو من شواذ التصغير ، التي تُحفظ ولا يقاس عليها . وقد تقدّم ذكرُ بعضها . ومن ذلك تصغيرهم عشاءً على «عُشَيَانٍ» وَعَشِيَّةً على «عُشَيْشِيَّةٍ» وَعَشِيًّا على «عُشَيْشَانٍ» ، وليلة على «لَيْلِيَّةٍ» ، وقالوا : «لَيْلِيَّةٌ» أيضاً على القياس . وقد صغروا إنساناً على «أُنَيْسِيَانٍ» ، وقد أجمعَ العرب على تصغيره على ذلك . وصغروا بَنِينَ على «أُبَيْنِينَ» ، لم يُصغروها على غير ذلك . وقالوا في تصغير رَجُلٍ : «رُجَيْلٍ» على القياس ، و«رُؤَيْجُلٌ» ، على غير القياس ، كأنهم رجعوا به إلى «الراجل» ، لأنَّ اشتقاقه منه ، كما في لسان العرب .

قال النحاة وبعض اللغويين : شدّد تصغيرُ صَبِيَّةٍ وَعُلْمَةٍ على أُصْبِيَّةٍ والحقُّ أنَّ أُصْبِيَّةً هي تصغير «أُصْبِيَّةٍ» . وأما صَبِيَّةٌ فتصغيرها : (صَبِيَّةٌ) . وكذلك أُغْلِمَةٌ : (عُغْلِمَةٌ) . وقالوا : شدّد تصغيرُ مَغْرِبٍ على (مُعْرِبَانٍ) والحقُّ أنَّ مُعْرِبَاناً هو تصغيرُ (مَغْرِبَانٍ) ، وهو بمعنى المغرب . يُقال : لقبته مَغْرِبَ الشمسِ ، ومَغْرِبَانَهَا .



النصريف المشترك بين الأفعال والأسماء

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول :

١ - الإدغام

الإدغام^(١) : إدخال حرفٍ في حرفٍ آخر من جنسه ، بحيث يصيران حرفاً واحداً مُشَدَّداً ، مثل : «مَدَّ يَمُدُّ مَدًّا» وأصلها «مَدَدَ يَمُدُّ مَدَدًا». وحكم الحرفين ، في الإدغام ، أن يكون أولهما ساكناً ، والثاني متحركاً ، بلا فاصلٍ بينهما .

وسكون الأول إما من الأصل : كالمَدِّ والشَدِّ^(٢) . وإما بحذف حركته . كَمَدِّ وشَدِّ^(٣) . وإما بنقل حركته إلى ما قبله : كِمَدِّ ، ويشَدِّ^(٤) .
والإدغام يكون في الحرفين المتقاربين في المَخْرَجِ ، كما يكون في

(١) الإدغام في اللغة: الإدخال: أدغمت اللجام في فم الفرس أي: أدخلته عليه.

(٢) الدال الأولى منها ساكنة من أصلها.

(٣) أصلها «مدد وشده» سكنت الدال الأولى بحذف حركتها، وأدغمت في الأخرى.

(٤) أصلها: «يمدد ويشده» نقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها - وهو الميم في «يمدد» والشين في «يشده» - وأدغمت في الدال الأخرى.

الحرفين، المتجانسين . وذلك يكون تارةً بإبدال الأول لِيُجانَسَ الآخر :
 كأمحى ، وأصله : «انمحي» ، على وزن «انفعل» ويكون تارةً بإبدال الثاني
 لِيُجانَسَ الأول: كادعى ، وأصله «ادتعى» ، على وزن «افتعل» .

أقسام الإدغام

الإدغامُ ، إما صغيرٌ ، وهو ما كان أوَّلُ المثلين فيه ساكناً من الأصل .
 وإما كبيرٌ : وهو ما كان الحرفان فيه متحركين ، فأسكن أولهما بحذف
 حركته ، أو بنقلها إلى ما قبلها . وإنما سُمِّيَ كبيراً لأن فيه عمَليْن وهما
 الإسكان والإدراجُ ، أي : الإدغام . والصغير ليس فيه إلا إدراج الأول في
 الثاني .

وللإدغامِ ثلاثُ أحوالٍ : الوجوبُ ، والجوازُ ، والإمتناع .

وجوب الإدغام

يجبُ الإدغامُ في الحرفين المتجانسين إذا كانا في كلمة واحدة^(١) ،
 سواءً أكانا متحركين : كمرَّ ويمرُّ (وأصلهما : مرَّرَ ويمرُّ) ، أم كان الحرف
 الأول ساكناً والثاني متحركاً : كمد وَعَضَّ (وأصلهما : مَدَدُ وَعَضَضُ) . وأما
 قول الشاعر : «المسدُّ لله العليُّ الأجللُ» فسُيُستَورَاتُ الشرعيةُ ،
 والقياسُ (الأجلُّ) .

ثم إن كان الحرف الأول من المثلين ساكناً ، أدغمته في الثاني بلا
 تغيير . كشَدَّ وصَدِّدَ (وأصلهما : شَدَّدَ وصَدَّدُ) . وإن كان متحركاً طرحت حركته
 وأدغمته» إن كان ما قبله متحركاً أو مسبوqاً بحرفٍ مِدِّ ، كرد وراِدِ .

(١) إلا فيما يمتنع فيه الإدغام ، أو يجوز فيه الإدغام وتركه ، وستعلم مواضع امتناعه وجوازه .

(وأصلهما : رَدَد ورايِدُ) أما إن كان ما قبله ساكناً فتنقلُ حركته إليه : كيرُدُ
(وأصله : يرُدُّد).

ويجب إدغام المثلين المتجاورين الساكن أولهما ، إذا كانا في كلمتين ، كما كانا في كلمة واحدة ، مثلُ : «سَكَّتْ ، وسَكْنَا وَعَنَى وَعَلَى ، واكْتُبْ بالقلم ، وقلْ له ، واستغفرْ رَبَّكَ» غيرَ أنه إن كان ثاني المثلين ضميراً ، وجب الإدغامُ لفظاً وخطأً ، وإن كان غير ضميرٍ وجب الإدغامُ لفظاً لا خطأً ، كما رأيت .

وشدُّ فكُ الإدغامِ الواجبِ في الفاظٍ لا يُقاسُ عليها ، مثلُ : «أللِ السقاء»^(١) والأَسنانُ : (إذا تعيَّرت رائحتهما وفسدتُ) ، ودببَ الإنسانُ : (إذا نبتَ الشعرُ في جبينه) وَضَبَيْتَ الأرضَ^(٢) : (إذا كثرتُ ضبابُها) ، وَقَطَطَ الشعرُ : (إذا كان قصيراً جعداً) . ويقالُ قَطَطَ بالإدغامِ أيضاً ، وَلَجِحَتِ العينُ : (إذا لَصِقَتْ أجفانُها بالمرضِ)^(٣) وَلَخَخَتْ : (إذا كَثُرَ دمعُها وغلظتُ أجفانُها ، ويقالُ : لَحَّتْ وَلَخَّتْ بالإدغامِ أيضاً ، وَمَشَشَتِ الدابةُ : (إذا ظهرَ في وظيفها المششُ)^(٤) ، وَعَزَزَتِ الناقةُ : (إذا ضاقَ مجرى لبنها) .

وشدُّ في الأسماءِ قولهم : «رجلٌ ضفوفُ الحال ، (أي : ضيقُها) وشديداً ، ويتورُّ : (شدتُ الحالُ بالإدغامِ أيضاً) ، وطعامٌ قضيضٌ أي : «فيه حصيٌّ صغارٌ أو ترابٌ ، ويقالُ : قَضُ بالإدغامِ أيضاً وَقَضِضُ بالتحريك . وهذا يُمنعُ فيه الإدغامُ ، لأنه اسمٌ على وزنِ «فعلٍ» كما ستعلم .

(١) السقاء: جلد السخلة يجعل وعاء للماء وللبين.

(٢) صب من باب فرح وظرف .

(٣) المرض : وسخ أبيض جامد يجتمع في موق العين . فإذا سال فهو غمض .

(٤) المشش : شيء يظهر في وظيف الدابة حتى يشتد دون اشتداد العظم .

جوازم الإدغام

يجوزُ الإدغامُ وتركُهُ في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون الحرفُ الأولُ من المثلين متحركاً ، والثاني ساكناً بسكونٍ عارضٍ للجزمِ أو شبهه^(١) ، فتقولُ : «لم يَمُدَّ ومُدَّ» ، بالإدغامِ ، و«لم يَمُدُّ» بفكِهِ . والفكُ أجودُ ، وبه نَزَلَ الكتابُ الكريمُ . قال تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ، وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ وقال : ﴿ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ .

وإن اتَّصلَ بالمُدغمِ فيه ألفُ الاثنينِ ، أو واوُ الجماعةِ ، أو ياءُ المخاطبةِ ، أو نونُ التوكيدِ ، وجبَ الإدغامُ ، لزوالِ سكونِ ثانيِ المثلينِ ، مثلُ : «لم يَمُدَّا ومُدَّا» ، ولم يَمُدُّوا ومُدُّوا ، ولم تَمُدِّي ومُدِّي ، ولم يَمُدَّنْ ومُدَّنْ ، ولم يَمُدَّنَّ ومُدَّنَّ» ، أما إن اتصلَ به ضميرُ رفعٍ متحركٍ فيمتنعُ الإدغامُ ، كما سيأتي .

وتكونُ حركةُ ثانيِ المثلينِ المُدغمينِ في المضارعِ المجزومِ والأمرِ ، اللذينِ لم يتَّصلَ بهما شيءٌ ، تابعةً لحركةِ فائه ، مثلُ : (رُدُّ ولم يَرُدُّ ، وَعَضَّ ولم يَعَضَّ ، وفَرَّ ولم يَفَرَّ) هذا هو الأكثرُ في كلامهم . ويجوزُ أيضاً في مضمومِ الفاءِ ، معَ الضمِّ ، الفتحِ والكسرِ . كَرُدُّ ولم يَرُدُّ ، وَرَدَّ ولم يَرُدُّ . ويجوزُ في مفتوحها ، معَ الفتحِ الكسرِ ، كَعَضَّ ولم يَعَضَّ . ويجوزُ في مكسورها ، معَ الكسرِ ، الفتحِ . كَفَرَّ ولم يَفَرَّ .

(نعلم من ذلك أن المضمومِ الفاءِ يجوزُ فيه الضمُّ والفتحُ ، ثم الكسرُ ، والكسرُ ضعيفُ ، والفتحُ يشبه الضمُّ في قوته وكثرته ، وأنَّ المفتوحِ الفاءِ يجوزُ فيه الفتحُ ، ثم الكسرُ ، والفتحُ أولى وأكثرُ ، وأنَّ المكسورِ الفاءِ يجوزُ فيه الكسرُ والفتحُ ، وهما كالمساويين فيه .

(١) شبه الجزم : هو سكونُ البناءِ في الأمرِ المفردِ .

ويكون جزم المضارع حينئذ بسكون مقدر على آخره ، منع من ظهوره
حركة الإدغام، ويكون بناء الأمر على سكون مقدر على آخره ، منع من ظهوره
حركة الإدغام أيضاً .

واعلم أن همزة الوصل في الأمر من الثلاثي المجرد ، مثل : «أمدد»،
يستغنى عنها بعد الإدغام ، فتحذف ، مثل : «مد» ، لأنها إنما أتت بها للتخلص
من الإبتداء بالساكن ، وقد زال السبب ، لأن أول الكلمة قد صار متحركاً) .
الثاني^(١) : أن يكونَ عَيْنُ الكَلِمَةِ ولامُها ياءَينِ لازماً تحريكِ ثانيتهما ،
مثل (عَيَّ وَحَيَّ ، فتقولُ : (عَيَّ وَحَيَّ) ، بالإدغام أيضاً .

فإن كانت حركة الثانية عارضاً للإعراب ، مثل : (لَنْ يُحْيِيَ ، ورأيتُ
مَحْيِيًّا) ، امتنع إدغامُهُ . وكذا إن عَرَضَ سكون الثانية مثل : عيبت وحييتُ) .

الثالث : أن يكون في أول الفعل الماضي تاءً ان ، مثل : «تتابع وتتابع» ،
فيجوز الإدغامُ ، مع زيادة همزة وصلٍ في أوله ، دفعاً للإبتداء بالساكن ،
مثل : «إتابع واتبع» . فإن كان مضارعاً لم يَجْزِ الإدغام ، بل يجوز تخفيفه
بحذف إحدى التاءين ، فتقول في تتجلى وتتلظى : «تَجَلَى وتَلْظَى» ، قال
تعالى : «تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ» ، وقال : «ناراً تَلْظَى» (أي : تنزَّلُ وتتلظى) .
وهذا شائعٌ كثيرٌ في الاستعمال .

الرابعُ : أن يتجاوزَ مثلاًنِ متحركانِ في كلمتين^(٢) ، مثل : (جعل لي
وكتبَ بالقلم ، فيجوز الإدغام ، بإسكان المِثْلِ الأول ، فتقول : «جَعَلَ لي ،
وكتبَ بالقلم» . غير أن الإدغام هنا يجوز لفظاً لا خطاً) .

(١) أي : الثاني من المواضع التي يجوز فيها الإدغام وتركه .

(٢) فإن كان أول المثلين المتجاورين ساكناً والثاني متحركاً : كاجعل لي ، وجب الإدغام كما تقدم .

امتناع الإدغام

يَمْتَنَعُ الإِدْغَامُ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ :

الأولُ : أن يتصدَّرَ المِثْلَانِ : كَدَدِنِ وِدْدَاً وِدَدٌ وِدْدَانٌ وَتَتْرٍ وَدَنْسِنِ^(١) .
 الثاني : أن يكونا في اسمٍ على وزنِ «فُعَلٍ» (بضم ففتح) . كدَرِرٍ
 وَجُدَدٍ وَصُفْفٍ^(٢) ، أو «فُعَلٍ» (بضمّتين) : كسُرُرٍ وَذُلُلٍ وَجُدُدٍ^(٣) ، أو (فَعَلٍ)
 (بكسرٍ ففتح) . كِلِمَمٍ وَكِلَلٍ وَجِلَلٍ^(٤) ، أو (فَعَلٍ) (بفتحتين) : كَطَلَلٍ وَلَبِبٍ
 وَخَبِبٍ^(٥) .

الثالثُ : أن يكونَ المِثْلَانِ في وزنٍ مزيدٍ فيه للإلحاق، سواءً أكان
 المزيدُ أحدَ المثلين : كجَلَبِبٍ ، أو لا : كَهَيْلَلٍ^(٦) .

الرابعُ : أن يتَّصَلَ بأولِ المثلينِ مُدْغَمٌ فيه : كَهَلَّلٍ^(٧) وَمُهَلَّلٍ ، وَشَدَّدٌ

(١) الددن والدد والدد: اللهو واللعب والددان: من لا غناء عنده ولا نفع. والتر: جبل من الناس يتأخون الترك «الدين»: انحناء عند الظهر.

(٢) الجدد: جمع جدة بضم الجيم، وهي الطريقة والعلامة والصف: جمع صفة، وهي البيت الصيفي، وبناء ذو ثلاثة حوائط، وظلة يستتر بها من الحر.

(٣) السرر: جمع سرير. والذلل: جمع ذلول: بفتح الذال: وهو البعير غير الصعب. والجدد: بضمّتين، جمع جديد.

(٤) اللمم: جمع لمة بكسر اللام، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن. فإذا بلغ المنكين سمي جمّة، بضم الجيم وتشديد الميم مفتوحة. والكلل: جمع كلة، بكسر الكاف وتشديد اللام مفتوحة، وهي الستر الرقيق، وغشاء يخاط كالبيت ينقى به البعوض. ويسمى في عرفنا بالناموسية «الخلل»، جمع حلة بكسر الحاء. وهي المحلة والمجتمع. وأما الحلة بضم الحاء «وجمعها حلل بضمها أيضاً» فهي كساء يكون من ثوبين كالأزار والرداء مثلاً.

(٥) الللل: ما شخص من آثار الديار، وشخص كل شيء والمكان المرتفع، والجمع إطلال وطلول و«اللب»: موضع القلادة من الصدر، والمنحر، وما يشد على صدر الدابة ليمنع الرجل من الاسترخار. وما استدق من الرمل. والجمع الباب. و«الحبب»: نوع من سير الخيل، وهو أن يراوح الفرس بين يديه ورجليه.

(٦) هيلل: أكثر من قول: «لا إله إلا الله» وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات، كسمل: إذا قال بسم الله.

(٧) هلل قال لا إله إلا الله. وهلل فلان: جبن وفر. وهلل عن قرينه: نكص وتأخر. وهلل الكاتب: كتب.

ومُشدد. وذلك لأن في الإدغام الثاني تكرار الإدغام ، وذلك ممنوع .
 الخامس : أن يكون المثلان على وزن (أفعل)، في التعجُّب ، نحو:
 (اعزَّزْ بالعلم! وأحبِّ به!)، فلا يقال: (اعزَّزْ به! وأحبِّ به!).
 السادس : أن يعرض سُكُونُ أحد المثلين ، لانتصاليه بضمير رفعٍ
 متحرِّكٍ : كمددْتُ ومددنا ومددتَ ومددْتُمَ ومددْتُنَّ .
 السابع : أن يكون مِمَّا شَدَّتِ العَرَبُ في فَكِّه اختياريًا ، وهي ألفاظ
 محفوظةٌ تَقْدَمُ ذِكْرُهَا ، فيمتنعُ الإدغامُ .

فائدة

إذا كان الفعلُ ماضيًا ثلاثيًا ، مجرداً مكسورَ العينِ، مضاعفًا ، مُسنداً
 إلى ضمير رفعٍ متحركٍ ، جازَ فيه ثلاثة أوجه ، الأول : استعماله تامًا ، مفكوك
 الإدغام ، فتقولُ في ظَلَّ . «ظَلَّلْتُ» . الثاني : حذفُ عينه ، مع بقاء حركة الفاءِ
 مفتوحةً ، مثلُ : «ظَلْتُ» . الثالثُ : حذفُ عينه ونقل حركتها إلى الفاءِ بعد
 طرح حركتها ، مثلُ : «ظَلْتُ» . قال تعالى : ﴿ أَنْظِرْ إِلَى إِلْهَكَ الَّذِي ظَلَّتْ
 عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾ ، وقال : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا ، فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ (١) .
 فُرىء بفتح الظاء في الأيتين ، على بقاء حركتها ، وبكسرها على طرح حركتها
 ونقل حركة اللام المحذوفة إليها .

فإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً ، وهو ثلاثيٌ ، مجردٌ مضاعفٌ ، مكسورُ
 العينِ فيهما ، مُسندٌ إلى ضمير رفعٍ متحركٍ ، جازِ فيه الإتمام ، فتقولُ في
 يَبْرُؤُ وَيَبْرُؤُ : «يَبْرُرُنْ وَاقِرْرُنْ» ، وجاز حذف عينه ونقل حركتها إلى الفاءِ ، مثلُ :

(١) تفكّهون ، أصله : تفكّهون . ومعناه : تتحدثون فيما أصابكم . وأصل معنى الفكّه التنقل بصنوف
 الفاكهة ، ثم استعير للمتقل بالحديث . ومنه الفكاهة . لحديث ذوي الأنس .

«يَقْرَنُ وَقِرْنٌ». ومنه ، في قراءة غير نافعٍ وعاصمٍ : «وَقِرْنٌ فِي بُيُوتِكُنَّ» بكسر القاف . أما ما فَتَحَتْ عينه فلا يجوزُ فيه ذلك إلا سماعاً . ومنه : «وَقِرْنٌ فِي بُيُوتِكُنَّ» بفتح القاف ، في قراءة نافعٍ وعاصمٍ ، وبها قرأ حفصُ وقراءةُ الكسر أصلها : «اقْرُرَنَّ» ، لأن «قرَّ» يجوز أن يكون من باب «فَعَلَ يَفْعُلُ» ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ، ويجوز أن يكون من باب «فَعِلَ يَفْعَلُ» ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع .

٢ - الإعلال

الإعلالُ : حذف حرفِ العِلَّةِ ، أو قلبه ، أو تسكينه .

فالحذفُ : كيرثُ (والأصلُ . يورثُ) .

والقلبُ : كقال (والأصلُ . قولُ) .

والإسكانُ : كيمشي (والأصلُ . يمشي) .

(١) الإعلالُ بالحذفِ

يُحذَفُ حرفُ العِلَّةِ في ثلاثة مواضع :

الأوَّلُ : أن يكون حرفٌ مدُّ مُلتَقِياً بساكنٍ بعدهُ : كقُمُ وِخْفُ ، وبع ، وقُمْتُ وِخِفْتُ وِبعْتُ ، وَيُقْمَنُ ، وَيَخْفَنُ ، وَيَبْعَنُ ، وِرَمْتُ ، وترميونُ ، وترمينُ يا فاطمةُ ، وقاضٍ ، وفتى .

(والأصلُ : «قومٌ وِخافٌ وِبيعٌ وقومتٌ وِخيفتٌ وِبيعتٌ وِبخافنٌ وِبيعنٌ وِرماتٌ وِترميونٌ وِترمينٌ وقاضينٌ وِفتان»^(١) فحذف حرف العلة دفعاً لالتقاء

(١) النون في «قاضين وفتان» هي نون التنوين التي تلفظ ولا تكتب . وإنما كتبناها هنا للدلالة على أن التنوين هو نون ساكنة ، فاجتمع ساكن قبله ، وهو ياء القاضي وألف الفتى فالتقى ساكنان ، =

الساكنين : وهؤلاء منبثقات أيضاً عن أصل آخر : وسيأتي شرح ذلك في الكلام على الإعلال بالحذف .

إلا إن كان الساكن بعد حرف العلة مُدْعِماً فيما بعده ، فلا حَذَف ، لأنَّ الإدغام قد جعل الحرفين كحرفٍ واحدٍ متحرك ، وذلك : كَشَادٌ وَيُشَادُ وَشَوِدٌ .
فإن عَرَضَ تحريك الساكن : كَحَفِ اللّهِ ، وَقُلِ الحَقُّ ، فلا تُعْتَبَرُ حركته . لأنها مَعْرِضُ الزوال ، فلا يُرَدُّ المحذوف كما رأيت .

الثاني : أن يكون الفعل معلوماً مثلاً واوياً على وزن «يَفْعِلُ» ، المكسور العين في المضارع ، فتُحَذَفُ فاؤه من المضارع والأمر ، ومن المصدر أيضاً ، إذا عُوِّضَ عنها بالتاء كَيَعِدُ وَعَدٌ وَعِدَةٌ .

(فإن لم يعوض عنها بالتاء فلا تحذف . فلا يقال : «وعد عداً» لعدم التعويض . ولا يجوز الجمع بينهما ، فلا يقال : «وعدة» ، إلا أن تكون التاء مراداً بها المرة ، أو النوع ، لا التعويض : كوعدته عدة واحدة ، أو عدة حسنة .

وإن كان الفعل مجهولاً لم تحذف : كيوعد . وكذلك إن كان مثلاً يائياً : كيسر يسر أو كان مثلاً واوياً على وزن «يفعل» المفتوح العين . كيوجل ويوجل . وشذ قولهم : «يدع ويدر ويهب ويسع ويضع ويطأ ويقع» بحذف الواو مع أنها مفتوحة العين).

الثالث : أن يكون الفعل مُعْتَلَّ الآخر ، فُحَذَفُ آخرُهُ في أمر المفرد المذكور : كاخشَ وادعُ وارم ، في المضارع المجزوم ، الذي لم يتصل بآخره شيء : ككلم يَخْشُ ، ولم يَدْعُ ، ولم يرم . غير أن الحذف فيهما لا

= فحذف حرف المد ، فصار «قاصن وفتن» فاستغني عن نون التنوين بدلالة تكرير الحركة ، وردت ألف الفتى إليه خطأ ليمكن الوقف عليه .

للإعلال ، بل للنيابة عن سُكُونِ البناءِ في الأمرِ ، وعن سُكُونِ الإعرابِ في المضارع .

(٢) الإعلال بالقلب

(١) قلب الواو والياء ألفاً :

إذا تحرَّك كل من الواو والياء بحركة أصلية وانفتح ما قبله ، انقلب ألفاً كذعا ورمى وقال وباع ، والأصل : «دَعَوَ وَرَمَى وَقَوْلَ وَيَبَّعَ» .

ولا يُعتدُّ بالحركة العارضة : كجَبَلٍ وَنَوْمٍ ، وأصلهما : «جَبَالٌ»^(١) وَنَوَامٌ» ، سَقَطَتِ الهمزةُ بعد نقلِ حركتها إلى ما قبلها ، فصار إلى «جَبَلٍ وَنَوْمٍ» .

ويُشترطُ في انقلابها ألفاً سبعة شروطٍ .

(١) أن يتحرَّك ما بعدهما ، إن كانتا في موضعٍ عين الكلمة . فلا تُعْلانُ في مثل : «بيانٍ وطويلٍ وَغَيْرِ وَخَوَرَتِي» ، لسكون ما بعدهما .

(٢) أن لا تليهما ألفٌ ولا ياءٌ مُشدَّدةٌ ، إن كانتا في موضع اللام فلا تُعْلانُ في مثل : «رميا وغزوا وفتيان وعصوان» . لأن الألفَ وليتهما ، ولا في مثل : «عَلَوِي وَفَتَوِي» ، للحاقِ الياءِ المُشدَّدةِ إياهما .

(٣) أن تكونا عينَ فعلٍ على وزنِ «فَعَلٌ» ، المكسورِ العينِ ، المعتلِ اللامِ : كهَوِيٍّ وَدَوِيٍّ وَجَوِيٍّ^(٢) وَقَوِيٍّ وَعَبِيٍّ وَحَبِيٍّ .

(١) جبال : اسم للضعف ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . والعلمية هنا هي العلمية الجنسية «راجع مبحث العلم الجنسي في الجزء الأول» . ويقال : «جباله» أيضاً ، وقد يقال : «الجبال» .

(٢) دوي يدوي دوى : مرض . ودوي صدره : حقد وضغن . و«جوي بجوي جوى» أصابته حرقه وشدة ووجد من عشق أو حزن .

(٤) أن لا يجتمع إعلان : كهوى وطوى والقوى والهوى والحيا
والحياة : وأصلها : هَوِيَّ وطَوِيَّ والقوُو والهَوِيَّ والحَيَّ والحَيَّةُ . فأعلت
اللام بقلبها ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها . وسَلِمَتِ العين لإعلال اللام ،
كيلا يجتمع إعلان في كلمة واحدة .

(٥) أن لا تكونا عينَ اسمٍ على وزن «فَعْلَانٍ» بفتح العين . فلا تُعْلَانُ
في مثل : «حَيَوَانٍ ومَوَاتِنٍ»^(١) و«جَوْلَانٍ وهَيْمَانٍ»^(٢) .

(٦) أن لا تكونا عينَ فعلٍ تجيءُ الصفةُ المُشَبَّهَةُ منه على وزن
«أفْعَلٌ» ، فَإِنَّ عينَهُ تَصِحُّ فيه وفي مصدره والصفة منه : كَعَوَرَ يَعْوَرُ عَوْرًا فهو
أعور ، وحوِلَ يُحوِلُ حَوَالًا فهو أحوِلٌ ، وهَيَّفَ يَهَيِّفُ هَيْفًا فهو أهْيَفُ^(٣) ، وَغَيَّدَ
يَغَيِّدُ غَيْدًا فهو أغيْدُ^(٤) .

(٧) أن لا تكون الواو عيناً في «افتعل» الدالُّ على معنى المشاركة . فلا
تُعلِّ الواو في مثل : «اجتَوَرَ القومُ يَجْتَوِرُونَ ، وازدَوَجُوا يزدَوِجُونَ» ، أي :
تجأؤروا وتزأوجوا .

(٢) قلب الواو ياء :

تَقَلَّبُ الواو ياءً في ثمانية مواضع :

(١) أن تَسْكُنَ بعد كسرةٍ : كميعةٍ وميزانٍ . وأصلها : «مِوَعَادٌ ومِوَزَانٌ»
لأنهما من الوعد والوزن .

(١) الحيوان : الحياة ، وكل ذي روح . و«الموتان» : الموت ، وكل ما ليس بذي روح كالارض والدار
والأناث والخشب والحديد ونحوها .

(٢) الهيمان : مصدر هام بالشيء إذا أحبه ، وهام على وجهه : إذا ذهب لا يدري أين يتوجه ،
وذلك من عشق أو حزن أو خوف أو نحوها .

(٣) هيئت الجارية : ضمير بطنها ودق خصرها ، فهي هيفاء ، وهو أهيف .

(٤) غيدت الجارية : مال عنقها ولانت أعطافها ، فهي غيداء ، وهو أغيد .

(٢) أن تنطرف بعد كسرة : كرضي ويرتضي وقوي والغازي والداعي والشجي والشجبة . والأصل : رضى ويرتضو وقوو والغازو والداعو والشجو والشجوة ، لأنها من الرضوان والقوة والغزو والدعوة والشجو . فإن لم تنطرف : كالعوج والدول^(١) ، لم تقلب .

(٣) أن تقع بعد ياء التصغير : كجرى ودلي . وأصلهما : «جرىو ودليو» تصغير «جرى ودلي» .

(٤) أن تقع حشواً بين كسرة وألف ، في المصدر الأجوف الذي أعلت عين فعله : كالقيام والصيام والانقياد والعياد والعبادة^(٢) وأصلها : «قوم وصوام وانقواد وعواد وعوادة» ، وفعلها : «قام وصام وانقاد وعاد» والأصل : «قوم وصوم وانقود وعود» .

فإن صحت العين في الفعل صححت في المصدر أيضاً ، مثل : «لاوذ ليواداً ، وعاود عواداً ، وجاور جواراً» . وكذا تصح إن لم يكن بعدها ألف : كحال جوالاً .

(٥) أن تقع عيناً بعد كسرة ، في جمع صحيح اللام ، على وزن «فعال» وقد أعلت في المفرد أو سكنت . فما أعلت عينه في المفرد ، فكالديار والرياح والجبل والقيم . وأصلها : «دوار ورواح وجول وقوم» ومفردها : «دار وريح وحيلة وقيمة» . والأصل : «دور وروح وجولة وقومة»^(٣) وما سكنت عينه في المفرد (وهذا لا يكون إلا في جمع على فعال) ،

(١) الدول ، بكسر ففتح : جمع دولة ، يفتح فسكون . وأما الدول ، بضم ففتح . فهي جمع دولة ، بضم فسكون . هذا هو الحق ، ويذكر اللغويون أن كلا الجمعين لكلا المفردين .

(٢) العياد والعبادة . بكسر العين فيهما مصدران لعاد المريض يعوده إذا زاره . ومثلها «العود» ، بفتح العين ، والعودة ، بضمها ، وهذه صحت واوها لانضمام ما قبلها .

(٣) فأعلت الأولى بقلب عينها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وأعلت الثلاثة الأخرى بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

فكالثياب والسياط . وأصلهما : (ثَوَابٌ وَسِوَاظٌ . ومُفْرَدَهُمَا : «ثَوْبٌ وَسِوْطٌ» .
 فَإِنْ صَحَّتْ عَيْنُ الْمَفْرَدِ ، وَلَمْ تَسْكُنْ . فَلَا تُقْلَبُ : كَطَوِيلٍ وَطَوَالٍ
 وَشَدٌّ جَمْعُ جَوَادٍ عَلَى «جِيَادٍ» . وَالْقِيَاسُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى «جَوَادٍ» . وَكَذَلِكَ إِنْ
 كَانَ مَعْتَلُّ اللَّامِ ، فَلَا تُقْلَبُ الْعَيْنُ فِي الْجَمْعِ يَاءً : كَجَوْ وَجَوَاءٍ . بَلْ إِنْ كَانَتْ
 الْعَيْنُ ، فِي الْأَصْلِ ، وَأَوَّاءٌ مُنْقَلَبَةٌ إِلَى الْيَاءِ ، رُدَّتْ إِلَى الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ :
 كَرَيَّانٍ وَرِوَاءٍ ، لِأَنَّ أَصْلَ رَيَّانٍ : «رَوْيَانٌ» ، لِأَنَّهُ مِنْ «رَوِيٍّ يَرْوِي» .
 وَإِنْ وَقَعَتِ الْوَاوُ حِشْوَاءً بَيْنَ كَسْرَةٍ وَأَلْفٍ ، فِيمَا لَيْسَ مُصَدَّرًا وَلَا جَمْعًا :
 كَسَوَارٍ وَقِوَامٍ وَخِوَانٍ وَسِوَاكٍ ، لَمْ تُقْلَبْ .

(٦) أَنْ تَجْتَمِعَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ . بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ السَّابِقُ مِنْهُمَا أَصْلًا ، لَا
 مُبَدَّلًا مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ سَاكِنًا ، وَأَنْ يَكُونَ سَكُونُهُ أَصْلِيًّا ، لَا عَارِضًا ،
 وَأَنْ تَكُونَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَتُنْقَلَبُ حِينَئِذٍ الْوَاوُ
 يَاءً وَتُدْغَمُ فِي الْيَاءِ .

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَسْبِقَ الْوَاوُ : كَمَقْضِيٍّ وَمَرْمِيٍّ (وَأَصْلُهُمَا : مَقْضَوِيٌّ
 وَمَرْمُومِيٌّ) وَأَنْ تَسْبِقَ الْيَاءُ : كَسَيِّدٍ وَمَيْتٍ (وَأَصْلُهُمَا : سَيِّوْدٌ وَمَيِّوْتٌ) .

وَلَا فَرْقَ أَيْضًا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَمَا ذَكَرَ ، وَأَنْ تَكُونَ فِيمَا
 هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، مِثْلَ : «هُؤُلَاءِ مُعَلِّمِيٍّ وَمَكْرَمِيٍّ» وَالْأَصْلُ : «مَعَلِّسَوِيٌّ
 وَمَكْرَمَوِيٌّ» .

(اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ . وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ ، فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ
 يَاءً ، وَأَدْغَمَتْ فِي الْيَاءِ وَاعْلَمْ أَنَّ الضَّمِيرَ وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ هُمَا كَالْكَلِمَةِ
 الْوَاحِدَةِ) .

فَإِنْ كَانَ السَّابِقُ مِنْهُمَا مُبَدَّلًا مِنْ غَيْرِهِ ، فَلَا قَلْبَ وَلَا إِدْغَامَ . وَكَذَلِكَ
 مِثْلَ : «دِيوَانٍ» ، لِأَنَّ أَصْلَهُ «دِيَوَانٌ» بِدَلِيلِ جَمْعَةِ عَلَى «دَوَاوِيٍّ» ، وَمِثْلَ :

«رُويَّةٌ» مُخَفَّفٌ «رُويَّةٌ». وكذا إن كان سكونه عارضاً نحو: «قُويٌّ» مُخَفَّفٌ «قُويٌّ» وكذا إن كانتا في كلمتين ليستا كالكلمة الواحدة نحو: «جاء أبو يحيى يمشي وحيداً».

وشدُّ قولهم: «ضَيَّونَ»^(١)، ويومٌ أيومٌ^(٢)، وعوى الكلب يعوي عويَّةً وعوَّةً^(٣)، والرَّجاءُ بِن حَيوَّةٍ وحقها الإعلال فالإدغام، بأن يقال: «ضَيَّنْ وأيمٌ وعيَّةٌ وحيَّةٌ» كما قالوا: «أيامٌ»، وأصلها «أيومٌ».

(٧) أن تكون الواو لآماً، في جمعٍ على وزنٍ «فُعولٍ»، فتُقلَّبُ ياءً^(٤). وذلك كدَلُوٍ ودُلَيٍّ: وعَصَا وعُصَيٍّ، وَقَفَاً وَقُفَيٍّ. ويجوزُ كسرُ الفاءِ، كدَلَيٍّ وعِصَيٍّ وَقُفَيٍّ. والأصلُ: «دَلُوٌ وَعُصُوٌ وَقَفُوٌ»، قُلِبَتِ اللَّامُ ياءً، فصارت إلى «دُلُوِيٍّ وَعُصُوِيٍّ وَقُفُوِيٍّ» فاجتمعت الواو والياءُ، وسُبِقَتِ إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياءِ. وقد تَصَحَّحَ الواوُ شذوذاً، كجمعهم «بُهَوًّا» على «بُهَوٍّ». وقد جمعه أيضاً على «بُهَيٍّ»^(٥)، قياساً.

فإن كان «فُعُولٌ» مفرداً، صَحَّتِ الواوُ، مثل: عَتَا عُتَوًّا^(٦)، وسما

(١) الضيئون: السنور.

(٢) يوم أيوم: سبيح.

(٣) عويَّة: جاءت على الأصل، وحسبها قلب الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها. وعوَّة: أصلها: «عويَّة». وقد جاء إعلاناً مقلوباً، أي: بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو قبلها. وحقها أن تقلب واوها ياءً وتدغم في الياء بعدها، فيقال: «عبيَّة».

(٤) لا فرق بين أن تكون الواو قد صحت، كدلو وأن تكون قد انقلبت ألفاً كعصا وقفاً.

(٥) البهو: البيت المقدم أمام البيوت. يكون معداً للضيوف. ويجمع في القلة على «أهَاء» وفي الكثرة على «بهي وبهو».

(٦) عتا يعتر: استكبر وتجر. والعاني: المستكبر، والخباز: والمبالغ في ركوب المعاصي والمتمرد الذي لا يقع منه الوعظ والتنبيه موقفاً، وعتا الشيخ يعتر عتياً، بضم العين وكسرها: كبر وولى وهرم.

سَمَوًا ، ونَمَا نُمُوًا « وقد تُعَلُّ شِدُوذًا ، فقد قالوا : « عتا عُتِيًا ، بضم العين وكسرها ، كما قالوا : عتا عُتُوًا » .

(٨) أن تكون الواو عين كلمة ، في جمع على وزن «فُعَلٍ» ، صحيح اللّام : كصائِمٍ وُصِيْمٍ ، ونائِمٍ وُئِيْمٍ ، وجائعٍ وُجِيْعٍ . ويجوز التصحيح أيضاً كصُوْمٍ ، ونُوْمٍ ، وُجُوْعٍ . وهو أكثر استعمالاً من الإعلال .
وما كان منه مُعَلَّ اللّامِ ، وجب تصحيح واوه : كشوَى وُغُوَى ، وهما جَمَعًا «شاوٍ وُغاوٍ» .

أما ما كان على وزن «فُعَالٍ» فيجب تصحيح واوه أيضاً : كَنُوَامٍ وُصُوَامٍ .

(٣) قلب الياء واواً :

تقلب الياء واواً في ثلاثة مواضع :

(١) أن تَسْكُنَ بعد ضَمَّةٍ ، في غير جمعٍ على وزن «فُعَلٍ» : كيويسِرٌ ومويسِرٍ ، ويوقِنٌ وموقِنٍ . وأصلها : «يُيسِرُ ومُيسِرٌ ، ويُيقِنُ ومُيقِنٌ» لأنها من «أيسَرَ وأيقنَ» .

فإن تحرّكت الياء : كهَيَامٍ ، ولم تُقَلَّبْ : وكذا إن سكنت بعد ضمة في جمعٍ على وزن «فُعَلٍ» : كبيضٍ وهيمٍ ، جَمَعِي «أبيضٌ وبيضاءٌ ، وأهيمٌ وهيماءٌ ، فلا تُعَلُّ بل تُقَلَّبُ الضمة التي قبلها ، كسرةً ، لِتُصِحَّ الياءُ ، كما رأيتَ . والأصلُ : «بُيُضُّ وهيمٌ» ، على وزن «فُعَلٍ» لأن ما كان على وزن «أفَعَلٌ وفُعلاءٌ» . صفةٌ مُشَبَّهَةٌ ، يُجمَعُ على «فُعَلٍ» بضم فسكون .

(٢) أن تقع لام فعلٍ بعد ضمة : كنهو الرجل وقصو ، بمعنى : «ما أنهاه! وما أقضاه» . وأصلهما : «نَهِيَ وقَضِيَ!» ، فهما بإثبات .

(٣) أن تكونَ عيناً لَفُعَلَى ، بضم الفاء اسماً : كطوبى ، (وهي مصدر طاب واسمٌ للجنة . وأصلها : طُيبَى) أو أنثى لأفعل التفضيل : كالكُوسى والخُورى والطُوبى والضُوقى (مؤنثات) : «أكيس وأخير وأطيب وأصيق» . وأصلها كَيْسَى وخَيْرَى وطُيبَى وضُيقَى) وجاء من ذلك كلمتان بلا قلب ، وهما «قسمةٌ ضيزى»^(١) و«مشيةٌ حيكى»^(٢) . ولكن قد أبدلت الضمة كسرةً لتصحَّ الياء وأجاز ابن مالك وولده في «فُعَلَى» الصفة القلبَ ، كما تقدّم وسلامة الياء بإبدال الضمة كسرةً وعليه فتقول : «الطُوبى والطُيبى ، والكُوسى والكيسى ، والخُورى والخيرى ، والضُوقى والضُيقى» .

(٤) فَعَلَى وفُعَلَى المعتلتا اللام :

إذا اعتلَّت لام «فَعَلَى» بفتح الفاء ، فإن كانت واواً سَلِمَتْ في الاسم : كدَعَوَى ، وفي الصفة : كَنَشَوَى . وإن كانت ياءً سَلِمَتْ في الصفة : كحَزْبِيا وَصَدْبِيا «مُونَثِي» «حَزْبِيانَ وَصَدْبِيانَ» وَقُلِبَتْ واواً في الاسم : كَتَقَوَى وَفَتَوَى وَبَقَوَى . وأصلها : «تَقِيًا وَفَتِيًا وَبَقِيًا» . وشدُّ قولهم «رَبِيًا» للرائحة ، وحقها أن تكون «رَوَى» .

وإذا اعتلَّت لأم «فُعَلَى» بضم الفاء ، فإن كانت ياءً صَحَّتْ في الاسم : كالفتيا ، وفي الصفة كالأوليا ، تانيث «الأولى» ، بمعنى الأجدد والأحق . وإن كانت واواً سَلِمَتْ في الاسم : كحَزَوَى ، (وهي اسم موضع) وَقُلِبَتْ ياءً في الصفة : كالدُّنْيا والعُليا . (وهما من دَنَا يدنو وعلا يعلو) . وشدُّ قول أهل الحجاز : «القُصَوَى» ، بتصحيح الواو : وهو شادُّ قياساً ، فصيح استعمالاً به

(١) قسمة ضيزى: جائزة غير عادلة. يقال ضازه حقه يضيره، أي نقصه وضاز في الحكم جار.
(٢) مشية حيكى: يتحرك فيها المنكيان، ويقال حاك يحيك حيكاً وحيكاناً: إذا تمختر واختال، أو حرك منكيه وجسده في مشيه، والعرب تمدح هذه المشية في النساء وتندمها في الرجال.

ورد الكتابُ الكريمُ ، قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾ وغيرُهم يقول : «القُصْبَا» ، على القياسِ وشدُّ عندَ الجميعِ «الحُلْوَى» ، ضدُّ «المُرَى» وهما تأنيثُ «الأحلى والأمرَّ» .

(٥) إعلال الألف :

إذا وقعت الألفُ بعد ياءِ التصغيرِ ، انقلبت ياءً ، وأدغمت في ياءِ التَّصْغِيرِ : كغزالٍ وُغْزِيلٍ ، وكتابٍ وكتَيْبٍ ، لاقتضاء كسر ما قبل ياءِ التصغيرِ . وإذا وقعت بعد ضمةٍ ، قُلبت واوًا : كشوهذٌ وُوبِعٌ ، أو بعد كسرةِ قلبت ياءً : كمصايحٍ ودنانيرٍ ، والأصل : «شاهدٌ وبائعٌ ، ومصباحٌ ودنانارٌ» ولما كان النُّطقُ بذلك مُتَعَدِّرًا ، قلبت الألفُ واوًا بعد الضمةِ وياءً بعد الكسرةِ ، لئتناسبَ حركةٌ ما قبلها .

وإذا وقعت رابعةً فصاعدًا ، واتَّصلت بضميرِ المثنى ، أو ضميرِ رفعٍ مُتحرِّكٍ في الفعلِ ، أو بألفِ التثنيةِ في الاسمِ ، قلبت ياءً على كل حال . سواءً أكانت مُبَدَّلَةً من واوٍ : كيرضى وأعطى والمرضى والمُعطى ، أم من ياءٍ : كيسعى^(١) وأحيا ، والمُهدى والمُسْتشفى . فتقول : «يرضيان وأعطيا ، والمرضيان والمُعطيان ، ويسعيان وأحييا ، والمُهديان والمُسْتشفيان» .

فإن كانت ثالثةً ، فإن كان أصلها الواوُ ، رُدَّت إليها : كغزواً وُغْزَوْتُ والعصوينِ . وإن كان أصلها الياءُ ، رُدَّت إليها : كرميا ورميتُ والفَتَيْنِ .

الإعلال بالتسكين

والمرادُ به شيان : الأول حذف حركة حرفِ العلةِ ، دفعاً للثقلِ .

(١) أصل يرضى «يرضو» من الرضوان . وأصل أعطى «أعطو» لأن المجرّد منها عطا يعطو . وأصل يسعى «يسعي» لأنها من السعي .

والثاني : نقل حركته إلى الساكن قبله .

فإذا تَطَرَّفَتِ الواو والياءُ بعد حرفٍ مُتَحَرِّكٍ ، حذفت حركتهما إن كانت ضمةً أو كسرةً ، دفعا للثقل : كيدعو الداعي إلى النادي ، ويقضي القاضي على الجاني . والأصل : « يدعو الداعي إلى النادي ، ويقضي القاضي على الجاني » .

فإن لَزِمَ من ذلك اجتماع ساكنين ، حُذفت لامُ الكلمة ، مثل : «يرمون ويغزون» . والأصل «يرميون ويغزؤون» .

(طرحت ضمة الواو والياء دفعا للثقل . فالتقى ساكنان : لام الكلمة وواو الجماعة ، فحذفت لام الكلمة ، دفعا لاجتماع الساكنين) .

فإن كانت الحركة فتحةً ، لم تحذف ، مثل : لن أَدْعُو إلى غير الحق ، ولن أعصي الداعي إليه .

وإن تَطَرَّفَتِ الواو والياءُ بعد حرفٍ ساكن ، لم تُطرح الضمة والكسرة ، مثل : «هذا دَلْوٌ يَشْرَبُ منه ظَبْيٌ ، وَشَرِبْتُ من دَلْوٍ ، وَأَمْسَكْتُ بِظَبْيٍ» .

وإذا كانت عين الكلمة واواً أو ياءً متحركتين ، وكان ما قبلهما ساكناً صحيحاً وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلهما ، لأن الحرف الصحيح ، أولى بتحمُّل الحركة من حرف العلة لقوته وضعف حرف العلة .

والإعلالُ بالنقل ، قد يكون نقلاً محضاً . وقد يتبعه إعلاله بالقلب ، أو بالحذف ، أو بالقلب والحذف معاً .

فإن كانت الحركة المنقولة عن حرف العلة مُجانسةً له ، اكتفي بالنقل : كيقومُ وبيِّنُ ، والأصل : «يقومُ وبيِّنُ» .

وإن كانت غير مُجانسةٍ له ، قَلِبَ حرفاً يُجانِسُها : كأقامَ وأبانَ ويُقيمُ

وَمَقَامٍ . وَالْأَصْلُ : «أَقْوَمَ وَأَبْيَنَ وَيَقُومُ وَمَقُومٌ» .

(نقلت حركة الواو والياء الساكن قبلهما ثم قلبت الواو والياء ألفاً بعد الفتحة ، وياء بعد الكسرة للمجانسة . وهذا إعلال بالنقل والقلب) .

وربما تركوا ما يجب فيه الإعلال على أصله كأعولَ إعوألاً ، واستحوذَ استحواذاً .

وُستثنى من ذلك :

(١) أفعال التعجب ، مثل : ما أقومُهُ! وما أبينه! وأقوم به ! وأبين به ! .

(٢) ما كان على وزن «أفعلَ» ، اسم تفضيلٍ ، مثل : «هو أقومُ منه وأبينُ» ، أو صفةٌ مُشبهةٌ : كأحولَ وأبيضَ ، أو اسماً : كأسودَ : للحيّة .

(٣) ما كان على وزن «مفعلٍ» ، أو مفعلةً ، أو مفعالٍ : كمقول ومروحةٍ ومقوالٍ ومكيالٍ .

(٤) ما كان بعد واوهِ أو يائه ألفٌ : كتجوالٍ وتَهيامٍ .

(٥) ما كان مُضعفاً : كأبيضٌ وأسودٌ .

(٦) ما أُعلتْ لامُهُ : كأهوى وأحيا .

(٧) ما صحت عين ماضيه المجرد : كيعورُ ويصيْدُ ، وأعورُهُ ويعورُهُ .

فإن الماضي المجرد منها ، وهو «عورَ وصيْدٌ»^(١) ، قد صحت عينُهُ .

فكلُّ ذلك لا نقل فيه ولا إعلالٌ ، بل يجبُ تصحيح عينه كما رأيت .

فإن لزم بعد نقل الحركة إلى الساكن قبلها اجتماع ساكنين ، حذف

(١) صيد فهو أصيد: رفع رأسه كبيراً.

حرفُ العِلَّةِ مَنعاً لالتقائهما . فمثل : «ابنٌ وبيعٌ ولم يُقَمِّ ولم يبعِ» أصلُهُ : «أَبِينُ وَأَبِيْعٌ ولم يَقُومُ ولم يَبِيْعِ» ، نُقلت حركةُ العينِ إلى ما قبلها فصارت : «أَبِينُ وَأَبِيْعٌ ولم يَقُومُ ولم يَبِيْعِ» فحُذِفَ حرفُ العِلَّةِ ، دفعاً لالتقاء الساكنين .
 (إذ بنقل حركة العين اجتمع ساكنان : حرف العلة وآخر الكلمة ، فيحذف حرف العلة منعاً لاجتماع الساكنين . وهذا فيه الإعلال بالنقل ، والحذف ، وقد استغني عن همزة الوصل في «بيع» ، لأنه إنما أتى بها تخلصاً من الإبتداء بالساكن . وقد صار أول الكلمة متحركاً بعد نقل حركة ما بعده إليه ، فاستغني عنها) .

ومثل : «أقمٌ وخَفٌ ولم يُقَمِّ ولم يَخَفْ» ، أصلُهُ : «أَقِيمُ وإخْوَفٌ ولم يَقُومِ ولم يَخُوفِ» .

(نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلها ، ثم قلب حرف العلة ألفاً بعد الفتحة وياء بعد الكسرة ، للمجانسة . فالتقى ساكنان ، فحذف حرف العلة دفعاً لالتقائهما وقد استغني عن همزة الوصل في «خف» بعد تحرك أول الكلمة . وهذا فيه الإعلال بالنقل والقلب والحذف .

ومما أُعِلَّ بالنقل والحذف اسمُ المفعولِ المعتلُّ العينِ : كَمَقُولٍ ومَبِيْعٍ . وأصلهما : «مَقُولٌ ومَبِيْعٌ» .

(نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين المنقولة حركتها وواو مفعول ، فحذفت واو «مفعول» دفعاً لالتقاء الساكنين . فصارا «مَقُولاً ومَبِيْعاً» (بضم القاف ، والباء) ، فقلبت ضمة الباء في «مَبِيْع» كسرة ، لتصح الياء ، فصار «مَبِيْعاً» وقال الأخفش إن المحذوف هو عين الكلمة لا واو «مفعول» .)

ونَدَرَ تَصْحِيْحُ ما عِيْنُهُ وأُو في اسمِ المفعولِ ، كقولهم : ثوبٌ مَصُوونٌ ،

وَفَرَسٌ مَقْوُودٌ « ولغةُ بني تميمٍ تصحیحُ ما عينُهُ ياءٌ فيقولون : «مَبْيُوعٌ وَمَخْيُوطٌ ومَكْيُولٌ وَمَدْيُونٌ » .

ومن الإعلال بالنقل والقلب والحذف معاً ، ما كان من المصادر مُعْتَلِّ العین علی وزن «إفعال» ، أو «استفعال» : كإقامة واستقامة . وأصلهما : إقوامٌ واستقوامٌ .

(نقلت حركة العين ، وهي الفتحة ، إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : عين الكلمة والألف ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فصارتا «إقوما» (بكسر ففتح فسكون) «واستقوما» (بكسر التاء وفتح القاف وسكون الواو) ، فقلبت العين ألفاً ، لتناسب الفتحة قبلها ، فصارتا «أقاما واستقاما» . ثم عوض المصدر من ألف الإفعال والاستفعال المحذوفة تاء التانيث . وقد يستغنى عن هذه التاء في حال الإضافة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة ﴾ أي : إقامتها) .

وقد تصحَّحَ عینُ الفعل ، فتصحَّحَ في المصدر : كأعولُ إعوالاً ، واستحوذ استحواذاً .

إعلال الهمزة

الهمزة من الحروف الصحيحة ، غير أنها تُشَبَّهُ أحرف العلة ، لذلك تقبل الإعلال مثلها ، فتقلَّبُ إليها في بعض المواضع .

فإذا اجتمع همزتان في كلمة :

فإن تحرَّكت الأولى وسكنت الثانية ، وجب قلب الثانية حرف مد يُجائِسُ حركة ما قبلها : كَأَمَنْ وَأَوْمِنُ وَأَمِنْ وَإِيمَانٍ وَأَدَمَ وَآخَرَ . والأصلُ : «أَأْمَنُ وَأُؤْمِنُ وَأَأْمِنُ وَإِيمَانٌ وَأُؤَدِمُ وَأُؤَخِرُ» .

وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية أدغمت الأولى في الثانية ، مثل :
«سأل» .

وإن تحركتا بالفتح ، قلبت الثانية واواً . فإن بنيت اسم تفضيلٍ من « أن
يثنُ وأمَّ يؤمُّ » ، قلت : « هو أوُنُّ منه » ، أي : أكثر أنيناً ، و« هو أوُمُّ منه » أي :
أحسنُ إمامةٍ . والأصلُ : « أأمُّ » ، كما تقولُ « أشدُّ » .

وإن كانت حركة الثانية ضمةً أو كسرةً ، فإن كانت بعدَ همزة المضارعة
جاز قلبها واواً ، إن كانت مضمومةً ، وياء إن كانت مكسورة . مثل : « أوُمُّ
وأينُّ » من « أمَّ يؤمُّ وأنَّ يثنُّ » ، وجاز تخفيفها ، مثل : « أوُمُّ وأئنُّ » . وإن
كانت بعد همزة غير همزة المضارعة ، وجب قلبها واواً بعد الضمة ، وياء بعد
الكسرة ، مثل : أوَّب : جمع « أبِّ » ، (وهو المرعى) . وأصله « أوَّبُّ » .
ومثل : « أئمةٌ » ، جمع (إمام) وأصلها : (أئمةٌ) . وقد قالوا : أئمةٌ أيضاً ، على
خلاف القياس .

وإن سكنت بعد حرفٍ صحيحٍ غير الهمزة ، جاز تحقيقها والنطق بها
كرأسٍ وسؤلٍ وبئرٍ . وجاز تخفيفها « بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها :
كراسٍ وسؤلٍ وبيرٍ .

وإن كانت آخر الكلمة بعد واوٍ أو ياءٍ زائدتين ساكنتين ، جاز تحقيق
الهمزة : كَوْضُوٍّ ونُتُوٍّ ونُبُوَّةٍ وهنيءٍ ومريءٍ وخطيئةٍ ، وجاز تخفيفها ، بقلبها
واواً بعد الواوٍ وياء بعد الياء ، مع إدغامها فيما قبلها : كَوْضُوٍّ ونُتُوٍّ وهنيءٍ
ومريءٍ وخطيئةٍ .

فإن كانت الواو والياء أصليتين : كسوءٍ وشيءٍ ، فالأولى تحقيق
الهمزة ، ويجوز قلبها وإدغامها : كسو وشي .

وإن تحرّكت بالفتح في حشو الكلمة ، بعد كسرةٍ أو ضمةٍ ، جاز تحقيقها : كذئابٍ وجوّارٍ^(١) ، وجاز تخفيفها ، بقلبها حرفاً يجانس حركة ما قبلها كذيابٍ وجوّارٍ .

وإن تطرّفت بعد متحرّكٍ ، جاز تحقيقها كقرأً ويُقرأ ، وجرؤً ويجرؤُ ، وأخطأً ويخطيء ، والقاريء والخاطيء والملا ، وجاز تخفيفها ، بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها : كقرأً ويُقرأ ، وجرؤً ويجرؤُ ، وأخطأً ويخطيء ، والقاري والخاطي والملا .

وتحذف وجوباً في فعلِ الأمرِ المشتقِّ من «أخذَ وأكل» ، مثل : «خُذْ وكلّ» . وفي مضارعِ «رأى» وأمره ، مثل «يرى وأرى ونرى وره ورأى وروأ» . وفي جميع تصاريفِ «رأى» التي على وزن «أفعل» : كأرى يُرى ، وأرّ ومِرّ ومُرى .

ويكثر حذفها من الأمرِ المشتقِّ من «أمر» فيقال «مُرّ» ويقلُّ حذفها من الأمرِ من «أتى» ، فيقال : «بِ الخَيْرِ»^(٢) فإذا وقفت عليه ، قلت : «تَه» بهاء السكت .

ويجبُ حذفُ همزةِ بابِ «أفعل» ، في المضارعِ واسمَيِ الفاعلِ والمفعولِ والمصدرِ الميميِّ واسمَيِ الزمانِ والمكانِ ، مثل «يُكرِّمُ ومُكرِّمٍ ومُكرِّمٍ» والأصلُ : «يُوءِ كَرِّمٌ وموءِ كَرِّمٌ وموءِ كَرِّمٌ» : وأصل حذفها إنما هو المضارعُ المبدوءُ بهمزةِ المتكلمِ ، كيلا تجتمعَ همزتان ، ثم حُمِلت عليه بقیةُ التصاريفِ .

(١) الجوّار : رفع الصوت بالدعاء . ومثله : الجارّ والجوّور .

(٢) راجع تصريف الميموز في الكلام على تصريف الفعل مع الضمائر ، في الجزء الأول .

٣ - الإبدال

الإبدال إزالة حرف ، ووضع آخر مكانه . فهو يُشبهُ الإعلالَ من حيث أن كلاّ منهما تغييرٌ في الموضع إلا أن الإعلالَ خاصٌ بأحرف العلة ، فيقلبُ أحدها إلى الآخر ، كما سبق . وأما الإبدال ، فيكونُ في الحروف الصحيحة ، يجعلُ أحدهما مكان الآخر ، وفي الأحرف العلية ، يجعل مكان حرف العلة حرفاً صحيحاً .

قواعد الإبدال

(١) تُبَدَلُ الواوُ والياءُ همزةً . إذا تطرقتا بعد ألف زائدة . كدعاءٍ وبناءٍ . والأصلُ : «دُعَاوُ وِبِنَايُ» لأنهما من دَعَا يَدْعُو وَبَنَى يَبْنِي وتشاركهما في ذلك الألفُ ، فإنها إذا تطرقت بعد ألف زائدة ، تُبَدَلُ همزةً ، وذلك كحمراء ، فإن أصلها : (حَمْرَى) بوزن (سَكْرَى) زيدت ألف المدِّ قبل آخرها . كما زيدت في كتاب وغلَامٍ ، فأبدلت الثانية همزةً ، ليتمكن المتكلم من النطق بها ، لأنهما ساكنتان ، فآلتا إلى «حمراء» .

(وما لحقته هاء التانيث من ذلك ، فإن كانت عارضة للفرق بين المذكر والمؤنث : كبناء وبناء) بتشديد النون فيهما ، وهما صيغتا مبالغة) ، ومشاء ومشاءة (بتشديد الشين فيهما ، وهما صيغتا مبالغة أيضاً) وجب القلب لتطرف حرف العلة بعد ألف زائدة ، لأن هاء التانيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في حكم الانفصال ، لأنها عارضة على صيغة المذكر .

وإن كانت غير عارضة ، بأن تكون الكلمة بنيت رأساً عليها ، لا للفرقة بين المذكر والمؤنث كهداية ورعاية وسقاية وعداوة ، امتنع قلب حرف العلة

همزة لعدم التطرف ، لأن هاء التانيث حينئذ في حكم الاتصال ، لأنها لم تعرض على صيغة المذكر للدلالة على مؤنث .

وإن كانت عارضة لجعل ما لحقته اخص مما لم تلحقه ، جاز بقاء همزة على حالها ، وجاز ردها إلى أصلها . فتقول : «عطاء ورداءة ، وعطاية ورداية» . ويقاؤها على حالها أولى : قال في شرح القاموس (في مادة عطا) . «العرب تهزم الواو والياء إذا جاءتا بعد الألف لأن الهمزة أحمل للحركة منهما ، ولأنهم يستثقلون الوقف على الواو وكذلك الياء ، مثل «الرداء» ، وأصله : «رداي» ، فإذا ألحقوا فيها الهاء : فمنهم من يهزمها بناء على الواحد ، فيقول «عطاءة الله ورداءة» ، ومنهم من يردها إلى الأصل فيقول : «عطاوة ورداية» : وكذا في التثنية : «عطاءان ورداءان : وعطاوان ورداوان» اهـ .

(٢) تُبَدَّلُ الواوُ والياءُ همزةً ، إذا وَقَعَتَا عَيْنَ اسمِ الفاعلِ ، وأعلتَا في فعله : كقائلٍ وبائعٍ . والأصل : «قاوُلٌ وبايِعٌ» ، وفعلهما (قالَ وباعَ) ، وأصلهما : (قَوُلٌ وبيِعٌ) فإن لم تُعَلَّ في الفعل ، لم تُعَلَّ في اسمِ الفاعلِ ، كعاوِرٍ وعابِنٍ ، وفعلهما (عَوَرَ وعَيَّنَ) .

(٣) يُبَدَّلُ حرفُ المدِّ الزائدُ ، الواقعُ ثالثاً في اسمِ صحيحِ الآخرِ ، همزةً ، إذا بُنِيَ على مثالِ (مفاعِلٍ) ولا فرق بين أن يكون حرفُ المدِّ ألفاً : كقلادةٍ وقلاند ، أو واواً كعجوزٍ وعجائز ، أو ياءً : كصحيفةٍ وصحائف .

(فإن كان حرف العلة غير مد ، كقسورة وقساور ، وجدول وجداول ، أو كان مداً غير مزيد : كمفازة ومفاوز ، ومعيشة ومعاش ، لم يبدل همزة ، وإنما يرد إلى أصله كما رأيت . إلا ما سمي منه مبدلاً ، فيحفظ ولا يقاس عليه : «كمصيبة ومصائب ، ومنارة ومناثر . وقد قالوا أيضاً : «مصاوب ومناور» ، على القياس) .

فإن اعتلت لامٌ هذا النوع، جمعته على مثال (فعالي): كقضية وقضايا، ومطية ومطايا ونقاية ونقايا، وهراوة وهراوى. فإن كانت همزةً أبدلتها ياء: كخطيئة وخطايا، فكأنها جمع خطية.

(هذا ما ذهب إليه الكوفيون. فإنهم قالوا: إن مثل هذه الجموع وزنه «فعالي» وهو مذهب خال من التنطع والتكلف. وذهب البصريون إلى أن وزنه «فعائل» فخطيئة مثلاً، جمعت على «خطايء» بياء مكسورة هي ياء خطيئة، بعدها همزة هي لام الكلمة، ثم تحولت، بعد ضروب من الإبدال إلى «خطايا»).

(٤) إذا تَوَسَّطت أَلْفٌ ما جمع على مثال (مفاعِل) بين حرفي علة في اسم صحيح الآخر، ابدلْ ثانيهما همزةً: كأوَّلُ وأوائِلُ، وسيِّدٌ وسيائدٌ، ونَيْفٌ ونِيفٌ. والأصلُ: (أواوُلُ وسياوُدُ ونِياوُفُ) فإن تَوَسَّطت بينهما أَلْفٌ (مفاعيل) امتنع الإبدالُ: كطاووس وطواويس.

فإن اعتلَّتْ لامُه جمعته على مثال (فعالي): كزاوية وزوايا، وراوية وروايا.

(وزوايا ونحوها جاءت على مثال «فعالي» من حيث الحركات والسكنات وهي في الأصل على مثال «فواعل» لأن أصلها: «زوايي»، بياءين، أولاهما مكسورة. قلبوا كسرتها فتحة، ثم قلبوا الياء الثانية أَلْفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت إلى «زوايا» وإنما كان أصلها «فواعل»، لأن واوها أصلها أَلْفٌ «فاعلة»، كما في «كاتبه وكواتب» وأما واو «زاوية»، فقد انقلبت إلى الياء في «زوايا»).

(٥) إذا كانت الواو مضمومةً بعد حرف ساكن أو مضموم، جاز قلبها همزةً: كأدور، (جمع دار) وحؤول: (مصدر حال بينهما إذا حجز بينهما)،

وجاز بقاؤها على حالها : كأدوِرٍ وحُوولٍ . والأوولُ أولى وأفصح .

(٦) كلُّ كلمة اجتمع في أولها واوان ، وجب إبدالُ أولهما همزة ، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف المفاعلة . ولا فرق بين أن تكون الثانية حرف مدّ : كالأولى (تأنيثُ الأول . وأصلها: «الوولي»^(١) بوزن «الفعلى» ، أولاً : كالأوول : (جمعُ الأولى ، وأصلها: «الوُولُ»^(٢) بوزنِ «الفعل» ، كالأخرى والأخر ، والفُضلى والفُضَّل) ، ومثُلُ : «الأواقي والأواصل» : جمعي الواقعة والواصلة . وأصلهما : «الوواقي والأواصل»^(٣) بوزن «الفواعل» ومثُلُ : «أو يُعِدُّ» : «مُصغِر واعد وأصله وُويعدُّ»^(٤) ، بوزنُ فُعيعل .

فإن كانت الثانية مقلوبة عن ألف المفاعلة ، لم يجب الإبدال ، بل يجوز وذلك مثلُ : ووُريّ وووُفيّ مجهوليّ : «واري ووافي» : فلما بيني الفعل للمجهول احتيجَ إلى ضمّ ما قبل الألف ، فقلبتُ واواً . فإن أبدلت قلتُ : «أوريّ وأوفي» .

(٧) إن كانت فاءُ «افتعل» واواً أو ياءً ، أبدلت تاءً ، وادغمت في تاءِ

(١) الوولي ، بواوين : الأولى مضمومة ، وهي فاء الكلمة والثانية ساكنة ، وهي عينها . وهذا مبني على ما جنح إليه النحاة وبعض اللغويين ، باعتبار أن «أول» مبني على «وول» ، وهو فعل لم ينطقوا به . ومن قال إنه مشتق من «وأل» بمعنى لجأ ، فأصله عنده «أوال» (بهمزة مفتوحة هي همزة أفعل) وواو ساكنة وأثناء «ووي» (بواو مضمومة وهمزة ساكنة ، قد سهلت إلى الواو ، ثم : قلبت الأولى همزة) ، ومن قال إنه مشتق من «أل يؤول» بمعنى رجع ، قال : إن أصله «أول» (بهمزتين ، الأولى مفتوحة ، وهي همزة «أفعل» والثانية ساكنة هي فاء الكلمة) ، والأنتى «أولى» (بهمزة مضمومة : هي فاء الكلمة : وواو ساكنة : هي عينها) فعل هذا ليس فيها قلب : لأن همزتها هي فاء الكلمة : وهي الهمزة الثانية في «أول» وقد يكون هذا هو الحق . وقد أوضحنا أصل «أول» في باب صيغ منتهى الجموع في الكلام على «أفعل» فراجعهُ .

(٢) الوول . بواوين : الأولى مضمومة ، وهي فاء الكلمة والثانية مفتوحة . وهي عينها .

(٣) الوواقي والوواصل : بواوين : الأولى فاء الكلمة : والثانية منقلبة عن ألف (فاعلة) : كما تقول في جمع ضارية : (ضوارب) : بقلب الألف واواً .

(٤) وويعد : بواوين : الأولى مضمومة وهي فاء الكلمة : والثانية مفتوحة - وهي منقلبة عن ألف (فاعل) : كما تقول في تصغير (كاتب : كويتب) .

الإفتعال ، وذلك : كَانَصَلَ وَأَتَسَرَ وَأَتَقَى (والأصل : «إوتصل وإتسر وإوتقى») ويُشترطُ في ذلك أن لا تكون الياءُ بدلاً من الهَمْزَةِ ، فلا تُبدَلُ تاءً ، كما في «إيتَمَر» وأصلها : «إئتمَرَ». وقد تُبدَلُ على قِلَّةٍ كما في «أتَزَرَ» وأصلها : «إيتَزَرَ» وأصل هذه : «إئترَرَ». ومنه الحديث : «إذا كان (أي الثوب) قصيراً فليترَرَ به .

(وأجاز بعض النحاة (وهم البغداديون) الإبدال في المهموز . فقالوا : يجوز أن يقال من الأكل والأمانة والأهل والإزار والأخذ : (اتكل واتمن واتهل واتزر واتخذ) وعلى القول الأول (وهو الراجح) يجب أن يقال : (ايتكل، ايتمن، ايتهل، ايتزر، ايتخذ) إلا إذا كانت (اتخذ) على (تخذ)، فالافتعال منها (اتخذ) قولاً واحداً . وكذا كانت (ايتكل) من (وكل إليه أمره يكله)، لأن أصلها حينئذ : (اوتكل)، فيكون إبدال الواو تاء على القاعدة . ويجوز أن تكون (اتخذ) مبنية على (وخذ)، وهي بمعنى (أخذ)، فالافتعال منها (اتخذ)، لأن أصلها (اوتخذ)، فأبدلت الواو تاء على القياس).

(٨) إن كانت فاءُ «افتعل» تاءً أبدلت تاءُؤه تاءً ، وادغمتا : كَأْتَأَرَ . وأصلها : «أئتأَرَ» .

وإن كانت فاءُؤه دالاً أو ذالاً أو زايماً ، أبدلت تاءُؤه دالاً : كَادَعَى وَاذْدَكَرَ وَازْدَهَى (وأصلها : اَدَعَى وَاذْتَكَرَ وَازْتَهَى).

وإن كانت فاءُؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً أبدلت تاءُؤه طاءً : كاصطفى واضطجع واطردَ واطظلمَ . (وأصلها : اصتفى واضتجع واطتردَ واطظلمَ) .

ويجوز الإدغامُ ، بعد إبدالِ الدالِ والطاءِ ، المبدلتينِ في تاءِ الافتعالِ ، حرفاً من جنس ما قبلها : كَاذَكَرَ وَازْهَى وَاصْفَى وَاضْجَعَ وَاظْلَمَ .

وقد يُعكسُ الإبدالُ بعدِ التاءِ المُثلثةِ والدالِ والطاءِ المُعجمتينِ ، بإبدالِ

التاء تاءً ، والذالِ دالاً ، والظاءِ ظاءً : كائآَرَ وَاذْكَرَ وَاظْلَمَ .

(٩) ما كانت فائؤه تاءً أو ذالاً أو دالاً أو زائاً أو صاداً أو ضاداً أو ظاءً أو ظاءً مما هو على وزنٍ «تفاعِلَ» أو «تفَعَّلَ» أو «تفَعَّلَلُ»، بحيث تجتمع التاءُ وهذه الأحرفُ - جاز فيه إبدالُ التاءِ حرفاً من جنس ما بعدها ، مع إدغامها فيه ، وذلك : كائآَقْلَ وَاذْثَرَ وَاذْكَرَ وَازَيْنَ وَاصْبَرَ وَاضْرَعَ وَاطْرَبَ وَاظْلَمَ . (والأصلُ : «تتآافلُ وتَدَثَّرُ وتَذْكَرُ وتَزَيْنُ وتَصْبِرُ وتَضْرَعُ وتَطْرَبُ وتَظْلَمُ» فأبدلتِ التاءُ حرفاً من جنس ما بعدها ، ثم أُسْكِنَ لإدغامه فيما بعده فتَعَدَّرَ الإبتداءُ بالساكن ، فأتى بهمزة الوصل تخلصاً من ذلك . ومثلها : «إداراً وَاذْحَرَجَ وَاذْهُورَ» وأصلها : «تَدَاراً وتَدَحْرَجُ وتَدْهُورُ . وقد فُعِلَ بها ما فُعِلَ بما سبق ، من الإبدالِ والإدغامِ واجتلابِ همزة الوصل .

وَرُبما جاءَ ذلك مع غيرِ هذه الأحرفِ ، كقولهم ، اسْمَعِ وَاشْجِرُوا وَاَسْأَبِقُوا وَاَسْأَيِحُوا» . (والأصلُ : تَسْمَعُ وتَشْجِرُوا وتَسْأَبِقُوا وتَسْأَيِحُوا» لكنه قليلٌ .

(١٠) إذا وقعت التاءُ ساكنةً قبلِ الدالِ ، وجبَ إبدالها دالاً ، وإدغامها في الدالِ التي بعدها : كعِدَانٍ «جمعِ عَتودِ ، وهو الذكور من أولادِ المِعزى . والأصلُ «عِتْدَانُ» كحَرْفِ وِخْرَفَانِ) .

(١١) إذا وقعت النونُ الساكنةُ قبلِ الميمِ أو الباءِ ، أبدلت ميماً : كأمْحَى . والأصلُ : «آنمحي» ، ومثل : «سُئِلَ» فتلفظُ «سُئِلُ» ، فإبدالها في اللفظ لا في الخطُّ .

(١٢) الميمِ في «فمٍ» مُبدلةٌ من الواوِ ، لأنَّ أصله «فوءٌ» ، بدليلِ جمعه على «أفواهٍ» فحذفوا الهاءَ ، وأبدلوا الواوِ ميماً . فإن أضيفَ «الفمُ» رُجِعَ به إلى الأصلِ مثل : «هذا فؤكُ» . وتجاوزُ إضافته ، مع بقاءِ الإبدالِ مثل : «هذا

صَمَكٌ». ومنه حديثٌ «لَخَلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رَائِحَةِ الْمَسْكِ».

٤ - الوقف

الوقفُ : قطعُ النطقِ عندَ آخرِ الكلمةِ .

فما كان ساكنَ الآخرِ ، وَقَفَتْ عليه بسكونه ، سواءً أكان صحيحاً : كاتَّبَ ولم يكتَبْ وعنْ وَمَنْ ، أم مُعتلاً كيميشي ويدعو ويخشى والفتى وعلى ومهما .

وما كان متحركاً ، كيكتَّبْ وكتَّبْ والكتابِ وأين ولَيْتَ ، وَقَفَتْ عليه بحذفِ حركته (أي بالسكون) .

وإليك أشهرَ قواعدِ الوقفِ وأكثرها دَوْراناً :

(١) إذا وَقَفْتَ على مُنَوِّنٍ ، حذفْتَ تنوينه بعد الضمة والكسرة ، وأسكنتَ آخِرَهُ ، مثلُ : «هذا خالدٌ . مررتُ بخالدٍ» . فإن كانت الحركة فتحةً ، أبدلتَ التنوينَ ألفاً ، مثلُ : «رأيتُ خالداً» . هذه هي اللغةُ الفصحى ، وهي أرجحُ اللُّغاتِ وأكثرها . وربيعةٌ تُجيزُ الوقفَ على المنونِ المنصوبِ ، كما يوقفُ على المرفوعِ منه والمجرورِ ، فيقولون «رأيتُ خالدٌ» .

(٢) إذا كتبتَ «إذا» بالألفِ معَ التنوينِ ، طرحتَ التنوينَ ، ووقفتَ عليها بالألفِ ، وإذا كتبتها : «إذَنْ» ، بنونِ ساكنةٍ ، أبدلتَ نونها ألفاً ، ووقفتَ عليها بها . ومنهم من يقفُ عليها بالنونِ مطلقاً . وهو اختيارُ بعضِ النحاةِ . وإجماعُ القُرَّاءِ السبعةِ على خلافه .

(٣) إذا وَقَفْتَ على نونِ التوكيدِ الساكنةِ (وهي الخفيفة) ، أبدلتها ألفاً ، ووقفتَ عليها ، سواءً اكتبْتَ بالألفِ معَ التنوينِ كقوله تعالى : «لِنَسْفَعَا

بالنافية ﴿ . أم كتبت بالنون ، مثل : «اجتهدن» . فتقول في الوقف على
لَسْفَعًا . «لَسْفَعًا» ، وفي الوقف على اجْتَهَدَن «اجتهدا» . قال الشاعر :
«ولا تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ ، وَاللَّهَ فاعْبُدَا» ، أي : «فاعبدن» .

(٤) هاء الضمير للمفرد المذكر ، تُوصَلُ ، في دَرَج الكلام ، بحرف مد
يجانسها ، إلا إذا أَلْتَقَتْ بساكن بعدها ، فمثل : رأيتُه وسررتُ به ، يُلْفِظَانِ :
«رأيتُهُ وسررتُ بِهِ» فإذا وقفت عليها حذفت صِلَتَهَا (وهي الواو أو الياء) ،
فتقول : رأيتُه «مررتُ به» ، إلا في ضرورة الشعر ، فيجوزُ الوقف عليها
بحركتها ، كقول الرَّاجِزِ : كأنَّ لَوْنَ أرضِهِ سماؤُهُ» . ولو كان في النَّثْرِ لوجبَ
أن يقول : «سماؤُهُ» بإسكان الهاء .

أما «ها» ، ضميرُ المؤنثة ، فتقفُ عليها بالألف ، مثل : رأيتها .

(٥) إذا وقفت على المنقوص ، فإن كان منصوباً ثبتت ياؤُهُ ، سواء أكان
منوناً ، مثل : (سمعنا منادياً) أم غير منونٍ ، مثل : (طلبت المعالي) . وما
سقط تنوينه من الصَّرف ، فهو ثابتُ الياء ، كالمقترن بأل ، مثل : (رأيتُ
مراكب في البحر جوازي) .

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً ، فإن كان منوناً ، فالأرجحُ حذفُ يائه ،
كقوله تعالى : ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ ، ومثل : (مررت بقاض) ويجوزُ
إثباتها ، كقراءة ابن كثيرٍ : (ولكل قومٍ هادي) . . . وما لهم من دونه من
والي) وإن كان غير منونٍ ، فالأصحُّ إثباتُ يائه ، مثل : (جاء القاضي ،
ومررت بالقاضي) . ويجوزُ حذفها ، كقوله تعالى : ﴿وهو الكبير المتعال . . .
ليُنذِرَ يومَ التلاقِ﴾ ووقف ابن كثيرٍ بالياء .

(٦) إذا وقفت على المقصور ، فإن كان غير منونٍ ، وقفت عليه كما
هو : كجاء الفتى ، وإن كان منوناً ، حذفت تنوينه ، ورددت إليه ألفه في

اللفظ : «كجاء فتى ، ورأيت فتى ، ومررتُ بفتى » تقف عليه بلا تنوين .

(٧) إذا وقفتَ على تاء التانيث المربوطة ، كحمزة وطلحة وشجرة وقائمة وفاطمة ، أبدلتها في الوقف هاءً ساكنة ، فتقول : (حمزة ، وطلحة ، وشجرة ، وقائمة وفاطمة) . هذه هي اللغة الفصحى الشائعة في كلامهم . فإن وصلت ، رددتها إلى التاء ، مثل : (هذا حمزة مُقبلاً) .

ومن العرب من يُجْري الوقْفَ مَجْرى الوصل ، فيقفُ عليها تاء ساكنة ، كأنها مبسوطة ، فيقول : «ذهب طلعتُ ، وهذه شجرتُ ! وجاءت فاطمْتُ . وقد سُمع بعضهم يقول : «يا أهل سورة البَقْرَتِ؟» فقالَ بعض من سمعه : «واللَّهِ ما أحفظُ منها آيتُ» . ومنه قولُ الرَّاجِزِ :

اللَّهِ نَجَّاكَ بِكَفِي مَسَلَمْتُ
مِنْ بَعْدِمَا ، وَبَعْدِمَا ، وَبَعْدِمْتُ^(١)
صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمْتُ
وَكَادَتْ الْحُرَّةُ تُدْعَى أُمَّتُ^(٢)

فائدة

إعلم أن تاء التانيث التي حقها أن تكون مربوطة «أي في صورة الهاء» قد رسمت في المصحف تارة بصورة التاء المبسوطة ، مثل : إن شجرت الرقوم . . . وامرأت نوح . . . وامرأت لوط^(٣) وتارة بصورة الهاء ، مثل :

(١) مسلمة : بفتح الميم : اسم رجل . و«مت» : أصلها «ما» المصدرية ، قلب ألفها تاء في الوقف على غير قياس . والبيت مرتبط بالبيت بعده ، أي نجاك الله على يدي مسلمة من بعد ما صارت نفوس القوم عند الغلصمة .

(٢) الغلصمة : رأس الخلقوم . و«الامة» : الرقيقة المملوكة .

(٣) في حاشية الصبان على الأشموني نقلاً عن شيخه السيد : إن كل امرأة في القرآن ، ضيفت إلى زوجها ، ترسم بالتاء المبسوطة .

«هذه ناقة الله إليكم آية... خذ من أموالهم صدقة تطهرهم بها وتركيهم»
 فما رسم منها بصورة الهاء ، فقد وقف عليه كل القراء بالهاء ، وما
 رسم بالتاء المبسوطة ، فمنهم من يقف عليه بالهاء ، مراعاة للأصل : كابن
 كثير وأبي عمرو والكسائي ، ومنهم من يقف عليه بالتاء ، مراعاة لرسمها بالتاء
 المبسوطة ، كنافع وابن عامر وعاصم وحمزة ، ووقف الكسائي على «لات»
 بالهاء ، ووقف الباقون عليها بالتاء).

(٨) إذا وقفت على تاء التانيث المبسوطة ، فإن كانت ساكنة (وهي

المتصلة بالفعل الماضي)، وقفت عليها تاء ساكنة ، كما هي .

وإن كانت متحركة ، فإن اتصلت بحرف ، كَرُبَّتْ وَثُمَّتْ وَلَعَلَّتْ ،

وقفت عليها تاء ساكنة فقط ، وإن اتصلت باسم فإن كان ما قبلها حرفاً صحيحاً

ساكناً ، كأخت وبت ، وقفت عليها تاء ساكنة أيضاً ، قولاً واحداً . وإن كان

ما قبلها ألفاً (وذلك في جمع المؤنث السالم والملحق به) ، جاز الوقف

عليها بالتاء وبالهاء ساكنتين ، تقول : «جاءت الفاطمات» ، إذا وقفت بالتاء ،

(وجاءت الفاطمات) ، إذا وقفت بالهاء والأول أرجح وأولى ، وهو الشائع في

كلامهم ومن الوقف عليها بالهاء قولهم : «كيف الأخوة والأخوات» وقولهم :

«دفن البناء ، من المكرمات».

أحكام الوقف على المتحرك

لك في الوقف على المتحرك خمسة أوجه :

(١) أن تقف عليه بالسكون . وهو الأصل ، والكثير في كلامهم ،

المشهور عنهم .

(٢) أن تقف عليه بالرؤم ، وهو أن تأتي بالحركة ضعيفة الصوت فلا

تتمّها ، بل تختلسها اختلاصاً ، تنبيهاً على حركة الأصل ، فتحة كانت الحركة
أو ضمة أو كسرة . ومنع الفراء الوقف على ذي الفتحة بالزوم وأكثر القراء قد
اختاروا قوله .

(٣) أن تقف عليه بالإشمام ، إن كان مضموماً (ولا إشمام في غيره) .
والإشمام : إشارة الشفتين إلى الضمة ، بعد الوقف بالسكون مباشرة ، من غير
تصويت بالحركة ، ضعيف أو قويّ ، وذلك بأن تضمّ شفتيك بعد إسكان
الحرف ، وتدع بينهما بعض انفراج يخرج منه النفس ، فيراهما الرائي
مضمومتين ، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة المضمومة ، وهذا إنما يراه
البصير ، لا الأعمى ، وهو في الحقيقة وقف بإسكان الحرف . والضمة إنما
يشار إليها بالشفيتين .

(٤) أن تقف عليه بتضعيف الحرف الموقوف عليه ، فيكون حرفاً
مشدداً ، مثل : «هذا خالدٌ ، وقرأت المصحفَ» . إلا إذا كان الآخر همزةً ،
أو حرف علةً ، أو ما كان قبله ساكناً ، فلا يضعّف .
(٥) أن تقف عليه بنقل حركته إلى ما قبله . مثل : «يجدُرُ بك الصَّبِرُ .
وعليك بالصَّبِرُ» .

وشرط الوقف بالنقل أن يكون ما قبله ساكناً ، وأن لا تكون الحركة
المنقولة فتحة . فلا نقل في مثل «جعفرُ» لتحرك ما قبل الآخر ولا في مثل :
«تعوّد الصَّبِرُ» . لأن الحركة فتحة . واجازه الأحفش والكوفيون . فإنهم
يقولون : «تعوّد الصَّبِرُ» . فإن كان الآخر همزة جاز نقل فتحة الهمزة . قولاً
واحداً . فتقول في «أخرجتُ الخبءَ : أخرجتُ الخبأَ» . ومن الوقف بالنقل :
أن تقول في «أكتبهُ ولم يكتبهُ ، وأعلمهُ ولم يعلمهُ . وعدهُ ولم يعدهُ» . «أكتبهُ
ولم يكتبهُ ، وأعلمهُ ولم يعلمهُ ، وعدهُ ولم يعدهُ» .

ومنه قول الرَّاجز :

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبُهُ
مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّيْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

الوقف بهاء السكت

كُلُّ متحركٍ تَقَفُّ عليه بالسكون . كما علمت . ويجوزُ أن يوقفَ على بعض المتحركات أيضاً بهاءً ساكنة تسمى «هاء السكت» .

ولا تَزَادُ هذه الهاء ، للوقف عليها ، إلا في المضارع المعتل الآخر ، المجزوم بحذف آخره ، وفي الأمر المعتل الآخر المبني على حذف آخره ، وفي «ما الإستفهامية» ، وفي الحرف المبني على حركة ، بناءً أصلياً . ولا يوقف بهاء السكت في غير ذلك ، إلا شذوذاً .

وإليك شرح ذلك :

(١) إذا وقفتَ على مضارع ، معتل الآخر ، لم يتصل آخره بشيءٍ ووقفتَ عليه بإثبات آخره ساكناً ، في حالتِي رفعِهِ ونصبِهِ . فإن جزمته ، فإن شئتَ وقفتَ على ما صار آخراً ، مثل : «لم تَمْشُ ، لم تدْعُ ، لم تَخْشُ» ، وإن شئتَ وقفتَ عليه بهاء السكت ، ليسهل الوقفُ ، وهو الأحسن ، مثل : لم نَمْشِيه ، لم تدْعُهُ ، لم تَخْشِيه .

وكذلك المعتل الآخر ، المبني على حذف آخره ، فإنك تقول فيه : «امشْ أدْعُ ، اخشْ» تقفُ بالسكون على ما صار آخراً وتقول : «إمشِه ، أدعُه ، إخشُه» بالوقف على هاء السكت . إلا إذا بقي الأمر على حرف واحد ، مثل : «فِ وعِ وقِ» ، وهي أفعالٌ أمرٍ من «وفى يفي ، ووعى يعي ، ووفى يقي» ، فحينئذٍ يجب الوقف عليه بهاء السكت وجوباً ، مثل «فِهْ ، عِهْ ، قِهْ» .

(٢) إذا وقعت «ما» الإستفهامية موقعَ المجرور، حُذِبَتْ أَلْفُهَا وجوباً،
 مثل : «على مَ عَوَّلَتْ : حَتَّامٌ تسكت؟ إلامَ تَمِيلُ؟». ومنه قوله تعالى : ﴿عَمَّ
 يَتَسَاءَلُونَ؟... فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ ، ومثل : «مَجِيءٌ مَ جِئْتُ»^(١) وثمرُ مَ
 هذا الثمرُ^(٢)؟» ثم إذا وَقَفَتْ عليها، فإن كانت مجرورة بالإضافة، وَقَفَتْ
 عليها بهاء السكت وجوباً، مثل : «مَجِيءٌ مَهْ؟ وثمرُ مَهْ». وإن كانت مجرورةً
 بحرف الجرِّ، فالأجودُ الوقوفُ عليها بهاء السكت ، مثل : «عَمَهُ؟ فِيمَهُ؟
 حَتَّامَهُ؟ إلامَهُ». ويجوزُ الوقفُ على الميم ساكنة ، مثل : عَمَ؟ فِيمَ؟ علامَ؟
 حَتَّامَ؟». وقد تسكُنُ الميمُ في الوصل ، إجراءً لَهُ مجرى الوقفِ ، كقول
 الشاعر :

يا أبا الأسودِ لِمَ خَلَيْتَنِي
 لَهُمومٍ طَارِقَاتٍ وَذَكَرِ

وكان حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : «لَمَ» ، لكنه وَصَلَ كما يَقِفُ :

(٣) إذا وَقَفَتْ على حرفٍ مبني على حركة ، مثل : «رُبٌّ وَلَعْلٌ وَإِنَّ
 وَمُنْدٌ» وَقَفَتْ عليه بالسكون . وإن شئت وَقَفْتَ عليه بهاء السكت ، مثل :
 «رُبُّهُ ، لَعْلُهُ ، إِنَّهُ ، مُنْدُهُ». ومن ذلك نون التوكيد المُشَدَّدة ، مثل : «لا
 تَذْهَبَنَّ وَاذْهَبَنَّ» ، فإنك ، كما تَقِفُ عليها بالسكون ، تَقِفُ عليها بهاء
 السكت ، مثل : «لا تَذْهَبَنَّ وَاذْهَبَنَّ» ، وهو الأحسنُ . ومن ذلك النوناتُ
 اللاحقاتُ للمثنى وجمع المذكر السالم والأفعال الخمسة . فكما تَقِفُ عليهنَّ
 بالسكون ، تَقِفُ عليهنَّ بهاء السكت ، تقول : «جاءَ الرَّجُلَانِهُ ، وَأَكْرِمِ
 الْمُجْتَهِدُونَهُ وَالْمُجْتَهِدُونَ يُكْرِمَنَّهُ». وقد قُرِيءَ في العشرِ : «بعد أن تُولُوا

(١) هذا سؤال عن صفة المجيء : أي على أية صفة جئت؟ وقد تأخر الفعل لأن الاستفهام مدار
 الكلام.

(٢) تستفهم عن نوع الثمر .

مُدْبِرِيْنَهُ . . . إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِيْنَهُ . . . لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُوْنَ» ، بالوقف على هاتين النونين بهاء السكت .

(٤) الاسمُ المَبْنِيُّ ، إما أن يكون بناؤُهُ عارضاً ، لسبب يزول بزواله : (كَقَبْلٍ وَبَعْدٍ ، واسم «لا» النافية للجنس المَبْنِيُّ) ، فما كان كذلك ، فلا يوقف عليه بهاء السكت . وإما أن يكون بناؤُهُ ملازماً له في جميع أحواله (كالضمائر وأسماء الإشارة ، وأسماء الاستفهام ونحوها) . فما كان كذلك ، وكان محرَّك الآخر ، وقفت عليه بالسكون أو بهاء السكت ، وذلك مثلُ : «أَيْنَ وَأَيَّانَ وَكَيْفَ وَالذِّينَ وَحِذَارَ وَحَيْثُ» فإن شئت وقفت عليها بإسكان أو آخرها ، وإن شئت وقفت عليها بهاء السكت ، مثلُ : «أَيْنَهُ ، أَيَّانَهُ ، كَيْفَهُ ، الذِّينَهُ ، حِذَارَهُ ، حَيْثُهُ» .

وكذلك الضمائر المتحركة ، فإنك تقف عليها بالسكون ، أو بزيادة هاء السكت فتقول : «أَكْرَمْتُ وَأَمْرَتُهُ ، وَقُمْتُ وَقَمْنَهُ ، وَأَنْتُ وَأَنْتَهُ ، وَبَجْتَهْدُنْ وَبِجْتَهْدَنَهُ ، وَأَنْتُنْ وَأَنْتُنَّهُ ، وَهَنْ وَهَنَّهُ ، وَأَكْرَمْتَهُنْ وَأَكْرَمْتَهُنَّهُ» .

أما (أنا) ضمير الواحد المتكلم ، فمن قال إن الألف في آخره زائدة ، لبيان حركة النون عند الوقف ، أجاز الوقفَ عليه بإثباتها ، وأجاز حذفها والوقف عليه بهاء السكت ، مثلُ «أَنَّهُ» . ومن قال إنها أصليةٌ . وقف عليه بها .

فائدة

من قال إن الألف في «أنا» زائدة ، أثبتتها في الوقف ، وأسقطها في الوصل «أي في درج الكلام» ، فيلغظ «أنا فعلت» ، باسقاط الألف لفظاً لا خطأً . ومن قال أنها أصلية ، أثبتتها في الوصل والوقف . وذكر سيبويه أن من العرب من يثبت ألفها في الوصل : فيقول «أنا فعلت» : ينطق بالألف .

وبذلك قرأ نافع في قوله تعالى: ﴿أنا أحيي وأميت﴾ - وقوله: ﴿أنا آتيك بـ
 قبل أن يرتد إليك طرفك﴾ باثبات الألف في اللفظ. ومنه قول الشاعر:
 أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميد قد تذریت السناما
 وقول الراجز: «أنا أبو النجم، وشعري شعري».

وإذا وقفت على «هُوَ وَهِيَّ»، قلت: «هُوَ وَهِيَّ» بإسكان الواو والياء،
 و«هُوَةٌ وَهِيَّةٌ» بزيادة هاء السكت. وفي التنزيل: ﴿وما أدراك ما هِيَّةٌ؟﴾.
 وقال الشاعر:

إذا ما تَرَعَرَ عَ فِينَا الْغُلامُ
 فما إن يُقالَ لَهُ: مَنْ هُوَةٌ؟

هذا في لغة من فتح الواو والياء، في «هو وهيَّ» في الوصل. أما من
 سكنها في درج الكلام، فلا يقف بهاء السكت بل بالواو والياء ساكتين، كما
 ينطقُ بهما كذلك في الدُّرَج.

أما ياء المتكلم، فمن العرب من يسكنها في الوصل، فإذا وقف عليها
 بسكونها مثل: «اللَّهُ أعطاني، هذا غلامي»، أو حذفها وأسكن ما قبلها،
 فتقول: اللُّهُ أعطانُ، هذا غلامُ» وعلى ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿ربي
 أكرمَنُ... ربي أهانَنُ^(١)﴾، وقول الشاعر:

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيادِي الْبِلا
 ذَ مَنْ حَذَرَ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنُ^(٢)
 وَمِنْ شَانِيٍّ كاسِفٍ وَجْهُهُ
 إذا ما أَنْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنُ^(٣)

(١) أي: أكرمني وأهانني.

(٢) أي: أنكرني.

(٣) أي: يأتيني.

ومنهم من يفتحها في الوصل . فيقول : «أعطاني الله ، غلامي قد جاء» . فإذا وقف عليها فبإسكانها : أو الحق بها هاء السكت ، مثل : «الله أعطاني ، هذا غلامي» . ومنه قوله تعالى : ﴿ ما أغنى عني ماليه . هَلَكَ عني سلطانيه ﴾ .

٥ - الخط

الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه التي يُنطقُ بها ، وذلك بأن يُطابق المكتوبَ المنطوقَ به من الحروف .

والأصلُ في كل كلمةٍ أن تُكتبَ بصورة لفظها ، بتقدير الإبتداءِ بها والوقف عليها . وهذا أصلٌ معتبرٌ بالكتابة .

ومن أجل ذلك :

كتبوا هَمَزَاتِ الوصلِ في درج الكلام ، وإن لم يُنطق بها ، لأنه إذا أبتديءَ بالكلمات ، التي هي أولها ، نُطقَ بهمزاتها ، مثلُ : جاء الحقُّ ، وسافر أبْنُكَ ، فإنك ، إن قَدِمْتَ وأخَرْتَ ، فقلتَ : «الْحَقُّ جاء ، إِبْنُكَ سافر» ، نطقتَ بالهمزة : إلَّا إذا سبقت «أل» لأم الجرِّ أو لأم الإبتداء ، فتُحذفُ همزتها ، مثلُ : «للرَّجُلِ ، للمرأة ، للرَّجُلِ أقوى من المرأة ، وللرَّجُلِ أرقُّ عاطفةً منه» .

وكتبوا هاءَ السكتِ في نحو : «رَهْ زِيداً ، وَهْ نَفْسَكَ» ، لأنك في الوقف تقول : «رَهْ وَهْ» .

وكتبوا أَلَفَ «أنا» ، مع أنها لا تُلفظُ في دَرَجِ الكلام ، لأنها إذا وُقِفَ عليها ، وُقِفَ عليها بالألف . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَكُنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾ ، لأن أصله : «لكن أنا» .

وكتبوا تاءَ التانيث ، التي يوقف عليها بالهاء ، هاءٌ : كرحمة وفاطمة ،
وكتبوا التي يوقف عليها بالتاء ، تاءٌ : كأختٍ وبنيتٍ ورحماتٍ وفاطمات . ومن
وقف على الأول بالتاء المبسوطة ، كتبها بالتاء كرحمتُ وفاطمتُ ومن وقف
على الأخرى بالهاء ، كتبها بالهاء : كرحمَاهُ وفاطمَاهُ .

وكتبوا المُنُون المنصوب بالألف ، لأنه يوقفُ عليه بها ، مثل : «رأيتُ
خالداً» .

وكتبوا «إذا» ، ونونَ التوكيد الخفيفة : كاكْتَبَا ، بالألف ، لأنه يوقف
عليها . ومن وقف عليهما بالنون ، كتبهما بالنون ، مثل : «إِذَنْ وَاكْتَبَنَّ» كُتِبَ
كُلُّ ما كتب اعتباراً بحال الوقف .

وكتبوا المنقوصَ ، الذي حذفَتْ ياءُهُ للتنوين : كقاضٍ ونحوه ، بغير
ياءٍ ، لأنه يوقف عليه بها . ومن وقف على الأوَّل بالياء ، أثبتها في الخط :
كقاضي . ومن وقف على الثاني بحذفها ، حذفها من الخط : كالقاضِ .
والأول أفصح . كما مرَّ في باب الوقف .

وكتبوا ما لا يمكنُ الوقف عليه ، من الكلمات ، متصلاً بما بعده ، وما
لا يمكنُ الإبتداءُ به ، متصلاً بما قبله . فالأول : كحروف الجرِّ الموضوعية
على حرفٍ واحد ، مثلُ : لخالِدٍ ، وبالقلم . والثاني : كالضمائر المتَّصلة ،
مثلُ : «منكم ، وأكرمتمكم» .

أما الحروفُ التي تقعُ في الحشو (أي ما بين الإبتداء والوقف) فترسمُ
كما تلفظ ، لا يغيَّرُ من ذلك شيءٌ ، إلا ما كان من أمر بعض الأحرف ، في
بعض كلمات محصورة ، قد خالفَ رسمُها لفظها ، وسنذكرها لك ، وإلا ما
كان شأن الهزمة ، وستعرف أمرها .

ما خالف رسمه لفظه

هناك كلمات تُكتبُ على خلاف لفظها . ومخالفة الرسم واللفظ ، إما أن تكون بحذف حرفٍ حقه أن يُكتب تبعاً للفظه . وإما أن تكون بزيادة حرف يُكتب ولا يُلفظ ، وكان من حقه أن لا يكتب . وإما أن تكون برسم حرفٍ يُكتب على خلاف لفظه ، وكان من حقه أن يرسم على لفظه .

(١) ما يلفظ ولا يكتب :

فأما ما يُلفظ ولا يُكتب ، فذلك ، في كلماتٍ نَسَرُدُ عليك أكثرها استعمالاً .

(١) تُكتب (الذين) بلامٍ واحدة ، وتلفظ بلامين ، لأنها مشددة .

(٢) ما كان مبدوءاً بلامٍ كلبين ولحمٍ ، ثم دخلت عليه (أل) : كاللبين واللحم ، ثم دخلت عليه لامٌ ، فحينئذٍ تجتمع ثلاث لامات . فإذا اجتمعن فلا يُكتبن كلهن ، بل يُكتفى بلامين فقط ، مثل : « للبن منافع كثيرة ، وللحم فوائد ومضار ، واللبن أنفع من اللحم) . وهكذا إذا اجتمعت ثلاث لامات في كلمة ، اكتفيت باثنتين ، فتقول في (اللذان واللتان واللاتي واللاتي واللواتي) ، إذا دخلت عليهن اللام : « أحسنت للذين اجتهدا ، وللتين اجتهدتا » الخ .

(٣) تُحذف الألف في كلماتٍ هذه أشهرها :

١ - الله .

٢ - الرحمن ، مُعرِّفاً بالألف واللام . وقيد بعضهم الحذف في حال العلمية ، وأثبتها في غيرها : وقيده بعضهم في البسمة ، وأثبتها فيما عداها .

٣ - إله ، نكرةٌ ومعرفةٌ ، مثلُ : (إنما إلهكم إلهٌ واحدٌ - أجعلَ الآلهةَ إلهاً واحداً) . وأما إلهةٌ والآلهةُ ، فتثبت ألفهما ، كما رأيت . وقُرِئَ في الشذوذِ : «ويدرك وإلهتك» ، وفي غير الشذوذِ : (والهتك) ، وبالجمع .

٤ - الحرث ، علماً مقترناً بأل ، ومنهم من يكتبه «الحارث» بإثبات الألف .

٥ - لكن .

٦ - لكنَّ .

٧ - سموات ، جمع سماء . ومنهم من يكتبها في غير القرآن الكريم : «سماوات» . بالألف .

٨ - يا ، حرف النداء ، قبل «أيها» مثلُ : ﴿يأيتها الذين آمنوا﴾ ، وقبل «أهلٍ» ، مثلُ : ﴿يأهل الكتاب﴾ ، وقبل كلِّ عَلمٍ مبدوءٍ بهمزةٌ ، مثلُ : «إبراهيم» . ويجوز في غير القرآن الكريم ، إثبات ألف (يا) ، وهو المشهور بين الكتاب : مثلُ : يا أيها ، يا أهل ، يا إبراهيم .

٩ - منهم من يحذف الألف من كل علمٍ مشتهر . كإسحق وإبراهيم وإسماعيل وهرون وسليمن وغيرها . والأفضل إثباتها ، في غير القرآن الكريم .

١٠ - منهم من يحذفها في جمع السالم مذكراً ومؤنثاً : كالصالحين والقتين والصلحت والقتت والحفظت . تبعاً لحذفها في المصحف الأتم . والأفضل إثباتها . كالصالحين والقانتات والحافظات ، لأن خطأ المصحف لا يقاس عليه .

(٤) تُحذفُ الف (ها) التَّنْبِيهِيَّةُ ، إذا دخلت على اسم الإشارة ، مثل : «هذا وهذه وهؤلاء» .

(٥) تُحذف الفُ (ذا) الإِشارِيَّة ، إذا لحقتها اللامُ ، مثلُ : « ذلك وذلكما وذلكم وذلكنَّ » ومنهم من يشبها في غير (ذلك).

(٦) كُلُّ حرفٍ يُدغمُ في حرفٍ مثله ، أو مخرجه ، يُحذفُ خطأً يُعوَضُ عنه بتشديد الحرف الذي ادغمَ فيه مثلُ : « شدُّ ، والنساءُ أَمِينٌ وآستعَنُ ، ونحنُ أَمِيناً وآستعَنَّا ، وآمَنِي ، ولم يُمكنِي ، ومِمنِ وعَمِن ، وإِلاَّ تَجتهدُ تندمُ ، وإِما تَجتهدُ تنجُحُ ، وأحِبُّ أَلَّا تكسلَ ونعمًا تفعلُ » ، ونحو ذلك . ومنهم من يُثبتُ نونَ « أن » ، إذا جاءَ بعدها « لا » : « أحبُّ أن لا تكسلَ » .

(٢) ما يكتب ولا يلفظ :

وأما ما يُكتبُ ولا يُلفظُ من الحروف ، فهو في ألفاظ :

(١) زادوا الواو في عمرو ، في حالتِي رفعه وجره ، مثلُ : جاءَ عمرو ، ومررت بعمرو . وحذفوها في حالة النصب ، مثلُ : « رأيتُ عمراً » ، قالوا : وذلك للترفة بينه وبين « عمر » . وإنما حُذفت منه في حالة النصب ، لأنه لا يشبهُ بعمر في هذه الحالة ، لأن « عمر » لا يُنُونُ ، لمنعه من الصرف .

(٢) زادوا ألفاً غير ملفوظة في « مائة » ، مفردةً ومثناةً ، ومركبةً مع الأحاد ، فكتبوها هكذا : « مائةٌ ومائتان وثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة » الخ .

ومن الفضلاء من يكتبها بياء بلا ألف ، هكذا : « مئة » . ومنهم من يكتبها بألف بلا ياء ، هكذا . « مائة » . ووجه القياس أن تكتب بياء بلا ألف . وهذا ما نميل إليه . وإنما كانوا يكتبونها بزيادة الألف ، يوم لم تكن الحروف تنقط ، كيلا تشبهُ بكلمة (منه) ، المركبة من « من » الجارة وهاء الضمير ، كما قالوا . قال أبو حيان : « وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) بلا ألف ، مثل : كتابة « فته » ، لأن زيادة الألف خارجة عن الأقيسة : فالذي اختاره كتابتها بالألف دون الياء : على وجه تحقيق الهمزة ، أو بالياء ، دون الألف على تسهيلها »

وزادوا أَلْفًا بعدَ واوِ الضميرِ . مثلُ : كتبوا . ولم يكتبوا وكتبوا .

(٣) زادوا الواوَ في «أولات»^(١) ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ . وزادوها في أولو وأولي^(٢) «بمعنى أصحاب» ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُولُو الْعِلْمِ - يَا أُولِي الْأَلْبَابِ - لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ وزادوها في أولاء وأولي الإشاريتين ، كقوله سبحانه : ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ . وأما «الألى» الموصولية «بمعنى الذين» ، فلم يزيدوا فيها الواو .

(٣) ما يلفظ على خلاف رسمه :

ذلك نحو : «إيجَل» : فعل أمرٍ من «وَجَلَّ يَوجَلُّ» . وأصله : «إِوجَلُّ» ، قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . فإذا وقعت «إيجَلُّ» في درج الكلام ، بعد حرفٍ مضموم ، مثل : «يا فلانُ إيجَلُّ» ، فلا يغيّرُ رسمُ الياء ، لكنها تُلفظ واوًا ، هكذا : «يا فلانُ إِوجَلُّ» . ومثله كلُّ أمرٍ من المثال الواوي ، المفتوح العين في المضارع كَوَدَّ ، والأمر منه «إيددُ» فإذا قلت : (يا فلانُ إيددُ) ، لفظت ياءه واوًا .

وكلُّ ما رسم ياءً ، مما تُلفظ ياؤه أَلْفًا ، كرمى وأدعى واستدعى والرحى والهدى والمسعى والمصطفى والمستشفى ؛ فهو مما يلفظ على خلاف رسمه .

كتابة الهمزة

الهمزةُ : هي التي تقبلُ الحركاتِ . فإن رُسمت على أَلْفٍ ، سُميت (الألف الياسة) أيضاً : كأعطى وسأل والنبا . وتقابلها الألفُ اللينةُ ، وهي

(١) أولات : بمعنى صاحبات .

(٢) أولو وأولي : بمعنى أصحاب . والأول يستعمل في حالة الرفع . والآخر في حالي النصب والجر .

التي لا تقبل الحركات ، كالف « قال ودعا ورمى » . والهمزة تقع في أول الكلمة : كأعطى ، وفي وسطها : كسأل ، وفي آخرها : كالنبا . والألف اللينة تقع في حشو الكلمة : كقال ، وفي آخرها : كدعا . ولا تقع في أولها . لأنها لا تكون إلا ساكنة وأول الكلمة لا يكون إلا متحركاً .

والهمزة ، في أول الكلمة ، على ستة أنواع :

الأولى : همزة الأصل ، وهي التي تكون في بنية الكلمة : كهمزة «أخذ وأب وأم وأخت وإن وإن وإذا» .

الثانية : همزة المخير عن نفسه ، وهي التي تكون أول المضارع المسند إلى المتكلم الواحد : كهمزة «أكتب وأقرأ وأحسب» .

الثالثة : همزة الاستفهام ، وهي كلمة برأسها ، يُؤتى بها للاستخبار عن أمرٍ مثل : «أتكون من الفائزين»؟ .

الرابعة : همزة النداء ، وهي كلمة برأسها أيضاً ، يُؤتى بها لنداء القريب . مثل : «أعبد الله» ، تُناديه وهو منك قريب .

الخامسة : همزة الوصل .

السادسة : همزة الفصل (وتسمى همزة القطع أيضاً) .

والهمزة حرف لا صورة له في الخط ، وإنما يكتب غالباً بصورة الألف أو الواو أو الياء ، لأنها إن سهلت انقلبت إلى الحرف الذي كتبت بصورته . لذلك نرى أنهم لم يراعوا في كتابتها هجاءها ، إلا إذا ابتدئ بها . أما إن توسطت أو كانت في موضع الوقف ، فلم يراعوه ، بل راعوا ما تسهل إليه في الحالتين ، فكتبوها على ما تسهل إليه من ألف أو واو أو ياء والتي لم تسهل لم يكتبوها على حرف ، بل رسموها قطعة منفردة هكذا : (ع) .

فالقِيَّاسُ فِي كِتَابَةِ الْهَمْزَةِ أَنْ تُكْتَبَ بِالْحَرْفِ الَّذِي تُسَهَّلُ إِلَيْهِ إِذَا خُفِّفَتْ فِي اللَّفْظِ ، فَالْهَمْزَةُ فِي مِثْلِ : «سَأَلَ وَقَرَأَ وَيَسْأَلُ وَيَقْرَأُ» فِي مِثْلِ : «سُؤَالٍ وَزُرُؤَامٍ وَلُؤْمٍ وَمُؤْنٍ وَلُؤْلُؤٍ» تُكْتَبُ بِالْوَاوِ ، لِأَنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ تُلْفِظُ وَاوًا ، فَتَقُولُ : «سُؤَالٌ وَزُرُؤَامٌ وَلُؤْمٌ وَمُؤْنٌ وَلُؤْلُؤٌ» ، وَفِي مِثْلِ : «ذِيَابٌ وَخَطِيئَةٌ وَمِئَةٌ وَفِئَةٌ وَالْأَلْيَاءُ ، تُكْتَبُ بِالْيَاءِ ، لِأَنَّهَا تُسَهَّلُ إِلَيْهَا ، فَتَقُولُ : «ذِيَابٌ وَخَطِيئَةٌ وَمِئَةٌ وَالْأَلْيَاءُ» .

وَالْهَمْزَةُ ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، أَوْ فِي وَسْطِهَا ، أَوْ فِي آخِرِهَا .

وَتَوَسُّطُهَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَقِيقِيًّا كَمَا فِي «سَأَلَ وَيَرُؤُفُ وَمَسْأَلَةٌ» ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَارِضًا ، وَذَلِكَ إِذَا تَطَرَّفَتْ ، وَاتَّصَلَتْ بِضَمِيرٍ ، أَوْ عَلَامَةٍ تَأْنِيثٍ أَوْ تَنْثِيَةٍ ، أَوْ جَمْعٍ ، أَوْ نَسْبَةٍ ، أَوْ أَلْفِ الْمُنَوَّنِ الْمَنْصُوبِ .

رِسْمُ الْهَمْزَةِ الْمَبْدُوءِ بِهَا

الْهَمْزَةُ الْمَبْدُوءِ بِهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُتَحَرِّكَةً مُحَقَّقَةً النَّطْقِ بِهَا . وَيَجِبُ إِثْبَاتُهَا فِي الْخَطِّ عَلَى صُورَةِ الْأَلْفِ بِأَيَّةِ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتْ ، وَفِي آيَةِ كَلِمَةٍ وَقَعَتْ ، وَذَلِكَ مِثْلُ : «أَمَلٍ وَإِبِلٍ وَأَحَدٍ وَأَقْعُدْ وَأَخِذْ وَأَجْلَسْ وَأَخِ وَإِخْوَةَ وَاسْمٍ وَإِصْبِعٍ وَإِحْسَانٍ» وَنَحْوِ ذَلِكَ .

فَإِنْ وَقَعَتْ هَذِهِ الْهَمْزَةُ الْمَبْدُوءِ بِهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى ، بَقِيَتْ عَلَى حَالِهَا مِنَ الْخَطِّ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ مَبْدُوءَةً بِهَا ، مِثْلُ : (يَجِبُ أَنْ يَنْشَأَ أَوْلَادُنَا عَلَى الْعَمَلِ لِأَحْيَاءِ آثَارِ السَّلَفِ الصَّالِحِ) .

وَإِذَا وَقَعَتْ هَمْزَاتُ الْقَطْعِ وَالْأَصْلِ وَالْمُخْبِرِ عَنِ نَفْسِهِ بَعْدَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، كُتِبَتْ بِصُورَةِ الْأَلْفِ ، كَمَا لَوْ وَقَعَتْ أَبْتَدَاءً ، قَالَ تَعَالَى : ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا؟ - أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ - إِذَا مِتْنَا؟﴾ . وَتَقُولُ : (أَأَجِئُكَ أَمْ تَجِئُنِي؟) .

ويجوز أن تزيد بين الهمزتين ألفاً لا تُكْتَبُ وإنما تُعَوِّضُ عنها بِمَدَّةٍ بينهما ،
فتقولُ : (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا؟) قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

فَيَا ظَنَبِيَّةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ
وَبَيْنَ النُّقَا ، أَأَنْتِ؟ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ؟^(١)

وإذا وقعت بعدها همزة الوصل أسقطت همزة الوصل من الكتابة ، كما
نَسَقَطُ من اللَّفْظِ ، لضعفها وقوَّة همزة الاستفهام . وليس في هذا الإسقاط
التباسٌ ، لأن همزة الاستفهام مفتوحة ، وهمزة الوصل مكسورة ، قال
تعالى : ﴿ اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا ، أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ! - أَطَّلَعَ عَلَى
الْغَيْبِ؟ ﴾ وتقولُ : « أَبْنُكَ هَذَا أَمْ أَخُوكَ؟ » ، وتقولُ : « أَسْمُكَ حَسَنٌ أَمْ
حُسَيْنٌ؟ » ومن ذلك قولُ ذِي الرِّمَّةِ :

اسْتَحَدَّثَ الرُّكْبُ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا

أَمْ رَاجَعَ القَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرْبُ؟

ولا تجري همزة «أل» هذا المجري ، وإن كانت للوصل ، لأنها
مفتوحة ، وهمزة الاستفهام مفتوحة ، فتلتبس الهمزتان إحداهما بالأخرى .
وحينئذ يختلط الإخبار بالاستخبار (أي الكلام الخبري بالكلام الاستفهامي) ،
فلو قلت : « الشمس طلعت » فلا يدري السامعُ : « أَأَنْتَ تَخْبِرُ عن طلوع
الشمس؟ أم أنت تستفهم عن طلوعها » والوجه أن تُبدل همزة «أل» ألفاً لينة في
اللفظ ، يُستغنى عنها بالمدة ، فتقولُ : « الرَّجُلُ خَيْرٌ أَمْ الْمَرْأَةُ؟ »^(٢) .

قال تعالى : ﴿ اللَّهُ أَدْنَى لَكُمْ؟ - الذَّكْرَيْنِ حَرَمٌ أَمْ الْأُنثَيْنِ؟ - الْآنَ وَقَدْ
عَصَيْتَ قَبْلُ؟ » .

(١) الوعساء : رابية من رمل لينة تنبت حرار البقول ، وموضع بين التغلبية والخزيمية .
و«جلاجل» : اسم موضع . و«النقا» : قطعة من الرمل تنقاد محدودة .

(٢) من كان منهما خيراً لأمنه ووطنه فهو خير .

هذا ما يراه الجمهور الأعظم من النحاة في اجتماع همزة الاستفهام وهمزة «أل». وفي كتاب (الكتاب) لابن درستويه ما يدل على أنه لا فرق بين همزة «أل» وغيرها من همزات الوصل وعلى أنها تجري هذا المجرى ، وإن كانت مفتوحة ، لأنها أكثر استعمالاً من سائر ألفاظ الوصل وما قاله هو القياس . وأما التباس الإخبار بالاستخبار ، فقريئة الكلام تعين المراد . ولا يكون هذا الاختلاط إلا في بعض المواضع . فليكن المنع حيث لم يؤمن اللبس .

على أنهم لم يجروا على القياس ، حذر الالتباس ، فكان عليهم أن لا يجيزوا حذف الاستفهام من الكلام ، وقد أجازوها اعتماداً على قرينة لفظية ، مثل : «ما أدري : في ليل رحل القوم ، أم في نهار؟ أي : أفي ليل ؟ وكقول عمر ابن أبي ربيعة :

بدا لي معصم حين جمّرت وكفّ خضيبٌ زُينت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان؟

أي : أسبع؟ والقرينة اللفظية هنا هي «أم» ، التي تكون بعد همزة الاستفهام في السؤال عن أحد الشئين . وقد يكون الحذف اعتماداً على قرينة معنوية ، يعتمد فيها على فطنة السامع كقول الكميّ :

طربت ، وما شوقاً إلى البيض أطرب
ولا لعباً مني ، وذو الشوق يلعب

أي : «أوذو الشوق يلعب؟» ومنه قول المتنبي :

أحيا؟ وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي ، وما عدلا
أراد : «أحيا؟» . وفي الحديث : «وإن زنى؟ وإن سرق؟» ، أي : «أو إن زنى أو إن سرق؟» وفي شرح المغني للدماميني : نقلاً عن الجني الداني لابن

قاسم : إن حذفها مطرد إذا كان بعدها «أم» : لكثرة نظاماً ونشراً. قال الدماميني : «قلت : وهو كثير مع فقد «أم». والأحاديث طافحة بذلك» . بذلك». وتحقيق قول ما قاله الأخفش من أن حذفها جائز اختياراً في نظم أو نثر ، إذا أمن اللبس . فإن أدى الحذف إلى الالتباس ، فلا يجوز قولاً واحداً .

فأنت ترى أنهم أجازوا حذف همزة الاستفهام . ومنعوا حذف همزة «أل» بعد همزة الاستفهام . والمسألتان واحدة . فإذا قد أجازوا أن تحذف همزة الاستفهام ، حيث يؤمن اختلاط الإخبار بالاستخبار ، فينبغي أن يجيزوا حذف همزة «أل» بعد همزة الاستفهام حيث يؤمن الالتباس . قياساً على غيرها من همزات الوصل والحق أن حذفها ، بعد همزة الاستفهام ، جائز قياساً عند أمن اللبس . وقد تقدم القول فيما جنح إليه ابن درستويه في كتاب (الكتاب) من جواز ذلك).

رسم الهمزة المتطرفة

حُكِمَ الهمزة المتطرفة حُكْمَ الحرف الساكن ، لأنها في موضع الوقف من الكلمة ، والهجاء موضوع على الوقف .

وهي إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً :

فإن كان ما قبلها ساكناً ، كُتِبَتْ مفردةً بصورة القطع هكذا : (ء) ، مثل : «المَرءُ والجزءُ والدفءُ والحَبءُ والشيءُ والنوءُ والنشءُ والعبءُ ، ويحيءُ ويسوءُ والمقروءُ والمشنوءُ والهنئيءُ والمريءُ والبريءُ والسوءُ والضياءُ والوضوءُ ، وجاء وشاء» .

(وإنما لم تكتب بصورة حرف من أحرف العلة يكون كرسياً لها ، لأنها

تسقط من اللفظ إذا خففت عند الوقف ، لالتقاء الساكنين . إذا جاز حذفها عند الوقف فلا ترسم ، ولأنها تبدل من حرف العلة قبلها وتدغم فيه مثل : «الشيء والنوء والمقروء والهنيء» ، فيقال : «الشيء والنو والمقروء والهنيء» .

وإن كان ما قبلها متحركاً ، كُتبت بحرفٍ يناسبُ حركةَ ما قبلها ، مهما كانت حركتها ، لأنها إن خففت في اللفظ موقوفاً عليها ، نُحِي بها مَنْحَى ذلك الحرف :

فترتكز على الألف في مثل : «الخطأ والنبأ وقرأ وبقراً ولم يقرأ وأقرأ وتوضاً وتوضاً ورأيت امرأ القيس» .

وعلى الواو في مثل : «التنهؤ والتواطؤ والأكمؤ^(١) واللؤلؤ والجؤجؤ^(٢) والتنبؤ وجرؤ ومرؤ ورؤؤ^(٣) ، وهذا امرؤ القيس» .

وعلى الياء في مثل : يتكىء ويستهزىء وصديء وضئضيء^(٤) وناشيء وقاريء ، ومررتُ بامرئ القيس» .

رسم الهمزة المتوسطة

الهمزة المتوسطة ، إما أن تكون متوسطة حقيقَةً ، كأن تكون بين حرفين من بنية الكلمة ، مثل : «سأل وبئر ورؤف» وإما أن تكون شبه متوسطة ، كأن تكون متطرفَةً ، وتلحقها علامات التانيث أو الشنية أو الجمع أو النسبة أو الضمير أو ألف المُنون المنصوب ، مثل : «نشأة وفئة وملأى وجزءان وشيشان وقراءون وهيئات وهذا جزؤُهُ ويقرؤُهُ وأخذتُ جزءاً واحتملتُ عبئاً» .

(١) الأكمؤ : جمع كمء ، وهذا جمع كماء .

(٢) الجؤجؤ : الصدر .

(٣) جرؤ : صار ذا جرأة وإقدام و«مرؤ» صار ذا مروءة وإنسانية ، و«رؤؤ» : صار رديئاً .

(٤) الضئضيء : الأصل .

وحكمها في الكتابة واحدٌ ، إلا في أشياء قليلةٍ نذكرها في مواضعها .
 وإذا تَوَسَّطت الهمزة ، فإما أن تكون ساكنة ، أو مفتوحةً ، أو مضمومة
 أو مكسورة ، ولكلِّ حكمه في الكتابة .

والقاعدة العامة لكتابة الهمزة المتوسطة ، أنها إن كانت ساكنة ، تُكتب
 بحرفٍ يناسب حركة ما قبلها ، مثلُ : «رأسٍ وسؤالٍ وبشرٍ» وإن كانت
 متحركةً ، تُكتب بحرفٍ يُجانسُ حركتها هي ، مثلُ : «سأل وسأل ولؤمٌ
 ويلؤمٌ وسئمٌ ومُسئمٌ ولثيمٌ» إلا أن تفتَحَ بعد ضم أو كسرٍ ، فتُكتبُ حرفاً
 يجانسُ حركة ما قبلها ، مثلُ : «مؤمن وسؤال وفئدةٍ وذئابٍ وناشئةٍ» . أو تقع
 بعد ألفٍ ، فتُكتبُ قطعةً منفردةً بعدها ، مثلُ : «سائلٌ وتساءلٌ ويتساءل
 وعباءةً» .

وهناك مواضعٌ قد يُشَدُّ فيها عن هذه القواعد الكلية ، يرجع أكثرها إلى
 الهمزة في حال تَوَسَّطها توسطاً غير حقيقيٍّ . وستعلم ذلك فيما سنشرحه
 لك .

وإليك تفصيل هذا المُجمَلِ :

(١) رسم المتوسطة الساكنة :

إذا تَوَسَّطت الهمزة ساكنةً ، كُتبت على حرف يناسبُ حركة ما قبلها :
 فتُكتبُ على الألف في مثل : «رأسٍ وكأسٍ ويأملُ»^(١) - ولم يقرأه ولم يشأه
 ونشأتُ وقرأنا» .

وتُكتبُ على الواو مثل : «لؤمٍ ويؤمِنُ ومؤمِنٌ وأؤتمِنُ»^(٢) ولؤلؤ - ولم
 يسؤهُ ويؤتُ وجرؤتُ وجرؤاً ويجرؤنُ» .

(١) هذه العلامة : (-) تدل على الفصل بين أمثلة المتوسطة حقيقة وأمثلة شبه المتوسطة . فليتب
 الطالب لذلك .

(٢) لا عبرة بسقوط همزة الوصل في الدرج . وإنما العبرة بأصلها ، وهي هنا مضمومة في الأصل .

وعلى الياء في مثل : «بِئْرٍ وَذَيْبٍ وَأَنْتِ وَأَنْذَنْ (١) - وَجِئْتُ وَجِئْنَا وَبِجِئْنَا
وَأَبَيْتُهُ وَلَمْ يُبَيْتْهُ» .

(٢) رسم المتوسطة المفتوحة :

(١) إن توسطت الهمزة مفتوحةً ، بعد حرفٍ متحركٍ ، كُتبت على حرفٍ
يُجانسُ حركةً ما قبلها .

فَتُكْتُبُ عَلَى الْأَلْفِ فِي مِثْلِ : «سَالٌ وَرَأَبٌ (٢) وَسَامَةٌ وَضَالَةٌ وَمَالٌ -
وَخَطَانٌ وَحِدَاتٌ (٣) وَأَصْلَحْتُ خَطَاهُ وَسَمِعْتُ نَبَأَهُ وَرَأَيْتُ جِدَاءَهُ (٤) وَقَرَأْتُ وَقِرَاءَانٍ
وَبَدَأْتُ وَيَبْدَأَانِ (٥)» .

وعلى الواو في مثل : «مُؤْنٍ وَتُؤَدِيَةٌ وَمُؤَوَّلٌ وَيُؤَمِّلُ وَمُؤَرِّخٌ وَسُؤَالٌ
وَامِرٌ وَإِنْ لُؤْلُؤَيْنِ وَلُؤْلُؤَاتٍ وَاشْتَرَيْتُ لُؤْلُؤَةً وَأَكَلْتُ أَكْمُؤَةً وَجَرُّوْا
وَيَجْرُؤَانِ» .

وعلى الياء في مثل : «ذِيَابٌ وَرِئَاسَةٌ وَافْتِنَاتٌ وَفَيْئَةٌ وَمَيْئَةٌ (٦) وَمِثَاتٌ وَفِيئَاتٌ
وَقَارِئَانٍ وَقَارِئَاتٍ وَرَأَيْتُ قَارِئَهُ وَقَارِئِيهِ وَمُنْشِئُهُ وَمُنْشِئِيهِ» .

(٢) إذا توسطت الهمزة مفتوحةً بعد حرفٍ ساكنٍ ، تَوسَطًا حَقِيقِيًّا ،
كُتبت على الألف (إن لم تُسبق بالألف المدّ) مثلُ : «يَيْئَاسٌ وَيَسْأَلُ وَمَسْأَلَةٌ

(١) الهمزة هنا مكسورة في الأصل . وإنما وصلت في درج الكلام .

(٢) رأب الصدع : أصلحه . ورأب بين القوم : أصلح .

(٣) الألف في «سامة وضالة ومال وخطان وحداث» وهي ألف الهمزة . وألف المد محذوفة ، كراهية
اجتماع الفين في الخط ، وقد عوض عنها بالمدّة لتدل عليها . وأصل كتابتها هكذا : «سامة ،
ضالة ، مال ، خطان ، حدان» .

(٤) الحدأة : بكسر الحاء وفتح الدال ، نوع من الطير .

(٥) إذا كانت ألف المد ضمير المثنى ، فلا تحذف بل تُكتب الألفان معاً ، كما رأيت . هذا ما يراه
جمهور العلماء . وسيأتي رأي غيرهم .

(٦) هذا قياس كتابة «مئة» والأكثرين يكتبونها هكذا : «مائة» بزيادة ألف بعد الميم ، وهذا هو
الشائع على أقلام الكتاب . وقد تقدم الكلام فيها .

وَحَيَّالٌ (١) وَالسَّمَوَالُ (٢) وَمَلَامَةٌ وَتَوَامٌ وَمَلَانٌ وَظَمَانٌ وَالْقُرْآنُ (٣) فَإِنْ سُبِقَتْ بِالْفِ الْمَدِّ ، كُتِبَتْ مَنْفَرَدَةً ، مِثْلُ : «سَاءَلٌ وَتَسَاءَلٌ وَسَاءَلُوا وَيَتَسَاءَلُونَ» .

فَإِنْ كَانَتْ شَبِيهَةً مُتَوَسِّطَةً ، كُتِبَتْ مَنْفَرَدَةً بَعْدَ حَرْفِ انْفِصَالٍ ، مِثْلُ : «جَاءَ وَسَاءَ وَجُزْءَانِ وَضَوْءَانِ وَمُخْبِوَةٌ وَمُخْبِوَاتٌ وَقِرَاءٌ جُزْءُهُ وَرَأَى ضَوْءَهُ وَكَسَاءَهُ» . وَعَلَى شَبهِ يَاءٍ بَعْدَ حَرْفِ إِتِّصَالٍ ، مِثْلُ : «شَيْئَانِ وَعَيْشَانِ وَشَيْئِينَ وَعَيْشِينَ وَرَأَيْتَ شَيْئَهُ وَفَيْئَهُ وَعَيْئَهُ وَنَشَيْئَهُ وَخَبَيْئَهُ» .

(٣) إِذَا لَزِمَ ، مِنْ كِتَابَةِ الْهَمْزَةِ أَلْفًا ، اجْتِمَاعُ الْفَيْنِ : الْهَمْزِ ، وَالْفِ الْمَدِّ ، فَإِنْ سَبِقَتْ أَلْفُ الْمَدِّ أَلْفَ الْهَمْزِ ، كُتِبَتْ أَلْفُ الْمَدِّ وَحَدَّهَا ، وَرَسِمَتْ أَلْفُ الْهَمْزِ قِطْعَةً مَنْفَرَدَةً بَعْدَهَا ، مِثْلُ : «تَسَاءَلٌ وَتَسَاءَلَتْ وَتَسَاءَلَتْ» وَإِنْ سَبِقَتْ أَلْفُ الْهَمْزِ أَلْفَ الْمَدِّ ، كُتِبَتْ أَلْفُ الْهَمْزِ وَطُرِحَتْ أَلْفُ الْمَدِّ مُعَوِّضًا عَنْهَا بِمَدَّةٍ ، تُكْتَبُ عَلَى طَرَفِ أَلْفِ الْهَمْزِ ، مِثْلُ : السَّامَةِ وَالشَّامِ وَالْقُرْآنِ وَالْمَلَانِ وَالنَّبَّانِ وَالْمَلَجَّانِ» .

وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ أَلْفُ الْمَدِّ أَلْفَ الضَّمِيرِ ، فَتُكْتَبُ هِيَ وَأَلْفُ الْهَمْزِ مَعًا ، مِثْلُ : «قَرَأَ وَاقْرَأْ وَيَقْرَأُ وَلَمْ يَقْرَأْ» . هَذَا رَأْيُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ أَلْفَ الْمَدِّ مُعَوِّضًا عَنْهَا بِالْمَدَّةِ ، مِثْلُ : «قَرَأَ وَاقْرَأْ وَيَقْرَأُ وَلَمْ يَقْرَأْ» . وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ . وَهُوَ أَيْسَرُ عَلَى الْكَاتِبِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ الْهَمْزَةَ مَنْفَرَدَةً ، لَا عَلَى أَلْفٍ ، وَيُثَبِّتُ أَلْفَ الضَّمِيرِ بَعْدَهَا ، مِثْلُ : «قَرَأَ وَاقْرَأْ وَيَقْرَأُ وَلَمْ يَقْرَأْ» .

(١) جَيَّالٌ : عِلْمٌ عَلَى جِنْسِ الضَّمِيرِ .

(٢) السَّمَوَالُ عِلْمٌ عَلَى رَجُلٍ يَهُودِيٍّ مِنَ الْعَرَبِ ، تَنْسَبُ إِلَيْهِ الْقَصِيدَةُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي مَطَّلَعَهَا : «إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عَرَضَهُ» . وَهُوَ عِبْرَانِيٌّ مَعْرَبٌ «صَمَوَيْلٌ» . وَالسَّمَوَالُ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَعْنَاهُ : الظِّلُّ : وَذِيَابُ الخَلِّ ، وَطَائِرٌ يَكْنَى أَبَا بَرَاءٍ .

(٣) الْأَلْفُ فِي «مَلَانٍ وَظَمَانٍ وَالْقُرْآنِ» هِيَ أَلْفُ الْهَمْزَةِ . وَأَلْفُ الْمَدِّ قَدْ حَذَفَتْ مَدْلُولًا عَلَيْهَا بِالْمَدَّةِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نِظَائِرِهَا .

أما إثباتهم الألفين في الفعل ، مع استكراههم ذلك في نحو «سامة
وظمان وخطان» فلعلهم فرقوا بين أن تكون ألف المد ضميراً أو غير ضمير ،
لأن الألف هنا ضميرُ الفاعل . والفاعل أشدُّ لصوقاً بالفعل من غيره ، فلا
يُستغنى عنه فكتبوها لذلك .

(٣) رسم المتوسطة المضمومة :

(١) إن تَوَسَّطت الهمزة مضمومةً بعد فتحٍ أو ضمٍ أو سكون ، كتبت
على الواو .

فمثالها مضمومةٌ بعد فتحٍ : «لَوْمٌ وَضَوْلٌ^(١) وَرَوْفٌ^(٢) وَيَقْرُوهُ وَيَمْلُوهُ
ويَكْلُوهُ^(٣) وهذا خَطْوُهُ وَنَبْوُهُ^(٤)» .

ومثالها مضمومةٌ بعد ضمٍّ : «الرُّؤْدُ^(٥) والرُّؤْمُ^(٦) والسُّؤْمُ^(٧) وهذا لَوْلُوهُ
وَجُؤْجُوهُ وَأَكْمُوهُ» .

ومثالها مضمومةٌ بعد ساكنٍ : «يَضُولُ وأرؤُسٌ وأكؤُسٌ والتَّسْرؤُسُ
والتَّسْأؤُلُ والتَّلاؤْمُ - وهذا جزؤُهُ وَضؤوُهُ وَوَضؤوُهُ وَضِياؤُهُ» . إلا إن ضُمَّت
شبه المتوسطة ، بعد حرفٍ من حروف الاتصال ، فتكتب على شبه ياءٍ مثل :
«هذا شَيْئُهُ وَفَيْئُهُ وَعِيبُهُ وَنَشْئُهُ وَبَرِيئُهُ وَمَجِيئُهُ وَبِحَيْثُونَ وَبِئْسَ حَيْثُونَ وَمُسَيْثُونَ» .

(١) ضؤل بضؤل ضالة ، صغر وضعف .

(٢) رؤف يرؤف رافة ورأفة : كان رؤو فأرحباً أشد الرحمة . ورأف به يرأف رافة : رحمه .

(٣) كلاه يكلؤه : حفظه ورعاه .

(٤) ومن العلماء من يكتبها ، وهي شبه متوسطة ، على حالها قبل توسطها «أي على الألف» مثل :
«يقراه وهذا خطاه ونباه» .

(٥) الرؤد ، بضمين : الفرع . ويقال أيضاً : «الرؤد» بضم فسكون .

(٦) الرؤم ، بضمين : جمع «رؤوم» ، وهي التي تعطف على ولدها . والرؤوم للضميم : هو الذليل
الراضي بالخسف والذل .

(٧) السؤم ، بضمين : جمع «سؤوم» وهو الملول ذو السامة والملل . وهو للمذكر المؤنث بلفظ
واحد .

(٢) إذا لَزِمَ ، من كتابة الهمزة على الواو ، اجتماع واوين : فإن تأخرت واو الهمز ، كتبتهما معاً مثل : « هذا ضَوْؤُهُ ووضُوؤُهُ ومَقْرُوؤُهُ . وإن سبقت ، فمنهم من يحذف صورتها ، ويكتبها همزة منفردة ، بعد حرف انفصالٍ مثل : «رؤُوف ورؤُوس وقرءُوا وقرءُون» ، وعلى شبه ياءٍ ، بعد حرف اتصالٍ ، مثل : «كئوس ومسؤول - وملئوا وملئُون» . إلا إن كانت شبه متوسطة ، وكانت في الأصل مكتوبةً على الواو : كجرؤُ وجرؤُ ، فترسم الواوإن معاً ، مثل : «جرؤُوا وجرؤُون» .

هذا مذهب المتقدمين ، وعليه المعول عند أرباب هذا الشأن . وعليه رسم بعض المصاحف^(١) .

ومنهم من يرسم الواوين معاً ، وهو القياس ، مثل : «رؤُوف ورؤُوسٍ وسؤُوم وصؤُون وكؤُوس ومرؤوب^(٢) ومسؤول - وقرؤُوا وقرؤُون وملؤُوا وملؤُون» .

ومنهم من يكفي بواوٍ واحدة يرسم الهمزة عليها ، مثل : رؤُوف ورؤُوسٍ ومسؤولٍ وقرؤُوا وقرؤُون» . وعليه رسم كثيرٍ من المصاحف .

ومنهم من يُبقي الهمزة المتطرفة ، المكتوبة على الألف ، المتصلة بما يجعلها شبه متوسطة ، على حالها من الرسم ، مثل : «قرأوا وقرءُون ، وبدأوا وبدءُون ، وملأوا وملئُون ، وهذا خطأه ونبأه ورشأه» وهو مذهب بعض المتأخرين . وهو الشائع على أكثر الأقلام اليوم ، لسهولة ويُعده عن إعمال الفكر .

(١) ومنها المصحف الذي طبع في مصر بأمر الملك فؤاد الأول ، ملك مصر ، سنة ١٣٤٢ للهجرة ، وغيره مما طبع على غراره .

(٢) مرءوب . اسم مفعول من رآه يرآه رأباً بمعنى : أصلحه .

والمذهب الأول هو المتقدم . كما علمت . وكلُّ له وجهٌ صحيح .

أما إذا لزمَ من ذلك اجتماعُ ثلاثِ واوَات ، فتطرح واو الهمزة ، وتكتبُ الهمزة منفردة بين الواوين ، قولاً واحداً ، مثل : «مَوْءودة^(١) ووؤول^(٢) - ومقروؤون ومنشؤون^(٣) ويسؤؤون» .

(٣) إن توسطت الهمزة مضمومةً بعد حرفٍ مكسورٍ (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة) ، كُتبت على شبه ياءٍ ، مثل : مِثُونٌ وفِتُونٌ^(٤) وهذا قارئه ومُنشئُه ومُنْبئُه وسيئُه وسيئون والقارئون والمنشئون والمُنْبئون وينبئُه ويُقرئُه» .

(٤) رسم المتوسطة المكسورة

إن توسطت الهمزة مكسورةً ، لا تُكتب إلا على الياء ، سواءً أكانت مكسورةً بعد فتحٍ ، مثل : «سَمٌمٌ وبَيْسٌ ودَبٌبٌ^(٥) - ومُلجَجِينٌ ونظرتُ إلى رَشِيهِ وَخَطِيئِهِ وَمُنشِئِهِ»^(٦) .

أم مكسورةً بعد ضمٍ ، مثل : «سُئِلَ ورُئِيَ ونُيِيَ عنه والِدِئِئِلٌ^(٧) - ونظرتُ إلى لؤلؤه وبؤبؤه وأكُمُّه ، وشقت السفينة الماءَ بجؤجؤها^(٨) وتقول في

(١) الموءودة : المدفونة حية . وكان من عادة بعض الجاهلية دفن البنات وهن على قيد الحياة ، ففرعهن الله تعالى بقوله : ﴿ وإذا الموءودة سئلت : بأي ذنب قتلت؟ ﴾ والفعل من ذلك : «وَأَدَّ يَدًا وَأَدَّ» .

(٢) الوؤول : مصدر : (وَأَلَّ إليه وألَا ووءولاً) أي لجأ إليه . ومنه «المؤئل» . وهو الملجأ .

(٣) المنشؤ : الممغض الممقوت ، يقال : (سئنت الكاذب أشنؤه شنأ وشنأنا) أي : أبغضته ومقته .

(٤) مِثُونٌ : جمع مئة . وفِتُونٌ جمع فئة .

(٥) الدَّبُّبٌ : بكسر الهمزة ، الجاد في عمله ، التعب فيه .

(٦) ومن العلماء من يكتب الهمزة المكسورة المتطرفة ، المرسومة على ألف ، كرشأ وخطأ ، على حالها بعد توسطها : مثل : نظرت إلى رشأ وخطأه ، كما يقونها كذلك إن كانت مضمومة كما تقدم .

(٧) الدئِلٌ : ابن آوى ، والدَّبُّبٌ : دوية تشبه ابن عرس .

(٨) ومن العلماء من يكتب الهمزة المتطرفة المكسورة ، المرسومة على واو ، كلؤلؤ وبؤبؤ =

جمع من سَمِيَّتَهُ لَوْلُؤًا: «مررت باللؤلئين» وبعضهم يكتب التي بعدها ياءً بحركة ما قبلها (أي على الواو) ، مثل : «رُؤِي وَتُؤِي عنه» .

أم مكسورةً بعد كسر (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة) ، مثل : «بَيْتَيْنِ وَفَتَيْنِ وَقَارَتَيْنِ وَنَاشِئِينَ وَمُنْشِئِينَ وَمُقَرَّتَيْنِ وَقَارَتِهِ وَمُنْشِئِهِ وَلَايْتِهِ» .

أم مكسورةً بعد سكون ، مثل : «أَفْسَدَةٌ وَأَسْئَلَةٌ وَمُسْتَمٌّ وَمُتَمِّمٌ^(١) وَالْمَرْتَبِيُّ وَالرَّائِي وَيُسَائِلُ وَسَائِلٌ وَمُسَائِلٌ - وَالْمَقْرُوئِينَ وَالطَّائِيَّ وَالْكَسَائِيَّ وَالْجُزْئِيَّ وَجُزَيْهَ وَعَيْبَهُ وَشَيْبَهُ وَضَوْئَهُ وَوَضُوئَهُ وَضِيَاءَهُ» .

(٥) رسم المتوسطة مع علامة التانيث :

الهمزة المتوسطة بإلحاق علامة التانيث بها ، لا تكون إلا مفتوحة .
فإن كان ما قبلها مفتوحاً أو ساكناً صحيحاً ، كُتِبَ على الألف ، مثل : «حَدَاةٌ^(٢) وَخَطَاةٌ^(٣) وَنَشَاةٌ وَنَبَاةٌ وَمَلَأَى وَظَمَأَى» .

وإن كان مضموماً ، كُتِبَ على الواو ، مثل : «لَوْلُؤَةٌ» .

وإن كان مكسوراً أو ياءً ساكنةً ، كُتِبَ على الياء ، مثل : «بَيْتَةٌ^(٤) وَفَيْتَةٌ وَتَهْنِئَةٌ وَمَرَزْنَةٌ^(٥) وَهَيْبَةٌ وَبَيْبَةٌ^(٦) وَخَطِيئَةٌ وَبَرِيئَةٌ» .

= وجوْجُوْ ، على -حاليها بعد توسطها ، مثل : «نظرت إلى لؤلؤة» . والجوْجُوْ : المصدر . وجوْجُوْ السفينة : مقدمها

(١) المتتم : من تَضَعُ ولدين في بطن واحد ، يقال : أتامت المرأة إذا ولدت اثنين في حمل واحد .
(٢) الحدأة وجمعها حدأ ، بفتح الحاء والدادل فيهما : الفأس ذات الرأسين . وأما الطائر فهو الحدأة وجمعها حدأ ، بكسر الحاء وفتح الدال فيهما .

(٣) الخطأة : جمع خاطيء .

(٤) وأكثر الكتاب يكتبونها هكذا (مائة) بزيادة ألف خطأ لا لفظاً ، وهو مخالف للقياس وقد سبق الكلام على ذلك .

(٥) المرزنة : المصيبة ، ومثلها الرزينة .

(٦) البيئة : بكسر الباء ولا وجه لفتحها : المنزل . ومثلها الباءة والمباءة . والبيئة أيضاً : الحالة

وإن كان ما قبلها ألفاً أو واواً ، كتبت منفردة ، مثل : «سلاءة وقراءة
ومروعة وسوءة»^(١) و«سوعي»^(٢) و«سوءاء»^(٣).

(٦) رسم المتوسطة مع ألف المنون المنصوب :

الْمُنُونُ الْمَنْصُوبُ تَلْحَقُهُ أَلْفٌ مَدَّةٌ لَا تُلْفَظُ إِلَّا فِي الْوَقْفِ ، سِوَاءِ أَكَانَ
آخِرُهُ هَمْزَةً أَمْ غَيْرَهَا ، مِثْلُ : «رَأَيْتُ رَجُلًا وَكِتَابًا وَلَوْلُوًّا» .

فَإِن كَانَتِ الْهَمْزَةُ الْمُنُونَةَ تَنْوِينَ نَصْبٍ ، مَرْسُومَةٌ عَلَى حَرْفٍ أَبْقَيْتَهَا
مَرْسُومَةً عَلَيْهِ ، وَرَسَمْتَ بَعْدَهَا الْأَلْفَ ، مِثْلُ : رَأَيْتُ بُبُؤًا وَأَكْمُوًّا وَقَارِنًا
وَمُنْشِيًّا .

وَإِن كَانَتِ مَنفُودَةً ، غَيْرَ مَرْسُومَةٍ عَلَى حَرْفٍ ، فَإِن كَانَتْ بَعْدَ حَرْفٍ
انْفِصَالٍ ، تَرَكْتَهَا عَلَى حَالِهَا ، وَرَسَمْتَ بَعْدَهَا الْأَلْفَ مِثْلُ : «رَأَيْتُ جُزْءًا وَرُزْءًا
وَوُضُوءًا . وَوُضُوءًا» . وَإِن كَانَتْ بَعْدَ حَرْفٍ اتِّصَالَ كَتَبْتَهَا قَبْلَ الْأَلْفِ عَلَى شِبْهِ
يَاءٍ ، مِثْلُ : (احْتَمَلْتُ عُبْنًا وَاتَّخَذْتُ دِفْنًا وَرَأَيْتُ شَيْئًا) .

غَيْرَ أَنَّهُمْ تَرَكُوا كِتَابَتَهَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ الْمُرْتَكِزَةِ عَلَى الْفِ ، كِرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ
الْفَيْنِ فِي الْخَطِّ ، مِثْلُ : (سَمِعْتُ نَبَأًا وَرَأَيْتُ رَشَأً)^(٤) وَبَعْدَ الْهَمْزَةِ الْمَسْبُوقَةِ
بِأَلْفِ الْمَدِّ اعْتِبَاطًا ، لَا لِسَبِّ ، مِثْلُ : «لَبَسْتُ رِدَاءً ، وَشَرِبْتُ مَاءً»^(٥) .

وَإِنَّمَا تُكْتَبُ هَذِهِ الْأَلْفُ ، لِأَنَّ الْمُنُونُ الْمَنْصُوبُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْقَفَ عَلَيْهِ

= يكون عليها الشيء ، يقال : هو حسن البيعة ، أي الحالة .

(١) السوءة : العورة ، والخصلة القبيحة . والفاحشة .

(٢) السوعي : تأنيث الأسوأ ، كالحسني : تأنيث الأحسن .

(٣) السوءاء : الخصلة القبيحة . وهي أيضاً : ضد الحسناء ، يقال (سوءاً ولود خيراً من حسناً عقيم) .

(٤) الرشاء : ولد الظبي عندما يتحرك ويمشي .

(٥) وحتماً أن تكتب هكذا «رداءاً وماءاً» .

بالسكون ، بل يجب أن يُوقَفَ عليه بفتحةٍ ممدودة ، تتولد منها ألفُ المدِّ .
وسواءً في ذلك ما لحقته هذه الألفُ في الخط ، وما لم تلحقه لسببٍ أو
اعتباطاً .

كتابة الألف المتطرفة

الألفُ المتطرفةُ ، إما أن تكونَ آخرَ فعلٍ : كدعا ورمى وأعطى ، وإما
أن تكونَ آخرَ اسمٍ مُعربٍ عربيٍّ : كالفتى والعصا والمصطفى . وإما أن تكونَ
آخرَ اسمٍ مَبْنِيٍّ : كأنا ومهما . وإما أن تكونَ آخرَ حرفٍ : كعلَى ولولا . وإما
أن تكونَ آخرَ اسمٍ أعجميٍّ : كموسيقا .

فهي خمسة أنواع ولكلِّ نوعٍ حكمه في الرسم . وإليك بيان كلِّ نوعٍ
منها :

(١) و(٢) إن تطرَّفت الألفُ في فعلٍ أو اسمٍ مُعربٍ .

فإن كانت رابعةً فصاعداً ، كتبها ياءً مطلقاً . والحرفُ المشدَّدُ يُحسبُ
حرفين ، وكذلك الهمزة التي فوقها مدَّةٌ مُعَوَّضٌ بها عن ألفٍ محذوفةٍ ، مثل :
«حُبلى ودعوى وجُلَى وجُمادى ومستشفى - وأعطى وأملَى ولَبَى وحلَى وأتى
وأخى واهتدى وارضى واستولى واستعلى» . وإلا إذا لَزِمَ ، من كتابتها ياءً ،
اجتماعُ ياءينِ ، فتكتب ألفاً ، مثل : «استحيا وأحيا وسجايا ويحيا وزوايا وتزياً
ورياً ودنيا . وقد كتبوا «يحيى وربى علمين ، بياءينِ ، للترقية بين ما هو علمٌ
أو فعلٌ أو صفة . والقولُ في نحوهما كالقول فيهما .

وإن كانت ثالثةً ، فإن كانت منقلبةً عن الواو ، كتبها ألفاً ، مثل :
«العصا والقفا والدُّجا والرُّبا والضُّحا والدُّرا والعدا»^(١) - ودعا وغزا وعفا وعلا

(١) الكوفيون يكتبون ما كان من الأسماء مضموم الأول أو مكسورة بالياء ، وإن كانت ألفه أصلها =

وسما وتلا». وإن كانت منقلبةً عن ياءٍ كتبتُها ياءً، مثل: «الفتى والهوى والنوى والرَّحى والرحمى - ورمى ومشى وهدى وهوى وقضى».

وما كان من ذلك ممدوداً، فقصرته: كالبيضاء والجدعاء، أو مهموزاً، فسهَّلتُه: كتوضاً وتجزاً وملجاً ومُلتجاً، فلا يكتبُ بالياء، بل يكتبُ بالألفِ التي صارت آخراً، مثلُ: «البيضا والجدعا وتوضا وتجزا وملجا وملتجا».

واعلم أن من النحاة من يكتبُ الباءَ كله بالألفِ، حملاً للخطِ على اللفظِ، سواءً أكانت الألفُ ثالثةً أم فوق الثالثة، وسواءً أكانت منقلبةً عن واوٍ أم عن ياءٍ. قالوا: وهو القياس، وهو أنفى للغلط. وهذا ما اختاره أبو علي الفارسي، كما في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي. وهو مذهبٌ سهل، لكنه لم يشتهر، ولم ينتشر. والكتابُ قديماً وحديثاً على خلافه.

(٣) إذا تطرَّفت الألفُ في اسمٍ مبني، كتبت ألفياً، مثلُ: «أنا ومهما»، إلا خمس كلمات منها، كتبوها فيها بالياء، وهي: «أنتى ومتى ولدى والألى» (اسم موصول بمعنى الذين) وأولى (اسم إشارة للجمع، كأولاء).

(٤) إذا تطرَّفت الألفُ في حرفٍ من حروف المعاني، كتبت ألفاً، مثلُ: «لولا وكلاً وهلاً»، إلا أربعة أحرف، كتبوها فيها بالياء. وهي: «إلى وعلى وبلى وحتى».

(٥) إذا تطرَّفت الألفُ في اسمٍ أعجمي، كتبت ألفاً مطلقاً، ثلاثياً كان، أو فوق الثلاثي. ولا فرق بين أن يكون من أسماء الناس أو البلاد أو غيرها، مثلُ: «بُغا ولوقا وتمليخا وزليخا وبحيرا» (وهي أعلامُ أناس)،

= الواو. فيكتبون الذرا والعدا ونحوهما هكذا: «الدرى والعدى». وجمهور الكتاب على رأيهم في ذلك. وهو خلاف القياس، والقول الأول قول البصريين وهو القياس.

وأريحا ويافا وحيفا وطنطا والرُّها (وهي أسماء بلدان) وبيِّعا (وهي اسم طير)،
وموسيقا وأرتماطيقا «وهما من مصطلحات الفنون والعلوم». وكتبوا (بخارى)،
من أسماء البلدان ، بالياء . وكتبوا أربعة من أعلام الناس بالياء أيضاً ، وهي
موسى وعيسى ومثى وكسرى . ومنهم من يكتب «مّتى» بالألف هكذا: «مّتا» .

الوصل والفصل

من الكلمات ما لا يصح الابتداء به ، كالضمائر المتصلة ومنها ما لا
يصح الوقفُ عليه ، كالحروف الموضوعّة على حرف واحدٍ ومنها ما يصح
الإبتداء به والوقف عليه ، وهو كل الكلمات ، إلا قليلاً منها .

فما صح الإبتداء به والوقف عليه ، وجب فصله عن غيره في الكتابة ،
لأنه يستقل بنفسه في النطق ، كالأسماء الظاهرة ، والضمائر المنفصلة ،
والأفعال والحروف الموضوعّة على حرفين فأكثر .

وما لا يصحُّ الإبتداء به ، وجب وصله بما قبله ، كالضمائر المتصلة ،
ونوني التوكيد ، وعلامة التانيث ، وعلامة التثنية ، وعلامة الجمع السالم .

وما لا يصحُّ الوقفُ عليه ، وجب وصله بما قبله ، كالضمائر ، ونوني
التوكيد ، وعلامة التانيث ، وعلامة التثنية ، وعلامة الجمع السالم .

وما لا يصحُّ الوقفُ عليه ، وجب وصله بما بعده ، كحروف المعاني
الموضوعّة على حرفٍ واحدٍ ، والمركب المزجيّ ، وما رُكّب مع المائة من
الآحاد : كأربعمائة ، والظُروف المضافة إلى «إذ» المُسنّنة : كيومئذٍ
وحيثُذ^(١) . فإن لم تُسننْ ، بأن تُذكر الجملة المحذوفة المعوّض عنها

(١) تنوين «إذ» هو تنوين عوض ، لأنه عوض عن جملة محذوفة . مثل : «هل تذكر إذ كنت تخطب؟
فحيثُذ رأيتك» . أي : «فحين إذ كنت تخطب رأيتك» ، راجع مبحث التنوين في أوائل الجزء
الأول من هذا الكتاب .

بالتنوين ، وجب الفصلُ مثلُ : «رَأَيْتَكَ حِينَ إِذْ كُنْتَ تَخْطُبُ» .

وكلا النوعين (أي ما يصحُّ الابتداءُ به ، وما لا يصحُّ الوقفُ عليه) يجب وصله ، كما رأيتُ ، لأنه لا يستقلُّ بنفسه في النطق . والكتابةُ تكون بتقدير الإبتداء بالكلمة والوقف عليها ، كما علمتُ في أول فصل الخط .

وقد وصلوا ، في بعض المواضع ، ما حقُّ أن يكتب منفصلاً ، كأنهم أعتبروا الكلمتين كلمةً واحدةً . وإليك تلك المواضع :

(١) وصلوا «ما» الإسمية بكلمة «سَيِّ» ، مثلُ : «أحِبُّ أصدقائي ، ولا سَيِّمًا زُهَيْرٍ» ، وبكلمة «نِعْمَ» إذا كُسرَتْ عَيْنُهَا ، مثلُ : «نِعْمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ» ، فإن سكنت عَيْنُهَا ، وجب الفصلُ ، مثلُ : «نِعْمَ مَا تَفْعَلُ» .

(٢) ووصلوا «ما» الحرفية الزائدة أيًا كان نوعها ، بما قبلها ، مثلُ : «طالما نصحتُ لك ، إنما إلهكم إلهٌ واحدٌ ، أتيتُ لكنما أسامةٌ لم يأت . عمًا قليل ليصبحنَّ نادمين . مما خطيئاتهم أغرقوا . أيما الأجلين قضيتُ . فلا عدوان عليَّ . أينما تجلسنَّ إجلس . إما تجتهدنَّ تنجح^(١) . إنه لحقٌ مثلما أنكم تنطقون^(٢) . اجتهدنَّ كيما تنجح» .

(٣) وصلوا «ما» المصدرية بكلمة «مثل» مثلُ : «اعتصم بالحق مثلما اعتصم به سلفك الصالح» ، وبكلمة «رَيْثٌ» ، مثلُ : «انتظرني رَيْثًا آتيك» ، وبكلمة «حين» مثلُ : «جِئْتُ حينما طلعت الشمسُ» ، وبكلمة «كل» مثلُ : «كلما أضاء لهم مَشَوْا فيه . كلما زرتني أكرمتك» . و«ما» بعد «كل» مصدرية ظرفية .

(١) إما ، أصلها : «إن ما» أبدلت النون ميماً ، وادغمت في الميم بعدها .

(٢) ما ، في مثلما ، زائدة هنا ، لا مصدرية ، كما قال بعضهم ، لأن الحرف المصدرية لا يدخل على مثله وقد سبقت «ما» هنا «إن» وهي حرف مصدرية .

(٤) وصلوا «مَنْ» استفهامية كانت ، أو موصولة ، أو موصوفية ، أو شرطية ، بمن وعن الجارَّتين فالاستفهامية مثل : «بِمَنْ أَنْتَ تَشْكُو^(١)؟» والموصولة مثل : «خُذِ الْعِلْمَ عَمَّنْ تَتَّقُ بِهِ» . والموصوفية مثل : «عَجِبْتُ مِمَّنْ مُحِبٌّ لَكَ يُؤْذِيكَ» ، أي من رجلٍ محبِّ لك . والشرطية مثل : «بِمَنْ تَبْتَعُدُ أَبْتَعُدُ ، وَعَمَّنْ تَرْضَ أَرْضَ» ، أي من تبتعدُ عنه أَنْتَ أبتعدُ عنه أَنَا ، ومن ترضَ عنه أَرْضَ عنه .

وصلوا (مَنْ) الإستفهامية بغي الجارة ، مثل : «فِيمَنْ تَرَعْبُ أَنْ يَكُونَ مَعَكَ؟ . فِيمَنْ تَرَى الْخَيْرَ؟» .

(٥) وصلوا «لَا» بكلمة «أَنْ» الناصبة للمضارع ، مثل : لثلاثا يعلم أهل الكتاب^(٢) «وَيَجِبُ أَلَّا تَدْعَ لِلْيَأْسِ سَبِيلًا إِلَى نَفْسِكَ» . ولا فرق بين أن تسبقها لأم التعليل الجارة وألا تسبقها ، كما رأيت .

هذا مذهب الجمهور . وذهب أبو حيان ومن تابعه إلى وجوب الفصل قال : وهو الصحيح ، لأنه الأصل ، مثل : «يجب أن لا تهمل» .

فإن لم تكن «أَنْ» ناصبة للمضارع ، وجب الفصل ، كأن تكون مخففة من «أَنْ» المشددة ، مثل : «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أي أنه ، أن تكون تفسيرية ، مثل : «قُلْ لَهُ : أَنْ لَا تَخَفْ» .

(٦) وصلوا «لَا» بكلمة «إِنْ» الشرطية الجازمة ، مثل : «إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ^(٣) ، إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ» .

(١) ممن أصلها : «من من» قلبت نون الأولى ميماً ، وادغمت في الميم بعدها .
(٢) والأصل : لأن لا ، أبدلت النون لأم ، وادغمت في اللام بعدها ، فصارت «لألا» فرسموا الهمزة على الياء فصارت «لثلاثا» ، وإنما رسموها على الياء ، لأنها صارت متوسطة ، باعتبار الكلمتين كأنهما كلمة واحدة : والمتوسطة المفتوحة بعد كسر تكتب على الياء ، كما في «فتنة ومئات» كما عرفت ذلك من قبل .

(٣) والأصل : إن لا ، أبدلت النون لأم . وادغمت في اللام بعدها فصارت «إلا» .

(٧) منهم من يصلُ «لا» بكلمة «كي»، مثلُ: لكيلا يكون عليك حرجٌ .
ومنهم من يوجب الفصل . والأمران جائزان . وقد جاء الوصلُ والفصلُ في
القرآن الكريم ، وقد وُصِلت في المصحف في أربعة مواضع ، منها : «لكيلا
يكون عليك حرجٌ» ومن الفصل قوله تعالى : ﴿ لكي لا يكون على المؤمنين
حرجٌ ﴾ وقوله : ﴿ كي لا يكون دولةً بين الأغنياء منكم ﴾ .

مباحث الفعل الإعرابية

وهو يشتمل على أربعة فصول :

١ - المبني والمعرب من الأفعال

الفعل كله مبني . ولا يُعربُ منه إلا ما أشبه الاسم ، وهو الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النسوة . وهذا الشبه إنما يقع بينه وبين اسم الفاعل . وهو يكون بينهما من جهتي اللفظ والمعنى .

أما من جهة اللفظ ، فلأنهما متفقان على عدد الأحرف والحركات والسكنات فيكتبُ : على وزن (كاتب) ومُكْرِمٌ على وزن (يُكْرِمُ) . وأما من جهة المعنى فلأنَّ كلاً منهما يكون للحال والاستقبال وباعتبار هذه المشابهة يسمّى هذا الفعل (مُضارعاً) ، أي مشابهاً ، فإن المضارعة معناها المشابهة ، يُقال : «هذا يُضارعُ هذا» ، أي يشابهه .

فإن اتصلت به نون التوكيد ، أو نون النسوة ، بُني ، لأن هذه النونات من خصائص الأفعال ، فاتصألهُ بهنَّ يُبعدُ شَبههُ باسم الفاعل فيرجعُ إلى البناء الذي هو أصل في الأفعال .

٢ - بناء الفعل الماضي

يبني الماضي على الفتح ، وهو الأصلُ في بنائه ، نحو: «كتب». فإن كان معتلاً الآخر بالألف ، كرمى ، ودعا ، بني على فتحٍ مقدّر على آخره . فإن اتصلت به تاء التانيث ، حُذِفَ آخرُه ، لاجتماع الساكنين : الألفِ والتاء ، نحو : «رمتُ ودعتُ» والأصل «رماثُ ودعاثُ» . ويكون بناؤه على فتحٍ مقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .

(وليست حركة ما قبل تاء التانيث هنا حركة بناء الماضي على الفتح ، لأن حركة البناء - كحركة الإعراب - لا تكون إلا على الأحرف الأخيرة من الكلمة والحرف الأخير هنا محذوف كما رأيت) .

وإن كان معتلاً الآخر بالواو أو الياء ، فهو كالصحيح الآخر - مبني على فتح ظاهر : كسروُتُ ورضيُتُ .

ويبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة ، لأنها حرفٌ مدٌ وهو يقتضي أن يكون قبله حركةٌ تجانسُهُ ، فيبنى على الضم لمناسبة الواو نحو : «كتبوا» .

فإن كان معتلاً الآخر ، بالألف ، حذفت لالتقاء الساكنين ، وبقي ما قبل الواو مفتوحاً ، كرمواً ودعواً ، والأصل : «رَماوا ودعَواوا» ويكون حينئذٍ مبنياً على ضمٍ مقدّر على الألف المحذوفة .

(وليست حركة ما قبل الواو حركة بناء الماضي على الفتح ، لأن الماضي مع واو الجماعة يبني على الضم ، ولأن حركة البناء كما قدمنا ، إنما تكون على الحرف الأخير والحرف الأخير هنا محذوف كما علمت) .

وإن كان معتلاً الآخر بالواو ، أو الياء ، حُذِفَ آخرُه وضمَّ ما قبله بعد

حذفه ، ليناسب واو الجماعة ، نحو : «دُعُوا وسرُوا ورَضُوا» ، والأصل :
دُعُواوسرُواورَضُوا «وبوزن «كُتِبُوا وَظُرْفُوا وفِرِحُوا» .

(استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ، دفعاً للثقل ، فاجتمع ساكتان : حرف العلة وواو الجماعة ، فحذف حرف العلة ، منعاً للالتقاء الساكنين ، ثم حرك ما قبل واو الجماعة بالضم ليناسبها . فبناء مثل ما ذكر ، إنما هو ضم مقدر على حرف العلة المحذوف لاجتماع الساكنين ، فليست حركة ما قبل الواو هنا حركة بناء الماضي على الضم وإنما هي حركة اقتضتها المناسبة للواو ، بعد حذف الحرف الأخير . الذي يحمل ضمة البناء .

ويبنى على السكون إن اتصل به ضمير رفع متحرك ، كراهية اجتماع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة ، نحو : كَتَبْتُ وكتبتَ وكتبتِ وكتبتنَ وكتبتنا .

(وذلك لأن الفعل والفاعل والمضمر المتصل كالشيء الواحد ، وإن كانا كلمتين ، لأن الضمير المتصل بفعله يحسب كالجاء منه . وأما نحو : «أكرمت واستخرجت» مما لا تتوالى فيه أربع حركات ، إن بني على الفتح مع الرفع المتحرك «فقد حمل في بنائه على السكون على ما تتوالى فيه الحركات الأربع ، لتكون قاعدة بناء الماضي مطردة) .

وإذا اتصل الفعلُ المعتلُّ الآخر بالألف ، بضمير رفع متحرك ، قلبت ألفه ياء ، إن كانت رابعة فصاعداً ، أو كانت ثلاثة أصلها الياء . نحو : «أعطيتُ واستحييتُ وأتيتُ . فإن كانت ثلاثة أصلها الواو ردت إليها ، نحو : «علوتُ وسموتُ» .

فإن كان معتلُّ الآخر بالواو أو الياء ، بقي على حاله ، نحو : «سروتُ ورضيتُ» .

٣ - بناء الأمر

يُنَى الأمر على السكون وهو الأصل في بنائه ، وذلك إن اتصل بنون النسوة ، نحو: (اكتبين)، أو كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء : كاتبت .

وعلى حذف آخره ، إن كان معتل الآخر ، ولم يتصل به شيء : كانح واسع وارم .

وعلى حذف النون ، إن كان متصلاً بألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو باء المخاطبة : كاتبا ، وكتبوا ، وكتبي .

وعلى الفتح ، إن اتصلت به إحدى نوني التوكيد : كاتبتين وكتبتين .

وإذا اتصلت نون التوكيد المشددة بضمير التثنية ، أو واو الجماعة أو باء المخاطبة في الأمر ثبتت الألف معها ، وكسرت النون نحو : «اكتبان»^(١) ، وحذفت الواو والياء ، حذراً من التقاء الساكنين ، نحو : «اكتبين»^(٢) و«اكتبين»^(٣) . ويبقى الأمر مبنياً على حذف النون . والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين هو الفاعل .

وكذا إن اتصلت النون المخففة بالواو أو الياء ، كاتبتين وكتبتين . أما بالألف فلا تتصل ، فلا يقال : اكتبان .

(١) اكتبان فعل أمر مبني على حذف النون . والألف : ضمير الفاعل والنون المشددة حرف توكيد .

(٢) اكتبين : فعل أمر مبني على حذف النون . والواو المحذوفة ، لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل . والنون المشددة حرف توكيد .

(٣) اكتبين : فعل أمر مبني على حذف النون . والياء المحذوفة ، لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل . والنون المشددة حرف توكيد .

٤ - إعراب المضارع وبنائه

إذا انتظم الفعل المضارع في الجملة ، فهو إما مرفوع أو منصوب ، أو مجزوم . وإعرابه إما لفظي ، وإما تقديري ، وإما محلي .

وعلامة رفعه الضمة ظاهرة ، نحو : (يفوزُ المتقون) ، أو مقدرة نحو : «يعلو قدرُ من يقضي بالحق» ، ونحو : «بخشى العاقل ربهُ» .

وعلامة نصبه الفتحة : ظاهرة ، نحو : «لن أقول إلا الحق» ، أو مقدرة ، نحو : «لن أحشى إلا الله» .

وعلامة جزمه السكون نحو : ﴿ لم يلدُ ولم يُولدُ ﴾ .

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعاً ، وبالفتحه نصباً ، وبالسكون جزماً إن كان صحيح الآخر ، ولم يتصل بآخره شيء .

فإن كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو : «لم يسع ، ولم يرم ، ولم يدع» . وتكون علامة جزمه حذف الآخر .

وإن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، فهو معربٌ بالحرف ، بالنون رفعاً ، نحو : «يكتبان ويكتبون وتكتبان» وبحذفها جزماً ونصباً ، نحو : «إن يلزموا معصية الله ، فلن يفوزوا برضاه» .

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد ، أو نون النسوة ، فهو مبني ، مع الأوليين على الفتح نحو : «يكتبن ويكتبن» ، ومع الثالثة على السكون نحو : «الفتيات يكتبن» : ويكون رفعه ونصبه وجزمه حينئذ محلياً .

فإن لم يتصل آخره بنون التوكيد مباشرة بل فصلَ بينهما بضمير التثنية ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، لم يكن مبنيًا ، بل يكون مُعرباً بالنون رفعاً ، وبحذفها نصباً وجزماً . ولا فرق بين أن يكون الفاصل لفظياً ، نحو :

«يكتبان»^(١) أو تقديرًا نحو: «يكتبن وتكتبن»^(٢)، لأن الأصل «تكتبون وتكتبن».

(حذفت نون الرفع، كراهية اجتماع ثلاث نونات: نون الرفع ونون التوكيد المشددة^(٣)) ثم حذفت واو الجماعة وياء المخاطبة، كراهية اجتماع ساكنين: الضمير والنون الأولى من النون المشددة).

واعلم أن نون التوكيد المشددة، إن وقعت بعد ألف الضمير، ثبتت الألف وحذفت نون الرفع، دفعاً لتوالي النونات، غير أن نون التوكيد تُكسر بعدها تشبيهاً لها بنون الرفع بعد ضمير المثنى، نحو: «يكتبان».

وإن وقعت بعد واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، حذفت نون الرفع دفعاً لتوالي الأمثال. أما الواو والياء، فإن كانت حركة ما قبلهما الفتح ثبتتا، وضمت واو الجماعة، وكسرت ياء المخاطبة، وبقي ما قبلهما مفتوحاً على حاله، فتقول في يخشون وترضين: «تخشون وترضين». وإن كان ما قبل الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً حذفتا. حذراً من التقاء الساكنين، وبقيت حركة ما قبلهما، فتقول في تكتبون وتكتبن وتغزون وتغزين: «تكتبن وتكتبن وتغزن وتغزن».

وإذا ولي نون النسوة نون التوكيد المشددة وجب الفصل بينهما بألف، كراهية توالي النونات، نحو: «يكتبان» أما النون المخففة فلا تلحق نون النسوة.

(١) يكتبان: فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال (أي النونات الثلاث)، والألف ضمير الفاعل.

(٢) يكتبن وتكتبن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال والواو المحذوفة من «يكتبن»، لالتقاء الساكنين، هما ضمير الفاعل.

(٣) وذلك لأن الحرف المشدد، وإن كان حرفاً واحداً في الخط، فهو في اللفظ حرفان فالنون المشددة حرفان أولهما ساكن.

وحكم نوني التوكيد ، مع فعل الأمر ، كحكماهما مع المضارع في كل ما تقدم .

المضارع المرفوع

يُرفع المضارعُ ، إذا تجرَّدَ من النواصب والجوازم . ورافعهُ إنما هو تجرُّده من ناصبٍ أو جازمٍ .

(فالتجرد هو عامل الرفع فيه ، فهو الذي أوجب رفعه . وهو عامل معنوي ، كما أن العامل في نصبه وجزمه هو عامل لفظي لأنه ملفوظ).

وهو يُرفعُ إما لفظاً ، وإما تقديرأً ، كما سلف ، وإما محلاً ، إن كان مبنياً ، نحو : «لاجتهدن»^(١) ونحو : «الفتياتُ يجتهدن»^(٢) .

المضارع المنصوب ونواصبه

يُنصبُ المضارعُ إذا سبقته إحدى النواصب .

وهو يُنصبُ إما لفظاً ، وإما تقديرأً ، كما سلف ، وإما محلاً ، إن كان مبنياً مثل : «على الأمهاتِ أن يعتنين بأولادهن»^(٣) .

(١) لاجتهدن : اللام لام جواب القسم : واجتهدن : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد . وهو مرفوع محلاً لتجرده من النواصب والجوازم . (فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . ونون التوكيد الثقيلة . حرف مبني على الفتح ، ولا محل له من الإعراب كشأن جميع الحروف .

(٢) الفتيات : مبتدأ واجتهدن . فعل مضارع مبني على السكون ، لاتصاله بنون النسوة ، وهو مرفوع محلاً ، لتجرده من النواصب والجوازم . ونون النسوة . ضمير الفاعل . وهو مبني على الفتح . وهو في محل رفع لأنه فاعل . والجملة خبر المبتدأ .

(٣) يعتنين : فعل مضارع ، مبني على السكون ، لاتصاله بنون الإناث ، وهذه النون ، هي : ضمير الفاعل .

ونواصبُ المضارع أربعةَ أحرفٍ ، وهي :

(١) أنْ ، وهي حرفُ مَصْدَرِيَّةٍ ونصبٍ واستقبالٍ ، نحوَ : «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ» .

وسميت مصدرية ، لأنها تجعلُ ما بعدها في تأويل مصدر ، فتأويل الآية : «يُرِيدُ اللَّهُ التَّخْفِيفَ عَنْكُمْ» : وسميت حرف نصب ، لنصبها المضارع . وسميت حرف استقبال ، لأنها تجعل المضارع خالصاً للاستقبال . وكذلك جميع نواصب المضارع تمحضه الاستقبال^(١) بعد أن كان يحتمل الحال والإستقبال .

ولا تَقَعُ بعد فعلٍ بمعنى اليقين والعلمِ الجازمِ .

فإن وقعت بعد ما يدلُّ على اليقين ، فهي مُخَفَّفَةٌ من «أَنَّ» ، والفعل بعدها مرفوعٌ ، نحو : «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا» ، أي أنه لا يَرِجِعُ .

وإن وقعت بعد ما يدلُّ على ظنٍّ أو شبهه ، جازَ أن تكون ناصبةً للمضارع ، وجازَ أن تكونَ مُخَفَّفَةً من المُشَدَّدةِ ، فالفعلُ بعدها مرفوعٌ . وقد قُرِئَتِ الآيةُ : «وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً» ، بنصب «تكون» ، على أنَّ «أَنَّ» ناصبةٌ للمضارع ، وبرفعه على أنها مخففةٌ من «أن» . والنصب أرجح عندَ عدمِ الفصلِ بينها وبين الفعلِ بلا ، نحو : «أَحْسِبُ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا» والرفعُ والنصبُ سواءٌ عندَ الفصلِ بها ، كالأية الأولى . فإن فصلَ بينهما بغير «لا» كَقَدْ والسين وسوف ، تعيَّنَ الرفعُ ، وأن تكونَ «أَنَّ» مُخَفَّفَةً من المُشَدَّدةِ ، نحو : «ظَنَنْتُ أَنْ قَدْ تَقَوْمُ ، أَوْ أَنْ سَتَقَوْمُ ، أَوْ أَنْ سَوْفَ تَقَوْمُ» .

(١) أي : تجعله للاستقبال المحض وتخلصه له يقال : «محضته النصح - من باب فتح - ومحضته أخلصته له .

واعلم أن «أن» الناصبة للمضارع ، لا تستعمل إلا في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها ، فجاز أن تقع بعد الظن وشبهه ، وبعد ما لا يدل على يقين أو ظن ، وامتنع وقوعها بعد أفعال اليقين والعلم الجازم ، لأن هذه الأفعال إنما تتعلق بالمحقق ، فلا يناسبها ما يدل على غير محقق ، وإنما يناسبها التوكيد ، فلذا وجب أن تكون «أن» الواقعة بعدها مخففة من المشددة المفيدة للتوكيد .

(٢) لن ، وهي : حرف نفي ونصب واستقبال ، فهي في نفي المستقبل كالسين وسوف في إثباته . وهي تفيده تأكيد النفي لا تأييده وأما قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ ، فمفهوم التأييد ليس من «لن» ، وإنما هو من دلالة خارجية ، لأن الخلق خاص بالله وحده .

(وهي على الصحيح ، مركبة من «لا» النافية و«أن» المصدرية الناصبة للمضارع وصلت همزتها تخفيفاً وحذفت خطأ تبعاً لحذفها . وقد صارتا كلمة واحدة لنفي الفعل في الاستقبال).

(٣) إذن ، وهي : حرف جواب وجزاء ونصب واستقبال ، تقول : «إذن تفلح» ، جواباً لمن قال : «سأجتهد» . وقد سميت حرف جواب لأنها تقع في كلام يكون جواباً لكلام سابق . وسميت حرف جزاء ، لأن الكلام الداخلة عليه يكون جزاء لمضمون الكلام السابق . وقد تكون للجواب المحض الذي لا جزاء فيه ، كأن تقول لشخص : «إني أحبك» ، فيقول : «إذن أظنك صادقاً» ، فظنك الصدق فيه ليس فيه معنى الجزاء لقوله : «إني أحبك» .

وأصلها ، عند التحقيق ، إما «إذا» الشرطية الظرفية ، حذف شرطها و عوض عنه بتووين العوض^(١) ، فجرت مجرى الحروف بعد ذلك : ونصبوا بها

(١) فتويناها عوض من جملة الشرط المحذوفة .

المضارع، لأنه إن قيل لك «آتيك»، فقلت «إذن أكرمك»، فالمعنى إذا جئتني، أو إذا كان الأمر كذلك أكرمك. وإما مركبة من «إذ» و«إن» المصدرية، فإن قال قائل: «أزورك». فقلت: «إذن أكرمك» فالأصل: «إذ إن تزورني أكرمك» ثم ضمنت معنى الجواب والجزاء.

أما كتابتها فالشائع أن تكتب بالنون عاملة ومهملة. وقيل: تكتب بالنون عاملة. وبالالف منونة مهملة. أما عند الوقف فالصحيح أن تبدل نونها ألفاً تشبيهاً لها بتتوين المنصوب، كما أبدلوا نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف كذلك. أما رسمها في المصحف فهو بالالف عاملة ومهملة. ورسم المصحف لا يقاس عليه، كخط العروضيين. وقد سبق الكلام على ذلك).

وهي لا تنصب المضارع إلا بثلاثة شروط.

الأول: أن تكون في صدر الكلام، أي صدر جملتها، بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها. وذلك كأن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها ونحو: «أنا إذن أكافئك» أو جواب شرط، نحو: «إن تزورني إذن أزرك» أو جواب قسم، نحو: «والله إذن لا أفعل». فإن قلت: «إذن والله لا أفعل»، فقدمت «إذن» على القسم، نصبت الفعل لتصدرها في صدر جملتها.

ومن عدم تصدرها، لوقوعها جواب قسم، قول الشاعر:

لئن جاد لي عبد العزيز بمثلها

وأمكنني منها، إذن لا أقبيلها

(فقد رفع «أقبيل» لأن «إذن» لم تتصدر، لكونها في جواب قسم مقدر،

دلت عليه اللام التي قبل «إن» الشرطية. والتقدير: والله لئن جاد لي «.

وجواب الشرط محذوف للدلالة جواب القسم عليه. وقد أهملت «إذن»

لوقوعها بين القسم وجوابه، لا بين الشرط وجوابه، كما قاله بعضهم، لأنه

إذا اجتمع شرط وقسم ، فالجواب للسابق منهما . وجواب المتأخر محذوف ،
لدلالة جواب الآخر عليه .

وإذا سبقتها الواو أو الفاء ، جاز الرفع وجاز النصب . والرفع هو
الغالب . ومن النصب قوله تعالى : (في قراءة غير السبعة) : ﴿ وإن كادوا
لَيَسْتَفْرُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ، وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ،
وقوله : ﴿ أم لهم نصيب من الملك ، فإذا لا يؤتوا الناس نقيراً ﴾ وقرأ
السبعة : ﴿ وإذا لا يلبثون . . . وإذا لا يؤتون ﴾ ، بالرفع . وإذا قلت : « إن
تجتهد تنجح ، وإذن تفرح » ، جزم « تفرح » ، وألغيت « إذن » ، إن أردت
عطفه على الجواب « تنجح » ، فيكون التقدير : « إن تجتهد تنجح وتفرح » ،
وذلك لعدم تصدرها ، ورفعه أو نصبه ، إن أردت العطف على جملة
الشرط والجواب معاً ، لأنهما كالجمله الواحدة . وإنما جاز الوجهان ،
لوقوعها بعد الواو . ويكون العطف من باب الجمل ، لا من باب عطف
المفردات . فتكون حينئذ صدر جملة مستقلة مسبوقه بالواو ، فيجوز
الوجهان . رفع الفعل ونصبه .

فإن كان شيء من ذلك ألغيتها ورفعت الفعل بعدها ، إلا إن كان جواب
شرطٍ جازمٍ ، فتجزمه ، كما رأيت ، ونحو : « إن تجتهد إذن تلق خيراً » .
فعدم التصدير ، المانع من إعمالها ، إنما يكون في هذه المواضع الثلاثة ،
لا غير .

الثاني : أن يكون الفعل بعدها خالصاً للاستقبال . فإن قلت : إذن
أظنك صادقاً « جواباً لمن قال لك : « إني أحبك » ، رفعت الفعل لأنه
للحال .

الثالث : ألا يفصل بينها وبين الفعل بفواصلٍ غير القسم و(لا) النافية ،
فإن قلت : « إذن هم يقومون بالواجب » . جواباً لمن قال : « وجود الأغنياء

بالجمال في سبيل العلم» . كان الفعلُ مرفوعاً ، للفصل بينهما بغير الفواصل الجائزة .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : إِذَنْ أَنْتَظِرْكَ ، في جواب من قال لك (سأزورك) فَإِذَنْ هنا مصدرٌ ، والفعلُ بعدها خالصٌ للاستقبال . وليس بينها وبينه فاصل .

فإن فصلَ بينهما بالقسم ، أو «لا» النافية ، فالفعلُ بعدها منصوبٌ فالأولُ نحو : «إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرِمَكَ» وقول الشاعر :

إِذَنْ ، وَالسَّهْ ، تَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ
تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ السَّمَشِيِّ

والثاني نحو : «إِذَنْ لَا أَجِيْتُكَ» .

وأجاز بعضُ النحاة الفصلَ بينهما - في حال النصب - بالنداء ، نحو : «إِذَنْ يَا زُهَيْرُ تَنَجَّحْ» ، جواباً لقوله : «سأجتهدُ» . وأجاز ابنُ عصفورِ الفصلَ أيضاً بالظرف والجار والمجرور . فالأولُ نحو : «إِذَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَجِيْتُكَ» والثاني نحو : «إِذَنْ بِالْحَدِّ تَبْلُغُ الْمَجْدَ» . وقد جمعَ بعضهمُ شروطَ إعمالها والفواصل الجائزة بقوله :

أَعْمَلُ «إِذَنْ إِذَا أَتَيْتَكَ أَوْلاً
وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبِلاً

واحدراً ، إِذَا أَعْمَلْتَهَا ، أَنْ تَفْصِلَا
إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا
وَأَفْصِلُ بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ عَلَى
رَأْيِ ابْنِ عَصْفُورٍ رَئِيسِ النُّبَلَا

وبعضهم يُهملُ «إذن» ، مع استيفائها شروطَ العمل . حكى ذلك سيوييه عن بعض العرب . وذلك هو القياس . لأن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصّة . و«إذن» غيرُ مختصّة ، لأنها تباشرُ الأفعال ، كما علمت ، والأسماء ، مثل : «أأنتُ تُكرِّمُ اليتيمَ؟ إذن أنتَ رجلٌ كريمٌ» .

(٤) كي ، وهي : حرف مَصَدْرِيَّةٌ ونصبٍ واستقبال . فهي مثل : «أُن» ، تجعل ما بعدها في تأويل مصدر . فإذا قلتُ : «جئتُ لكي أتعلّم» ، فالتأويلُ : «جئتُ للتعلم» وما بعدها مؤوَّلٌ بمصدرٍ مجرورٍ باللام .

والغالبُ أن تسبقها لامُ الجرِّ المُفيدة للتعليل ، نحو : «لكيلا تأسوا على ما فاتكم» . فإن لم تسبقها ، فهي مُقدِّرةٌ ، نحو : «استقيم كي تُفلح» ويكون المصدرُ المؤوَّلُ حينئذ في موضع الجرِّ باللام المُقدِّرة ، أو يكون منصوباً على نزع الخافض .

النَّصْبُ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ

قد اختصت «أَنْ» من بين أخواتها بأنها تنصبُ ظاهرةً ، نحو : «يريدُ الله أن يُخفِّفَ عنكم» ، ومُقدِّرةً ، نحو : «يريدُ الله ليبيِّنَ لكم» أي لأن يُبيِّنَ لكم .

وإضمارها على ضربين : جائزٌ وواجبٌ .

(١) إضمار أن جوازاً :

تقدَّر «أَنْ» جوازاً بعد ستة أحرف :

(١) لامُ كي (وتسمى لامُ التعليل أيضاً ، وهي : اللامُ الجارّةُ ، التي يكون ما بعدها علّةً لما قبلها وسبباً له ، فيكون ما قبلها مقصوداً لحصول ما بعدها ، نحو : «وأنزَلنا إليك الذكرَ لتبيِّنَ للناس»^(١) .

(١) أي : لأجل أن تبين . فانزال الذكر مقصود للتبيين .

وإنما يجوزُ إضمارُ (أن) بعدها إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة .

فإن اقترنت باحدهما ، وجب إظهارُها . فالنافية نحو : «لثلا يكون للناس على الله حُجَّةٌ» والزائدة نحو : «لثلا يعلم أهلُ الكتاب»^(١) .

(٢) لام العاقبة ، وهي «اللام الجارة التي يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له ، لا علة في حصوله ، وسبباً في الإقدام عليه ، كما في لام كي . وتسمى لام الصيرورة ، ولام المآل ، ولام النتيجة أيضاً» ، نحو : «فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً»^(٢) .

(والفعل . بعد هاتين اللامين ، في تأويل مصدر مجرور بهما . و«أن» المقدره هي التي سبكته في المصدر ، فتقدير قولك : جئت لأتعلم : (جئت للتعلم) . والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما . واعلم أن الكوفيين يقولون : إن النصب إنما هو بلام كي ولام العاقبة . لا بأن مضمرة . وهو مذهب سهل خال من التكلف . علمه مشينا في كتبنا المدرسية ، تسهيلاً على الطلاب) .

(٣) ٤ و ٥ و ٦ الواو والفاء وثم وأو العاطفات إنما ينصب الفعل بعدهن بأن مضمرة ، إذا لزم عطفه على اسمٍ محضٍ ، أي جامد غير مشتق ، وليس في تأويل الفعل ، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة ، لأن الفعل لا يُعطف إلا على الفعل ، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله ، كأسماء الأفعال والصفات التي في الفعل فإن وقع الفعل في موضع اقتضى فيه عطفه على اسمٍ محضٍ قُدِّرَتْ (أن) بينه وبين حرف العطف ، وكان المصدر المؤول بها هو المعطوف على اسم قبلها .

(١) أي : ليعلموا . أي لأجل أن يعلموا . فلا هنا زائدة للتأكيد .

(٢) أي : التقطوه . فكانت عاقبة عملهم إن كان عدواً لهم وحزناً ، فهم لم يلتقطوه ليكون لهم كذلك لكن عاقبة الأمر كانت هكذا .

فمِثَالُ الْوَاوِ : «يَأْبَى الشُّجَاعُ الْفِرَارَ وَيَسْلَمُ» ، أَي : «وَأَنْ يَسْلَمَ» ،
وَالْتَأْوِيلُ : «يَأْبَى الْفِرَارَ ، وَالسَّلَامَةَ» ، وَنَحْوُ : «لَوْلَا اللَّهُ وَيَلْطَفُ بِي لَهَلَكْتُ»
أَي : وَأَنْ يَلْطَفُ بِي . وَالتَّأْوِيلُ : لَوْلَا اللَّهُ وَلَطْفُهُ بِي . وَمِنْهُ قَوْلُ مَيْسُونَ (١) :

وَلَبَسَ عُبَاءٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (٢)

أَي : لَبَسَ عُبَاءً وَقَرَّةَ عَيْنِي .

وَمِثَالُ الْفَاءِ : «تَعَبُكَ» ، فَتَنَالَ الْمَجْدَ ، خَيْرٌ مِنْ رَاحَتِكَ فَتَحَرَّمَ الْقَصْدَ» ،
أَي : «خَيْرٌ مِنْ رَاحَتِكَ فَحَرَمَانِكَ الْقَصْدَ» .

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَلَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ
مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِّ (٣)

أَي : لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فِإَرْضَاؤِهِ .

وَمِثَالُ : (ثَم) : «يَرْضَى الْجَبَانَ بِالْهَوَانِ ثُمَّ يَسْلَمُ» ، أَي : «يَرْضَى
بِالْهَوَانِ ثُمَّ السَّلَامَةَ» وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ، ثُمَّ أَعْقَلَهُ
كَالْثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرَ (٤)

(١) مَيْسُونَ : امْرَأَةٌ بَدْوِيَّةٌ تَزَوَّجَهَا مَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ أَوَّلَ الْخُلَفَاءِ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ ، فَكْرِهَتْ عَيْشَ

الْحَضَارَةِ وَرَفَاهِيَتِهَا ، فَقَالَتْ آيَاتاً مِنْهَا هَذَا الْبَيْتَ فَطَلَّقَهَا وَأَعَادَهَا إِلَى أَهْلِهَا .

(٢) الشُّفُوفُ : الثِّيَابُ الرِّقَاقُ . وَاحِدُهَا «شَفٌّ» بِفَتْحِ الشَّيْنِ .

(٣) تَوَقُّعُ الْأَمْرِ : أَنْتَظِرُ وَقَوْعُهُ وَكَوْنُهُ . وَالْمُعْتَرُّ الَّذِي يَتَعَرَّضُ لِلْمَسْأَلَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْأَلَ ، فَهُوَ عَكْسُ

الْقَانِعِ ، وَهُوَ مَنْ يُسْأَلُ وَيَتَذَلَّلُ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرِّ ﴾ أَي : مَنْ سَأَلَ وَمَنْ لَمْ

يَسْأَلْ . وَالْإِتْرَابُ ، بِكَسْرِ الِهْمِزَةِ : الْغَنَى ، وَالتَّرَبُّ بِفَتْحَتَيْنِ : الْفَقْرُ . وَالْمَعْنَى : لَوْلَا إِنِّي

أَتَوَقَّعُ ذَا حَاجَةٍ إِلَى مَعْرُوفِي وَبِذَلِّي ، مَا كُنْتُ أَفْضَلُ الْغَنَى عَلَى الْفَقْرِ .

(٤) سَلَيْكُ : رَجُلٌ كَانَ قَدْ أْتَى مُتَكَرِّراً قَتْلَهُ الشَّاعِرَ ، ثُمَّ عَقَلَهُ . أَي دَفَعَهُ دَيْتَهُ . فَقَالَ هَذَا الْبَيْتُ =

أي : قتلي سُلَيْكَا ثم عقلي إياه :

ومثال (أو) : «الموتُ أو يبلغ الإنسانُ مأمَلَهُ أَفْضَلُ» أي : «الموتُ أو بُلُوغُهُ الأملُ أَفْضَلُ» ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ ، أي : «إلا وحياً ، أو إرسال رسولٍ» .

فإن في جميع ما تقدم ، مقدرة . والفعل منصوب بها ، وهو مؤوَّلٌ بمصدر معطوف على الاسم قبله ، كما رأيت .

(٢) اضممار «أن» وجوباً :

تَقْدَرُ (أن) وجوباً بعد خمسة أحرف^(١) :

(١) لام الجحود «وسماها بعضهم لامَ النفي^(٢)» ، وهي لامُ الجبر التي تقع بعد (ما كان) أو (لم يكن) الناقصتين ، نحو : «ما كان الله ليظلمهم» ، ونحو : «لم يكن الله ليغفر لهم» .

(فيظلم ويغفر: منصوبان بأن مضمرة وجوباً ، والفعل بعدها مؤول بمصدر مجرور باللام . وخبر كان ويكن مقدر . والجار والمجرور متعلقان : بخبرها المقدر والتقدير : «ما كان الله مريداً لظلمهم ، ولم يكن مريداً لتعذيبهم» .

= تمثيلاً لحاله ، في كونه ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لشرب البقر . وذلك ان إنائها إذا عانت الماء ضرب الثور لتخاف فتشرب . ولا يضربونها لأنها ذات لين .

(١) هذا مذهب الصريين ، من أن النصب هو بأن مضمرة بعد هذه الأحرف الخمسة . وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف هي بنفسها الناصبة للفعل : فالنصب بها لا بأن مضمرة وهو مذهب حان من التكلف . وعليه درجتا في كتبنا المدرسية تسهياً على الطلاب .

(٢) تسميتها بلام الجحود من تسمية العام بالخاص ، لأن الجحود إنما هو إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار ، والنحويون أرادوا بالجحود هنا النفي مطلقاً ، لا نفي ما تعرف فقط . ولذا صوب ابن النحاس تسميتها بلام النفي .

فإن كانتا تامتين ، جاز (إظهار أن) بعدها ، لأنها حينئذ لام التعليل نحو : « ما كان الإنسان ليعصي ربّه ، أو لأن يعصيه » ، أي : ما وجد ليعصيه :

(٢) فاء السببية «وهي التي تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها ، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها» ، كقوله تعالى : ﴿ كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبي ﴾ .

(فإن لم تكن الفاء للسببية ، بل كانت للعطف على الفعل قبلها ، أو كانت للاستئناف لم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة . بل يعرب في الحالة الأولى باعراب ما عطف عليه ، كقوله تعالى : ﴿ لا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ ، أي ليس هناك إذن لهم ولا إعتذار منهم : ويرفع في الحالة الأخرى ، كقوله سبحانه : ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له : كن فيكون ﴾ أي : « فهو يكون إذا أَرَادَهُ » فجملة « يكون » ليست داخلة في مقول القول ، بل هي جملة مستقلة مستأنفة . ومنه قول الشاعر :

ألم تسأل الربيع القواء فينطق

وهل تخبرنك اليوم ببيداء سملق^(١)

(أي : فهو ينطق إن سألته) :

(٣) واو المعية «وهي التي تُفيدُ حصولَ ما قبلها مع ما بعدها ، فهي

بمعنى (مَعَ) تُفيدُ المصاحبة» كقول الشاعر :

لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتأتي مثله

عأر عليك، إذا فعلت، عظيم

(١) الربيع : المنزل . والقواء بفتح القاف : الخالي الذي لا أنيس فيه . والبيداء الأرض القفر . والسملق بفتح فسكون : الصفصف وهو : المُطمئن المستوي من الأرض .

(فإن لم تكن الواو للمعية، بل كانت للعطف، أو للاستئناف، فيعرب الفعل بعدها في الحالة الأولى، بإعراب ما قبله، نحو: «لا تكذب وتعاشر الكاذبين»، أي ولا تعاشرهم . ويرفع في الحالة الأخرى، نحو: «لا تعص الله ويراك»، أي: وهو يراك . والمعنى : هو يراك ، فلا تعصه . فالواو ليست للمعية ، ولا للعطف، بل هي للاستئناف .)

وخلاصة القول : إن إعراب الفعل بعد الفاء والواو يتوقف على مراد القائل . فإن أراد السببية ، فالنصب . وإن أراد العطف ، فالإعراب بحسب المعطوف عليه . وإن لم يرد هذا ولا ذلك ، بل أراد استئناف جملة جديدة ، فالرفع . ليس المراد بالاستئناف قطع الارتباط بين الجمل في المعنى بل المراد الارتباط اللفظي ، أي الإعرابي . واعلم ان المروري من ذلك ، من آية أو شعر ، ينطق به على روايته وقد تحتمل الأوجه الثلاثة في كلام واحد ، وقد مثلوا له بقولهم : «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» . فإن أردت النهي عن الأمرين معاً ، جزمت ما بعد الواو ، لأنها حينئذ للعطف . وإن أردت النهي عن الجمع بينهما ، نصبت ما بعدها ، لأنها حينئذ للمعية . وإن أردت النهي عن الأول وحده ، وإباحة الآخر ، رفعت ما بعدها لأنها حينئذ للاستئناف : ويكون المعنى : «لا تأكل السمك ، ولك أن تشرب اللبن» .

والواو والفاء هاتان لا تُقَدَّرُ (أن) بعدهما إلا إذا وقعتا في جواب نفي أو طلب فمثال النفي مع الفاء : «لم ترحم فترحم» ومثال الطلب معها : «هل ترحمون فترحموا؟» . ومثال النفي مع الواو : «لا تأمر بالخير وتعرض عنه» ومثال الطلب معها : «لا تأمروا بالخير وتعرضوا عنه» .

فإن لم يسبقهما نفي أو طلب ، فالمضارع مرفوع ، ولا تُقَدَّرُ (أن) ، نحو «يُكرِّمُ الأستاذُ المجتهدَ ، فيخجِّلُ الكسلانَ» ، ونحو : «الشمسُ طالعةٌ وينزلُ المطرُ» .

وشرطُ النفي أن يكون نفيًا محضاً . فإن كان في معنى الإثبات ، لم تُقدَّر بعده (أن) فيكون الفعل مرفوعاً ، نحو: «ما تزالُ تجتهدُ فتتقدَّم» إذ المعنى أنت ثابتٌ على الاجتهاد . ونحو: (ما تجيئنا إلا فنكرمك) . فالنفي منتقَضٌ بالأ ، إذ المعنى إثبات المجيء .

ولا فرق بين أن يكون النفي بالحرف ، نحو: (لم يجتهد فيفلح : أو بالفعل ، نحو: (ليس الجهل محموداً فتقبل عليه) ، أو بالاسم ، نحو: الحلم غير مذموم فتتفر منه .

ويُلحقُ بالنفي التشبيهُ المرادُ به النفي والإنكار ، نحو: كأنك رئيسنا فنُطيعك! ، أي: ما أنت رئيسنا . وكذا ما أفاد التقليل . نحو: (قد يجودُ البخيلُ فيمدح) أو النفي ، نحو: (فلما تجتهدُ فتتجح) ^(١) .

والمرادُ بالطلبِ الأمرُ بالصيغة أو بالسلام ، والنهي ، والاستفهام ، والتَمنى والترجي ، والعرضُ ، والتَّحضيضُ .

أما ما يدلُّ على معنى الأمر بغير صيغة الأمر أو لام الأمر : (كاسم فعل الأمر) ، نحو: (صنة ، فينامُ الناسُ) . أو المصدرِ النائبِ عن فعل الأمر ، نحو: (سكوتاً ، فينامُ الناسُ) . أو ما لفظه خبر .

ومعناه الطلب ، نحو: (حسبك الحديثُ ، فينامُ الناسُ) ، فلا تُقدَّر «أن» بعده . ويكونُ الفعل مرفوعاً على أصحِّ مذاهبِ النحاة . وأجازَ الكسائيُّ نصبه في كل ذلك . وليس يبيعد من الصواب .

(١) إذا قلت: «قل رجل يقول ذلك» فالمعنى: «ما رجل يقول ذلك»، وإن قلت: «قلما تجتهد فتتجح» فالمعنى: «ما تجتهد فتتجح». فقل وقلما في مثل هذا الكلام ، معناهما النفي المحض . وقد يراد بهما التقليل . والكثير استعمالهما للنفي . وقد وفينا هذا البحث حقه في الجزء الأول من هذا الكتاب . راجع بحث الأفعال الجامدة فيه .

والفعلُ المنصوب بأن مُضْمَرَةً وجوباً ، بعد الفاءِ والواوِ هاتين ، مؤوَّلٌ بمصدرٍ يُعطفُ على المصدرِ المسبوكِ من الفعلِ المتقدم . فإذا قلت : «زُرني فأكرمك ، ولا تنه عن خُلُقِي وتأتِي مثله » فالتقديرُ : «ليكن منك زيارةٌ لي فأكرامٌ مني إِيَّاكَ ، ولا يكن منك نهْيٌ عن خلقٍ وإتيانٍ مثله » .

(واعلم أنه إذا سقطت فاء السببية هذه بعد ما يدل على الطلب ، بجزم الفعل بعد سقوطها إن قصد بقاء ارتباط ما بعدها بما قبلها ارتباط فعل الشرط بجزائه . فإن اسقطت الفاء في قولك «اجتهد فتنجح» ، قلت : «اجتهد تنجح» . ومنه قوله تعالى : ﴿ قل تعالوا أتل ما حرم ربكم ﴾ . وقول امرئ القيس :

قفنا نبيك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(فإذا أردت الإستئناف ، رفعت الفعل ، نحو: عجل ، ينزل المطر) . فليس المراد أن تعجل بنزول المطر . وكذا إذا كانت الجملة نعتاً لما قبلها ، كقولك «صاحب رجلاً يدلك على الله » . ومنه قوله : « فهب لي من لدنك ولياً يرثني » أي : ولياً وارثاً لي . وقد قرئت الآية بالجزم أيضاً ، على معنى : «إن يهب لي ولياً يرثني » . وكذا إذا كانت الجملة في موضع الحال فإنك ترفع الفعل ، نحو : «قل الحق لا تبالي اللاثمين» أي : غير مبال بهم . ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ ، أي : مستكثرأً .

(٤) حتى : وهي «حتى الجارّة» التي بمعنى «إلى» أو لامِ التعليل . فالأول نحو : «قالوا : لن نبرحَ عليه عاكفين حتى يرجعَ إلينا موسى » . والثاني نحو : «أطعِ اللهَ حتى تَفوزَ برضاهُ» أي إلى أن يرجعَ ، ولتفوز . وقد تكون بمعنى «إلّا» كقوله :

لَيْسَ الْعِطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً

حتى تجودَ وما لَدَيْكَ قَلِيلٌ

أي : إلا أن تجودَ . والفعل بعده مؤول بمصدرٍ مجرورٍ بها . ويُشترط في نصب الفعل بعدها بأن مضمرة ، أن يكون مستقبلًا ، إمَّا بالنسبة إلى كلام للتكلم ، وإمَّا بالنسبة إلى ما قبلها .

ثم إن كان الاستقبالُ بالنسبة إلى زمان التكلم وإلى ما قبلها . وجب النصبُ لأنَّ الفعلَ مُستقبلٌ حقيقةً ، نحو : صُمَّ حتى تَغِيَبَ الشمسُ » : فغياب الشمس مُستقبلٌ بالنسبة إلى كلام المتكلم ، وهو أيضاً مُستقبلٌ بالنسبة إلى الصيام . وإن كان الاستقبالُ بالنسبة إلى ما قبلها فقطً ، جاز النصبُ وجاز الرفع . وقد قُرِئَ قوله : ﴿ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ بالنصب بأن مضمرةً ، باعتبار استقبال الفعل بالنسبة إلى ما قبله لأن زلزالهم سابقٌ على قول الرسول . وبالرفع على عدم تقدير «أن» ، باعتبار ، أن الفعل ليس مستقبلًا حقيقةً . لأنَّ قول الرسول وقع قبل حكاية قوله ، فهو ماضٍ بالنسبة إلى وقت التكلُّم . لأنه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ و«أن» لا تدخل إلا على المستقبل .

فإن أُريدَ بالفعل معنى الحال ، فلا تُقدَّر «أن» ، بل يُرفع الفعل بعدها قطعاً ، لأنها موضوعةٌ للاستقبال ، نحو : «ناموا حتى ما يستيقظون» . ومنه قولهم : «مرض زيدٌ حتى ما يرجونه» وتكون «حتى» حينئذٍ حرفَ ابتداءٍ والفعل بعدها مرفوعٌ للتجرد من الناصب والجازم . وحتى الإبتدائية : حرفٌ تُبتدأُ به الجُمْلُ . والجملةُ بعدها مستأنفة ، لا محل لها من الإعراب .

وعلاوة كون الفعل للحال أن يصلح وضعُ الفاء في موضع حتى . فإذا

قلت : «ناموا فلا يستيقظون ، ومرض زيد فلا يرجونه » ، صحَّ ذلك .

(٥) أو. ولا تُضْمَرُ بعدها (أن) إلا أن يَصْلُحَ في موضعها (إلى) أو (إلا)
الاستثنائية ، فالأول كقول الشاعر :

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى
فَمَا أَنْقَادَتِ الأَمَالَ إِلَّا لِصَابِرٍ

أي : إلى أن أدرك المنى ، والثاني كقول الآخر :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(١)
أي : إلا أن تستقيم .

والفعل ، المنصوب بأن مُضْمَرَةٌ بعد (أو) ، معطوفٌ على مصدرٍ مفهومٍ
من الفعل المتقدم . وتقديره في البيت الأول : (لَيَكُونَنَّ مني استسهالٌ
للصَّغْبِ أو إدراكٌ للمنى) ، وتقديره في البيت الآخر : ليكوننَّ مني كسرٌ
لكُعُوبِهَا أو استقامة منها) .

واعلم أن تأويل «أو» بإلى أو إلا . إنما هو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون
الإعراب . أما التقدير الإعرابي باعتبار التركيب فهو أن يؤول الفعل قبل «أو»
بمصدر يعطف عليه المصدر المسبوك بعدها بأن المضمرة . كما رأيت وإنما
أول ما قبل «أو» بمصدر لثلا يلزم عطف الاسم (وهو المصدر المسبوك بأن
المقدرة على الفعل . وذلك ممنوع) .

شُدُوذُ حَذْفِ أَنْ

لا تعمل «أن» مُقَدَّرَةٌ إلا في المواضع التي سبقَ ذِكْرُهَا . وقد ورد حذفها

(١) الغمز : الجس والعصر . والقناة : الرمح . والكعوب : جمع كعب ، وهي العقدة من عقد
الرمح . يريد أنه إذ أخذ في إصلاح قوم استشرى فيهم الفساد أخذهم بالشدة والعنف ليقوم
موجهم ، إلا أن يقلعوا عما هم فيه وتستقيم أمورهم .

ونصب الفعل بعدها في غير ما سبق الكلام عليه ، ومن ذلك قولهم : « مُرّه يَحْفِرْهَا » و « خذِ اللصَّ قبل يأخذَكَ » ، والمثل : « تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ طَرْفَةٌ :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيِ
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي؟!

أي : « أن يحفرها ، وأن يأخذك ، وأن تسمع ، وأن أحضر » وذلك شاذ لا يقاس عليه . والفصيح أن يُرْفَع الفعلُ بعد حذف « أن » ، لأنَّ الحرفَ سَمَلٌ ضَعِيفٌ ، فإذا حذف بطلَ عمله . ومن الرفع بعد حذفها قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ، وقوله : ﴿ قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ ، والأصل : « أن يريكم ، وأن أعبد » .

المضارع المجزوم وجوازمه

يُجَزَّمُ المضارع إذا سبقته إحدى الجوازم . وهي قسمان . قسم يجزم فعلاً واحداً ، نحو : « لا تياس من رحمة الله » ، وقسم يجزم فعلين ، نحو : « مهما تفعل تُسأل عنه » .

وجزؤه إما لفظي ، إن كان معرباً ، كما مُثِّلَ ، وإما محلي ، إن كان مبنياً ، نحو : « لا تَشْتَغِلَنَّ بغير النافع »^(١) .

الجازم فعلاً واحداً

الجازم فعلاً واحداً أربعة أحرف وهي : « لم ولما ولام الأمر ولا الناهية » وإليك شرحها :

(١) تشتغلن: فعل مضارع مبني على الفتحة ، وهو في محل جزم بلا الناهية .

لم ولما : تُسَمَّيانِ حرفيَّ نفيٍّ وجزمٍ وقلبٍ ، لأنهما تنفيان المضارعَ ،
وتجزمانيه ، وتقلباني زمانه من الحال أو الإستقبال إلى الماضي ، فإن قلتَ :
« لم أكتب » أو « لَمَّا أكتب » ، كان المعنى أنك ما كتبتَ فيما مضى .
والفرق بين « لم ولَمَّا » من أربعة أوجهٍ :

(١) أن « لم » للنفي المُطلقِ ، فلا يجب استمرارُ نفيِّ مصحوبها إلى
الحال ، بل يجوز الاستمرار ، كقوله تعالى : ﴿ لم يلدْ ولم يولدْ ﴾ ، ويجوز
عَدَمه ، ولذلك يصحُّ أن تقول : « لم أفعل ثم فعلت » .

وأما « لَمَّا » فهي للنفي المستغرق جميع أجزاء الزمان الماضي ، حتى
يتصل بالحال ، ولذلك لا يصحُّ أن تقول : « لَمَّا أفعلُ ثم فعلت » ، لأنَّ معنى
قولك « لَمَّا أفعل » أنك لم تفعل حتى الآن ، وقولك : « ثم فعلت » يناقضُ
ذلك . لهذا تُسمَّى « حرفَ استغراقٍ » أيضاً لأن النفي بها يستغرق الزمانَ
الماضي كله .

(٢) أن المنفي بلم لا يتوقَّع حصوله ، والمنفي لَمَّا مُتَوَقَّع الحصول ،
فإذا قلتَ : « لَمَّا أسافر » فسفرك مُنتظراً :

(٣) يجوز وقوع « لم » بعد أداة شرط ، نحو : « إن لم تجتهد تندم » .
ولا يجوز وقوع « لَمَّا » بعدها .

(٤) يجوز حذفُ مجزومٍ « لَمَّا » ، نحو : « قاربت المدينة ولَمَّا » ، أي :
« ولما أدخلها » . ولا يجوز ذلك في مجزومٍ « لم » ، إلا في الضرورة ، كقول
الشاعر :

احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدَعْتَهَا
يَوْمَ الْأَعْرَابِ ، أَنْ وَصَلْتَ وَأَنْ لَمْ

أي : « وإن لم تَصِلْ » ويُروى : « إن وُصِلْتَ » بالمجهول ، فيكون التقديرُ : (وإن لم توصل) ، قال العينيُّ : وهو الصواب .

ولامُ الأمرِ : يُطَلَّبُ بها إحداثُ فعلٍ ، نحو : «لِيُنْفِقْ ذَوْ سَعَةٍ مِنْ سَعِيَّتِهِ» .

ولا الناهية : يُطَلَّبُ بها تركُها ، نحو : ولا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ ، ولا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ، فَتَقْعُدَ مَلْمُومًا مَحْسُورًا .

فوائد

(١) لما ، الداخلة على الفعل الماضي ، ليست نافية جازمة ، وإنما هي بمعنى «حين» فإذا قلت «لما اجتهد أكرمته» . فالمعنى : حين اجتهد أكرمته . ومن الخطأ إدخالها على المضارع إذا أريد بها معنى «حين» ، فلا يقال «لما يجتهد أكرمه» بل الصواب أن يقال : «حين يجتهد» ، لأنها لا تسبق المضارع إلا إذا كانت نافية جازمة .

(٢) : لام الأمر مكسورة ، إلا إذا وقعت بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها ، نحو : فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي . وقد تسكن بعد «ثم» .

(٣) تدخل لام الأمر على فعل الغائب معلوماً ومجهولاً ، وعلى المخاطب والمتكلم المجهولين : وتدخل «لا» الناهية على الغائب والمخاطب معلومين ومجهولين . وعلى المتكلم المجهول . ويقل دخولها على المتكلم المفرد المعلوم . فإن كان مع المتكلم غيره ، فدخولها عليه أهون وأيسر .
نحو : «ولنحمل خطاياكم» وقول الشاعر :

إذا ما خرجنا من دمشق، فلا نعد

لها أبداً . ما دام فيها الجراضم^(١)

وذلك لأن الواحد لا يأمر نفسه ، فإن كان معه غيره هان الأمر لمشاركة غيره له فيما يأمر به ، وأقل من ذلك دخول الكلام على المخاطب المعلوم ، لأن له صيغة خاصة وهي «إفعل» ، فيستغنى بها عنه .

(٤) اعلم أن طلب الفعل أو تركه ، إن كان من الأدنى إلى الأعلى ، سمي «دعاء» تادباً . وسميت اللام و«لا» حرفي دعاء ، نحو : «ليقض علينا ربك» ونحو : ﴿ لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا ﴾ وكذلك الأمر بالصيغة يسمى فعل دعاء ، نحو : ﴿ رب اغفر لي ﴾ .

الجازم فعلين

الذي يجزم فعلين ثلاث عشرة أداة . وهي :

(١) إن ، نحو : ﴿ إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به

الله ﴾ .

وهي أمّ الباب . وغيرها مما يجزم فعلين إنما جزمها لتضمنه معناها . فإن قلت : (من يزرني أكرمه) ، فالمعنى : (إن يزرني أحد أكرمه) ولذلك بنيت أدوات الشرط لتضمنها معناها .

(٢) إذا ما ، كقول الشاعر :

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمرُ
به تُلفِ مَنْ إِيَّاهُ تأمرُ آتيا

وهي : حرف بمعنى (إن) . وبقية الأدوات أسماء تضمنت معنى (إن) ،

(١) الجراضم بفتح الجيم : جمع جراضم . وجراضم : بضم الجيم فيها وهو الأكل .

فبنيت وجزمت الفعلين . وعملها الجزم قليل . والأكثر أن تهمل ويرفع
الفعلان بعدها . وذهب بعضهم إلى أنها لا تجزم إلا في ضرورة الشعر .

(وأصلها «ذا» الظرفية، لحقتها «ما» الزائدة للتوكيد فحملتها معنى «إن»،
فصارت حرفاً مثلها، لأنها لا معنى لها إلا ربط الجواب بالشرط، بخلاف بقية
الأدوات فإن لها، غير معنى الربط، معاني أخرى، كما ستعلم . ومن النحاة
كالمبرد وابن السراج والفراسي - من يجعلها اسماً معتبراً فيها معنى الظرفية) .

(٣) من ، وهي اسم مبهم للعاقل ، نحو : (من يفعل سوءاً يجزبه) .

(٤) ما ، وهي اسم مبهم لغير العاقل ، نحو : (وما تفعلوا من خير يعدّهُ

الله) .

(٥) مهما ، وهي : اسم مبهم لغير العاقل أيضاً ، نحو : «وقالوا : مهما

تأتنا به من آية لتسحرنا بها ، فما نحن لك بمؤمنين » .

(وهي على الصحيح ، أما مركبة من «مه» التي هي اسم فعل أمر
للزجر والنهي ومعناه : «أكف» ومن «ما» المتضمنة معنى الشرط، ثم جعلها
كلمة واحدة للشرط والجزاء وبدل على هذا أنها أكثر ما تستعمل في مقام
الزجر والنهي . وأما مركبة من (ما) الشرطية (وما) الزائدة للتوكيد ، زيدت
عليها كما تزداد على غيرها من أدوات الشرط ثم كرهوا أن يقولوا : (ما ما)
فأبدلوا من ألف الأولى هاء ليختلف اللفظان) .

(٦) متى ، وهي : اسم زمان تضمن معنى الشرط ، كقول الشاعر :

متى تأتته تعشُو^(١) إلى ضوء ناره

تجد خير نارٍ ، عندها خير موقد

(١) تعشو : فعل مضارع مرفوع ، وليس جواب الشرط ، وجملته حال من فاعل تأت أي : متى
تأته عاشياً . وجواب الشرط هو (تجد) ، يقال عشا النار وإليها : أتاه من بعيد يرجو عندها هدى
أو قرى ، أو ضيافة .

وقد تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد كقوله :

مَتَى مَا تَلْقَانِي ، فَرْدَيْنِ ، تَرْجُفُ
رَوَائِفُ أَلَيْتِيكَ وَتُسْتَطَارُ(١)

(٧٦) أَيَّانَ ، وهي : اسم زمانٍ تَضْمَنَ معنى الشرطِ كقول الشاعر :

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ ، تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا
لَمْ تُنْذِرْكَ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَازِرًا

وكثيراً ما تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد ، كقول الآخر :

إِذَا السُّعْجَةُ الْأَدْمَاءُ(٢) بَاتَتْ بِمَقْفَرَةٍ
فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ يَنْزِلُ

(وأصلها : «أي إن» ، فهي مركبة من «أي» المتضمنة معنى الشرط
و«أن» بمعنى حين . فصارتا بعد التركيب اسماً واحداً للشرط في الزمان
المستقبل مبنياً على الفتح .)

(٨) أَيْنَ ، وهي : اسمُ مكانٍ ، تَضْمَنَ معنى الشرط ، نحو : «أَيْنَ تَنْزِلُ
أَنْزِلُ» وكثيراً ما تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد ، نحو : أينما تكونوا يدرِكُكُمْ
الموتُ» .

(٩) أَنَّى ، وَلَا تَلْحَقُهَا «ما» ، وهي اسمُ مكانٍ تَضْمَنَ معنى الشرط ،

كقول الشاعر :

(١) الروائف : جمع رانفة ، وهي أسفل الآلية الذي يلي الأرض عند القعود . والآلية بفتح الهمزة ،
لا بكسرهما ، كما هو الشائع على الألسنة . وتستطار : تدعر وتخاف ، يقال استطير : إذا دعر .
وهو منصوب بأن مقدرة .

(٢) المراد بالنعجة نعجة الرمل وهي البقرة الوحشية . والأدماء : السمراء .

خَلِيلِيَّ ، أُنَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا
أَخَاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

(١٠) حَيْثُمَا ، وهي : اسمٌ مَكَانٍ تَضْمَنَ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَلَا تَجْزَمُ إِلَّا
مُقْتَرَنَةً بِمَا ، عَلَى الصَّحِيحِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ
نَجَاحاً فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

(١١) كَيْفَمَا ، وهي : اسمٌ مُبْهَمٌ تَضْمَنَ مَعْنَى الشَّرْطِ ، فَتَقْتَضِي شَرْطاً
وَجَوَاباً مَجْزُومِينَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، سِوَاءَ أَلْحِقْتَهَا «مَا» ، نَحْوُ : «كَيْفَمَا تَكُنْ
يَكُنْ قَرِينُكَ» ، أَمْ لَا ، نَحْوُ : «كَيْفَ تَجْلِسُ أَجْلِسُ» .

أَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَهِيَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ «إِذ» ، تَقْتَضِي شَرْطاً وَجِزَاءً ، وَلَا
تَجْزَمُ ، فَهِيَ بَعْدَهَا مَرْفُوعَانِ غَيْرِ أَنَّهَا بِالِاتِّفَاقِ تَقْتَضِي فِعْلَيْنِ مُتَّفَقِي اللَّفْظِ
وَالْمَعْنَى ، كَمَا رَأَيْتَ سِوَاءَ أَجْزَمَتْ بِهَا أَمْ لَمْ تَجْزَمْ .

(فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : «كَيْفَمَا تَجْلِسُ أَذْهَبُ» ، لِاخْتِلَافِ لَفْظِ الْفِعْلَيْنِ
وَمَعْنَاهُمَا . وَلَا : «كَيْفَمَا تَكْتُبُ الْكِتَابَ أَكْتُبُ الْقُرْبَةَ» ، أَيِ أَخْرَزَهَا وَأَخِيطَهَا
لِاخْتِلَافِ مَعْنَى الْفِعْلَيْنِ وَإِنْ اتَّفَقَ لَفْظُهُمَا . وَلَا : «كَيْفَمَا تَجْلِسُ أَقْعُدُ»
لِاخْتِلَافِ لَفْظِ الْفِعْلَيْنِ وَإِنْ اتَّفَقَ مَعْنَاهُمَا) .

(١٢) أَيُّ . وهي : اسمٌ مُبْهَمٌ تَضْمَنَ مَعْنَى الشَّرْطِ . وهي ، مِنْ بَيْنِ
أَدْوَاتِ الشَّرْطِ ، مُعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ ، لِمَلَازِمَتِهَا الْإِضَافَةَ إِلَى الْمَفْرُودِ ،
الَّتِي تَبْعُدُهَا مِنْ شِبْهِ الْحَرْفِ ، الَّذِي يَقْتَضِي بِنَاءَ الْأَسْمَاءِ ، فَمِثَالُهَا مَرْفُوعَةٌ :
«أَيُّ أَمْرٍ يَخْدُمُ أُمَّتَهُ تَخْدُمُهُ»^(١) ، وَمِثَالُهَا مَنْصُوبَةٌ : قَوْلُهُ تَعَالَى : «أَيُّ مَا

(١) أَي : مَرْفُوعَةٌ ، لِأَنَّهَا مَبْتَدَأُ وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا خَبَرٌ .

تدعر فَلَهُ الأسماءُ الحسنَى ﴿١﴾ ، ومثالها مجرورةٌ : بأي قلم تكتبُ
أكتبُ ﴿٢﴾ ، وكتابٌ أيُّ تقرأُ أقرأُ ﴿٣﴾ .

«وهي ملازمة للإضافة إلى المفرد. وقد يحذف المضاف إليه فيلحقها
التنوين عوضاً منه ، كما في الآية الكريمة . إذ التقدير : «أي اسم تدعو»
وكما في المثال الرابع ، إذ التقدير «كتاب أي رجل» .

ويجوز أن تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد ، كالآية السابقة ، وكقوله
تعالى : ﴿ أَيما الأجلين قُضيتُ فلا عدوان عليّ ﴾ .

(١٣) إذا ، وقد تلحقها (ما) الزائدة للتوكيد ، فيقال : (إذا ما) . وهي
اسمُ زمانٍ تضمنَ معنى الشرط . ولا تجزم إلا في الشعر ، كقول الشاعر :

إسْتَفْنِ ، ما أغناكَ ربُّكَ ، بالفنى

وإذا تُصِبِكَ خِصاصةٌ فَتَجْمَلُ ﴿٤﴾

وقد يُجزمُ بها في النثر على قلة : ومنه حديثُ علي وفاطمة ، رضي الله
عنهما : (إذا أخذتما مضاجعكما ، تكبرا أربعاً وثلاثين) .

والفرق بين (إن) وإذا : أن الأولى تدخل على ما يُشكُّ في حصوله .
والثانية تدخل على ما هو مُحققُ الحصول . فإن قلتَ (إن جئتُ أكرمُتك) ،
فأنتَ شاكٌّ في مجيئه ، وإن قلتَ : (إذا جئتُ أكرمُتك) ، فأنتَ على يقين من
مجيئه) .

(١) أياً : منصوبة لأنها مفعول به مقدم لتدعو .

(٢) بأي : الباء : حرف جر . وأي مجرورة بها .

(٣) كتاب : مضاف ، وأي : مضاف إليه مجرور بالإضافة .

(٤) الخِصاصة : الفقر . وتجميل : أي لا تظهر على نفسك المسكنة والذل . ويروى «فتحمل»
بالحاء . أي احتمل . والأول أحسن في المعنى .

(والجزم إذا شاذ ، للمنافاة بينهما وبين «إن» الشرطية . وذلك أن أدوات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى «إن»: التي هي موضوعة للإبهام والشك ، وكلمة «إذا» موضوعة للتحقيق فهما متناقضتان) .

الشَّرْطُ والجواب

يجب في الشرط أن يكون فعلاً خبيرياً ، مُتصرفاً ، غير مُقتَرِنٍ بَقَدِّ ، أو لن ، أو ما النافية ، أو السين أو سوف .

فإن وقع اسمٌ بعد أداة من أدوات الشرط ، فَهُنَاكَ فَعْلٌ مُقَدَّرٌ ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ فأحدٌ : فاعلٌ لفعلٍ محذوف ، هو فعل الشرط . وجملة «استجارك» المذكورة مُفسرةٌ للفعل المحذوف .

المراد بالفعل الخبري ما ليس أمراً ، ولا نهياً ولا مسبقاً بأداة من أدوات الطلب - كالأستفهام والعرض والتحضيض - فلذلك كله لا يقع فعلاً للشرط .

والأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط . أي الأصل فيه أن يكون صالحاً لأن يكون شرطاً . غير أنه قد يقع جواباً ما هو غير صالح لأن يكون شرطاً . فيجب حينئذٍ اقترانه بالفاء لتربطه بالشرط ، بسبب فقد المناسبة اللفظية حينئذٍ بينهما . وتكون الجملة برمتها في محلّ جزمٍ على أنها جواب الشرط .

وتسمى هذه الفاء «فاء الجواب» ، لِوُقُوعِهَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، وفاء الربط ، لِربطِهَا الْجَوَابَ بِالشَّرْطِ .

مَوَاضِعُ رَبِّطِ الْجَوَابِ بِالفَاءِ

يجب ربطُ جوابِ الشرطِ بالفاءِ في اثني عشرَ موضعاً .

الأول : أن يكون الجوابُ جملةً اسميةً : نحو . «وإن يَمَسَّكَ بخير فهو على كل شيءٍ قديرٌ» .

الثاني : أن يكونَ فعلاً جامداً ، نحو : «إن تَرَنِي أنا أَقْلُ منك مالاٌ وولداً ، فعسى رَبِّي أن يؤتيني خيراً من جَنَّتِكَ» .

الثالثُ : أن يكونَ فعلاً طلبياً ، نحو : «قُلْ إن كنتم تُحِبُونَ اللهَ ، فاتَّبِعُوني يُحْبِبْكُم اللهُ» .

الرابعُ : أن يكونَ ماضياً لفظاً ومعنىً ، وحينئذٍ يجبُ أن يكونَ مقترناً بقَدَ ظاهرةً ، نحو : «إن يَسْرِقُ ، فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ له من قَبْلُ» . أو مُقدِّراً ، نحو : «إن كان قميصه قَدْ من قَبْلٍ فصدقتُ» .

(ولو لم تقدر «قد» لوجب أن يكون الفعل الماضي هنا مستقبل المعنى ، وليس الأمر كذلك . ألا ترى أنك إن قلت : «إن جئتني أكرمتك» ، كان المعنى «إن تجتني أكرمتك» وإن قلت : «إن جئتني فقد أكرمتك» فالمعنى «إن تجتني فقد سبق إكرامي إياك فيما مضى» .)

الخامسُ : أن يقترنَ بقَدَ ، نحو : «إن تَذَهَبَ فقد أَذْهَبُ» .

السادسُ : أن يقترنَ بما النافية ، نحو : «فإن تَوَلَّيْتُمْ فما سألتُكم عليه من أجرٍ» .

السابعُ : أن يقترنَ بِلَنْ ، نحو : «وما تَفْعَلُوا من خير فلن نُكْفِرُوهُ» .

الثامنُ : أن يقترنَ بالسَّيْنِ ، نحو : «وَمَنْ يَسْتَكْفِرْ عن عبادته وَيَسْتَكْبِرْ ، فَسَيَحْشُرُهُم إليه جميعاً» .

التاسعُ : أن يقترنَ بسَوْفَ ، نحو : «وإن خِفْتُمْ عَيْلَةً ، فسوف يُغْنِيكُمْ اللهُ من فضله» . والعيلةُ : الفقر .

العاشر : أن يُصَدَّرَ بِرُبِّ ، نحو : « إن تجيء فربما أجيء » .

الحادي عشر : أن يُصَدَّرَ بِكَأَنَّمَا ، نحو : « إنهُ من قتلَ نَفْساً بغيرِ نَفْسٍ ، أو فسادٍ في الأرضِ ، فكأنما قتلَ الناسَ جميعاً » .

الثاني عشر : أن يُصَدَّرَ بِأَدَاةٍ شَرْطٍ ، نحو : « وإن كان كَبُرَ عليكِ إعراضُهم ، فإن استطعتَ أن تبغِي نَفَقاً في الأرضِ أو سُلماً في السماء فتأتيهم بآيةٍ »^(١) ، ونحو أن تقولَ : « من يُجاوِزُكَ ، فإن كان حسنَ الخُلُقِ فتقرَّبَ منه » .

فإن كان الجوابُ صالحاً لأن يكون شرطاً فلا حاجة إلى ربطه بالفاء ، لأن بينهما مُناسبةً لفظيةً تُغني عن ربطه بها . إلا أن يكونَ مُضارعاً مُثبتاً ، أو منفيّاً بلا ، فيجوز أن يُربطَ بها وأن لا يُربطَ . وتركُ الرابطِ أكثرُ استعمالاً ، نحو : « إن تعودوا نعدُّ » ، ومن الربط بها قوله تعالى : ﴿ ومن عاد فينتقمُ اللهُ منه ﴾ وقوله : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ ، فلا يخافُ بخساً ولا رهقاً ﴾^(٢) .

وقد تخلفَ فاءُ الجوابِ « إذا » الفجائيةُ ، إن كانت الأداةُ « إن » أو « إذا » وكان الجوابُ جملةً اسميةً خبريةً غيرَ مقترنةٍ بأداةٍ نفيٍ أو « إن » ، نحو : « إن تُصِبهُم سَيِّئَةٌ بما قَدَمَتْ أيديهم ، إذا هُم يُقنطون » ، ونحو : « فإذا أصاب به من يشاء من عباده ، إذا هُم يستبشرون » .

حذفُ فعلِ الشرطِ

قد يُحذفُ فعلُ الشرطِ بعدَ « إن » المُردفةِ بلا ، نحو : « تكلمْ بخيرٍ ، وإلاً فاسكتْ »^(٣) : قال الشاعر :

(١) جملة « فإن استطعت » في محل جزم على أنها جواب الشرط الأول . وجواب الشرط الثاني

محذوف والتقدير : إن استطعت فافعل .

(٢) أي : فلا يخاف نقصاً في جزائه ولا ظلماً .

(٣) أي : وإلاً تتكلم بخير فاسكت .

فَطَلَّقَهَا ، فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍ
وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكِ الْحُسَامُ^(١)

وقد يكون ذلك بعد «مَنْ» مُرَدِّفَةً بِلا ، كقولهم : «مَنْ يُسَلِّمْ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَا ، فَلَا تَعْبَأْ بِهِ» .

ومما يحذف فيه فعلُ الشرط أن يقع الجواب بعد الطلب ، نحو : «جُدْ تُسُدْ» والتقديرُ «جُدْ ، فَإِنْ تَجَدَّ تُسُدْ» .

حذف جواب الشرط

يُحذفُ جوابَ الشرط إن دلَّ عليه دليلٌ ، بشرط أن يكون الشرط ماضياً لفظاً ، نحو : «أَنْتَ فَائِزٌ إِنْ أَجْتَهَدْتَ» ، أو مضارعاً مُقْتَرِناً بِلَمْ ، نحو : «أَنْتَ خَاسِرٌ إِنْ لَمْ تَجْتَهَدْ» .

(ولا يجوز أن يقال : «أنت فائز إن تجتهد» ، لأن الشرط غير ماض ، ولا مقترن بلم) .

ويُحذفُ إما جوازاً ، وإما وجوباً .

فَيُحذفُ جوازاً ، إن لم يكن في الكلام ما يَصْلُحُ لأن يكون جواباً ، وذلك بأن يُشعرَ الشرطُ نفسه بالجواب ، نحو : «فإن استطعت أن تبغني نَفَقاً في الأرض أو سُلماً في السماء» . أي : إن استطعت فافعل ، أو بأن يقع الشرط جواباً لكلام ، كأن يقول قائل : أتكرمُ سعبداً ، فتقول : «إن اجتهد» ، أي «إن اجتهد أكرمه» .

ويُحذفُ وجوباً ، إن كان ما يَدُلُّ عليه جواباً في المعنى . ولا فرق بين أن يتقدَّم الدال على جواب الشرط ، نحو : «أنت فائز إن اجتهدت» أو يتأخَّرَ

(١) أي : وإلا تطلقها بعل مفرك الحسام .

عنه ، كأن يَتَوَسَّطَ الشرط بين القسم وجوابه ، نحو : «واللَّهِ ، إن قمتَ لا أقومُ» أو يَكْتَفِيهِ ، كأن يَتَوَسَّطَ الشرطُ بين جُزْءَيْ ما يدلُّ على جوابه نحو : «أنتَ ، إن اجتهدتَ ، فائزٌ» .

فائدة

الشرطُ يقتضي جواباً ، والقسم كذلك . فإن اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ ولم يسبقهما ما يقتضي خبراً ، كالمبتدأ أو ما أصله المبتدأ ، كان الجواب للسابق ، وكان جواب المتأخر محذوفاً ، لدلالة جواب الأول عليه . فإن قلتَ : «إن قُمتَ ، والله ، أقمُ» فأقمُ : جوابُ الشرط ، وجوابُ القسم محذوف ، لدلالة جواب الشرط عليه . وإن قلتَ : واللَّهِ ، إن قمتَ لأقومنَّ ، فأقومنَّ جوابُ القسم ، وجواب الشرط محذوف ، لدلالة جواب القسم عليه ، قال تعالى : ﴿ قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ ، لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ . فجملة : (لا يأتون) جوابُ القسم المدلولِ عليه باللام ، لأن التقدير : «والله لئن اجتمعت . وجواب الشرط محذوف ، دلُّ عليه جوابُ القسم .

وقد يُعطى الجواب للشرط ، مع تقدم القسم ، في ضرورة الشعر كقولهِ :

لِئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً
أَصْمُ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ ، لِلشَّمْسِ بَادِياً^(١)

(١) القَيْظُ : أشدُّ الحر . ويروى : «ضاحياً» بدل «بادياً» . ومعناه بارزاً للشمس ، يقال : ضحى للشمس بضحى ، بكسر الحاء في الماضي وفتحها للمضارع أي برز لها متعرضاً لنورها ومصدره «الضحاء» ، بفتح الضاد ممدوداً . والمادة تدل على معنى البروز والظهور . ومنه «الضحاح» . وضاحية كل شيء : ناحيته البارزة . ومنه ضاحية البلد ، والضواحي جمعها .

وَأَرْكَبُ حَمَاراً بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرَوَةٍ
وَأَعْرِ مَنْ الْخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيًّا^(١)

فإن تقدم عليهما ما يقتضي خبراً ، جاز جعل الجواب للشرط ، وجاز جعله للقسم . فإن جعلته للقسم . قلت : «زهيرٌ ، والله إن يجتهد ، لأكرمته» وإن أعطيته للشرط ، قلت : «زهيرٌ والله ، إن يجتهد أكرمه» ومن العلماء من أوجب إعطاء الجواب للشرط . ولا ريب أن جعله للشرط أرجح ، سواء أتقدم الشرط على القسم ، أم تأخر عنه . أما إذا لم يتقدمها ما يقتضي خبراً ، فالجواب للسابق منهما ، كما أسلفنا .

حذف الشرط والجواب معاً

يُحذفُ الشرطُ والجوابُ معاً ، وتبقى الأداة وحدها ، إن دل عليهما دليل ، وذلك خاصٌ بالشعر للضرورة ، كقوله :

قالتُ بناتُ العمِّ : يا سَلْمَى ، وإن
كانَ فقيراً مُعْديماً؟ قالتُ : وإن

أي : وإن كان فقيراً مُعديماً فقد رضيته . وقول الآخر :

فإنَّ المنيَّةَ ، مَنْ يَخشِها
فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

أي : أينما يذهب تُصادفه .

وقيل يجوزُ في النَّثرِ على قَلَّةٍ . أما إن بقي شيءٌ من مُتعلقات الشرط والجواب ، فيجوز حذفهما في شعر ونثر ، ومنه قولهم : «من سلم عليك ،

(١) سرج وفروة : موضعان . والخاتام لغة في الخاتم . وفي الخاتم أربع لغات : خاتم بفتح التاء ، وهو أشهرها . وخاتم بكسرهما ، وخاتام وخيتام . وأراد بصغري شماله خنصر يده اليسرى . ويفهم من البيت أنهم كانوا يختنون بها .

فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَا فَلَآ ، أَي : وَمَنْ لَا يُسَلِّمْ عَلَيْكَ ، فَلَا تَسَلِّمْ عَلَيْهِ ،
 وَمَنْهُ حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ : مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَآ ، أَي : « وَمَنْ لَمْ
 يَفْعَلْ فَمَا أَحْسَنَ » ، وَقَوْلُهُمْ : « النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ : « إِنْ خَيْرًا
 فَخَيْرًا ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرًّا » ، أَي : « إِنْ عَمَلُوا خَيْرًا ، فَيُجْزَوْنَ خَيْرًا ، وَإِنْ
 عَمَلُوا شَرًّا فَيُجْزَوْنَ شَرًّا » .

(ويجوز أن نقول : « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا : وَإِنْ شَرًّا فَشَرُّ » برفع ما بعد الفاء
 على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤهم خير ، فجزاؤهم شر .
 الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم على أنها جواب الشرط .)

الْجَزْمُ بِالطَّلَبِ

إِذَا وَقَعَ الْمَضَارِعُ جَوَابًا بَعْدَ الطَّلَبِ يُجْزَمُ : كَأَنْ يَقَعَ بَعْدَ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ ،
 أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ عَرْضٍ ، أَوْ تَحْضِيضٍ ، أَوْ تَمَنٍّ أَوْ تَرْجٍ ، نَحْوُ : « تَعَلَّمْ تَفْزُ ،
 لَا تَكْسَلْ تَسُدْ . هَلْ تَفْعَلْ خَيْرًا ، تُؤَجِّرُ . أَلَا تَزُورُنَا تَكُنْ مَسْرُورًا . هَلَا
 تَجْتَهْدُ تَلْ خَيْرًا ، لَيْتَنِي اجْتَهَدْتُ أَكُنْ مَسْرُورًا لَعَلَّكَ تُطِيعُ اللَّهَ تَفْزُ بِالسَّعَادَةِ » .

وَجَزْمُ الْفِعْلِ بَعْدَ الطَّلَبِ ، إِنَّمَا هُوَ بَيَانُ الْمَحْذُوفَةِ مَعَ فِعْلِ الشَّرْطِ .
 فَتَقْدِيرُ قَوْلِكَ : جُدْ تَسُدْ : « جُدْ ، فَإِنْ تَجُدْ تَسُدْ » . وَتَقْدِيرُ قَوْلِكَ : هَلْ تَفْعَلْ
 خَيْرًا ؟ تُؤَجِّرُ : « هَلْ تَفْعَلْ خَيْرًا ؟ فَإِنْ تَفْعَلْ خَيْرًا تُؤَجِّرُ » وَقَسْ عَلَى
 ذَلِكَ . وَقِيلَ : إِنْ الْجَزْمُ بِالطَّلَبِ نَفْسُهُ لَتَضَمُّنُهُ مَعْنَى الشَّرْطِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الطَّلَبَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ بِصِغَةِ الْأَمْرِ ، أَوْ النَّهْيِ ، أَوْ
 الاسْتِفْهَامِ ، أَوْ غَيْرِهَا مِنْ صِغَةِ الطَّلَبِ . بَلْ يُجْزَمُ الْفِعْلُ بَعْدَ الْكَلَامِ
 الْخَبْرِيِّ ، إِنْ كَانَ طَلَبًا فِي الْمَعْنَى ، كَقَوْلِكَ : « تُطِيعُ أَبَوَيْكَ ، تَلَقَّ خَيْرًا » ،

أي : أطعهما تلقَ خيراً . ومنه قولهم : «إتقى الله امرؤُ فعلَ خيراً ، يُثب عليه . أي : لِيَتَّقِ اللَّهَ ، وليفعلُ خيراً يُثب عليه . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هل أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ؟ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ ، أي : آمنوا وجاهدوا يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ . والجزمُ ليس لأنه جواب الاستفهام ، في صدر الآية ، لأن غفران الذنوب ليس مرتبطاً بالدلالة على التجارة الرباحة ، لأنه قد تكون الدلالة على الخير ، ولا يكون أثرها من مباشرة فعل الخير . وإنما الجزم لوقوع الفعل جواباً لقوله : «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله» ، لأنهما بمعنى : آمنوا وجاهدوا .

فالمضارعُ ، في كل ما تقدّم ، مجزومٌ لأنه جوابُ طلبٍ في المعنى ، وإن كان خبراً في اللفظ .

فوائد

(١) لا يجبُ أن يكونَ الأمرُ بلفظِ الفعلِ ليصحَّ الجزمُ بعدهُ ، بل يجوزُ أن يكونَ أيضاً اسمَ فعلٍ أمرٍ ، نحو : «صَهْ عَنِ الْقَبِيحِ تُؤَلَّفُ» . وجملَةٌ خبريَّةٌ يُرادُ بها الطَّلَبُ (كما تقدّم) ، نحو : (يَرِزُقُنِي اللَّهُ مَا لَأْ أَنْفَعُ بِهِ الْأُمَّةَ) أي : ليرزقني ، «حَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَنَمِ النَّاسُ» .

(٢) يُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ الْجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ أَنْ يَصِحَّ دُخُولُ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : «لَا تَدْنُ مِنَ الشَّرِّ تَسْلَمُ» ، إِذْ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : «إِلَّا تَدْنُ مِنَ الشَّرِّ تَسْلَمُ» . فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ دُخُولُ إِنْ عَلَيْهِ ، وَجِبَ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهُ ، نَحْوُ : «لَا تَدْنُ مِنَ الشَّرِّ تَهْلِكُ» ، بَرَفْعِ تَهْلِكُ ، إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : «إِلَّا تَدْنُ مِنَ الشَّرِّ تَهْلِكُ» ، لِفَسَادِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ : وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكَسَائِيُّ .

(٣) لا يُجَزَمُ الفعلُ بعد الطلب إلا إذا قُصِدَ الجزاءُ . بأن يُقصدَ بيانُ أن الفعلَ مسبَّبٌ عما قبله ، كما أن جزاءَ الشرطِ مُسبَّبٌ عن الشرطِ . فإن لم يُقصدَ ذلك ، وجبَ الرفعُ إذ ليس هناك شرطٌ مُقدَّرٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْبِرُنَّ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتُدَّنِي ﴾^(٢) وقوله : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا ، لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾^(٣) وقوله : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾^(٤) .

(٤) إذا سقطت فاءُ السببيةِ التي يُنصَبُ المضارعُ بعدها ، وكانت مسبوقةً بما يدلُّ على الطلبِ ، يُجَزَمُ المضارعُ إن قُصِدَ بقاءُ ارتباطه بما قبله ارتباطاً المُسبَّبِ ، كما مرَّ . فإن اسقطتِ الفاءُ من قولك : « جئني فأكرمك » جزمتَ ما بعدها ، فقلتَ : « جئني أكرمك » .

وقد أوضحنا هذا وما قبله ، من قبل ، في الكلامِ على : « فاءُ السببيةِ » .

إعرابُ الشرطِ والجوابِ

الشرطُ والجوابُ يكونانِ مُضارعينِ ، وماضيينِ ، ويكونُ الأولُ ماضياً والثاني مضارعاً . والأولُ مضارعاً والثاني ماضياً ، وهو قليلٌ ، ويكونُ الأولُ مضارعاً أو ماضياً ، والثاني جُملةً مُقترنةً بالفاءِ أو بإذا .

فإن كانا مضارعينِ ، وجبَ جزمُهُما ، نحو : « إن يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » ورفعَ الجوابِ ضعيفٌ كقوله :

-
- (١) جملة « تستكبرن » في موضع الحال من فاعل تمنن .
(٢) جملة « يرتدني » في موضع النصب ، على أنها صفة لوليأ .
(٣) جملة لا تخاف في موضع الحال من فاعل اضرب ويجوز ان تكون استثنائية فلا محل لها من الإعراب .
(٤) جملة « تطهرهم » في موضع النصب على أنها نعت لصدقة .

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوِّكَ ، إِنَّهَا
مُطَبَّعَةٌ ، مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا
وعليه قراءة بعضهم : « أينما تكونوا يُدركُكمُ الموتُ » بالرفع .

وإن كان الأول ماضياً ، أو مضارعاً مسبوqاً بلم ، والثاني مضارعاً ، جاز
في الجواب الجزم والرفع . فإن رفعت كانت جملة في محل جزم ، على أنها
جواب الشرط . والجزم أحسن ، والرفع حسن . ومن الجزم قوله تعالى :
﴿ من كان يُريد زينة الدنيا نُوفَّ إليهم أعمالهم ﴾ . ومن الرفع قول
الشاعر :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ^(١)
يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ
ونقول في المضارع المسبوq بلم : « إن لم تقم أقم . إن لم تقم
أقوم » ، بجزم الجواب ورفعه .

وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً (وذلك قليلٌ وليس خاصاً
بالضرورة ، كما زعمه بعضهم) ، وجب جزمُ الأول ، كحديث : « من يقم
ليلة القدر إيماناً واحتساباً ، عُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه » . ومنه قول الشاعر :
أَنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً^(٢) طَارُوا بِهَا فَرِحًا ،
عَنِّي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
وإن وقع الماضي شرطاً أو جواباً ، جُزِمَ محلاً نحو : « إن أحسنتم
أحسنتم لأنفسكم » .

(١) المسغبة : الجوع .

(٢) السببة : العار ، يقال : « هذا سببة على فلان » أي هو عار يسب به . ورجل سببة : يسبه
الناس .

وكان الجواب مضارعاً مقترناً بالفاء ، نحو : «ومن عادَفَيْتَنِيُمُ اللّهُ منه » ، امتنع جزمه ، لأنّ العرب التزمت رفعه بعدها . وتكون جملة في محلّ جزمٍ ، على أنها جواب الشرط .

وإن كان الجواب جملة مقترنة بالفاء أو (إذا) ، كانت الجملة في محلّ جزمٍ ، على أنها جواب الشرط ، نحو : «إن تَسْتَفْتِحُوا فقد جاءكم الفتحُ ، وإن تنتهوا فهو خيرٌ لكم » ، ونحو : «وإن تُصَبِّهُم سَيِّئَةٌ بما قَدَّمْت أَيْدِيَهُم ، إذا هم يَقْتُطُونَ » .

فوائد

إذا وقع فعلٌ مقرونٌ بالواو أو الفاء (وزاد بعضهم أو وثم) بعد جواب شرطٍ جازمٍ ، جاز فيه الجزم ، بالعطف على الجواب . وجاز فيه الرفع على أنه جملةٌ مستأنفةٌ . وجاز النصب بأنّ مقدّرةً وجوباً ، وهو قليلٌ . وقد قرئت الآية : ﴿وإن تُبْدُوا ما في أنفسكم ، أو تُخْفَوْهُ ، يُحَاسِبْكُمْ به اللّهُ ، فيغفر لمن يشاء﴾ بجزم (يعفّر) في قراءة غير عاصمٍ من السبعة ، ويرفعه في قراءته ، وبالنصب لابن عباسٍ شدوذاً . ومن النصب قول الشاعر :

متى ما تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفِ
رَوَافِ أَلَيْتِيكَ وَتُسْتَطَارِ(١)

(١) إذا وقع الفعلُ المقرونُ بالواو أو الفاء بين فعلٍ الشرط وجوابه ، جاز فيه الجزم وهو الأكثرُ ، وجاز النصب ، وامتنع الرفع نحو : «إن تَسْتَقِمُّ وتجتهد أكرمك » ، بجزم (تجتهد) ، عطفاً على تَسْتَقِمُّ ، وينصبه بأنّ مقدّرةً وجوباً . وإنما امتنع الرفعُ لأنه يقتضي الاستئناف قبل تمام جملة الشرط .

(١) تستطار منصوب بأن مقدرة وجوباً ، وقد سبق شرح هذا البيت في الجوازم .

والجواب ، لأنَّ الفعلَ متوسطٌ بينهما . وذلك ممنوعٌ ، لأنه لا معنى للاستثنافِ
حينئذٍ . ومن النصب قول الشاعر :

وَمَنْ يَمْتَرِبُ مِنَّا ، وَيَخْضَعُ ، نُؤْوُهُ
ولا يخشَ ظلماً ، ما أتمَّ ، ولا هضمًا
وقول الآخر :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رَجُلُهُ مُطْمَئِنَّةً
فَيُثَبِّتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ ، يَزْلُقِ
(٣) إن وقع فعلٌ مجردٌ من العاطف بعد فعلِ الشرط ، ولم يقصد به
الجواب ، أو وقع بعدَ تمامِ الشرط والجواب ، جاز جزمُه ، على أنه بدلٌ مما
قبله . وجاز رفعُه ، على أنه جملةٌ في موضع الحال من فاعل ما قبله . فمن
الجزم بعد فعل الشرط قول الشاعر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَسْطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجًا^(١)
ومن الرفع بعده قول الآخر :

مَتَى تَأْتَهُ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ ، عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ^(٢)

(١) تلمم : بدل من تأت مجزوم . والالمام ان تأتي القوم ، فتنزل بهم وتزورهم زيارة خفيفة
والحطب الجزل : الغليظ . وناره ثبت طويلاً . ويجوز ان تكون الألف في تأجج ضمير الاثنين
فيعود على الحطب النار . وأن تكون زائدة للإطلاق . فالضمير المستتر يعود على الحطب أو
النار ، إذ قد تذكر النار على قلة وعلى هذا فيكون الفعل ماضياً . وقيل أصله تأجج فهو مضارع
والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيف شذوذاً . لأن نون التوكيد لا تلحق المضارع إلا بأحد
أربعة استوفيناها في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٨٩ ، وراها موجزة في الكلام على
أحرف التأكيد في الجزء الثالث .

(٢) سبق شرحه في الكلام على «متى» .

ومن الجزم والرفع ، بعد تمام الشرط والجواب ، قوله تعالى : ﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاماً : يُضاعف له العذاب ﴾ . وقد قُرِيءَ « يُضاعف » ، بالجزم على أنه بدلٌ من « يلق » . وبالرفع على أنه جملةٌ حاليَّةٌ من فاعل « يلق » ، أو على أنه جملةٌ مستأنفةٌ .

إعرابُ أدوات الشرط

أدوات الشرط : منها ما هو حرفٌ ، وهما : « إن وإذ ما » (على خلافٍ في « إذ ما » كما تقدّم) . ومنها ما هو اسمٌ مُبهمٌ تضمّن معنى الشرط ، وهي : « من وما ومهما وأيّ وكيفما » ومنها ما هو ظرفٌ زمانٍ تضمّن معنى الشرط ، وهي : « أين وأنى وأيان ومتى وإذ » .

ومنها ما هو ظرفٌ مكانٍ تضمّن معنى الشرط ، وهي : « حيثما » .

فما دلّ على زمانٍ أو مكانٍ ، فهو منصوبٌ محلاً على أنه مفعولٌ فيه لفعل الشرط .

و« من وما ومهما » إن كان فعلُ الشرط يطلبُ مفعولاً به ، فهي منصوبةٌ محلاً على أنها مفعولٌ به له ، نحو : « ما تحصّل في الصَّغر ينفعك في الكِبَر . من تجاورَ فأحسِنْ إليه . مهما تفعلُ تُسأل عنه » . وإن كان لازماً أو متعدباً استوفى مفعولَهُ ، فهي مرفوعةٌ محلاً على أنها مبتدأٌ ، وجملةُ الشرط خبرُهُ ، نحو : « ما يجيء به القدر ، فلا مفرُّ منه . من يجدَّ يجد ، مهما ينزل بك من خطبٍ فاحتمله . ما تفعله تلقه » مَنْ تلقه فسلم عليه . مهما تفعلوه تجدوه » .

و« كيفما » : تكونُ في موضع نصبٍ على الحال من فاعل الشرط ، نحو : « كيفما تكن يكن أبناؤك » .

و«أي» تكون بحسب ما تُضاف إليه ، فإن أُضيفت إلى زمانٍ أو مكان ، كانت مفعولاً فيه ، نحو: «أيّ يوم تذهب أذهب». أيّ بلدٍ تسكن أسكن» وإن أُضيفت إلى مصدر كانت مفعولاً مطلقاً ، نحو: «أيّ إكرامٍ تُكرّم أكرّم» وإن أُضيفت إلى غير الظرف والمصدر ، فحكمها حكم «من وما ومهما» ، فتكون مفعولاً به في نحو: «أيّ كتابٍ تقرأ تستفد». ومبتدأً في نحو: «أيّ رجلٍ يجد يسد. أيّ رجلٍ يخدم أتمته تخدمه».

وكل أدوات الشرط مبنية ، إلا «أيّا» فهي معرّبة بالحركات الثلاث ، مُلازمة للإضافة إلى المفرد ، كما رأيت .

إعراب الأسماء وبتاؤها

وفيه ثلاثة فصول :

١ - المعرب والمبني من الأسماء

الأسماء كلها مُعْرَبَةٌ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهَا .

وَيُعْرَبُ الْاسْمُ إِذَا سَلَّمَ مِنْ شَبَّهِ الْحَرْفِ . وَيُبْنَى إِذَا أَشْبَهَهُ فِي الْوَضْعِ
أَوْ الْمَعْنَى ، أَوْ الْاِفْتِقَارِ ، أَوْ الْاِسْتِعْمَالِ .

فالشَّبْهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرَابٍ :

الأولُ : الشَّبْهُ الْوَضْعِيُّ . بَأَن يَكُونَ الْاسْمُ مَوْضِعاً عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ،
كَالتاءِ مِنْ «كَتَبْتُ» ، أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ ، كَمَا مِنْ «كَتَبْنَا» .

(فالضماير بنيت لأنها أشبهت الحرف في الوضع ، لأن أكثرها موضوع
على حرف أو حرفين . وما كان منها موضوعاً على أكثر ، فإنما بني حملاً على
أخواته ، وذلك لأن أقل ما يبني منه الاسم ثلاثة أحرف ، فما ورد من الأسماء
على أقل من ذلك ، كان مبنياً لشبهه الحرف في الوضع . وأما نحو: «يد
ودم» ، فهو معرب . لأنه في الأصل ثلاثة أحرف . «دَمَو وَيَدِي» .)

الثاني : الشبه المعنوي . بأن يُشبه الاسم الحرف في معناه . وهو
قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام .
والآخر ما أشبه حرفاً غير موجودٍ ، حقه أن يوضع فلم يُوضع ، كأسماء
الإشارة .

(فهذه الأسماء بنيت لتضمنها معاني الحروف ، لأن ما تحمله من المعنى
حقه أن يؤدي بالحرف . فأسماء الشرط أشبهت حرف الشرط ، وهو «إن»
وأسماء الإستفهام أشبهت حرف الإستفهام ، وهو الهمزة ، وأسماء الإشارة
أشبهت حرفاً غير موجود . فبنيت لتضمنها معنى حرف كان ينبغي أن يوضع
فلم يضعوه . وذلك لأن الإشارة ، من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف ،
غير أنهم لم يضعوا حرفاً للإشارة ، كما وضعوا للتمني «ليت» ، وللترجي
«لعل» ، وللاستفهام «الهمزة وهل» ، وللشرط «إن» .)

الثالث : الشبه الافتقاريُّ الملازمُ : بأن يحتاج إلى ما بعده احتياجاً
دائماً ، ليتمَّ معناه . وذلك كأسماء الموصولة وبعض الظروف الملازمة
للإضافة إلى الجملة .

(فالأسماء الموصولة بنيت لافتقارها في جميع أحوالها إلى الصلة التي
تتم معناها ، كما يفتقر الحرف إلى ما بعده ليظهر معناه ، والظروف الملازمة
للإضافة إلى الجملة ، كحيث وإذا ومنذ الظرفيتين ، إنما بنيت لافتقارها إلى
جملة تضاف إليها إفتقار الحرف إلى ما بعده) .

الرابع : الشبه الاستعماليُّ . وهو نوعان : نوع يشبه الحرف العامل في
الاستعمال ، كأسماء الأفعال ، فهي تُستعمل مؤثرة غير متأثرة ، لأنها تعمل
عمل الفعل «ولا يعمل فيها غيرها» ، فهي كحروف الجرِّ وغيرها من الحروف
العوامل تُؤثر في غيرها ولا يُؤثر غيرها فيها . ونوع يشبه الحرف العاطل ،

(أي: غيرَ العاملِ) في الاستعمالِ ، من حيث إنه مثله لا يؤثر ولا يتأثرُ ، كأسماء الأصواتِ ، فهي كحرفي الاستفهامِ وحروفِ التنبيةِ والتحضيضِ وغيرها من الحروفِ العواطفِ ، لا تعمل في غيرها ، ولا يعمل غيرها فيها .

٢ - الأسماء المبنية

الأصلُ في الأسماء الإعرابُ ، وإنما يُبنى منها ما أشبه الحرفَ كما قدّمنا ، وهو ألفاظٌ محصورة .

والأسماءُ المبنيةُ على نوعين : نوعٌ يُلازمُ البناءَ ، ونوعٌ يُبنى في بعض الأحوال .

المُلازمُ للبناء من الأسماء

مما يلازمُ البناءَ من الأسماء الضمائرُ وأسماءُ الإشارةِ ، والأسماءُ الموصولةُ ، وأسماءُ الشرطِ ، وأسماءُ الاستفهامِ ، وأسماءُ الكنايةِ ، وأسماءُ الأفعالِ ، وأسماءُ الأصواتِ^(١) .

ومنه « لَدَى وَلَدُنْ وَالآنَ وَأَمْسَ وَقَطُّ وَعَوْضُ » ، من الظروفِ .

و« قَطُّ » ظرفٌ للزمانِ الماضي على سبيلِ الاستغراقِ . و« عَوْضُ » ظرفٌ للزمانِ المستقبلِ كذلك ، فهو بمعنى «أبداً» ، تقول «ما فعلته قطُّ ، ولا أفعله عوضُ» أي لا أفعله أبداً .

ومنه الظروفُ الملازمة للإضافة إلى الجملة ، كحيثُ وإذ وإذا ومدُ ومُنْدُ ، إن جُعلا ظرفين .

(١) قد سبق الكلام عليها كلها في الجزء الأول من هذا الكتاب، فراجعها . أما أسماء الشرط فقد مرّ بك شرحها في هذا الجزء .

فحيث ، ملازمة للإضافة إلى الجملة ، فإن أتى بعدها مفردٌ رفع على أنه مبتدأ « ونوي خبره ، نحو : « لا تجلس إلا حيث العلم » أي : حيث العلم موجود .

و«مذ ومنذ» : معناهما إما ابتداء المدة ، نحو : « ما رأيتك منذ يوم الجمعة » ، وإما جمعها ، نحو : « ما رأيتك منذ يومان » . والاسم بعدهما مرفوع على أنه فاعلٌ لفعل محذوف ، والتقدير : « مذ كان يوم الجمعة ، ومنذ كان يومان » (وكان هنا تامة لا ناقصة) . فإن جررت بهما كانا حرفي جر ، وليسا بظرفين .

و«إذ» ظرفٌ لما مضى من الزمان «وإذا» : ظرفٌ للمستقبل منه . وهما مضافان أبداً إلى الجمل ، إلا أن «إذ» تُضاف إلى كلتا الجملتين ، و«إذا» لا تُضاف إلى الجملة الفعلية .

ومنه المركبُ المزجي ، الذي تضمن ثانيه معنى حرف العطف ، أو كان محتوماً بكلمة «ويهِ» . فالأون : كأحد عشر إلى تسعة عشر ، إلا اثني عشر ، ونحو : «وقفوا في حيص بيص»^(١) ، وهو جاري بيت بيت ، والأمر بين بين ، وأتيت صباح مساء وتفرق العدو شذر مذر . وهو مبني على فتح الجزئين . والثاني نحو : «جاء سيبويه ، ومررت بسيبويه» .

وحرف التعريف والإضافة لا يُخلان بيناء العدد المركب . كالأحد عشر وخمسة عشر .

(وما لم يكن منه متضمناً معنى حرف العطف ، ولا محتوماً بويه ، كان

(١) أي في حيرة واختلاط وشدة لا محيص لهم عنها ولا مفر . والحيص في الأصل : العدول والانحراف . يقال : «حاص عنه يحيص حيصاً وحيصاً وحيصاناً» : إذا عدل عنه وحاد ، والبيص في الأصل : الشدة والضيقة . ومنه قول سعيد بن جبير : «أثقلت ظهره . وجعلتم عليه الأرض حيص بيص» أي : ضيقتم عليه .

جزؤه الثاني معرباً إعراب ما لا ينصرف ، للعلمية والتركيب المزجي . أما
جزؤه الأول فيبنى على الفتح : كعلبك وحضرموت ويختصر . ما لم يكن
آخره ياء فيبنى على السكون . كمعد يكرم . فإن ختم بويه كسيويه ، بني
جزؤه الأول على الفتح والثاني على الكسر ، كما تقدم .

(وأما اثنا عشر فجزؤه الأول معرب إعراب المثني . بالألف رفعاً وبالياء
نصباً وجرأً وجزؤه الثاني مبني على الفتح أبداً ، ولا محل له من الإعراب .
فهو بمنزلة النون من المثني) .

ومنه ما كان على وزن «فعال» علماً لأثني . كحذام ورقاش أو شتماً
لها . كياخبات ويا كذاب . وهو مبني على الكسر تشبيهاً له بما كان على هذا
الوزن من أسماء الأفعال . كنزال وحذار . وكما أشبهه في الوزن ، أشبهه في
العدل أيضاً : فخباب : معدولة عن خبيثة ، وكذاب : معدولة عن كاذبة .
كما أن «نزال» معدولة عن أنزل ، ، و«حذار» عن احذر . وندر أن يستعمل
ما كان على وزن «فعال» في شتم الأثني إلا مع النداء .

ما لا يلزم البناء من الأسماء

من الظروف ما لا يلزم البناء . فهو يبنى في بعض الأحوال ، ويعرب
في بعض . وذلك : كقيل وبعد ودون وأول والجهات الست .

فما قُطِعَ منها عن الإضافة لفظاً ، لا تقديراً (بحيث لا يُنسى المضاف
إليه) بني على الضم ، نحو : «لله الأمر من قبل ومن بعد» ونحو : «جلست
أمم ، ورجعت إلى وراء» .

وما أضيفَ منها لفظاً ، أعرب ، نحو : «جئت قبل ذلك ، وجلست أمام
المنبر» .

وما عَرِيَ منها عن الإضافة لفظاً وتقديراً (بِحَيْثُ يُنْسَى المضافُ إليه لأنه لا يتعلقُ به عَرَضٌ مخصوصٌ) اعرَب ، نحو : « جئتُ قَبْلاً ، وفعلتُ ذلك من بعدٍ » .

يَلْحَقُ بهذه الظروف «حَسْبُ» عند قطعِهِ عن الإضافةِ نحو : «هذا حَسْبُ» أي : «حَسْبِي» ، بمعنى يكفيني . وقد تَزَادَ الفاءُ عليه تزييناً للفظٍ ، نحو : «الكتابُ سَمِيرِي فَحَسْبُ» أي : هو يكفيني عن غيره . وهو مبني على الضمِّ .

ويلحقُ بها أيضاً «غَيْرُ» بعدَ النفي ، نحو : فعلتُ هذا لا غيرُ» ، أو «ليسَ غيرُ» . وهي مبنيٌ على الضمِّ أيضاً .

٣ - أنواع إعراب الاسم

أنواعُ إعرابِ الاسمِ ثلاثةٌ : رفعٌ ونصبٌ وجَرٌّ : وعلامةُ الإعرابِ فيه إما حركةٌ أو حرفٌ . والأصلُ فيه أن يُعرَبَ بالحركات .

المُعْرَبُ بالحركات من الأسماء

المُعْرَبُ بالحركة من الأسماءِ ثلاثةٌ أنواعٌ : الاسمُ المفردُ ، وجمعُ التكسير ، وجمعُ المؤنثِ السالمِ .

وهي تُرفعُ بالضمّة ، وتنصبُ بالفتحة ، وتجرُّ بالكسرة ، إلا جمعُ المؤنثِ السالمِ ، فيُنصبُ بالكسرة بدلَ الفتحةِ نحو : «أكرمْتُ الفتياتِ المجتهدياتِ» والاسمُ الذي لا ينصرفُ ، فيجرُّ بالفتحة . بدلَ الكسرة ، نحو : «ما الفقيرُ القانعُ بأفضل من الغني الشاكرِ» .

والحركاتُ تكونُ ظاهرةً على آخرِ الاسمِ ، إن كان صحيحَ الآخر ، غير مضافٍ إلى ياءِ المتكلم ، نحو : «الحقُّ منصورٌ» .

فإن كان معتل الآخر بالألف ، تُقدَّر على آخره الحركات الثلاثُ
للتعذر ، نحو: «إن الهدى منى الفتى» .

وإن كان معتل الآخر بالياء تُقدَّر على آخره الضمة والكسرة ، نحو:
«حكّم القاضي على الجاني» أما الفتحة فتظهرُ على الياء لختفها ، نحو:
«أجيبوا الداعي إلى الخير» .

الاسم الذي لا ينصرفُ

الاسمُ الذي لا يُنصرفُ (ويُسمى الممنوع من الصرف أيضاً) : هو ما لا
يجوزُ أن يلحقهُ تنوينٌ ولا كسرةٌ . كأحمدَ ويعقوبَ وعطشانَ .

وهو على نوعين : نوعٌ يُمنعُ لسببٍ واحد ، ونوعٌ يُمنعُ لسببين .

فالممنوع من الصّرف لسببٍ واحد : كلُّ اسمٍ كان في آخره ألفُ
التأنيث الممدودةٌ : كصحراءَ وعذراءَ وزكرياءَ وأنصباةً . أو ألفُ المقصورةُ .
كجبلِي وذكري وجرحي . أو كان على وزنٍ منتهى الجموع كمساجدَ ودراهمَ
ومصابيحَ وعصافيرَ .

(ولا يشترط فيما كان على وزنٍ منتهى الجموع أن يكون جمعاً . بل كل
اسم جاء على هذه الصيغة - وإن كان مفرداً - فهو ممنوع من الصرف : كسراويل^(١)
وطباشير وشراويل^(٢) .

والممنوع من الصّرف لسببين إما عَلَمٌ وإما صِفَةٌ .

(١) سراويل اسم مفرد مؤنث ، وقد يذكر ، ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه ، وأنكر
ابن مالك عليه ذلك . وجمعه «سراويلات» ، وهو اسم أعجمي معرب وقيل بل هو عربي جمع
سروال وسراولة .

(٢) شراويل : علم على رجل . فمن قال أنه عربي منعه من الصرف لكونه على وزنٍ منتهى
الجموع ومن قال أنه أعجمي منعه للعلمية والعجمة ، منضمّاً إليها صيغة منتهى الجموع .

العَلَمُ الممنوعُ من الصِّرف

وَيُمنَعُ العَلَمُ من الصِّرف في سبعة مواضع :

(١) أن يكون عَلَماً مؤنثاً . سواء أكان مؤنثاً بالتاء : كفاطمة وعزّة وطلحة وحزمة ، أم مؤنثاً معنوياً : كسعاد وزينب وسقر ولظي . إلا ما كان عربياً ثلاثياً ساكن الوسط ، كدعد وهد وجمل ، فيجوز منعه وصرفه والأولى صرفه . إلا أن يكون منقولاً عن مُذكر ، كأن تُسمي امرأة بَقِيْس أو سعد ، فإنك تمنعه من الصِّرف وجوباً ، وإن كان ساكن الوسط . فإن كان الثلاثي الساكن الوسط أعجباً ، وجب منعه : كماه وُجورٌ وجمصٌ وبلخٌ ونيس^(١) وروز^(٢) .

وإذا سميتَ مُذكراً بنحو : «سعاد وزينب وعناق»^(٣) وعقرب وعنكبوت» من الأسماء المؤنثة وضعماً ، الزائدة على ثلاثة أحرف ، منعه من الصِّرف ، للعلمية والتأنيث الأصلي . فإن كان على ثلاثة أحرف ، كدعد وعُنق ، صرفه . وإن كان التأنيث عارضاً ، كدلال ورباب ووداد ، أعلاماً لأنثى ، منعتها من الصِّرف . فإن سميتَ بها مُذكراً صرفتها ، لأنها في الأصل مُذكرات . فالدلال والوداد : مصدران . والرباب : السحاب الأبيض ، وبه سُميت المرأة^(٤) . أما إن سميتَ مُذكراً بصفة من صفات المؤنث الخالية من التاء ، فإنك تصرفه ، كأن تسمي رجلاً : مُرضعاً أو مُثمماً^(٥) . والكوفيون يمنعونه من الصِّرف .

(١) هذه الخمسة أسماء بلاد .

(٢) روز : اسم امرأة .

(٣) العناق ، بفتح العين : الأنثى من أولاد المعز .

(٤) والرباب أيضاً : من آلات الطرب التي يضرب بها .

(٥) المثمم : من تجمع اثنين في بطن . يقال منه أتامت المرأة . والولدان توأمان وكل واحد منهما توأم الآخر .

وأسماء القبائل مؤنثة . ولك فيها وجهان : منعها من الصرف ، باعتبار
أنها أعلام لمؤنثات ، نحو : « رأيت تميم » ، تعني القبيلة ، ولك صرفها ،
باعتبار أن هناك مضافاً محذوفاً نحو : « رأيت تميماً » . تعني بني تميم .
فحذت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه فإن قلت : « جاء بنو تميم »
صرفت تميماً قولاً واحداً . لأنك تعني بتميم أبا القبيلة لا القبيلة نفسها .

وما سُمي به مما يُجمع بالألف والتاء : كعَرَفاتٍ وأذرعَاتٍ جاز منعه من
الصرف ، وجاز صرفه وإعرابه كأصله ، وهو الأفضح .

وما كان على وزن « فَعَالٍ » علماً لمؤنثٍ ، كحَدَامٍ وَقَطَامٍ وَرَقَاشٍ وَنَوَارٍ
فأهل الحجاز يبنونه على الكسر ، في جميع أحواله فيقولون : قالت حَدَامٍ ،
وسمعتُ حَدَامٍ ، ووَعَيْتُ قولَ حَدَامٍ » . قال الشاعر :

إذا قالت حَدَامٍ فَصَدَّقْوها فإنَّ القولَ ما قالت حَدَامٍ

وبنو تميم يمنعونه من الصَّرفِ للعلمية والتأنيث ، فيقولون : « قالت
حَدَامٍ » ، وسمعتُ حَدَامٍ . ووَعَيْتُ قولَ حَدَامٍ » .

(ومن العلماء من يمنعه للعلمية والعدل ، باعتبار عدل هذه الأسماء عن
حاذمة وفاطمة وراقشة ونائرة ، ومنعها للعلمية والتأنيث أولى) .

(٢) أن يكونَ علماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف : كإبراهيم وأنطون
وإنما يُمنع إذا كانت علميته في لغته . فإن كان في لغته اسمَ جنسٍ ، ككَلْجَامٍ
وْفِرْنَدٍ ونحوهما مما يُستعمل في لغته علماً ، بصرفٍ إن سميت به .

وما كان منه على ثلاثة أحرفٍ صرفٍ ، سواءً أكان مُحرَكِ الوَسَطِ ، نحو
لَمَكٍ^(١) ، أم ساكته ، كَنُوحٍ وَجُولٍ وَجَاكٍ .

(١) لمك : هو ابن متوشلح بن نوح .

(وقيل : ما كان محرك الوسط يمنع ، وما كان ساكنه يصرف ، وقيل : ما كان ساكنه يصرف ويمنع . وليس بشيء : والصرف في كل ذلك هو ما اعتمده المحققون من النحاة) .

(٣) أن يكون علماً موازناً للفاعل . ولا فرق بين أن يكون منقولاً عن فعل ، كَيْشْكُرَ ويزيدَ وشَمَرَ^(١) . أو عن اسمٍ على وزنه ، كدُئِلَ^(٢) وإستبرَقَ وأسعدَ ، مُسَمًى بها .

والمعتبرُ في المنع إنما هو الوزنُ المختصُّ بالفعلِ ، أو الغالبُ فيه . أمَّا الوزنُ الغالبُ في الاسم ، الكثيرُ فيه ، فلا يُعتبرُ ، وإن شاركه فيه الفعلُ . وذلك : كأن يكونَ على وزن «فَعَلَّ» : كَحَسِنٍ ورجبٍ . أو «فَعِلَّ» : كَكَيْفٍ وخصيرٍ . أو «فُعَلَّ» : كَعَضِدٍ . أو «فَاعِلَّ» كصالحٍ . أو «فَعَلَّلَّ» : كجعفرٍ . فإن سميتَ بما كان على هذه الأوزان انصرف .

والمراد بالوزن المختص بالفعل : أن يكون لا نظير له في الأسماء العربية وإن وجد فهو نادر لا يعابُ به . فمثل «دُئِلَ» هو على صيغة الماضي المجهول . لكنه نادر في الأسماء . فلم تمنع ندرته أن يكون هذا الوزن من خصائص الفعل : ويندرج فيه ما جاء على صيغة الماضي الثلاثي المجهول ، الذي لم يعمل ولم يدغم^(٣) : كدئِلَ وكان تسمي رجلاً «كتب» ، وكل صيغ الأفعال المزيد فيها^(٤) ، معلومة ومجهولة . إلا ما جاء على وزن الأمر من صيغة

(١) شمر : اسم فرس واسم قبيلة .

(٢) دئِلَ اسم قبيلة منها أبو الأسود الدؤلي . والدؤل في الأصل : ابن أوى ، والذئب ، ودوية تشبه ابن عرس .

(٣) فإن أعل ، كان تسمي رجلاً بقل . مجهول «قال» ، أو أدغم . كان تسمي رجلاً برد ، مجهول «رد» صرفتهما على أرجح أقوال النحاة . لفقد الوزن بالإعلال أو الإدغام . فصارا إلى الأوزان التي تغلب على الأسماء .

(٤) أما الصيغ المجردة عن الزيادة ، فمنها ما يغلب في الفعل ، ومنها ما يغلب في الاسم ، كما سيأتي :

«فاعل يفاعل»: كصالح ، علما . فإنه على وزن «صالح» فعل أمر^(١) . فما جاء من الأعلام على وزن مختص بالفعل ، منعه من الصرف .

والمراد بالوزن الذي يغلب في الفعل : أن يكون في الأفعال أكثر منه في الأسماء . فغلبته في الفعل جعلته أحق به من الاسم وأولى . ويندرج فيه ما جاء على صيغة الأمر من الثلاثي المجرد . كأن تسمى رجلاً «إئتمد»^(٢) أو «اصبع» أو «أبلم»^(٣) . فإنها موازنة لقولك : «إجلس وافتح وانصر» وما كان على صيغة المضارع المعلوم من الثلاثي المجرد ، مما أوله حرف زائد من أحرف المضارعة مثل : «أحمد ويشكر وتغلب» أعلاماً فما جاء من الأعلام على وزن يغلب في الفعل ، منعه من الصرف أيضاً .

فائدة

(١) إن ما جاء على وزن الفعل ، مما سميت به ثلاثة أنواع : نوع منقول عن اسم : كذئبل واستبرق . ونوع منقول عن صفة : كأحمر وأزرق . ونوع منقول عن فعل : كيشكر ويزيد . وكلها يشترط في منعها من الصرف أن تكون على وزن يختص بالفعل أو يغلب فيه ، كما تقدم . ومن العلماء كعيسى بن عمر - شيخ الخليل وسيبويه - ومن تابعه ، من يمنع العلم المنقول عن فعل مطلقاً ، وإن جاء على ما يغلب في الأسماء . كأن تسمى رجلاً : «كتب ، أو حمد أو ظرف أو حوقل» . ويصرف ما عداه من المنقول عن اسم : كرجب أو عن صفة : كحسن . وما قوله ببعيد من الصواب . وإن

(١) وزن «فاعل» بكسر العين ، من الوزن الكثير في الأسماء الغالب فيها . لذلك تصرف الأعلام التي جاءت على هذا الوزن .

(٢) الإئتمد ، بكسر الهمزة وسكون الناء وكسر الميم : حجر الكحل .

(٣) الأبلم ، بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام : بقلة لها قرون كالباقلى ، وورق شجرة تسمى «البقل» ، بضم فسكون .

خالفه الجمهور . وفي مقدمتهم تلميذه سيويه . لأن النقل عن الفعل ليس كالنقل عن اسم أو صفة . فهو قوة له في منعه من الصرف .

(٢) العلم المنقول عن فعل ، يجوز أن تعامله معاملة الأسماء الممنوعة من الصرف فترفعه بالضممة ، وتنصبه وتجره بالفتحة . ويجوز أن تعامله معاملة الجملة المحكية . فإن روعي في أصل النقل . أنه منقول من الفعل مجرداً عن ضميره ، يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وهذا هو الأكثر في الأفعال المنقولة . فتقول : «جاء يشكر وشمر ، ورأيت يشكر وشمر ، ومررت بيشكر وشمر» . وإن كان مراعى فيه أنه منقول عن الجملة . أي عن الفعل مضمراً فيه الفاعل ، يعرب إعراب الجملة المحكية^(١) فتبقيه على حاله من الحركة أو السكون ، رفعاً ونصباً وجرماً . لأنه نقل عن جملة محكية . فيحكى على ما كان عليه . فإن سميت رجلاً «يكتب أو استخراج» ، باعتبار أن كل واحد منهما جملة مشتملة على فعل وفاعل مضمّر ، قلت : جاء يكتب واستخرج» ورأيت يكتب واستخرج ، ومررت بىكتب واستخرج» .

وعليه قوله :

نبئت أخوالي ، بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد^(٢)
وهذا يجري مع المنقول عن فعل يغلب وزنه في الأسماء قولاً واحداً .
لأن إعرابه إعراب المحكي ، لا إعراب ما لا ينصرف . وعليه فتقول فيمن

(١) راجع إعراب المحكي في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٢) نبئت ماض مجهول . ونياً من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ، كما علمت في الجزء الأول ص ٢ . والتاء نائب الفاعل ، وهو مفعوله الأول ، وأخوالي : مفعوله الثاني . وبني بدل منه مفعوله الثالث جملة «لهم فديد» من المبتدأ والخبر . أي : نبئت أخوالي لهم فديد . وعلينا : متعلق بالخبر . وظلماً : مصدر في موضع الحال ، لأنه مؤول بظالمين . والفديد : الصوت والصراخ والجلية . يقال : فد ينفد فديداً : إذا صوت . ورجل فداد : شديد الصوت . وتزيد هذا : هو يزيد بن حلوان . أو قبيلة معروفة تنسب إليها البرود التزيدية . وهو بالتاء المنقوطة من فوق . هذا ما صوبه ابن يعيش في شرح المفصل . والنحاة يروونه بالياء المثناة من تحت .

سميته : كتب ، منقولاً إلى العلمية مع ضميره ، « جاء كتب ، ورأيت كتب ، ومررت بكتب » .

(٣) ما كان مبدوءاً بهمزة وصل : من الأفعال التي سميتَ بها ، فإنك تقطع همزته بعد نقله إلى العلمية . لأنه يلتحق بنظائره من الأسماء بعد التسمية به . فإن سميت بانصرف واستخرج ونحوهما ، قلت : « جاء انطلق واستخرج » ، بقطع الهمزة . أما الأسماء المسمى بها ، كانطلاق واستخراج ، فلا تقطع همزتها بعد التسمية بها ، بل تبقى على حالها . لأن نظيرها من الأسماء همزته موصولة .

(٤) (١) أن يكون علماً مركباً تركيب مزج ، غير مختومٍ بويِّه (٢) كعلبك وخضرموت ومعدني كرب وقالبي قلا .

(٥) أن يكون علماً مزيداً فيه الألف والنون : كعثمان وعمران وغطفان .

(٦) أن يكون علماً معدولاً : بأن يكون على وزن «فعل» . فيقدر معدولاً على وزن «فاعل» . وذلك كعمر وزفر وزحل وتعل . وهي معدولة عن عامر وزافر وزاحل وتاعل .

وهذا العدل تقديري لا حقيقي . وذلك إن النحاة وجدوا الأعلام التي على وزن «فعل» غير منصرفة ، وليس فيها إلا العلمية . وهي لا تكفي وحدها في منع الصرف فقدروا أنها معدولة عن وزن «فاعل» ، لأن صيغة «فعل» وردت كثيراً محولة عن وزن فاعل : كعُدر وفُسق بمعنى غادر وفاسق) .

وما سُمع منصرفاً ، مما كان على هذا الوزن ، كأدِد ، لم يُحكَم بعده . وقد أحصى النحاة ما سُمع من ذلك غير منصرفٍ فكان خمسة عشر

(١) أي : الرابع من المواضع السبعة التي يمنع العلم فيها من الصرف .
(٢) فإن ختم بها كان مبنياً على الكسر ، كما سبق بالكلام على الأسماء المبنية .

عَلَمًا . وهي : عَمْرُ وَزَفْرُ وَرُحْلُ وَنَعْلُ وَجُشْمُ وَجُمَحُ وَقَزْحُ وَذَلْفُ وَعَصْمُ وَجُحَى
وَبَلْعُ وَمُضْرُ وَهَبْلُ وَهَذَلُ وَقُتْمُ « وعدّها السيوطي في « همع الهوامع » أربعة
عشر ، بإسقاط « هذَل » .

ويُلْحَقُ بِهَا « جُمَعُ وَكُتَعُ وَبُصَعُ وَبُتَعُ » . وهي أسماءٌ يُؤَكِّدُ بِهَا الْجَمْعَ
المؤنث ، نحو : « جَاءَتِ النِّسَاءُ جُمَعُ وَكُتَعُ وَبُصَعُ وَبُتَعُ » أي : جَمِيعُهُنَّ ،
و« رَأَيْتَهُنَّ جُمَعُ وَكُتَعُ وَبُصَعُ وَبُتَعُ » و« مَرَرْتُ بِهِنَّ جُمَعُ وَكُتَعُ وَبُصَعُ وَبُتَعُ » . فهي
ممنوعةٌ من الصَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ وَلِلْعَدْلِ .

(أما كونها معرفة ، فبدليل أنها تؤكد بها المعرفة . كما رأيت . وتعريفها
هو بالإضافة المقدرة إلى ضمير المؤكد ، إذ التقدير «جاء النساء جميعهن» .
وأما كونها معدولة ، فلأن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء . فحقها أن
تجمع على «جمعاء وكتعاوات الخ» . لأن ما كان على وزن «فعلاء» اسماً ،
فحقه أن يجمع على «فعالوات» : كصحراء وصحراوات . ولكنهم عدلوا بها
عن «فعالوات» إلى «فعل» .)

ومما جاء غير مصروفٍ للتعريف والعدل ، «سَحَرٌ» مجرداً من الألف
واللام والإضافة مُراداً به سَحَرٌ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ . وإن كان كذلك فلا يكون إلا
ظرفاً : كجئت يوم الجمعة سَحَرٌ .

(أما كونه معرفة ، فلأنه أريد به معين . وأما كونه معدولاً ، فإنه معدول
عن «السحر» بالألف واللام . فإن التقدير «جئت يوم الجمعة السحر» .)

(٧) أن يكون علماً مزيداً في آخره أَلْفٌ لِلإِلْحَاقِ : كَأُطَى وَذِفْرَى ، إِذَا
سَمِيَتْ بِهَا . وَأَلْفُهَا زَائِدَةٌ لِلإِلْحَاقِ وَزَنْهَمَا بِجَعْفَرٍ .

الصِّفَةُ الممنوعة من الصَّرْفِ

تمنع الصِّفَةُ من الصَّرْفِ في ثلاثة مواضع :

(١) أن تكون صفةً أصليةً على وزن «أفعل» : كأحمرَ وأفضل .

ويشترطُ فيها ألا تُؤنثَ بالناءِ ، فإن أُنثتَ بها لم تمنع كأرملٍ ، فإن مؤنثه أرملةٌ . والأرملُ الفقير .

(فإن كانت الوصفية عارضة لاسم على وزن «أفعل» لم تمنع من الصرف . وذلك كأربع وأرنب في قولك : «مررت بنساء أربع ورجل أرنب» . فأربع في الأصل اسم للعدد ، ثم وصف به ، فكأنك قلت : بنساء معدودات بأربع . وأرنب للحيوان المعروف . ثم أريد به معنى الجبان والذليل ، فالوصف بهما عارض ، ومن ثم لم يؤثر في منعهما من الصرف) .

وإن كانت الاسمية عارضة للصفة لم يضر عروضها ، فتبقى ممنوعة من الصرف - كما لم يضر عروض الوصفية للاسم ، فيبقى منصرفاً . وذلك كأدهم - للقيد - وأسود - للحية - وأرقم - للحية المنقطة - وأبطح - للمسيل فيه دقيق الحصى وأجرع - للرملة المستوية لا تنبت شيئاً . فهي ممنوعة من الصرف ، وإن استعملت استعمال الأسماء ، لأنها صفات ، فلم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها من الاسمية ، كما لم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها على ما سبق من الوصفية وبعضهم يعتد باسميتها الحاضرة فيصرفها وأما «أجدل» - للصنبر - و«أخيل» - لبطائر ذي خيلان^(١) - و«أفعى» للحية ، فهي منصرفة في لغة الأكثر . لأنها أسماء في الأصل والحال . وبعضهم يمنعها من الصرف لامحاً فيها معنى الصفة . وهي القوة في أجدل : والتلون في أخيل ، والإيذاء في أفعى .

(١) الخيلان : بكسر الخاء : جمع خال ، وهو نقطة سوداء تكون في الجسم تخالف لونه والأخيل مختلف لونه بالبياض والسواد ، لذلك سمي بالأخيل . وهو طائر مشثوم عندهم .

وعليه قول الشاعر :

كأن العُقيليين ، حين لقيتهم ، فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
وقول الآخر :

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري يوماً عليّ بأخيلاً^(١)
(٢) أن تكونَ صفةً عليّ وزنَ «فَعْلانَ» كعَطشانَ وسكرانَ . ويشترط في
منعها أن لا تُؤنثَ بالتاء . فإن أنثتَ بها لم تمتنع :

كسَيْفانٍ - وهو الطويلُ - ومَصَّانٍ - وهو اللثيمُ - ونَدَمانَ - وهو النديمُ^(٢) لأنَّ
مؤنثها سيفانةٌ ومَصَّانةٌ وندمانةٌ .

وقد أحصوا ما جاء على وزن «فَعْلانَ» ، مما يؤنث على «فَعْلانة» ، فكان
ثلاثَ عشرةَ صفةً ، وهي : «ندمانُ» ، للنديم ، و«حَبْلانُ» ، للعظيم البطن
و«دخنانُ» ، لليوم المُظلم ، و«سَيْفانُ» للطويل ، و«صُوجانُ» ، للباس الظهر
من الدوابِّ والناس ، و«صِيحانُ» لليوم الذي لاغيم فيه ، و«سُخنانُ» ، لليوم
الحارَّ ، و«موتانُ» ، للضعيف الفؤاد البليد ، و«عَلانُ» ، للكثير النسيان ،
و«فشوانُ» ، للدقيق الضعيف ، و«نصرانُ» ، لواحد النصاري ، و«مَصَّانُ» ،
للثيم ، و«اليانُ» ، لكبير الألية . فهذه كلها منصرفةٌ ، لأنها تُؤنثُ بالتاء . وما
عداها فممنوعٌ ، لأنَّ مؤنثه على وزن «فَعْلَى» كغَضبانَ وغَضبى ، وعَطشانَ
وعطشى ، وسكرانَ وسكرى ، وجَوْعانَ وجَوْعى . وأما نحو : «أرونانُ» - وهو
الصعب من الأيام - فمنصرف لأمرين : الأوَّلُ لأنه ليس على وزن «فَعْلانَ» ،

(١) يقول : إن طائره ليس بالطائر المشثوم . وضرب مثلاً لذلك بالأخيل . يريد أنه لا يتشاءم . فهو
بمضي لما يريد لا يتظير من شيء .

(٢) إذا كان ندمان بمعنى النديم - من الندامة . وهي المحادثة والمكالمة ، صرف لأن مؤنثه
ندمانه . وإن كان بمعنى النادم - من الندم - فهو غير منصرف ، لأن مؤنثه ندمى لا ندمانة .

والثاني لأنه يؤنث بالتاء ، فيقال : «يومٌ أرونانٌ ، وليلةٌ أرونانةٌ » ، أي صعبة شديدة .

(٣) أن تكون صفةً معدولةً ، وذلك بأن تكون الصفة معدولة عن وزن آخر . ويكون العدلُ مع الوصفِ في موضعين :

الأولُ : الأعدادُ على وزن « فُعَالٌ أَوْ مَفْعَلٌ » : « كَأَحَادٌ وَمَوْحَدٌ ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى ، وَثَلَاثٌ وَمَثَلثٌ ، وَرُبَاعٌ وَمَرَبَعٌ .

(وهي معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين الخ ، فإذا قلت : «جاء القوم مثنى » ، فالمعنى أنهم جاءوا اثنين اثنين . وقد قالوا : أن العدل في الأعداد مسموع عن العرب إلى الأربعة . غير أن النحويين قاسوا ذلك إلى العشرة ، والحق أنه مسموع في الواحد والعشرة وما بينهما) .

الثاني : أُخْرٌ ، في نحو قولك : «مررتُ بنساءٍ أُخَرَ» قال تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ . وهي جمع أُخْرَى ، مُؤنثٌ آخر . وآخر (بفتح الخاء) اسمٌ تفضيلٌ على وزنِ «أفعلٌ» بمعنى مغاير . وكان القياسُ أن يُقالَ : «مررتُ بنساءٍ أُخَرَ» كما يقالُ : «مررتُ بنساءٍ أَفْضَلُ» - بإفراد الصفة وتذكيرها - لا «بنساءٍ أُخَرَ» ، كما لا يقالُ : «بنساءٍ فُضِّلُ» ، لأنَّ أَفْعَلَ التفضيلُ ، إن كان مُجرِّداً من «أل» والإضافة لا يُؤنثُ ولا يُثني ولا يجمعُ .

(وقد علمت في مبحث اسم التفضيل ، في الجزء الأول ، أنه إن كان مجرداً من «أل» والإضافة وجب استعماله مفرداً مذكراً ، وإن كان موصوفه مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً ، سواء أريد به معنى التفضيل أو لا . كما هي الحال هنا . تقول : أخلاقك أطيّب ، وآدابك أرفع ، وشماتلك أحلى » أما آخر فعدلوا به عن هذا الاستعمال ، فقد استعملوه موافقاً للموصوف . فقالوا : «آخرٌ وآخرانٌ وآخرونٌ ، وأخرىٌ وأخريانٌ وآخرٌ» . على خلاف القياس ، وكان

القياس أن يقال آخر للجميع . فالعدل به عن القياس إحدى العلتين في منعه من الصرف . وإنما اختصت «آخر» في جعل عدلها مانعاً من الصرف . لأن آخر ممنوع منه لوزن الفعل . وأخرى لألف التأنيث . وأخران وأخريان وآخرون معربة بالحرف .

واعلم أنه لم يسمع شيء من الصفات التي جلهت على وزن «فعل» ممنوعاً من الصرف إلا «آخر» فتدروا فيها العدل . ليكون علة أخرى مع الوصفية).

حكم الاسم الممنوع من الصرف

حكمُ الاسم الممنوع من الصرف أن يمنعَ من التثوين والكسرة ، وأن يُجرَّ بالفتحة نحو : «مررتُ بأفضلِ منه» ، إلا إذا سبقته «أل» أو أضيف ، فيجرُّ بالكسرة ، على الأصل ، نحو : «أحسنْتُ إلى الأفضلِ أو إلى أفضلِ الناسِ» .

وقد يُصرفُ (أي : ينوَّنُ ويُجرُّ بالكسرة) غيرُ مسبوqِ بألّ ولا مضافاً ، وذلك في ضرورة الشعر : كقول السيدة فاطمة بنتِ الرسولِ ترثي أباهَا ، صلى الله عليه وآله وسلم :

ماذا عَلِيٌّ مَنْ شَمَّ تُرْبَةَ أَحْمَدِ

أَنْ لَا يَشُمَّ^(١) مَدَى الزَّمَانِ عَوَالِيَا^(٢)

(١) يشم : يفتح الشين ، من باب «علم يعلم» . هذه هي اللغة الفصحى ، وفيه لغة أخرى وهي

ضم الشين ، من باب «رد يرد» .

(٢) العوالي ؛ جمع غالية . وهي أخلاط من الطيب .

والمنقوصُ المستحقُّ المنعَ من الصرف ، كجوار^(١) وغواش^(٢) تُحذفُ
بأوُّه رُفعاً وجراً ، وبتوُّن ، نحو : «جاءت جوارٍ ، ومررتُ بجوارٍ» . ولو سميتُ
امرأةً بناجٍ ، قلتُ : «جاءت ناجٍ ، ومررتُ بناجٍ» .

ويكون الجر بفتحةٍ مقدرةٍ على الباء المحذوفة ، كما يكون الرفعُ بضمّةٍ
مقدّرةٍ عليها كذلك . أما في حالة النصب ، فثبتت الباءُ مفتوحةً نحو : «رأيتُ
جوارِي وناجِي» .

وقد جاء في الشعر إثباتُ يائه ، في حالة الجرّ ، ظاهرةً عليها الفتحةُ
كقول الفرزدق :

فلو كان عبدُ الله مولى ، هجوته

ولكنَّ عبدَ الله مولى موالينا^(٣)

ومن النحاة من يثبتُ ياءَ المنقوصِ الممنوعِ من الصرف ، إذا كان
عَلَمًا ، في أحواله الثلاثة . فيقولُ : «جاءت ناجي ، ورأيتُ ناجي ، ومررتُ
بناجي» .

واعلم أن تنوين المنقوص ، المستحق المنع من الصرف ، إنما هو
تنوينُ عَوْضٍ من الباءِ المحذوفة ، لا تنوين صرف كتثوين الأسماء المنصرفة
لأنه ممنوع منه .

(١) الجوّاري : جمع جارية أيضاً ، وهي الفتية من النساء سميت بذلك لخفتها وكثرة جريها .
والجارية أيضاً : اسم فاعل من جرى يجري . والجوّاري أيضاً . السفر لأنها تحري فوق
الماء .

(٢) الغواشي : الظلمات ، من غشي الليل - بكسر الشين - إذا أظلم . والمفرد غاشية . وهي
أيضاً : اسم فاعل من غشي المكان : إذا أتاه ، وغشبه الأمر : إذا غطاه .

(٣) المولى : العبد الرقيق . ويطلق أيضاً على السيد وابن العم . وكان حقه أن يقول : «ولكن عبد
الله مولى موالٍ» بحذف يائها وتثوينها تنوين العوض .

فوائد

(١) أجاز بعضهم صرف ما حقه أن يمنع ، مطلقاً في نظم أو نثر . وهي لغة حكاها الأحنف وقال : كأنها لغة الشعراء . لأنهم اضطروا إليه في الشعر ، فجرى على ألسنتهم ذلك في الكلام . ولا ريب أنها لغة ضعيفة ، لا يلتفت إليها .

(٢) إذا عرض للعلم الممنوع من الصرف التنكير ، كأن يراد به واحد لا بعينه ممن سمي به فإنه ينصرف ، نحو : (جاءني عمرٌ من العمرين ، وفاطمةٌ من الفاطمات ، وإبراهيمٌ من الإبراهيمين ، وأحمدٌ من الأحمدين ، وعثمانٌ من العثمانيين) ، ونحو : (رب سعادٍ وعمرانٍ ويزيدٍ ويوسفٍ ومعدٍ يكرِبٍ لقيتُ) . إلا إذا كان منقولاً عن صفة ، كمن سميتهُ أحمراً ويقطان) ، فإنه لا ينصرف على المختار من أقوال النحاة . وهو ما ذهب إليه سيبويه . لأنه قبل نقله من الوصفية إلى العلمية ، كان ممنوعاً من الصرف . فإذا فقد العلمية رجع إلى أصله من المنع ، اعتداداً بهذا الأصل ولم يفعلوا ذلك في غير الصفات الممنوعة ، لأنه بزوال العلمية ، التي هي أحد سببي المنع ، لم يبق إلا سبب واحد فلا يكفي في المنع من الصرف .

(٣) أجاز الكوفيون والأحنف وأبو علي الفارسي للشاعر أن يمنع صرف ما حقه أن ينصرف . وعليه قول الأخطل :

طَلَبَ الأزارق بالكتائب ، إذ هوت

بشبيبٍ غائلة النفوس ، غَدورٌ^(١)

(١) الأزارق ، أصلها الأزارقة ، حذفت التاء للضرورة . وهي جمع أزرقي . والأزارقة طائفة من الخوارج منسوبة إلى نافع بن الأزرق . وشبيب هذا هو رأس الأزارقة ، وهو شبيب بن يزيد الشيباني . وفي شذرات الذهب أنه شبيب بن قيس .

وقول العباس بن مرداس :

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ
يفوقان مرداس في مجمع
واختاره ابن مالك . وهو الصحيح ، كما قال ابن هشام ، لكثرة ما ورد
منه .

وعن ثعلب أنه أجاز منع المنصرف مطلقاً ، في نظم أو نثر . وبعضهم
خص ذلك بما كان علماً . وبعضهم أجاز صرف ما كان على صيغة منتهى
الجموع . والحق الاقتصار على ما ذكرنا .

المعربُ بالحروف من الأسماء

المعربُ بالحروف من الأسماء ثلاثة أنواع : المثنى ، وجمع المذكر
السالم ، والأسماء الخمسة .

فالمثنى يُرفعُ بالألف ، مثل : (أفلح المجتهدان) . ويُنصب ويجرُ بالباء
المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها مثل : (أكرمت المجتهدين ، وأحسنْتُ إلى
المجتهدين) .

ومن العرب من يُلزمُ المثنى الألف ، رفعاً ونصباً وجرأً ، وهم بنو
الحارث ابن كعب ، وخنثعم ، وزبيدٌ وكنانة وآخرون ، فيقولون : «جاء
الرجلان ، ورأيت الرجلان ، ومررت بالرجلان» . وعليه قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً

دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ ، عَقِيمٌ^(١)

(١) هابي التراب : ما ارتفع منه ودق . وهو أيضاً : تراب القبر ، وهو المراد هنا . والطمنة العقيم :
هي التي لا يحتاج طاعنها إلى غيرها لنفاذها وبلوغه بها القصد وقوله : «عقيم» هو صفة لطمنة ،
وحقه النصب ، لكنه قطعه عن النعمة لفظاً . وجعله خيراً لمتبداً محذوف أي تزود منا طعمة هي
عقيم .

وقول الآخر :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قد بلغا في المجد غاياتها

وَحَمَلُوا عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ قِرَاءَهُ مِنْ قَرَأَ : «إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ» بِتَشْدِيدِ

«إِنَّ». وقرىء : «إِنَّ هَذَا» ، بتخفيفها ، «وَأَنَّ هَذَا» بتشديدها ونصب

هَذَا بِالْيَاءِ .

وجمع المذكر السالم يرفع بالواو ، مثل : «أَفْلَحَ الْمُجْتَهِدُونَ» .

وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ، مثل : «أَكْرَمْتَ

الْمُجْتَهِدِينَ ، وَأَحْسَنْتَ إِلَى الْمُجْتَهِدِينَ» .

والأسماء الخمسة هي «أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌّ وَفِيٌّ وَذُوٌّ» ، وهي ترفع بالواو ،

مثل : «جَاءَ أَبُو الْفَضْلِ» ، وتنصب بالألف ، مثل : «أَكْرَمْتُ أَبْنَاكَ» وتجر

بالياء ، مثل : «عَامِلَ الصَّدِيقِ مَعَامِلَةَ أَخِيكَ» .

وهي لا تعرب كذلك إلا إذا كانت مفردة مضافة إلى غير ياء المتكلم .

فإن كانت مشاة ، أو مجموعة ، فتعرب إعراب المثنى أو الجمع .

«أَكْرَمَ أَبُو بَكْرٍ» ، واقتد بصالح أبائك ، واعتصم بذوي الأخلاق الحسنة .

وإن قطعت عن الإضافة كانت معربة بحركات ظاهرة ، مثل : «هَذَا أَبٌ

صَالِحٌ ، وَأَكْرَمَ النَّمِ عَنِ يَدِيءِ الْكَلَامِ ، وَتَمَسَّكَ بِالْأَخِ الصَّادِقِ» .

وإن أضيفت إلى ياء المتكلم كانت معربة بحركات مُقدَّرة على آخرها ،

يُصْعَقُ مِنْ ظَهْوَرِهَا كَسْرُهُ الْمُنَاسِبَةُ (١) ، مثل : «أَبِي رَجُلٌ صَالِحٌ ، وَأَكْرَمْتُ أَبِي ،

وَلَزِمْتُ طَاعَةَ أَبِي» .

(١) يكون ما قبل ياء المتكلم ، بدسوطها ، لأن الياء تناسبت معها الكسرة قبلها . فالكسرة التي يوتن بها

المتناسب الياء تسمى كسرة المناسبة أو حركة التناسب . وهي تمنع من ظهور حركات الإعراب على آخر الكلمة .

ومن العرب من يقول في أبٍ وأخٍ وحمٍ : «هذا أبك، ورأيتُ أبك، ومررتُ بأبك». بحذف الآخر، ويُعرب الاسم بحركاتٍ ظاهرة. ومنه قوله :

بأبه اقتدى عدي في الكرم
ومن يشابهه أبه فما ظلم

ومن قال: «هذا أبك» قال في التثنية: «هذان أبان». ومن قال: «هذا أبوك»، قال: هذان أبوان.

ومنهم من يلزم ذلك الألف، في حالات الإعراب الثلاث، ويُعربُهُ إعرابَ الاسمِ المقصور، بحركاتٍ مقدّرة على الألف، سواء أضيف أم لم يُضف. فيقول: هذا أباً، ورأيتُ أباً، ومررتُ بأباً. ويقول: هذا الأبأ، ورأيتُ الأبأ، ومررتُ بالأبأ، باعتبار أنه اسم مقصور. كما تقول: «هذه عصاً، وهذه العصا». لأن الأصل «أَبَوٌّ»، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما قلت في «عصاً» وأصلها: «عَصَوٌ». ومنه المثل: «مُكْرَةٌ أخاك لا بَطْلٌ»^(١)، وقول الشاعر: «إنَّ أباهَا وأبا أباهَا... البيت». ومن قال: هذا «أباً»، قال في التثنية: «هذان أبوان»، كما يقول: «هاتانِ عصوان». يَقلِبُ الألف واواً.

إعرابُ الملحِقِ بِالْمُثَنِّيِ (٢)

يُعرَبُ «اثنتانِ اثنانِ» إعرابَ المُثَنِّي.

ويُعرَبُ «كلا وكِلْتا» إعرابَ المُثَنِّي، إذا أُضيفا إلى ضميرٍ، مثل: «جاءَ الرجلانِ كلاهما والمرأتانِ كلتاَهُما»، ورأيتُ الرجلينِ كليهما والمرأتينِ

(١) هذا مثل بضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه، ولا في مقدوره القيام به.

(٢) راجع بحث المُثَنِّي والمُلاحِقِ به في أوائل هذا الجزء.

كَلْتَيْهِمَا ، ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كَلْتَيْهِمَا . فإن أضيفتا إلى غير الضمير أعربا إعرابَ الاسم المقصور ، بحركات مُقدَّرة على الألف رفعا ونصباً وجراً ، مثل : جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين .

وكلا وكلتا : اسمانِ مُلازمانِ للإضافة . ولفظُهما مُفردٌ ومعناهما مُثنى : ولذلك يجوزُ الإخبارُ عنهما بما يحملُ ضميرَ المفردِ ، باعتبار لفظهما ، وضميرَ المثنى باعتبار معناهما ، فنقول : «كلا الرجلين عالم ، وكلاهما عالمان» وقد اجتمعا في قول الشاعر :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِي بَيْنَهُمَا

قَدْ أَقْلَعَا ، وَكِلَا أَنْفُسِهِمَا رَابِي

إلا أن اعتبارَ اللفظ أكثرُ ، وبه جاء القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ كلتا الجنةين أتت أكلها ﴾ ، ولم يقل : «أتتا» .

ويُعربُ ما سُمِّيَ به من الأسماءِ المُثناةِ إعرابَ المثنى ، لأنه ملحقٌ به ، فنقول : «جاء حسنان وزيدان ، ورأيت حسنين وزيدين ، ومررت بحسرين وزيدين» . ويجوزُ أن يلزمَ الألف ويُعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ ، تشبيهاً له بنحو : عمرانَ وسلمانَ « تقول : «جاء زيدان وحسنان» ، ورأيت زيدان وحسنان ، ومررتُ بزيدان وحسنان» كما تقول : «جاء عمرانُ ، ورأيتُ عمرانَ ، ومررتُ بعمرانَ» ويكونُ منهُ من الصرفِ للعلميةِ وزيادة الألف والنون .

فائدتان

(١) قال ابن هشام في المغني : وقد سئلت قديماً عن قول القائل :
«زيد وعمرو كلاهما قائم . أو كلاهما قائمان» . فكتبت : إن قدر (كلاهما)

توكيداً قيل «قائمان»: لأنه خبر عن «زيد وعمرو»، وإن قدر مبتدأ، فالوجهان، والمختار الأفراد. وعلى هذا، فإذا قيل: «إن زيداً وعمراً» فإن قيل «كليهما»، قيل «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان. ويتعين مراعاة اللفظ في نحو: «كلاهما محب لصاحبه»، لأن معناه كل واحد منهما، وقوله:

كلنا غني عن أخيه حياته ونحن، إذا متنا، أشد تغانياً

(٣) يؤكد بكلا المشى المذكور. وبكلتا المشى المؤنث، ويضافان أبداً انظماً ومعنى إلى اسم واحد معرفة، دال على اثنين: إما بلفظه، نحو: «كلا الرجلين» وإما بمعناه. كقول الشاعر:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجهٌ وقبيل^(١)

أي: وكلا ما ذكر من الخير والشر: ولا يضافان إلى مفرد، وأما قول الشاعر:

كلا أخي وخليلي واجدي أبداً في النائبات وإمام المللمات
فضرورة نادرة، لا يلتفت إليها ولا يستشهد بها، ولا تباح في شيء من الكلام، حتى الشعر لأن الضرورة إنما يستشهد بها، إذا كانت كثيرة. فإن كثرت في كلامهم جاز للشاعر ارتكابها.

إعراب المُلْحَقِ بجمعِ المذكَرِ السالمِ^(٢)

يُعرَبُ المُلْحَقُ بجمعِ المذكَرِ السالمِ «وهو ما جُمعَ هذا الجمعَ على غيرِ قياس» إعراب جمع المذكَرِ السالمِ.

(١) المدى: الغاية. «والقبيل» بفتحين: ما ارتفع من جبل أو رمل أو علو من الأرض وهو أيضاً المحجة الواضحة. والمعنى: إن للخير والشر غاية ينتهيان إليها، ويقفان عندها. وكلاهما واضح ظاهر، يستقبل الناس إنما توجهوا، كما يستقبلهم الرجح والمرتفع من الأماكن.

(٢) راجع بحث جمع المذكَرِ السالمِ والمُلْحَقِ به في هذا الجزء.

ويجوز في نحو: «بَنِينَ وَسِنِينَ وَعِضِينَ وَثَبِينَ» وما أشبهها أن يُعْرَبَ إعرابَ هذا الجمع ، وهو الأَفْصَحُ فيقال : «مَرَّتْ عَلَيَّ سِنُونَ ، واغتربتُ سِنِينَ ، وأنجزتُ هذا العملَ في سِنِينَ» . قال تعالى : ﴿ أَلَكُمُ الْبَنَاتُ وَلَهُ الْبَنُونَ؟ ﴾ ويجوز أن تَلَزِمَهُ الياءُ مَعَ التَّنوينِ^(١) ، تشبيهاً له بحينٍ ، فُعْرِبَ بالضمّة رفْعاً ، وبالفتحة نصباً ، وبالكسرة جرّاً . تقول : «مَرَّتْ عَلَيَّ سِنِينُ كَثِيرَةٌ . ومكثتُ مُغْتَرِباً سِنِيناً كَثِيرَةً ، أو ثَمَانِي سِنِينَ» . وعليه قول الشاعر :

دَعَانِي مَنْ نَجَدٍ ، فَإِنَّ سِنِينَهُ
لَعِبْنُ بِنَا شَيْباً وَشَيْبُنَا مُرْدَاً

وقول الآخر :

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ ، عَلِيٌّ ،
أَباً بَرّاً : وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

ويجوز فيما سمي به من هذا الجمع أن يعربَ إعرابه . فنقول : «جاءَ عابِدُونَ وَزَيْدُونَ ، ورَأَيْتُ عابِدِينَ وَزَيْدِينَ ، ومررتُ بعابِدِينَ وَزَيْدِينَ» وهو الأَفْصَحُ . ويجوز أن يلزم الياءُ والنون مع التَّنوين ، والإعرابُ بالحركات الثلاث . فنقول : جاءَ زَيْدُونَ ، ورَأَيْتُ زَيْدُونَ ، ومررتُ بزَيْدُونَ . ويجوز أن يلزم الواوُ والنون بلا تَنوين ، ويعربُ إعرابَ ما لا ينصرفُ ، تشبيهاً له بهارون ، فيجري مجراه . ويكون ممنوعاً من الصرف للعلمية وشبه العجْمَةِ . فنقول : جاءَ عابِدُونَ وَحَمْدُونَ وَخَلْدُونَ وَزَيْدُونَ ، ورَأَيْتُ عابِدُونَ وَحَمْدُونَ وَخَلْدُونَ وَزَيْدُونَ ، ومررتُ بعابِدُونَ وَحَمْدُونَ وَخَلْدُونَ وَزَيْدُونَ»^(٢) كما نقول : جاءَ هَارُونَ ، ورَأَيْتُ هَارُونَ ، ومررتُ بهارُونَ .

(١) هذا إن تجرد من (أل) والإضافة .

(٢) هذه الأسماء وإن لم تكن أعجمية ، فإنها أشبهت الأعجمي في لفظها ، فكان عليها شبه العجْمَةِ .

إعرابُ المُلحِقِ بجمعِ المؤنثِ السَّالمِ (١)

تُعرب «أولاتُ» كجمعِ المؤنثِ السَّالمِ ، بالضمَّةِ رُفْعاً ، وبالكسرةِ نَصَباً وجراً . قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ ﴾ . وتقول : (أولاتُ الأخلاقِ الطَّيِّبَةِ محبوباتُ) و(أرجُ الخَيْرِ من أولاتِ الحياءِ والصَّلاحِ والعلمِ) .

ويُعربُ ما سُمِّيَ به من هذا الجَمعِ إعرابُهُ ، فتقولُ : «هذه أذرعاتُ» (٢) وعَرَفاتُ (٣) ، ورأيتُ أذرعاتٍ وعَرَفاتٍ ، وسافرتُ إلى أذرعاتٍ وعَرَفاتٍ . هذا هو الفصيحُ . قال تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَافَاتٍ ﴾ ويجوزُ فيه مذهبانِ آخِرانِ : أحدهما أن يُعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ ، لِلعَلَمِيَّةِ والتَّائِيثِ : فيُرفَعُ بالضمَّةِ ، وينصبُ ويُجرُ بالفتحةِ . ويمتنعُ حينئذٍ من التَّنوينِ . فتقولُ : «هذه عَرَفاتُ ، ورأيتُ عَرَفاتَ ، ومررتُ بعَرَفاتٍ» . والثاني أن يُرفَعُ بالضمَّةِ ، ويُنصبُ ويُجرُ بالكسرةِ ، كجمعِ المؤنثِ السَّالمِ ، غيرَ أنه يزالُ منه التَّنوينُ ، فتقولُ : «هذه أذرعاتُ ، ودخلتُ أذرعاتٍ ، وعَرَجتُ على أذرعاتٍ» . ويروى قولُ امرئِ القيسِ :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا

بِئَثْرِبَ (٤) ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

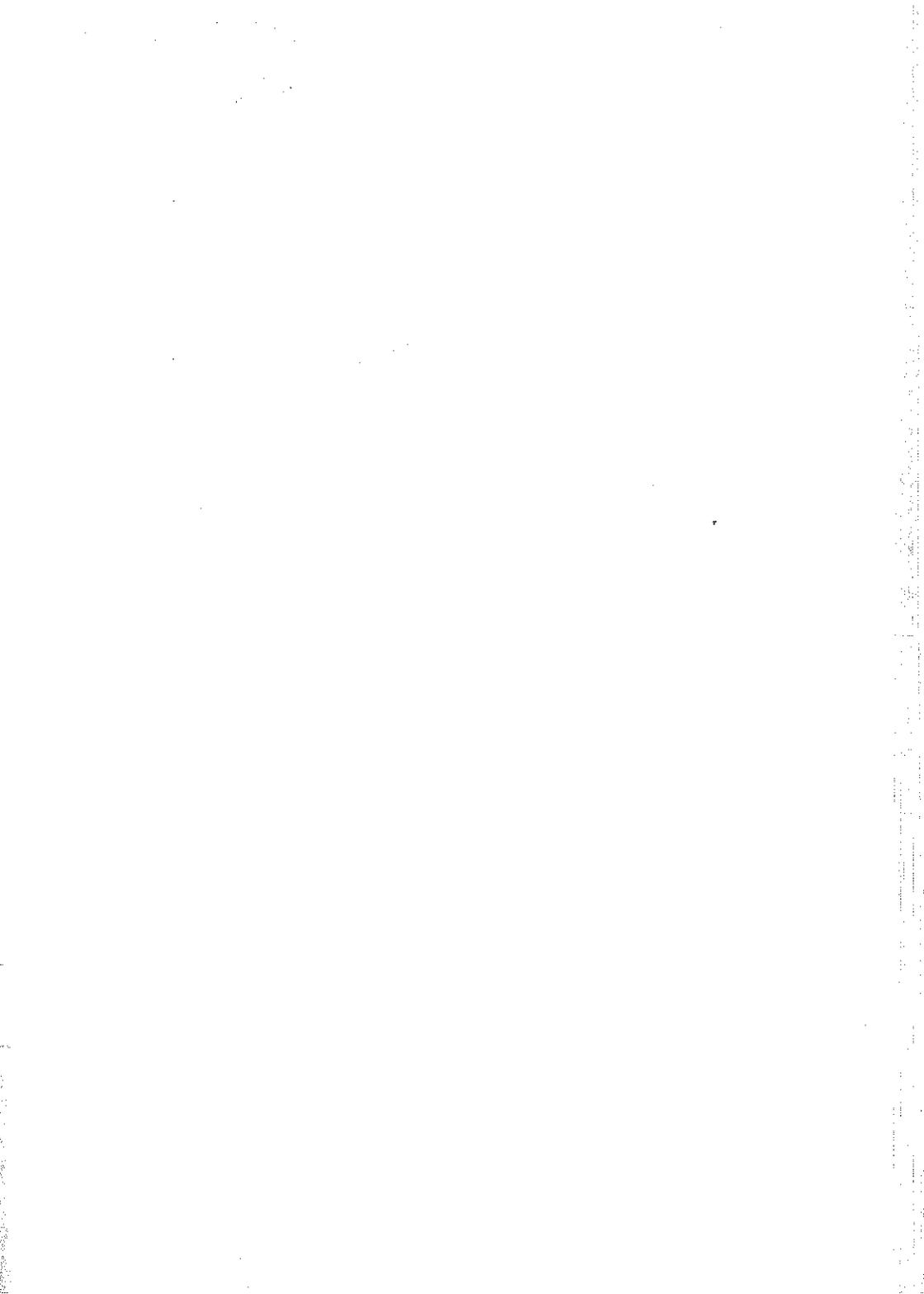
بِالأوجهِ الثلاثةِ : كسرِ التاءِ مَنْوَنَةً ، وكسْرِها بلا تَنوينِ ، وفتحِها غيرِ مَنْوَنَةٍ .

(١) راجع جمعِ المؤنثِ السَّالمِ والملحِقِ به في هذا الجزء .

(٢) أذرعاتُ بلدٌ في حورانِ الشَّامِ ، والنسبةُ إليها أذرعي .

(٣) عَرَفاتُ وعرفةُ : موقفُ الحاجِّ ، وهي على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة .

(٤) يَثْرِبُ من أسماءِ المدينة المنورة .



مرفوعات الأسماء

مرفوعات الأسماء تسعة : الفاعل ، ونائبه ، والابتداء ، وخبره ، واسم الفعل الناقص ، واسم أحرف « ليس » ، وخبر الأحراف المشبهة بالفعل ، وخبر « لا » النافية للجنس ، والتابع للمرفوع .

ويشتمل هذا الباب على سبعة فصول :

١ - الفاعل

الفاعل : هو المُسندُ إليه بعد فعل تام معلوم أو شبهه ، نحو « فاز المجتهد » و« السابق فُرسُهُ فائزٌ » .

(فالمجتهد : أسند إلى الفعل التام المعلوم ، وهو « فاز » والفرس : أسند إلى شبه الفعل التام المعلوم ، وهو « السابق » فكلاهما فاعل لما أسند إليه) .

والمرادُ بشبه الفعل المعلوم اسمُ الفاعل ، والمصدر . واسم التفضيل ، والصفة المُشبهة ، ومبالغة اسم الفاعل ، واسم الفعل . فهي كلها ترفعُ الفاعلَ كالفعل المعلوم . ومنه الاسم المستعار ، نحو « أكرم جلاً مسكاً خلقه » .

(فخلقه فاعل لمسك مرفوع به ، لأن الاسم المستعار في تأويل شبه الفعل المعلوم والتقدير : «صاحب رجلاً كالمسك» وتأويل قولك : «رأيت رجلاً أسداً غلاماً» : «رأيت رجلاً جريئاً غلامه كالأسد» .

وفي هذا الفصل خمسة مباحث :

(١) أحكام الفاعل

للفاعل سبعة أحكام

(١) وجوب رفعه . وقد يُجرُّ لفظاً بإضافته إلى المصدر ، نحو : «إكرام المرء أباه فرض عليه»^(١) ، أو إلى اسم المصدر ، نحو : «سلم علي الفقير سلامك»^(٢) علي الغني» ، وكحديث : «من قبله الرجل امرأته الوصوء»^(٣) . أو بالباء ، أو من ، أو اللام الزائدة . نحو : «ما جاءنا من أحد»^(٤) ، وكفى بالله شهيداً^(٥) ، وهيئات هيات لما توعدون»^(٦) .

(٢) وجوب وقوعه بعد المُسند ، فإن تقدّم ما هو فاعل في المعنى كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود إليه ، نحو : «علي قام» .
(والمقدم إما مبتدأ كما في المثال ، والجملة بعده خبره ، وإما مفعول

(١) إكرام : مضاف ، والمرع مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله : مجرور لفظاً بالإضافة ، مرفوع حكماً ، لأنه فاعل المصدر .

(٢) سلام : مضاف ، والكاف مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله . ولها محلان من الإعراب : قريب ، وهو الجر بالإضافة ، ويعيد ، وهو الرفع على أنها فاعل .

(٣) قبله : مضاف ، أو الرجل : مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، وأمرأته مفعوله .

(٤) والأصل : ما جاءنا أحد ، فأحد فاعل جاء ، فهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة .

(٥) والأصل : وكفى الله شهيداً .

(٦) والأصل : هيئات ما توعدون : أي بعد . فاللام : حرف جر زائد ، وما : اسم موصول فاعل

لاسم الفعل : وهو هيئات ، ومحلها القريب الجر باللام الزائدة ومحلها البعيد الترفع على أنه

فاعل هيئات . وهيئات الأخرى ، توكيد هيئات الأولى .

لما قبله نحو : «رأيت علياً يفعل الخير» وإما فاعل لفعل محذوف ، نحو :
«وإن أحد من المشركين استجارك فأجره» ، فأحد : فاعل لفعل محذوف يفسره
الفعل المذكور .

وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه . فاجازوا أن يكون
«زهير» في قولك : «زهير قام» فاعلاً لـ «قام» مقدماً عليه . ومنع البصريون
ذلك . وجعلوا المقدم مبتدأ خبره الجملة بعده . كما تقدم . وتظهر ثمره
الخلافاً بين الفريقين في أنه يجوز أن يقال ، على رأي الكوفيين : «الرجال
جاء» على أن الرجال فاعل لـ «جاء» مقدم عليه . وأما البصريون فلم يجيزوا هذا
التعبير . بل أوجبوا أن يقال : «الرجال جاءوا» . على أن الرجال مبتدأ ، خبره
جملة جاءوا ، من الفعل وفاعله الضمير البارز . والحق أن ما ذهب إليه
البصريون هو الحق : وقد تمسك الكوفيون بقول الزباء :

ما للجمال مشيها وثيدا؟ أجنடلا يحملن أم حديدا؟

فقالوا : لا يجوز أن يكون «مشيها» مبتدأ ، لأنه يكون بلا خبر ، لأن
«وثيداً» منصوب على الحال . فوجب أن يكون فاعلاً لوثيداً مقدماً عليه . وقال
البصريون : أنه ضرورة . أو إنه مبتدأ محذوف الخبر ، وقد سدت الحال
مسده . أي : ما للجمال مشيها يبدو وثيدا . على أنه لا حاجة إلى ذلك
فهذا البيت على فرض صحة الاستشهاد به ، شاذ يذوب في بحر غيره من
كلام العرب .

ونرى أن الاستشهاد به لا يجوز ، لأن الزباء هذه مسكوك في كثير من
أخبارها . ثم أنها لم تنشأ في بيئة يصح الاستشهاد بكلام أهلها . فإنها من
أهل «باجرما» وهي قرية من أعمال البليخ ، قرب الرقة ، من أرض الجزيرة ،
جزيرة «اقور» ، التي بين الفرات ودجلة ، وهي مجاورة لديار الشاه

والعلماء لا يشهدون بكلام الفصحاء المجاورين لجزيرة العرب . فكيف يصح الاستشهاد بكلام امرأة من أهل جزيرة «اقور»؟ وقد قالوا : إنها كانت ملكة الجزيرة ، وكانت تتكلم بالعربية . راجع ترجمتها في شرح الشواهد نعيني ، في شرح شواهد الفاعل . وفي مجمع الأمثال للميداني في شرح المثل : «بينة صرم الرأي» . وذكر في جمهرة الأمثال هذه أنها كانت على الشام والجزيرة من قبل الروم . وفي القاموس وشرحه للزبيدي أن الزباء اسم الملكة الرومية ، تمد وتقصر ، وهي ملكة الجزيرة ، وتعد من ملوك الطوائف وهي بنت عمرو بن الظرب أحد أشرف العرب وحكمائهم ، خدعه جذيمة الأبرش ، وأخذ عليه ملكه وقتله ، وقامت هي بأخذ ثأره في قصة مشهورة مشتملة على أمثال كثيرة .

نقول : وإن تاريخ الزباء يشبه تاريخ زنوبيا ، التي يذكرها الروم في اخبارهم ويرجح العلماء أنها هي . ويراجع الكلام على «باجرما» و«جزيرة اقور» في معجم البلدان).

(٣) انه لا بُدُّ منه في الكلام . فإن ظهرَ في اللفظ فذاك . وإلَّا فهو ضمير راجعُ إما لمذكور ، نحو : «المجتهدُ ينجحُ» أو لما دل عليه الفعل ، كحديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» . ولا يشربُ الخمرَ حين يشربها وهو مؤمن»^(١) . أو لما دلَّ عليه الكلامُ ، كقولك في جواب هل جاء سليمٌ؟ «نعم جاء»^(٢) . أو لما دلَّ عليه المقامُ ، نحو : «كَلَّا إِذَا بَلَغْتَ التَّرَاقِيَّ»^(٣) ، وقول الشاعر الفرزدق :

(١) أي : ولا يشرب هو ، أي الشارب . ففاعل يشرب ضمير مستتر تقديره : هو يعود على اسم الفاعل المفهوم من يشرب .

(٢) أي : نعم جاء هو ، أي سليم ، فالفاعل ضمير مستتر يعود على سليم الذي دل عليه كلام العرب .

(٣) الضمير في بلغت يعود على الروح المعلومة في المقام .

إذا ما أعرنا سيِّداً من قبيلةٍ
 ذُرا منبرٍ صلى علينا وسلّمنا
 إذا ما غَضِبنا غَضِبَةً نُضْرِيَةً
 هَتَكنا حجابِ الشَّمسِ ، أو قَطَرَتْ دَمًا^(١)

أو لما دَلَّت عليه الحالُ المُشاهدةُ، نحو: «إِنْ كانَ غداً فائتني»^(٢)
 وقول الشاعر:

إذا كان لا يُرضيك حتى تُردني
 إلى قَطْرِي ، لا إخالك راضياً^(٣)

(٤) أنه يكون في الكلام وفعله محذوف لقربة دالة عليه : كأن يُحَابُ
 به نفياً ، نحو : (بلى سعيد)^(٤) في جواب من قال : (ما جاء أحدٌ) . ومنه قولُ
 الشاعر :

تَجَلَّدْتُ ، حتى قيل لم يَغُرْ قلبه
 من ألوجدِ شيءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أعظمُ ألوجدِ^(٥)

(١) التقدير : قطرت هي ، أي السيوف المعلومة من المقام .
 (٢) أي إن كان ما نحن عليه الآن من سلامة وإمكان اللقاء غداً فائتني . فاسم كان ضمير يعود إلى ما دلت عليه المشاهدة . وحكم اسم كان كحكم الفاعل كما ستعلم .
 (٣) أي إذا كان ما تشاهده مني لا يرضيك . فاسم كان ضمير يعود إلى ما دلت عليه الحال وفاعل يرضيك ، كذلك . وحملة يرضيك خبر كان . وقطري : بفتح القاف والطاء ، رجل كان من رؤساء الخوارج خرج في زمن مصعب بن الزبير . لما ولي مصعب العراق نيابة عن أخيه عبد الله بن الزبير . فبقي قطري عشرين سنة يقاتل ويسلم عليه بالخلافة ، حتى كان أيام الحجاج بن يوسف الثقفي . فكان يسير إليه الجيوش جيشاً بعد جيش وهو يظهر عليهم ، حتى توجه إليه سفيان ابن الأبرد الكلبي ، فظهر عليه سفيان ، وقتله سنة ثمان وسبعين من الهجرة وكان المباشر لقتله سودة بن أبجر الدارمي ، وقيل غير ذلك .

(٤) أي : بلى جاء سعيد

(٥) بل عراه أعظم الوجد .

أو استفهام، نقول: (مَنْ سافر؟) فيقال «سعيد»، ونقول: «هل جاءك أحد؟»، فيقال: (نعم خليل)، قال تعالى: ﴿لئن سألتهم من خلقهم؟ ليقولنَّ الله﴾ (١). وقد يكون الاستفهام مقدراً كقوله تعالى: ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال، رجالاً لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله﴾، في قراءة من قرأ (يسبح) مجهولاً (٢)، ومنه قول الشاعر:

لَيْبِكِ يَزِيدَ، ضارِعٌ لِحُصُومَةٍ (٤)

ومختبِطٌ مما تُطِيحُ السَّطَوَانِحُ

ومما جاء فيه حذفُ الفعل، مع بقاء فاعله، كل اسمٍ مرفوعٍ بعد أداةٍ خاصةٍ بالفعل، والحذفُ في ذلك واجبٌ، نحو: (وإن أحد من المشركين استجارك، فأجره حتى يسمع كلام الله، ثم أبلغه مأمنه) ونحو: (إذا السماء انشقت)، ومنه المثل: (لَوِذَاتُ سِارٍ لَطَمْتَنِي)، وقول امرئ القيس:

إِذَا السَّيْرَةُ لَمْ يَخْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ

فَلَيْسَ عَارٍ شَيْءٍ سِوَاهُ بِخَزَانٍ

وقول السموأل:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عَرِضُهُ

فَكُلُّ رِذَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

(١) أي: خلقنا الله.

(٢) أي: يسبح رجال، فكأنه قيل: من يسبحه؟.

(٣) ومن قرأ يسبح له معلوماً فرحال فاعل.

(٤) أي: يبكيه ضارع. تقدير الاستفهام: «من يبكيه؟» فقيل: ضارع، أي: ذليل. والمختبِط:

من يسأل المعروف من غير سابق معرفة ولا وسيلة. يقال: احتبته إذا سأله من غير أن يقدم بين

يديه وسيلة أو وساطة. وتطيح: تهلك. والسطوانح: المهلكات. والمعنى: ليك يزيد

رجلان: مظلوم وطالب حاجة أو معروف.

فكل من «أحدوا السماء وذات والمرء»: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده .

(٥) أن الفعل يجب أن يبقى معه بصيغة الواحد ، وإن كان مثنى أو مجموعاً ، فكما تقول : «اجتهد التلميذ» ، فكذلك تقول : «اجتهد التلميذان ، واجتهد التلاميذ» إلا على لغة ضعيفة لبعض العرب ، فيطابق فيها الفعل الفاعل . فيقال على هذه اللغة : أكرمني صاحبك ، وأكرموني أصحابك ، ومن قول الشاعر :

يُسَجُّ السَّرِيحُ السَّرِيحُ مَحَابِسُنَا
أَلْفَحْتُهُمْ غُرَّ السُّحَابِ

وقول الآخر

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلمناه مبعُوداً وحميم

وما ورد من ذلك في فصيح الكلام ، فِعْرَبُ الظاهر بدلاً من المُضْمَرِ ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وأسروا النجوى ، الذين ظلموا ﴾ . أو عَرَبَ الظاهر مبتدأ ، والجملة قبله خبرٌ مقدّم . أو يِعْرَبُ فاعلاً لفعل محذوف . فكانه قيل - بعد قوله : « وأسروا النجوى » - من أسرها؟ فيقال : أسرها الذين ظلموا . وهو الحق (١) . وأما على تلك اللغة فَيُعْرَبُ الظاهر فاعلاً ، وتكون الألف والواو والنون أحرفاً للدلالة على التثنية أو الجمع ، فلا محل لها من الاعراب ، فحكمها حكم تاء التانيث مع الفعل المؤنث .

(٦) أن الأصل اتصال الفاعل بفعله ، ثم يأتي بعده المفعول . وقد يعكس الأمر ، فيتقدم المفعول ، ويتأخر الفاعل ، نحو : « أكرم المجتهد استأذنه » . (وسبغني الكلام على ذلك في باب المفعول به) .

(٧) أنه إذا كان مؤنثاً أنت فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي ، وتاء المضارعة في أول المضارع ، نحو : « جاءت فاطمة ، وتذهب خديجة » .

(١) وهذا لا يكون إلا حيث يستدعي المقام تقدير كلام استفهامي ، كما ترى في الآية الكريمة

والمفعول مع الفاعل ، من حيث التذكير والتأنيث ثلاث حالات : وجوب التذكير ، وجوب التأنيث ، وجواز الأمرين .

(٢) متى يجب تذكير الفعل مع الفاعل؟

يجب تذكير الفعل مع الفاعل في موضعين :

(١) أن يكون الفاعل مذكراً ، مفرداً أو مثني أو جمع مذكرٍ سالمٍ . سواءً أكان تذكيره معنىً ولفظاً ، نحو : (ينجح التلميذ ، أو المجتهدان ، أو المجتهدون) ، أو معنىً لا لفظاً ، نحو : «جاء حمزة» . وسواءً أكان ظاهراً ، كما مثل أم ضميراً ، نحو : «المجتهدُ ينجح» ، والمجتهدان ينجحان ، والمجتهدون ينجحون ، وإنسا نجح هو ، أو أنت ، أو هما ، أو أنتم .

(فإن كان جمع تكسير : كرجال أو مذكراً مجموعاً بالالف والتاء ، كطلحات وحميرات ، أو منحقاً بجمع المذكر السالم : كبنين ، جازي في فعله الوجهان : تذكيره وتأنيثه كما سيأتي . أما إن كان الفاعل جمع مذكرٍ سالمٍ . فالصحيح وجوب تذكير الفعل معه . وأجاز الكوفيون تأنيثه ، وهو ضعيف فقد أجازوا أن يقال : «أفلح المجتهدون وأفلحت المجتهدون» .)

(٢) أن يفصل بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بالاً ، نحو : «ما قام إلا فاطمة» .

(وذلك لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف إذ التقدير : «ما قام أحد إلا فاطمة» . فلما حذف الفاعل تفرغ الفعل لما بعد (إلا) : فرفع ما بعده أعلى أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى . فإن كان الفاعل ضميراً منفصلاً مفصلاً بينه وبين فعله بالاً ، جاز في الفعل الوجهان كما ستعلم) .

وقديونث مع الفصل بها ، والفاعل اسمٌ ظاهرٌ ، وهو قليلٌ وخصه جمهور النحاة الشعر كقولهم :

مَا بَرَّئْتُ مِنْ رَبِّهِ وَذَمَّ
فِي حَرِينَا إِلَّا بِنَاتِ الْعَمِّ

(٣) متى يَجِبُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ؟

يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع :

(١) أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلًا بفعله ، مفرداً أو مثنى أو جمع مؤنثٍ سالمًا نحو : «جاءت فاطمة ، أو الفاطمتان ، أو الفاطمات» .

(فإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً مجازياً ، كشمس ، أو جمع تكسير ، كفواطم ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : «إنما قام هي» ، أو ملحقاً بجمع المؤنث السالم ، كبنات أو مفصلاً بينه وبين فعله بفاعل ، جاز فيه الوجهان كما سيذكر . أما جمع المؤنث السالم فالأصح تأنيثه . وأجاز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره . فيقولون : «جاءت الفاطمات . وجاء الفاطمات» .)

(٢) أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى مؤنثٍ حقيقي أو مجازي ، نحو : «خديجة ذهبت ، والشمس تطلع» .

(٣) أن يكون الفاعل ضميراً يعود إلى جمع مؤنثٍ سالم ، أو جمع تكسير لمؤنثٍ أو لمذكرٍ غير عاقل ، غير أنه يؤنث بالثناء أو بنون جمع المؤنث ، نحو : «الزَّيْنَبَاتُ جَاءَتْ ، أو جئنَ ، وتجيءُ أو يجئنَ» و(الفواطمُ أقبلتُ أو أقبلنَ) و(الجمالُ تسيرُ أو يسرنَ) .

(٤) متى يجوز الأمران : تذكيرُ الفِعْلِ وتَأْنِيثُهُ

يجوز الأمران : تذكير الفعل وتأنيثه في تسعة أمور :

(١) أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً ظاهراً (أي : ليس بضمير) ، نحو : (طلعتِ الشمسُ ، وطلعَ الشمسُ) . والتأنيثُ أفصحُ .

(٢) أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصلاً بينه وبين فعله بفواصلٍ غير «إلا» نحو : «حَضَرْتُ ، أو حَضَرَ المجلسَ امرأةٌ» ، وقول الشاعر :

إِنْ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ
بِعَدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

والتأنيثُ أفصحُ .

(٣) أن يكون ضميراً منفصلاً لمؤنثٍ ، نحو : «إنما قامَ ، أو إنما قامت هي» ، ونحو : «ما قامَ ، أو ما قامت إلا هي» . والأحسنُ تركُ التأنيثِ .

(٤) أن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً ، والفعل «نعم» أو «بئس» أو «ساء» التي للذمِّ^(١) ، نحو : «نعمتُ ، أو نعمَ ، وبئستُ ، أو بئسَ ، وساءت ، أو ساء المرأةُ دَعْدُ» . والتأنيثُ أجود .

(٥) أن يكونَ الفاعلَ مذكراً مجموعاً بالألف والتاء ، نحو : «جاء ، أو جاءت الطلحاتُ» . والتذكيرُ أحسنُ .

(٦) أن يكونَ الفاعلُ جمعَ تكسيرٍ لمؤنثٍ أو لمذكرٍ ، نحو : «جاء ، أو جاءت الفواطمُ ، أو الرجالُ» . والأفضلُ التذكيرُ مع المذكر ، والتأنيثُ مع المؤنثِ .

(٧) أن يكونَ الفاعلَ ضميراً يعودُ إلى جمعٍ تكسيرٍ لمذكرٍ عاقلٍ ، نحو : (الرجالُ جاءوا ، أو جاءت) . والتذكيرُ بضميرِ الجمعِ العاقلِ أفصحُ .

(٨) أن يكونَ الفاعلُ ملحقاً بجمعِ المذكرِ السالمِ ، أو بجمعِ المؤنثِ السالمِ . فالأولُ ، نحو : (جاء أو جاءت البنونُ) . ومن التأنيثِ قوله تعالى ﴿ آمَنْتُ بِالَّذِي آمَنْتُ

(١) ساء ، إن كانت للذم فهي فعل جامد لا يتصرف . لأنه لم يرد منه إلا الماضي كالمثال . وإن كانت من المساءة نحو : «سأني ما فعلت» فهي فعل متصرف . تقول منه «سأني وتسوءني ويسوء فلاناً» . فإن كانت بمعنى المساءة تؤنث لتأنيث الفاعل وتذكيره وجوباً . «سأني فلان . تسوءني فلانة» .

به بنو إسرائيل ﴿ والثاني نحو : (قامت ، أوقام البنات) . ومن تذكيره قول الشاعر (وهو عبدة بن الطيب) :

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي
والظاعنون إلي ، ثم تصدعوا^(١)
ويرجع التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث .

(٩) أن يكون الفاعل اسم جمع ، أو اسم جنس جميعاً^(٢) . فالأول نحو :
(جاء ، أوجاءت النساء ، أو القوم ، أو الرهط ، أو الإبل . والثاني نحو : « قال ، أو
قالت العرب ، أو الروم ، أو الفرس ، أو الترك » ، ونحو : (أورق أو أورقت الشجر) .
(وهناك حالة يجوز فيها تذكير الفعل وتأنيثه . وذلك • إذا كان الفاعل المذكر
مضافاً إلى مؤنث . على شرط أن يغني الثاني عن الأول لو حذف تقول : « مرء ،
أومررت علينا كوروا الأيام » و « جاء ، أوجاءت كل الكاتبات » ، بتذكير الفعل وتأنيثه ،
لأنه يصح إسقاط المضاف المذكر وإقامة المضاف إليه المؤنث مقامه ، فيقال : « مررت
الأيام » و « جاءت الكاتبات » . وعليه قول الشاعر :

« كما شرقت صدر القناة من الدّم » غير أن تذكير الفعل هو الفصيح والكثير ، وإن
تأنيثه في ذلك ضعيف . وكثير من الكتاب اليوم يقعون في مثل هذا الاستعمال
الضعيف .

أما إذا كان لا يصح إسقاط المضاف المذكور وإقامة المصرف إليه المؤنث
مقامه ، بحيث يختل أصل المعنى فيجب التذكير ، نحو : (جاء غلام سعاداً) فلا يصح

(١) شجوهن : منصوب على أنه مفعول لأجله ، أي : بكين لشجوهن ، أي حزنهن . والظاعنون :
الراحلون . وتصدعوا : تفرقوا . وفي البيت دليل على أنه يقال لامرأة الرجل : « زوجة » بالثاء .
وزعم يونس أنه ليس من كلام العرب ، والبيت حجة عليه ، نعم الكثير الفصيح أن يقال :
« زوج » للرجل والمرأة ، قال تعالى : « قلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة » .

(٢) راجع اسم الجنس الجمعي في مبحث الجمع في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

أبدأ أن يقال : «جاءت غلامُ سعاد» لأنه لا يصح إسقاط المضاف هنا كما صحَّ هناك ، فلا يقال : «جاءت سعاد» . وأنت تعني غلامها .

(٥) أقسام الفاعل

الفاعل ثلاثة أنواع : صريحٌ وضميرٌ ومؤوَّلٌ .
فالصريح . مثل : «فاز الحقُّ» .

والضميرُ ، إما متصلٌ كالتاء من (قمتَ) والواو من (قاموا) والألف من (قاما) والياء من (تقومين) ، وإما منفصلٌ : كأنا ونحن من قولك (ما قام إلا أنا ، وإنما قام نحنُ) وإما مستترٌ نحو : (أقومُ ، وتقومُ ، ونقومُ ، وسعيدٌ يقومُ ، وسعادٌ تقومُ) .
والمستترُ على ضربين : مستترٌ جوازاً . ويكون في الماضي والمضارع المسندين إلى الواحد الغائب والواحدة الغائبة ، ومستترٌ وجوباً . ويكون في المضارع والأمر المسندين إلى الواحد المخاطب ، وفي المضارع المسند إلى المتكلم ، مفرداً أو جمعاً . وفي اسم الفعل المسند إلى متكلم : كآفٍ أو مخاطب : «كصه» وفي فعل التعجب ، الذي على وزن (ما أفعل) نحو : ما أحسنَ العلمُ^(١) . وفي أفعال الاستثناء : كخلا وعدا وحاشا ، ونحو : «جاء القومُ ما خلا سعيداً» .

(والضمير المستتر في أفعال الاستثناء يعود إلى البعض المفهوم من الكلام . فتقدير قولك جاء القوم ما خلا سعيداً : «جاءوا ما خلا البعض سعيداً» . و«ما» إما مصدرية ظرفية ، وما بعدها في تأويل مصدر مضاف إلى الوقت المفهوم منها . والتقدير : «جاؤ وا زمن خلوهم من سعيد» والتقدير : «جاؤ وا خالين من سعيد»^(٢) .

(١) ما : اسم نكرة معناه التعجب . وهو في محل رفع لأنه مبتدأ . وأحسن فعل ماض فعل تعجب أول . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «هو» يعود إلى «ما» التمجية والعلم مفعول به لأحسن ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خير المبتدأ .
(٢) ستعلم في باب الاستثناء عند الكلام على «خلا وعدا وحاشا» أن الحق فيها أنها أفعال لا فاعل =

والفاعل المؤوّل : هو أن يأتي الفعل ، ويكون فاعله مصدرًا مفهوماً من الفعل بعده ، نحو : «يَحْسُنُ أن تجتهد» .

(فالفاعل هنا هو المصدر المفهوم من تجتهد . ولما كان الفعل الذي بعد «أن» في تأويل المصدر الذي هو الفاعل ، سمي الفعل مؤوّلًا) .

ويتأوّل الفعل بالمصدر بعد خمسة أحرف ، وهي : «أَنَّ إِنَّ وكي وما ولو المصدريتين» .

فالأوّل مثل : «يُعجبني أن تجتهد» ، والتقدير : «يُعجبني اجتهداك» .

والثاني مثل : «بلغني أنك فاضلٌ» ، والتقدير : «بلغني فضلك» .

والثالث مثل : «أعجبني ما تجتهد» ، والتقدير : «أعجبني اجتهداك» .

والرابع مثل : «جئت لكي أتعلّم» والتقدير : «جئت للتعلم» . و«كي» لا

يتأوّل الفعل بعدها إلا بمصدرٍ مجرورٍ باللام .

والخامس مثل : «وَدِدْتُ لو تجتهد» ، والتقدير : «وَدِدْتُ آجتهداك» . «ولو» لا

يتأوّل الفعل بعدها إلا بالمفعول ، كما رأيت .

والثلاثة الأوّل يتأوّل الفعل بعدها بالمرفوع والمنصوب والمجرور .

والجملة المؤلفة من الفاعل ومرفوعه تُدعى جملةً فعليةً .

فائدتان

(١) إن وقع بعد (لو) كلمة «أن» فهناك فعل محذوف بينهما تقديره : «ثبت» .

فإن قلت : «لو أنك اجتهدت لكان خيراً لك» فالتقدير : «لو ثبت اجتهداك» . فيكون

المصدر المؤوّل فاعلاً لفعل محذوف ، تقديره : «ثبت» .

= لها . أو أنها أحرف للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية . لتضمنها معنى (إلا) حرف الاستثناء .

(٢) الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» تسمى همزة التسوية ، وما بعدها مؤول بمصدر مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر ، و«سواء» قبله خبره مقدماً عليه . فتقدير قوله تعالى : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ : « إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم » أي : الأمران سيان عندهم . فهمة التسوية معدودة في الأحرف المصدرية ، التي يتأول الفعل بعدها بمصدر . فتكون الأحرف المصدرية ، على هذا استة أحرف .

٢ - نائب الفاعل

نائب الفاعل : هو المُسند إليه بعد الفعل المجهول أو شبهه ، نحو : « يُكْرَمُ المجتهدُ ، والمحمودُ خلقُهُ ممدوحٌ » .

(فالمجتهد أسند إلى الفعل المجهول ، وهو «يكرم» . وخلق أسند إلى شبه الفعل المجهول وهو «المحمود» فكلاهما نائب فاعل لما أسند إليه) .

والمراد بشبه الفعل المجهول اسم المفعول ، والاسم المنسوب إليه ، فاسم المفعول كما مثل . والاسم المنسوب إليه ، نحو : «صاحب رجلاً نبياً خلقه» .

« فخلق » نائب فاعل لنبوي مرفوع به ، لأن الاسم المنسوب في تأويل اسم المفعول . والتقدير : «صاحب رجلاً منسوباً خلقه إلى الأنبياء» .

ونائب الفاعل قائم مقام الفاعل بعد حذفه ونائب منابهُ .

وذلك أن الفاعل قد يحذف من الكلام ، لغرض من الأغراض ، فينوب عنه بعد حذفه غيره .

وفي هذا الفصل ثلاثة مباحث :

(١) أسباب حذفِ الفاعلِ

يُحذفُ الفاعلُ ، إما للعلم به ، فلا حاجةً إلى ذكره ، لأنه معروفٌ نحو: «وخلقَ الإنسانَ ضعيفاً» .

وإما للجهل به ، فلا يمكنكَ تعيينه ، نحو: «سُرِقَ البيتُ» ، إذا لم تعرفِ السارق .

وإما للرغبة في إخفائه للإبهام ، نحو رُكِبَ الحصانُ ، إذا عرفت الراكب غير أنك لم تُرد إظهاره .

وإما للخوف عليه نحو: «ضربَ فلانٌ» إذا عرفت الضاربَ غير أنك خفت عليه ، فلم تذكره .

وإما للخوف منه ، نحو: «سُرِقَ الحصانُ» إذا عرفت السارق فلم تذكره ، خوفاً منه ، لأنه شرير مثلاً .

وإما لشرفه ، نحو: «عملَ عملٌ منكرٌ» ، إذا عرفت العامل فلم تذكره ، حفظاً لشرفه .

وإما لأنه لا يتعلقُ بذكره فائدةً ، نحو: «وإذا حُيِّتُم بتحيةٍ فحيوا بأحسن منها أو ردُّوها» ، فذكر الذي يُحيي لا فائدةً منه ، وإنما الغرضُ وجوبُ ردِّ التحية لكل من يُحيي .

(٢) الأشياءُ التي تنوبُ عن الفاعلِ

ينوب عن الفاعلِ بعد حذفه أحدُ أربعةِ أشياء :

(١) المفعول به ، نحو: «يكرُمُ المجتهدُ»^(١) .

(١) والأصل : يكرمُ الأستاذُ المجتهد .

وإذا وُجد في الكلام ، فلا ينوب عن الفاعل غيره مع وجوده لأنه أولى من غيره بالنيابة ، لكون الفعل أشد طلباً له من سواه ، فيرتفع هو على النائية ، وينتصب غيره ، نحو: «أكرمَ زهيرٌ يوم الجمعة أمام التلاميذ بجائزة سنوية إكراماً عظيماً» .

وقد ينوب المجرور بحرف الجر ، مع وجود المفعول به الصريح ، وذلك قليل نادر ، كقول الشاعر :

لَمْ يُعْنِ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا^(١)

ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو هدى

وقول الآخر :

وإنما يرضي المنيب ربُّه
ما دام معنياً بذكر قلبه^(٢)

وقراءة من قرأ : ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَسَبُوا﴾^(٣) .

وإذا كان للفعل مفعولان أو ثلاثة ، أُقيم المفعول الأول مقامَ الفاعل ، فيرتفع على النائية ، وينتصب غيره ، نحو : «أعطى الفقيرَ درهماً ، وظنَّ زهيرٌ مجتهداً ، ودُرِيتَ وقيّاً بالعهد ، وأُعلمتَ الأمرَ واقعاً» .

(١) بالعلياء ، الباء : حرف جر متعلق بيعن . والعلياء مجرور بالباء لفظاً . مرفوع محلاً على أنه فاعل ليعن . وسيداً مفعول به له ، وقد أناب المجرور مع وجود المفعول الصريح ، وحقه أن يقول : «لم يعن بالعلياء إلا سيد» ، برفع سيد .

(٢) بذكر : متعلق بمعنياً ، وهو مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل لشبه الفعل المجهول : وهو «معنياً» . فإنه اسم مفعول ، وقلبه مفعوله ، وحقه أن يرفع القلب على النيابة عن الفاعل ، ولكنه أناب المجرور .

(٣) بما : متعلق بيجزى . وهو في محل رفع نائب فاعل ، وقوماً مفعوله . والقراءة المعول عليها إنما هي برفع قوم على أنه فاعل كما هي القاعدة .

وقد تجوز نيابة المفعول الثاني في باب أعطى ، إن لم يقع لبس ،
نحو : «كسبي الفقير ثوباً ، وأعطي المسكين ديناراً» .

(فإن لم يؤمن الإلتباس ، لم يجز إلا إنابة الأول ، نحو : «أعطي سعيداً سعداً» . ولا يقال : أعطى سعيداً سعداً» . إذا أردت أن الآخذ سعد والمأخوذ سعيد فإن أردت ذلك قدمته فقلت : «أعطي سعد سعيداً» ، ليتبين الآخذ من المأخوذ ، لأن كلا منهما صالح لذلك ، فلا يتعين الآخذ إلا بتقديمه وإنابته عن الفاعل).

(٢) المجرور بحرف الجر ، نحو : نُظِرَ في الأمر^(١) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولما سَقَطَ ^(٢) في أيديهم ﴾ . على شرط أن لا يكون حرف الجر للتعليل ، فلا يقال : «وُقِفَ لك ، ولا من أجلك» . إلا إذا جعلت نائب الفاعل ضمير الوقوف المفهوم من «وُقِفَ» فيكون التقدير : «وُقِفَ الوقوف ، الذي تعهد ، لك أو من أجلك» .

(وإذا ناب المجرور بحرف الجر عن الفاعل ، يقال في إعرابه أنه مجرور لفظاً بحرف الجر مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل . غير أنه إن كان مؤنثاً لا يؤنث فعله ، بل يجب أن يبقى مذكراً . تقول : «ذهب بفاطمة» ، ولا يقال : «ذهبت بفاطمة» .)

(٣) الظرف المتصرف المختص ، نحو : «مُشي يوم كامل ، وصيم رمضان» .

(والمتصرف من الظروف ، ما يصح وقوعه مسنداً إليه ، كيوم وليلة وشهر ودهر وأمام ووراء ومجلس وجهة ونحو ذلك . وغير المتصرف منها ، ما

(١) والأصل : نظر الناس في الأمر .

(٢) سقط في يده : زل وتحير وندم .

لا يقع مسنداً إليه ، فلا يكون إلا ظرفاً ، كحيث وعوض وقط والآن ومع وإذا ، أو ظرفاً ومجروراً بمن . كعند ولدى ولدن وقبل وبعد وثم (بفتح الثاء) : أو بالي ، كمتى ، أو بمن وإلى . كأتين . وما كان كذلك لا ينوب عن الفاعل ، لأنه لا يسند إليه . إذ لا يجوز فيه الرفع ، كما يصح أن تسند إلى يوم وشهر ورمضان ، فتقول : «جاء يوم الجمعة ، ومضى على الأمر شهر ، ورمضان شهر مبارك» .

والظرف المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصاً . والمراد باختصاصه أن يكون مفيداً غير مبهم ، وهو يختص بالوصف ، نحو : «جلس مجلس مفيد» أو بالإضافة نحو : «سهرت ليلة القدر» ، أو بالعلمية ، نحو : «صيم رمضان» . فلا تنوب عن الفاعل مثل «زمان ووقت ومكان» ونحوها من الظروف المبهمة غير المختصة . فلا يقال : «وقف زمان» ولا «انتظر وقت» ولا «جلس مكان» . فإن اختصت بقيد يقبدها ، جازت نيابتها ، نحو «وقف زمان طويل ، وانتظر وقت قصير ، وجلس مكان رحب» .

(٤) المصدر المتصرف المختص ، نحو : «احتفل احتفالاً عظيماً» .

(والمتصرف من المصادر : ما يقع مسنداً إليه كإكرام واحتفال واعطاء وفتح ونصر ونحوها . وغير المتصرف منها ما لا يصح أن يقع مسنداً إليه . لأنه لا يكون إلا منصوباً على المصدرية ، أي : على المفعولية المطلقة ، نحو : «معاذ الله وسبحان الله» . فلا ينوب مثل هذا عن الفاعل ، لأنه لا يجوز الرفع فيسند إليه ، كما يصح الإسناد إلى إكرام وفتح ونصر ، نحو : «إكرام الضيف سنة العرب» ، ونحو : ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ .

والمصدر المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصاً . والمراد باختصاصه أن يكون مفيداً غير مبهم ، ويختص بالوصف ،

نحو : «وقف وقوف طويل» أو بيان العدد ، نحو : (نظر في الأمر نظرتان ، أو نظرات) . أو بيان النوع ، نحو : «سير سير الصالحين» .

وقد ينبؤ عن الفاعل ضميرُ المصدرِ المتصرفِ المختص ، كأن تقول : «هل كتبت كتاباً حسنة؟» فتقول : «كُتِبَتْ» . فنائبُ الفاعلِ ضميرُ مستترٌ يعود إلى الكتابة . وقد يعودُ الضميرُ على مَصْدَرِ الفعل ، وإن لم يذكر ، لكونه مفهوماً معهوداً للسامع ، كقوله تعالى : ﴿وحيلَ بينهم وبين ما يشتهون﴾ أي : حيل الحؤول^(١) المعهود ذهنياً . فنائبُ الفاعلِ ضميرُ المصدرِ المفهوم من الكلام . ومنه قول الفرزدق :

يُغْضِي حَيَاءً ، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ
فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

أي : يُغْضِي الإغضاءَ الذي تعهدُ ، وهو إغضاءُ الإجلال ، مهابة له .
فنائبُ الفاعلِ ضميرُ الإغضاءِ المفهوم من «يغضي» .

(ولا يجوز أن يكون (من مهابته) في موضع الرفع على النائية ، لأن حرف الجر هنا للتعليل . فالمجرور في موضع النصب على أنه مفعول لأجله . وإذا كان حرف الجر للتعليل ، ينبؤ المجرور به عن الفاعل ، كما علمت ، لأنه يكون ، والحالة هذه ، من جملة أخرى ، لأن المفعول لأجله مبني على سؤال مقدر . فإذا قلت : (وقف الناس) فكأن سائلاً سألت : لماذا وقف الناس؟ فقلت : إجلالاً للعلماء ، أي وقفوا إجلالاً لهم فإجلال : مبني على فعل مفهوم من الفعل المذكور . وكذلك هنا ، في بيت الفرزدق .

(١) حال بينهم يحول حولاً (بفتح فسكون) وحزولاً وحيلولة ، أي حجز بينهم ومنع اتصال أحدهم بالآخر . وحال بينه وبين ما يشتهي ، أو دونه ودون ما يريد ، أي : كان حائلاً وحاجزاً ومانعاً من وصوله إلى ذلك .

إذ التقدير : يغضي إغضاء الإجلال . أي يغضي الناس إغضاء إجلال . . .
وإنما يغضون ذلك الإغضاء من أجل مهابته ، أي : مهابة له وإجلالاً
لمقامه) .

وإذا فُقدَ المفعولُ به من الكلام جازت نيابة كل واحدٍ من المجرورِ
والمصدرِ والظرفِ المختصِّينِ على السواء . فمن نيابة المصدر المختص قوله
تعالى :

﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ومن نيابة المجرور أن تقول : « يُشَادُّ
بذِكْرِ الْعَامِلِينَ إِشَادَةً عَظِيمَةً » ومن نيابة الظرف قولك : « يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ
صَلَاتَهَا » .

فائدة

متى حذف الفاعل ، وناب عنه نائبه ، فلا يجوز أن يذكر في الكلام ما
يدل عليه ، فلا يقال : (عوقب الكسول من المعلم ، أو الكسول معاقب من
المعلم) بل يقال : (عوقب الكسول) أو (الكسول معاقب) وذلك لأن الفاعل
إنما يحذف لغرض ، فذكر ما يدل عليه مناف لذلك . فإن أردت الدلالة على
الفاعل أتيت بالفعل معلوماً ، (فقلت عاقب المعلم الكسول)، أو باسم
الفاعل ، فقلت : (المعلم معاقب الكسول) إلا أن تقول : (عوقب الكسول
المعلم)، فيكون المعلم فاعلاً لفعل محذوف تقديره : (عاقب) فكأنه لما قيل :
(عوقب الكسول) سأل سائل : من عاقبه؟ فقلت : (المعلم)، أي عاقبه
المعلم . ويكون ذلك على حد قوله تعالى : ﴿ يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ
وَالْأَصَالِ . رَجَالٌ ﴾ . في قراءة من قرأ (يسبح) مجهولاً ، فيكون (رجال)
فاعلاً لفعل محذوف . والتقدير (يسبحه رجال) كما تقدم في باب الفاعل) .

(٣) أحكام نائب الفاعل وأقسامه

كلُّ ما تقدّم من أحكام الفاعل يَجِبُ أن يُراعى مع نائيه ، لأنه قائم مقامه ، فله حكمه .

فيجب رفعه ، وأن يكون بعد المُسند ، وأن يُذكر في الكلام . فإن لم يُذكر فهو ضميرٌ مستترٌ ، وأن يُؤنث فعله إن كان هو مؤنثاً ، وأن يكون فعله موحداً ، وإن كان هو مثنى أو مجموعاً ، ويجوز حذف فعله لقريظة دالة عليه .

(فعلى الطالب مراجعة هذه الأحكام كلها في مبحث الفاعل ، وأن يأتي بأمثلة لنائب الفاعل على شاكلة أمثلة الفاعل).

ونائبُ الفاعل ، كالفاعل ، ثلاثة أقسامٍ : صريحٌ وضميرٌ ومؤوّلٌ فالصريحُ نحو : «يحبُّ المجتهدُ» .

والضميرُ ، إما مُتّصلٌ ، كالتاء من «أكرمتُ» وإما مُنفصلٌ نحو : «ما يكرمُ إلا أنا» . وإما مستترٌ ، نحو : «أكرمُ ، وتكرمُ ، وتُكرمُ ، وزهيرُ يكرمُ ، وفاطمةُ تُكرمُ» .

والمؤوّلُ نحو : يُحمدُ أن تجتهدوا ، والتأويلُ : «يُحمدُ اجتهادكم» .

(راجع ما فصلناه من الكلام على أقسام الفاعل وأحكامه) .

٣ - المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبرُ : اسمانِ تتألفُ منهما جملةٌ مفيدةٌ ، نحو : «الحق منصورٌ» و«الاستقلالُ ضامنٌ لسعادةِ الأمة» .

يتميّزُ المبتدأُ عن الخبرِ بأنَّ المبتدأُ مُخبرٌ عنه ، والخبرُ مُخبرٌ به .

والمبتدأُ : هو المُسندُ إليه ، الذي لم يسبقه عاملٌ .

والخبرُ : ما أُسندَ إلى المبتدأ ، وهو الذي تتمُّ به مع المبتدأ فائدة .
والجملةُ المؤلفةُ من المبتدأ والخبر تُدعى جملةً اسميةً .
ويتعلَّقُ بالمبتدأ والخبر ثمانية مباحث :

(١) أحكام المبتدأ

للمبتدأ خمسة أحكام :

الأول : وجوب رفعه . وقد يجزُّ بالباء أو من الزائدين ، أو برب ، التي هي حرفُ جرٍ شبيهةٌ بالزائد . فالأول نحو : «بحسبك الله»^(١) . والثاني نحو :
«هل من خالقٍ غيرِ اللهِ يَرْزُقُكم !؟»^(٢) . والثالث نحو : «يا رَبُّ كاسيةٌ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة»^(٣) .

الثاني : وجوب كونه معرفةً نحو : «محمدٌ رسولُ اللهِ» ، أو نكرةً مفيدةً ، نحو : «مجلسُ علمٍ يُنتفعُ به خيرٌ من عبادة سبعين سنة» .

وتكون النكرة مفيدةً بأحدٍ أربعة عشر شرطاً :

(١) بالإضافة لفظاً نحو : «خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ» ، أو معنىً ، نحو : «كلُّ يموتُ» ، ونحو : «قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ على شاكلته» ، أي : كلُّ أحدٍ .

(٢) بالوصف لفظاً ، نحو : «لَعَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مُشرك» ، أو تقديراً نحو : «شَرُّ أهرَّ ذا ناب» ، ونحو : «أمرٌ أتى بك» ، أي : شرٌ عظيمٌ وأمرٌ عظيمٌ : أو معنىً : بأن تكون مُصغرةً ، نحو : رُجَيْلٌ عندنا» أي : رجلٌ حقيرٌ ، لأن التصغيرَ فيه معنى الوصف .

(١) بحسبك : الباء حرف جر زائد وحسب مجرور لفظاً بالباء الزائدة ، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ ، والله خبره .

(٢) من : حرف جر زائد ، وخالق مجرور لفظاً بمن الزائدة ، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ .

(٣) رب : حرف جر شبيهة بالزائد وكاسية ، مجرور لفظاً برب ، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ . وعارية خبره .

(٣) بأن يكونَ خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً مُقدِّماً عليها ، نحو:
﴿فوقَ كلِّ ذي علمٍ عليمٌ ، ولكلِّ أجلٍ كتابٌ﴾ .

(٤) بأن تقعَ بعد نفيٍ . أو استفهامٍ . أو «لولا» ، أو «إذا» الفجائية .
فالأول نحو: «ما أحدٌ عندنا» ، والثاني نحو: «إلهٌ مع الله؟» ، والثالث
كقول الشاعر:

لَوْلا أَصْطَبَارُ لأودى كُلُّ ذي مِقَّةٍ
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظُّعْنِ

والرابع نحو: «خرجتُ فإذا أسدٌ رابضٌ» .

(٥) بأن تكونَ عاملةً ، نحو: «إعطاءٌ قرشاً في سبيلِ العلمِ ينهضُ
بالأمة» . ونحو: «أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ، ونهيٌ عن مُنكرٍ صدقةٌ» .

(فإعطاء ، عمل النصب في «قرشاً» على أنه مفعول به . وأمر ونهي :
يتعلق بهما حرف الجر والمجرور مفعول لها غير صريح) .

(٦) بأن تكونَ مُبهمَةً ، كأسماء الشرط والاستفهام و«ما» التعجيبية وكـ
الخبرية . فالأول نحو: «من يجتهدُ يُفْلِحُ»^(١) ، والثاني نحو: «من
مجتهدٌ^(٢)؟» وكـ علماً في صدرك^(٣) ، والثالث نحو: «ما أحسنَ
العلمِ!»^(٤) ، والرابع نحو: «كم ماثرةٌ لك!»^(٥) .

(١) من : اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . وجملة الشرط مع الجواب خبره .

(٢) من : اسم استفهام في محل رفع مبتدأ . ومجتهد : خبره .

(٣) كم : اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، وعلماً : تمييز منصوب ، وفي صدرك : متعلق
بالخير المحذوف .

(٤) ما : تعجيبية في محل رفع مبتدأ ، والجملة بعده خبره .

(٥) كم خبرية في محل رفع مبتدأ ، وهي مضافة إلى ماثرة . ولك متعلق بخبرها .

(٧) بأن تكون مفيدةً للدُّعاءِ بخيرٍ أو شرٍّ ، فالأولُ نحو : «سلامٌ عليكم . والثاني نحو : ﴿ وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ (١) .

(٨) بأن تكون خلفاً عن موصوف ، نحو : «عالمٌ خيرٌ من جاهلٍ» ، أي : رجلٌ عالمٌ . ومنه المثلُ : «ضعيفٌ عادٌ بقرملة» (٢) .

(٩) بأن تقع صدرَ جملةٍ حاليَّةٍ مُرتبطةٍ بالواو أو بدونها : فالأول كقول

الشاعر :

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ ، فَمُذْ بَدَا
مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

والثاني كقول الشاعر :

الذُّبُّ يَطْرُقُهَا فِي آلِدْهِرٍ وَاحِدَةً
وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْبِيَّةٌ بِيَدِي (٣)

(١٠) بأن يراذ بها التنويح ، أي التفصيلُ والتقسيمُ كقول امرئ

القيس :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الْرُكْبَتَيْنِ
فَثَوْبٌ لَيْسْتُ ، وَثَوْبٌ أَجْرٌ (٤)

(١) المطففون : الذين لا يوفون الكيل والوزن .

(٢) القرملة : واحدة القرملة ، وهو شجر ضعيف لا شوك له وينفضح اذا وطيء ، والمثل يضرب للعاجز يستعين بمثله .

(٣) مدبية : مبتدأ . وببيدي : خبره ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من ضمير المفعول في تراني .

(٤) ثوب : مبتدأ . وجملة ليست خبرها . وثوب الثاني : مبتدأ . وجملة اجر خبره . والمفعول محذوف والتقدير فثوب ليسته وثوب اجره ، ويروى «ثوباً» في الموضعين فيكون مفعولاً مقدماً للفعل بعده .

وقول الآخر :

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا، وَيَوْمٍ لَنَا وَيَوْمٍ نَسَاءً، وَيَوْمٍ نُسْرُ

(١١) بَأَن تَعْطَفَ عَلَى مَعْرِفَةٍ ، أَوْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا مَعْرِفَةٌ . فالأول نحو :
«خَالِدٌ وَرَجُلٌ يَتَعَلَّمَانِ النَّحْوَ» ، والثاني نحو : «رَجُلٌ وَخَالِدٌ يَتَعَلَّمَانِ الْبَيَانَ» .

(١٢) بَأَن تَعْطَفَ عَلَى نَكْرَةٍ مَوْصُوفَةٍ ، أَوْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ
فالأول نحو : «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى» ، والثاني نحو :
«طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ»^(١) .

(١٣) بَأَن يُرَادَ بِهَا حَقِيقَةُ الْجِنْسِ لَا فَرْدٌ وَاحِدٌ مِنْهُ ، نَحْوُ : «ثَمَرَةٌ خَيْرٌ
مِنْ جَرَادَةٍ» و«رَجُلٌ أَقْوَى مِنْ امْرَأَةٍ» .

(١٤) بَأَن تَقَعَ جَوَابًا ، نَحْوُ : «رَجُلٌ» فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : «مَنْ
عِنْدَكَ؟» .

فائدة

(ولم يشترط سيبويه والمتقدمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة . فكل نكرة أفادت إن ابتدئ بها صح أن تقع مبتدأ . ولهذا لم يجز الابتداء بالنكرة الموصوفة أو التي خبرها ظرف أو جار ومجرور مقدماً عليها : إن لم تفد . فلا يقال : «رجل من الناس عندنا . ولا عند رجل مال» ولا «إنسان ثوب» ، لعدم الفائدة ، لأن الوصف في الأول وتقدم الخبر في الثاني لم يفيدا التخصيص ، لأنهما لم يثبلا من شيرع النكرة وعمومها) .
الثالث (٢) : حواز حذفه إن دلَّ عليه دليلٌ ، تقول : «كيف سعداً؟» .

(١) طاعة : مبتدأ . وقول : معطوف عليه فهو مبتدأ مثله . والخبر محذوف والتقدير : طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما .

(٢) أي الحكم الثالث من أحكام المبتدأ .

فيقال في الجواب : «مجتهد» أي : هو مجتهدٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ من عمَل صالحاً فلِنفسه ، ومن أساء فعَلِها ﴾ وقوله ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ .

(والتقدير في الآية الأولى : «فعمله لنفسه ، وإساءته عليها» ، فيكون المبتدأ ، وهو العمل والإساءة ، محذوفاً ، والجار متعلق بخبره المحذوف . والتقدير في الآية الثانية : «هذه سورة» .

الرابع : وجوب حذفه وذلك في أربعة مواضع :

(١) إن دلَّ عليه جوابُ القسم ، نحو : «في ذِمَّتِي لأفعلنَ كذا» ، أي : في ذِمَّتِي عهدٌ أو ميثاقٌ .

(٢) إن كان خبره مصدرًا نائباً عن فعله نحو : «صبرٌ جميلٌ» و«سمعٌ وطاعةٌ» ، أي : صبري جميلٌ ، وأمري سمعٌ وطاعةٌ .

(٣) إن كان الخبرُ مخصوصاً بالمدح أو الذمِّ بعد «نعمَ وبئسَ» ، مؤخرًا عنهما ، نحو : نعمَ الرجلُ أبو طالبٍ ، وبئسَ الرجلُ أبو لهبٍ ، فأبو ، في المثاليين ، خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُهُ : «هو» .

(٤) إن كان في الأصل نعتاً قُطِعَ عن النعتية في معرض مدحٍ أو ذمٍ أو ترحمٍ ، نحو : «خُدُّ بيدِ زهيرِ الكريمِ» و«دَعِ مجالسةَ فلانِ اللئيمِ» و«أحسِنْ إلى فلانِ المسكينِ» .

(فالمبتدأ محذوف ، في هذه الأمثلة وجوباً . والتقدير : هو الكريم ، وهو اللئيم ، وهو المسكين ويحوز أن تقطعه عن الوصفية للنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول : أمدح ، وفي الثاني : أذم ، وفي الثالث : أرحم .)

الخامس^(١) : إن الأصل فيه أن يتقدّم على الخبر وقد يجب تقديم الخبر عليه . وقد يجوز الأمران . (وسياتي الكلام على ذلك) .

(٢) أقسام المبتدأ

المبتدأ ثلاثة أقسام : صريح ، نحو : «الكرِيمُ محبوبٌ» ، وضميرٌ منفصلٌ ، نحو : «أنت مجتهدٌ» ، ومؤوّلٌ ، نحو : «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»^(٢) ، ونحو : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»^(٣) ، ومنه المثل «تَسْمَعُ بِالْمَعِيَدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٤) .

(٣) أحكام خبر المبتدأ

لخبر المبتدأ سبعة أحكام :

الأول : وجوب رفعه .

الثاني : أن الأصل فيه أن يكون نكرة مشتقة . وقد يكون جامداً .
نحو : «هذا حجرٌ» .

الثالث : وجوب مطابقته للمبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً .

الرابع : جواز حذفه إن دلّ عليه دليلٌ ، نحو : «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ ،
أَي : فَإِذَا الْأَسَدُ حَاضِرٌ ، وتقول : «مَنْ مَجْتَهِدٌ؟» فيقال في الجواب :

-
- (١) أي : الحكم الخامس من أحكام المبتدأ .
(٢) والتأويل : «وصومكم خير لكم» ، فيكون الفعل في تقدير مصدر مرفوع على أنه مبتدأ .
(٣) والتأويل : «إنذارك وعدم إنذارك سواء» ، فما بعد همزة النسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ وسواء قبله خبره . وهمزة النسوية سبق الكلام عليها في آخر مبحث الفاعل .
(٤) والتأويل : «سماعك بالمعدي خير من رؤيتك إياه» . فسمع مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ ، وخير : خبره . والفعل مؤول بمصدر على تقدير أن ، والأصل أن تسمع . وقد روي : «تسمع» بالرفع ، وبالنصب بأن مقدرة ، كما روي «ان تسمع» ، بآيات «أن» .

«رُهِيرٌ» أي : «زهيرٌ مجتهدٌ» ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَكَلُهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا ﴾
أي : وظلُّها كذلك .

الخامس وجوبُ حذفه في أربعة مواضع :

(١) أن يدلَّ على صفةٍ مُطلقةٍ ، أي : دالةٍ على وجودٍ عامٍّ^(١) .
وذلك في مسألتين ، الأولى : أن يتعلَّقَ بها ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ ،
نحو : «الجنة تحت أقدام الأمهات» و«العلم في الصدور»^(٢) . والثانية : أن
تقعَ بعد لولا أو لوما ، نحو : «لولا الدينُ لَهلكَ الناسُ» و«لوما الكتابةُ لضاعَ
أكثرُ العلم»^(٣) .

(فإن كان صفة مفيدة (أي دالة على وجود خاص : كالشمسي والقعود
والركوب والأكل والشرب ونحوها) وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل ، نحو :
«لولا العدو سالمنا ما سلم» ونحو : «خالد يكتب في داره ، والعصفور مغرد
فوق الغصن» . ومنه حديث : «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة
على قواعد إبراهيم» . فإن دل عليه دليل جاز حذفه وذكره ، نحو : «لولا
أنصاره لهلك» . أو «لولا أنصاره حموه لهلك» ، ونحو : «علي على فرسه» أو
«علي راكب علي فرسه» .)

(٢) أن يكونَ خبراً لمبتدأ صريحٍ في القسم ، نحو : «لعمرك
لأفعلن»^(٤) ، ونحو : «أيمينُ الله لاجتهدن»^(٥) ، قال الشاعر :

(١) وذلك بأن تكون بمعنى كائن أو موجود أو مستقر أو حاصل .

(٢) أي : الجنة كائنة أو موجودة ، العلم كائن أو موجود .

(٣) أي : لولا الدين موجود ، ولولا الكتابة موجودة .

(٤) التفتيح . عمرك قسمي ، أي : حياتك هي قسمي .

(٥) والتقدير : أيمين الله تسمي . وأيمين كلمة موضوعة للتسمي .

لَعَمْرُكَ مَا الْإِنْسَانُ إِلَّا آبِنُ يَوْمِهِ
على ما تجلّى يَوْمُهُ لا آبِنُ أَمْسِهِ

وما أَلْفَخُرُ بِالْعَظْمِ الرَّمِيمِ ، وإنما
فَخَارُ الَّذِي يَغِي أَلْفَخَارَ بِنَفْسِهِ

(فإن كان المبتدأ غير صريح في القسم (بمعنى أنه يستعمل للقسم
وغيره) جاز حذف خبره وإثباته . تقول «عهد الله لأقولن الحق ، وعهد الله
علي لأقولن الحق» .)

(٣) أن يكون المبتدأ مصدرًا ، أو اسم تفضيل مضافًا إلى مصدرٍ ،
وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خبرًا ، وإنما تصلح أن تسد مسد الخبر في
الدلالة عليه . فالأول نحو : «تأديبي الغلام مُسيئًا»^(١) . والثاني نحو :
«أفضل صلاتك خاليًا مما يشغلك» .

ولا فرق بين أن يكون اسم التفضيل مضافًا إلى مصدرٍ صريحٍ ، كما
مثّل ، أو مؤوّلٍ ، نحو : «أحسن ما تعمل الخير مُستترًا»^(٢) وكذا لا فرق بين
أن تكون الحال مفردةً ، كما ذكر ، أو جملةً : كحديث : «أقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد»^(٣) . وقول الشاعر : وقد اجتمعت فيه الحالان :
(المفردة والمركبة) .

خير أقرابي من المولى^(٤) حليف رصاً
وشرُّ بُعدي عنه وهو غضبان

(١) والتقدير : تأديبي الغلام حاصل عند إساءته .

(٢) أحسن : مضاف وما بعد (ما) المصدرية في تأويل مصدر مجرور بالإضافة ، والتأويل : أحسن
عملك . والخبر : محذوف ، والتقدير : أحسن عملك الخير حاصل في حال استتارك .

(٣) جملة وهو ساجد : في محل نصب على الحال من العبد ، والتقدير : أقرب كون العبد من ربه
حاصل في حال سجوده . (وتكون) هنا تامة لا ناقصة . فهي ترفع الفاعل .

(٤) المولى . ابن العلم .

(فالحال في الأمثلة المتقدمة دالة على الخبر المحذوف (وهو حاصل) سادة مسده . لكنها غير صالحة للاخبار بها مباشرة لمباينتها للمبتدأ ، إذ لا معنى لقولك : (تأديبي الغلام مسيء ، وأفضل صلاتك خال مما يشغلك) ، وهلم جراً) .

فإن صحَّ الإخبارُ بالحال ، وجبَ رفعُها لعدم مُباينتها حينئذٍ للمبتدأ ، نحو: «تأديبي الغلامَ شديدٌ» وشدَّ قولهم : «حُكْمُكَ مُسَمِّطاً» ، أي : مَثْبُتاً نافذاً ، إذ يصحُّ أن تقولَ : «حُكْمُكَ مُسَمِّطٌ» .

(٤) أن يكونَ بعدَ واوٍ مُتَعَيِّنٍ أن تكونَ بمعنى «مع» ، نحو : «كُلُّ امرئٍ وما فَعَلَ»^(١) ، أي : معَ فعله . فإن لم يتعيَّن كونُها بمعنى «مع» جاز إثباته ، كقولِ الشاعرِ :

تَمَنَّا لِيَ الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى^(٢)
وَكُلُّ امْرِئٍ وَأَلْسَمُوتٌ يَلْتَقِيَانِ
السادسُ^(٣) : جوازُ تَعَدُّدِهِ ، والمبتدأُ واحدٌ نحو : «خَلِيلُ كَاتِبٍ ، شاعرٌ ، خطيبٌ» .

السابع : أن الأصلَ فيه أن يتأخَّرَ عن المبتدأ . وقد يتقدَّمُ عليه جوازاً أو جوباً (وسياتي الكلامُ على ذلك) .

(٤) الخَبَرُ الْمُفْرَدُ

خبرُ المبتدأ قسمانِ : مُفْرَدٌ وجملَةٌ .

(١) الخبر محذوف ، والتقدير : كل امرئ وفعله مقترنان .

(٢) يشعب : يغتال ويهلك .

(٣) أي الحكم السادس من احكام خبر المبتدأ .

فالخبر المفرد: ما كان غير جملة، وإن كان مُثنى أو مجموعاً، نحو:
«المجتهد محمود، والمجتهدان محمودان، والمجتهدون محمودون».
وهو إما جامد، وإما مُشتق.

والمراد بالجامد ما ليس فيه معنى الوصف، نحو: «هذا حجر». وهو لا
يتضمن ضميراً يعود إلى المبتدأ، إلا إذا كان في معنى المشتق، فيتضمنه،
نحو: «عليّ أسد».

(فأسد هنا بمعنى شجاع، فهو مثله يحمل ضميراً مستتراً تقديره (هو)
يعود إلى علي، وهو ضمير الفاعل. وقد سبق في باب الفاعل أن الاسم
المستعار، يرفع الفاعل كالفعل، لأنه من الأسماء التي تشبه الفعل في
المعنى.

وذهب الكوفيون إلى أن خبر الجامد يحتمل ضميراً يعود إلى المبتدأ،
وإن لم يكن في معنى المشتق. فإن قلت: (هذا حجر)، فحجر يحمل
ضميراً يعود إلى اسم الإشارة (تقديره هو)، أي: (هذا حجر هو)، وما قولهم
ببعيد من الصواب. لأنه لا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر، وهذا الرابط
معتبر في غير العربية من اللغات أيضاً).

والمراد بالمشتق ما فيه معنى الوصف، نحو: «زهيرٌ مجتهد». وهو
يتحمّل ضميراً يعود إلى المبتدأ، إلا إذا رفع الظاهر، فلا يتحمّله، نحو:
«زهيرٌ مجتهدٌ أخواه».

(فمجتهد، في المثال الأول، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى
زهير، وهو ضمير الفاعل. أما في المثال الثاني فقد رفع (أخواه) على
الفاعلية فلم يتحمل ضمير المبتدأ).

ومتى تحمّل الخبر ضمير المبتدأ لزمّت مطابقتُهُ له إفراداً وتثنيةً وجمعاً

وذكرتيراً وتأنيثاً، نحو: «عليّ مجتهد، وفاطمة مجتهدة»، والتلميذان مجتهدان، والتلميذتان مجتهدتان، والتلاميذ مجتهدون، والتلميذات مجتهدات».

فإن لم يتضمّن ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، فيجوزُ أن يُطابقهُ، نحو: «الشمسُ والقمرُ آيتانِ من آياتِ اللّهِ»، ويجوزُ أن لا يطابقهُ، نحو: «الناسُ قسمانِ: عالمٌ ومتعلمٌ ولا خيرَ فيما بينهما».

(٥) الخبرُ الجملة

الخبرُ الجملةُ: ما كان جملةً فعليةً، أو جملةً اسميةً، فالأول نحو: «الحُلُقُ الحسنُ يُعلي قدرَ صاحبه»^(١)، والثاني نحو: «العاملُ خُلُقُهُ حسنٌ»^(٢).

ويُشترطُ في الجملة الواقعة خبراً أن تكونَ مُشمّلةً على رابطٍ يربطُها بالمبتدأ.

والرابطُ إما الضميرُ بارزاً، نحو: «الظلمُ مرّعه وخبيمٌ»، أو مستتراً يعودُ إلى المبتدأ، نحو: «الحقُّ يعلو». أو مُقدِّراً، نحو: «الفضةُ، الدرهمُ بقرشٍ»^(٣)، أي: الدرهم منها. وإما إشارةً إلى المبتدأ، نحو: «ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ»^(٤)، وإما إعادةً للمبتدأ بلفظه، نحو: «الحاقّةُ»^(٥) ما

-
- (١) الخلقُ: مبتدأ، والحسنُ: صفة. وجملة يعلو: جملة فعلية خبره.
(٢) العاقلُ: مبتدأ أول، وخلقهُ مبتدأ ثان، وحسنُ: خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره: جملة اسمية، خبر المبتدأ الأول.
(٣) الفضةُ مبتدأ أول. والدرهم بقرش: مبتدأ ثان وخبره، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، والرابط هو الضمير المحذوف. والتقدير: الدرهم منها بقرش.
(٤) لباسُ: مبتدأ أول، وذلك مبتدأ ثان وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول: والرابط اسم الإشارة.
(٥) الحاقّةُ: مبتدأ أول. و(ما): اسم استفهام مبتدأ ثان، والحاقّةُ خبره والجملة خبر المبتدأ الأول.

الحاقّة؟»، أو بلفظٍ أعمّ منه ، نحو : «سعيدٌ يعمُّ الرجلُ». (فالرجل يعمُّ سعيداً وغيره ، فسعيدٌ داخلٌ في عمومِ الرجل ، والعمومُ مستفادٌ من (أل) الدالة على الجنس).

وقد تكون الجملة الواقعة خيراً نفسَ المبتدأ في المعنى ، فلا نحتاج إلى رابطٍ ، لأنها ليست أجنبيةً عنه فتحْتَاجُ إلى ما يربطها به ، نحو : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، ونحو : ﴿نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي﴾.

(فهو : ضمير الشأن . والجملة بعده هي عينه ، كما تقول : (هو علي مجتهد) وكذلك قولك : (نطقي الله حسبي) فالمنطوق به ، (وهو الله حسبي) وهو عين المبتدأ . وهو (نطقي) واما فيما سبق فإنما احتيج إلى الربط لأن الخبر أجنبي عن المبتدأ ، فلا بد له من رابط يربطه به .

قد يقع الخبرُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً . فالأولُ نحو : «المنجى تحت علم العلم» ، والثاني نحو : «العلم في الصدور لا في السطور».

(والخبر في الحقيقة إنما هو متعلق الظرف وحرف الجر . ولك أن تقدر هذا المتعلق فعلاً كاستقر وكان ، فيكون من قبيل الخبر الجملة ، واسم فاعل ، فيكون من باب الخبر المفرد ، وهو الأولى ، لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً) .

ويُخبرُ بظروف المكان عن أسماء المعاني وعن أسماء الأعيان . فالأول نحو : «الخيرُ أمانك» . والثاني نحو : «الجنةُ تحت أقدام الأمهات» .

وأما ظروف الزمان فلا يُخبرُ بها إلا عن أسماء المعاني ، نحو : «السفرُ غداً ، والوصولُ بعد غدٍ» . إلا إذا حصلت الفائدة بالأخبار بها عن أسماء الأعيان فيجوزُ ، نحو : «الليلةُ الهائلُ» ، و«نحنُ في شهرِ ثَمَّاءَ» و«الربُّ في أيار» . ومنه : «اليومُ خمراً ، وغداً أمر» .

(٦) وجوب تقديم المبتدأ

الأصل في المبتدأ أن يَتَقَدَّمَ . والأصل في الخبر أن يتأخَّرَ . وقد يتقدَّم أحدهما وجوباً ، فيتأخَّرُ الآخرُ وجوباً .

ويجبُ تقديمُ المبتدأ في ستة مواضع :

الأولُ : أن يكون من الأسماء التي لها صدرُ الكلام ، كأسماء الشرط ، نحو : «من يَتَّقِ اللَّهَ يُلْخِمْهُ» ، وأسماء الاستفهام ، نحو : «من جاء؟» ، «وما التعجُّبِيَّةُ ، نحو : «ما أحسنَ الفضيحة!» ، وكم الخبرية نحو : «كم كتاب عندي!» .

الثاني : أن يكون مُشَبَّهاً باسم الشرط ، نحو : «الذي يجتهدُ فله جائزةٌ» و«كلُّ تلميذٍ يجتهدُ فهو على هدى» .

فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومته ، واسقبال الفعل بعده وكونه سبباً لما بعده ، فهو في قوة أن تقول : (من يجتهدُ فله جائزة) (وأي تلميذ يجتهدُ فهو على هدى) . ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط) .

الثالثُ : أن يضافَ إلى اسمٍ له صدرُ الكلام ، نحو : «غلامٌ من مجتهدٍ؟» و«زمأمٌ كم أمر في يدك»^(١) .

الرابعُ : أن يكون مقترناً بلام التأكيد (وهي التي يسمونها لام الابتداء) ، نحو : «العبُدُ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ» .

الخامسُ : أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً ، وليس هناك

(١) كم : هنا خبرية بمعنى كثير . وأمر مضاف إليها . فان جعلتها استفهامية نصبت ما بعدها تمييزاً .

قربنةً تعين أحدهما ، فيتقدّم المبتدأ خشيةً التباس المسندِ بالمسندِ إليه ، نحو : «أخوك علي» ، إن أردت الإخبارَ عن الأخر ، و«علي أخوك» ، إن أردت الإخبارَ عن علي ، ونحو : «أسنُّ منك أسنُّ مني» إن قصدت الإخبارَ عمَّن هو أسنُّ من مخاطبك «وأسن مني أسن منك» ، إن أردت الإخبارَ عمَّن هو أسنُّ منك نفسك .

(فإن كان هناك قربنة تميز المبتدأ والخبر ، جاز التقديم والتأخير نحو : «رجل صالح حاضر ، وحاضر رجل صالح» ونحو «بنو أبنائنا بنونا» ، بتقديم المبتدأ ، و«بنونا بنو أبنائنا» ، بتقديم الخبر . لأنه سواء أتقدم أحدهما أم تأخر ، فالمعنى على كل حال أن بني أبنائنا هم بنونا).

السادس : أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر ، وذلك بأن يقتصرَ الخبرُ بآلاً لفظاً نحو : «وما محمدٌ إلا رسولٌ» أو معنىً ، نحو : «﴿إنما أنت نذيرٌ﴾» (إذ المعنى ما أنت إلا نذير ، ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ (وهو محمد ، في المثال الأول) منحصر في صفة الرسالة ، فلو قيل : «ما رسول إلا محمد» . بتقديم الخبر ، فسد المعنى ، لأن المعنى يكون حينئذ : أن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع أنها ليست منحصرة فيه . بل هي شاملة له ولغيره من الرسل ، صلوات الله عليهم . وهكذا الشأن في المثال الثاني).

(٧) وجوب تقديم الخبر

يجبُ تقديم الخبرِ على المبتدأ في أربعة مواضع :

الأول : إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة ، مخبراً عنها بظرفٍ أو جارٍ ومجرور ، نحو : «في الدارِ رجلٌ» و«عندك ضيفٌ» ومنه قوله تعالى : «﴿ولدينا مزيدٌ﴾» و«﴿على أبصارهم غشاوةٌ﴾» .

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن تأخيره يوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر . فإن كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديم خبرها ، كقوله تعالى : ﴿ وأجل مسمى عنده ﴾ لأن النكرة وصفت بمسمى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة) .

الثاني : إذا كان الخبر اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، فالأول ، نحو : «كيف حالك؟»^(١) والثاني نحو : «ابن من أنت؟»^(٢) و«صبيحة أي يوم سفرك؟»^(٣) .

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن لاسم الاستفهام أو ما يضاف إليه صدر الكلام) .

الثالث : إذا اتصل بالمتبداً ضميرٌ يعود إلى شيء من الخبر نحو : «في الدار صاحبها» ومنه قوله تعالى : ﴿ أم علي قلوب أفعالها ﴾ . وقول نُصَيْب :
أهأبِك إجلالاً ، وما بك قدرة
علي ، ولكن ملء عين حبيبها
(وإنما وجب تقديم الخبر هنا ، لأنه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك ضعيف قبيح منكر (راجع الكلام على عود الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب) .

الرابع : أن يكون الخبر محصوراً في المتبداً . وذلك بأن يقترن المتبداً بآلاً لفظاً ، نحو : «ما خالق إلا الله» ، أو معنى ، نحو : «إنما محمود من يجتهد» .

(١) كيف : اسم استفهام في «بن رفع خبر مقدم ، وحالك مبتدأ مؤخر .
(٢) ابن : خير مقدم ، وهو مضاف إلى «من» الاستفهامية . وأنت : مبتدأ مؤخر في محل رفع .
(٣) صبيحة ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم : وهو مضاف لأي الاستفهامية وسفرك مبتدأ مؤخر .

(إذ المعنى : « ما محمود إلا من يجتهد ». ومعنى الحصر هنا أن الخير « وهو خالق ، في المثال » منحصر في الله . فليست صفة الخلق إلا له سبحانه ، فلو قيل : « ما الله إلا خالق » بتقديم المبتدأ ، فسد المعنى ، لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق ، وهو ظاهر الفساد . وهكذا الحال في المثال الثاني) .

(٨) المبتدأ الصِّفَة

قد يُرفع الوصف بالإبتداء ، إن لم يطابق موصوفه تثنيةً أو جمعاً ، فلا يحتاج إلى خبر ، بل يكفي بالفاعل أو نائبه ، فيكون مرفوعاً به ، ساداً مسدداً الخبر ، بشرط أن يتقدّم الوصف نفيً أو استفهاماً . وتكون الصفة حينئذ بمنزلة الفعل ، ولذلك لا تُثنى ولا تُجمع ولا تُوصف ولا تُصغر ولا تُعرّف . ولم يشترط الأخص والكوفيون ذلك ، فأجازوا أن يُقال : « ناجحٌ ولدك » وممدوحٌ أبناؤك » .

ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً ، نحو : « ما ناجح الكسولان »^(١) و« هل محبوب المجتهدون »^(٢) ، أو اسماً جامداً فيه معنى الصفة ، نحو : « هل صخرُ هذان المعاندان ؟ »^(٣) و« ما وحشي أخلاقك »^(٤) .

ولا فرق أيضاً بين أن يكون النفي والاستفهام بالحرف ، كما مثل ، أو

- (١) ما : نافية ، وناجح : مبتدأ ، والكسولان : فاعل ناجح أغنى عن الخبر .
(٢) هل : حرف استفهام ، ومحبوب : مبتدأ ، والمجتهدون : نائب فاعل لمحبوب أغنى عن الخبر .
(٣) صخر : مبتدأ ، وهو اسم جامد بمعنى الوصف ، لأنه بمعنى صلب ، وهذان : فاعل لصخر أغنى عن الخبر .
(٤) وحشي : مبتدأ ، وهو اسم جامد فيه معنى الصفة ، لأنه اسم منسوب ، فهو بمعنى اسم المنعول ، وأخلاقك : نائب فاعل له أغنى عن الخبر .

بغيره ، نحو : «ليس كسولٌ ولدك» و«غيرُ كسولٍ أبناؤك» و«كيف سائرُ أخواك»، غير أنه مع «ليس» يكون الوصفُ اسماً لها ، والمرفوعُ بعده مرفوعاً به ساداً مسدّاً خبرها ، ومع «غير» ينتقلُ الابتداءُ إليها ، ويُجر الوصفُ بالإضافة إليها ، ويكونُ ما بعدَ الوصفِ مرفوعاً به ساداً مسدّاً الخبر .

وقد يكونُ النفيُّ في المعنى نحو : «إنما مجتهدٌ ولدك» ، إذ التأويلُ : «ما مجتهدٌ إلا ولدك» .

فإن لم يقع الوصفُ بعد نفيٍ أو استفهامٍ ، فلا يجوز فيه هذا الاستعمالُ ، فلا يقالُ : «مجتهد غلامك» ، بل تجبُ المطابقةُ ، نحو : «مجتهدانِ غلامك» . وحينئذٍ يكونُ خبراً لما بعده مُقدِّماً عليه . وقد يجوزُ على ضعيفٍ ، ومنه الشاعر :

خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَاً
مَقَالَةَ هُبِي ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ (١)

والصنعة التي تقع مبتدأ ، إنما ترفعُ الظاهرَ ، كقول الشاعر :

أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلَمَى ، أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا؟
إِنْ يَظْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطَنًا (٢)
أو الضميرُ المنفصلُ ، كقول الآخر :

خَلِيلِي ، مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا
إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مِّنْ أَقَاطِعُ

(١) بنو هب ، بكسر اللام وسكون الهاء ، حي من الأزد مشهورون بزجر للطير وعيافتها ، وذلك أن يستعدوا وينشاءوا بأصواتها وساقطها . والهب في الأصل : مهواة ما بين جبلين ، أو الصدع في الجبل ، أو الشعب الصغير فيه ، أو وجه فيه كالحائظ لا يرتقى . وجمعه أهاب وهوب وهباب وهبابة .

(٢) قاطن : مقيم . والظعن : الرحيل . ويجوز فيه لغة إسكان عنه وفتحها .

فإن رفعتِ الصفةُ الضميرَ المستترَ ، نحو : «زُهَيْرٌ لا كسولٌ ولا بطيءٌ»^(١) لم تكن من هذا الباب ، فهي هنا خبرٌ عمّا قبلها . وكذا إن كانت تكتفي بمرفوعها ، نحو : «ما كسولٌ أخواه زُهَيْرٌ» ، فهي هنا خبرٌ مقدّمٌ ، وزُهَيْرٌ : مبتدأٌ مؤخرٌ ، وأخواهُ : فاعلُ كسول .

واعلم أن الصفةَ ، التي يُبتدأُ بها ، فتكتفي بمرفوعها عن الخبر ، إنما هي الصفةُ التي تُخالفُ ما بعدها تشبيهًُ أو جمعاً ، كما مرَّ . فإن طابقتُه في تشبيهِه أو جمعه ، كانت خبراً مُقدِّماً ، وكان ما بعدهمُ مبتدأً مؤخراً ، نحو : «ما مسافرانِ أخوأيّ ، فهل مسافرونِ إخوتك؟» . أمّا إن طابقتُه في إفراده ، نحو : «هل مسافرٌ أخوك؟» ، جاز جعل الوصفِ مبتدأً ، فيكونُ ما بعده مرفوعاً به ، وقد أغنى عن الخبر ، وجاز جعلُه خبراً مُقدِّماً وما بعده مبتدأً مؤخراً .

٤ - الفعل الناقص

الفعل الناقصُ : هو ما يدخل على المبتدأ والخبر ، فيرفعُ الأولَ تشبيهاً له بالفاعل ، وينصبُ الآخرَ تشبيهاً له بالمفعول به ، نحو : «كان عُمرٌ عادلاً» .

ويُسمّى المبتدأُ بعد دخوله اسماً له ، والخبرُ خبراً له .

(وسميت هذه الأفعال ناقصة ، لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام ، بل لا بد من ذكر المنصوب لتمام الكلام . فمنصوبها ليسرَ فضلةً ، بل هو عمدةً ، لأنه شيء الأصل خبر للمبتدأ ، وإنما نصب تشبيهاً له بالفضلة ، بخلاف غيرها من الأفعال التامة ، فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع ، ومنصوبها فضلة خارجة عن نفس التركيب) .

(١) فاعل كسول وبطيء : ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود إلى زهير .

والفعلُ الناقصُ على قسمين : كَانَ وأخواتها . وكاد وأخواتها . (وهي التي تُسمى أفعالَ المُقارَبةِ) .

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا هي : «كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ» وليسَ وما زَالَ وما انْفَكَّ وما فَتِيَءٌ وما بَرِحَ وما دَامَ» .

وقد تَكُونُ «أَضَ وَرَجَعَ وَاسْتَحَالَ وَعَادَ وَحَارَ وَارْتَدَّ وَتَحَوَّلَ وَغَدَا وَرَاحَ وَانْقَسَبَ وَتَبَدَّلَ» ، بمعنى «صَارَ» ، فإنَّ أَتتَ بمعناها فلها حُكْمُهَا .

ويتعلَّقُ بِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا ثمانيةٌ مباحثُ :

(١) مَعَانِي كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

معنى «كَانَ» : اتصافُ المُسندِ إليه بالمُسندِ في الماضي . وقد يكونُ اتصافُهُ به على وَجْهِ الدَّوامِ ، إنَّ كانَ هناكَ قَرِينَةً ، كما في قوله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ، أي : إنَّه كانَ ولم يَزَلْ عَلِيمًا حَكِيمًا .

ومعنى «أَمْسَى» : اتصافُهُ به في المساء .

ومعنى «أَصْبَحَ» : اتصافُهُ به في الصباح .

ومعنى «أَضْحَى» : اتصافُهُ به في الضحا .

ومعنى «ظَلَّ» : اتصافُهُ به وَقْتَ الظلِّ ، وذلك يكونُ نهاراً .

ومعنى «باتَ» : اتصافُهُ به وَقْتَ المبيتِ ، وذلك يكونُ ليلاً .

ومعنى «صارَ» : التَّحَوُّلُ ، وكذلك ما بمعناها .

«ليسَ» : التَّثْبِيحُ في الحالِ . فهي مختصَّةٌ بنفي الحالِ ، إلا إذا

قُيِّدَتْ بما يُفِيدُ المُضَيَّ أو الاستقبال ، فتكون إما قُيِّدَتْ به ، نحو : « ليس عليّ مُسافراً أمسٍ أو غداً » .

و« ليس » : فعلٌ ماضٍ للنفي ، مختصٌّ بالأسماء . وهي فعلٌ يُشْبهُ الحرف . ولولا قَبولها علامةَ الفعلِ ، نحو : « ليستِ وليسا وليسا » ، لسن ، لحكمتنا بحرفيتها .

ومعنى « ما زال وما انفكَّ وما فتىء وما برح » : مُلازمةُ المُسندِ للمُسندِ إليه ، فإذا قلتَ « ما زالَ خليلٌ واقفاً » فالمعنى أنه ملازمٌ للوقوفِ في الماضي .

ومعنى « ما دام » استمرارُ اتصافِ المُسندِ إليه بالمُسندِ . فمعنى قوله تعالى : ﴿ وَأوصاني بالصلاة والزكاة ما دُتُّ حياً ﴾ : أوصاني بهما مدةَ حياتي .

وقد تكون « كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلَّ ويات » بمعنى « صار » ، إن كان هناك قرينةٌ تدلُّ على أنه ليس المرادُ اتصافُ المُسندِ إليه بالمُسندِ في وقتٍ مخصوصٍ ، مما تدلُّ عليه هذه الأفعال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فكان من المُعْرِقِينَ ﴾ أي : صار ، وقوله : ﴿ فأصبحتم بنعمتهِ إخواناً ﴾ ، أي : صرتم ، وقوله : ﴿ فظلتُ أعناقُهم لها خاضعين ﴾ ، أي : صارت ، وقوله : ﴿ ظلَّ وجههُ مسوداً ﴾ ، أي : صار .

(٢) شروطُ بعضِ أخواتِ « كان »

يُشترطُ في « زالَ وانفكَّ وفتىء وبرح » أن يتقدَّمها نفيٌ ، نحو : « لا يزالون مختلفين » و« لن نبرحَ عليه عاكفين » ، أو نهيٌ ، كقول الشاعر :

صاح شُمْرًا، ولا تَزَلْ ذَاكِرَ الْأَمْرِ
بِ نِسْيَانِهِ ضَلَالٌ مُبِينٌ
أو دُعَاءٌ، نحو: «لا زِلْتَ بخير».

وقد جاء حذفُ النهي منها بعد القسم، والفعلُ مضارعٌ منفيٌّ بلا وذلك
جائزٌ مُستملحٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ ﴾، والتقديرُ: «لا
تفتأ» وقولُ امرئ القيس:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا
وَلَوْ أَقْطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
والتقديرُ: «لا أبرح قاعدًا».

ولا يُشترطُ في النهي أن يكون بالحرف، فهو يكونُ به، كما مرَّ،
ويكونُ بالفعل، نحو: «لست تبرحُ مجتهدًا»، وبالاسم، نحو: «زهيرٌ غيرُ
مُنْفَكٍ قائمًا بالواجب».

وقد تأتي «وَنِي بِنِي، ورامَ يريمُ»^(١) بمعنى «زال» الناقصة، فيعملانِ
عملها. ويُشترطُ فيهما ما يُشترطُ فيها، ومنه قولُ الشاعر:

فَأَرْحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلُنَ بِبَابِهِ
وَأَرْحَامُ مَالٍ لَا تَنِي تَتَّقَطُعُ
أي: لا تزالُ تتقطعُ، وقول الآخر:

إِذَا رُمْتَ، مِمَّنْ لَا يَرِيمُ مُتَيَّمًا،
سُلُوبًا فَقَدْ أَبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى^(٢)

(١) أصل معنى النوى: الفتور والضعف، وأصل معنى الريم: البراح. فان قلت: (ما ونى فلان في عمله) و(ما رمت الدار) فهما تامتان. وإن قلت: (ما ونى فلان مجتهدًا، وما رمت عاملاً)، فهما ناقستان. بمعنى ما زال وما برح. وكل فعل تام تضمن معنى فعل ناقص عمل عمله.

(٢) سلوبًا: مفعول به لرمت.

أي : «لا يزال ، أو لا يبرح مُتِيماً» .

ويشترط في «دام» أن تتقدمها «ما» المصدرية الظرفية ، كقوله تعالى : ﴿ وَأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً ﴾ .

(ومعنى كونها مصدرية أنها تجعل ما بعدها في تأويل مصدر . ومعنى كونها ظرفية أنها نائبة عن الظرف وهو المدة ، لأن التقدير : «مدة دوامي حياً» .)

« تنبيه » - زال الناقصة مضارعها «يزال» . وأما «زال الشيء يزول» بمعنى «ذهب» و«زال فلان هذا عن هذا» ، بمعنى «مازه عنه يميزه» ، فهما فعلان تامان . ومن الأول قوله تعالى : ﴿ إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ﴾ .

وقد يُضمر اسمُ «كان» وأخواتها ، ويُحذف خبرها ، عند وجود قرينة دالة على ذلك ، يُقال : «هل أصبح الركب مسافراً؟» فتقول : «أصبح» ، والتقدير : «أصبح هو مسافراً» .

(٣) أقسامُ كان وأخواتها

تنقسم «كان وأخواتها» إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما لا يتصرف بحالٍ ، وهو : «ليس ودام» فلا يأتي منهما المضارع ولا الأمر .

الثاني : ما يتصرف تصرفاً تاماً ، بمعنى أنه تأتي منه الأفعال الثلاثة ، وهو : «كان وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات وصار» .

الثالث : ما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، بمعنى أنه يأتي منه الماضي

والمضارع لا غيرُ ، وهو : « ما زالَ وما انفكَّ وما فتيةٌ وما برحَ » .

واعلم أن ما تصرَّفَ من هذه الأفعال يعملُ عملها ، فيرفع الاسم وينصبُ الخبرَ ، فعلاً كان أو صفةً ، أو مصدرًا ، نحو : يمسِي المجتهدُ مسروراً ، وأمسِ أديباً ، وكونك مجتهداً خيرٌ لك « قال تعالى : ﴿ قُلْ كونوا حجاراً أو حديداً ﴾ ، وقال الشاعر :

وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشاشَةَ كائناً
أَخاكُ ، إذا لم تُلْفِهْ لَكَ مُنْجِداً
غيرَ أن المصدرَ كثيراً ما يُضافُ إلى الاسم ، نحو : « كَوْنُ الرجلِ تَقياً
خيرٌ لَهُ » .

(فالرجل : مجرور لفظاً ، لأنه مضاف إليه ، مرفوع محلاً ، لأنه اسم
المصدر الناقص) .

وإن أُضيفَ المصدرُ الناقصُ إلى الضمير أو إلى غيره من المبيّنات ،
كان له محلان من الإعراب : محلٌّ قريبٌ وهو الجرُّ بالإضافة ، ومحلٌّ بعيدٌ ،
وهو الرفع ، لأنه اسمٌ للمصدر الناقص ، قال الشاعر :

بَبَذَلِ وَجَلْمِ سَادَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَتِي
وكونكُ إِيأهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

(٤) تَمَامُ « كَانِ » وَأَخَوَاتِهَا

قد تكونُ هذه الأفعال تامّةً ، فتكتفي برفع المُسندِ إليه على أنه فاعلٌ
لها ، ولا تحتاجُ إلى الخبرِ ، إلا ثلاثة أفعالٍ منها قد لَزِمَتْ النقصُ ، فلم ترد
تامّةً ، وهي : « ما فتيةٌ وما زالَ وليس » .

(فإذا كانت (كان) بمعنى : حصل ، (وَأَمْسَى) بمعنى : دخل في

المساء ، و(أصبح) بمعنى : دخل في الصباح ، و(أضحى) بمعنى : دخل في الضحى ، و(ظل) بمعنى : دام واستمر ، و(بات) بمعنى نزل ليلاً ، أو أدركه الليل ، أو دخل مبيته ، و(صار) بمعنى انتقل^(١) ، أو ضم وأمال^(٢) أو صوت^(٣) ، أو قطع وفصل^(٤) ، و« دام » بمعنى : بقي واستمر ، « وانفك » بمعنى : انفصل أو انحل ، و« برح » بمعنى : ذهب ، أو فارق ، كانت تامة تكفي بمرفوع هو فاعلها).

ومن تمام هذه الأفعال قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَسِحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهِمَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ وقوله : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ ، قريء بضم الصاد ، من صارَه يَصُورُه ، وبكسرها ، من صارَه يَصِيرُه ، وقول الشاعر امرئ القيس :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِنْمِدِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ ، وَلَمْ تَرْقُدِ

(٥) أَحْكَامُ أَسْمِ «كَانَ» وَخَبَرُهَا

كل ما تقدّم من أحكام الفاعل وأقسامه ، يُعطى لاسم « كان » وأخواتها لأنه له حُكْمُهُ .

وكل ما سبق لخبر المبتدأ من الأحكام والأقسام ، يُعطى لخبر « كان » وأخواتها ، لأنّ له حُكْمُهُ^(٥) ، غير أنه يجب نصبه ، لأنه شبيه بالمفعول به .

(١) تقول : (صار الأمر إلى فلان يصير) أي انتقل إليه .

(٢) تقول : (صار فلان الشيء إليه يصيره ويصوره) أي : ضمه إليه وأماله إليه .

(٣) تقول : « صار بصوره » أي : صوت .

(٤) تقول صار فلان الشيء يصوره ويصيره ، أي : قطعه وفصله .

(٥) الرجاء أن يطالب الاستاذ الطلاب بمراجعة ذلك والإتيان بأمثلة تناسب المقام .

وإذا وقع خبرٌ « كان » وأخواتها جملةً فعليةً ، فالأكثرُ أن يكونَ فعلها مضارعاً ، وقد يجيء مضافاً ، بعد « كان وأمسى وأضحى وظلَّ وبات وصرَّ » .
والأكثرُ فيه ، إن كان ماضياً ، أن يقترن بقَدْ ، كقول الشاعر :

فأصبحوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا بِشَلْهُمُ أَحَدٌ^(١)

وقد وقع مُجرّداً منها ، وكثر ذلك في الواقعِ خبراً عن فعلٍ شرطٍ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ كَبِيرٌ عَلَيْكُمْ مَقَامِي ﴾ ، وقوله : ﴿ إِنْ كَانَ كَبِيرٌ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴾ وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ وقلَّ في غيره ، كقول الشاعر :

أُضْحَتْ خَلَاءً ، وَأُضْحَى أَهْلُهَا آحْتَمَلُوا
أُحْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أُحْنَى عَلَى لُبْدٍ
وقول الآخر :

وَكَانَ طَوَى كَشْحاً عَلَى مُشْتَكِنَةٍ
فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا ، وَلَمْ يَسْتَقْدِمِ

(٦) أَحْكَامُ أَسْمِهَا وَخَبَرِهَا فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ

الأصلُ في الاسمِ أن يليَ الفعلَ الناقصَ ، ثمَّ يجيء بعده الخبرُ . وقد يُعكسُ الأمرُ ، فيقدِّمُ الخبرُ على الاسمِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وقول الشاعر :

(١) الرواية بنصب « مثل » على أنه خبر « ما » التي تعمل عمل « ليس » ، وأحد اسمها مؤخر . غير أن تقديم خبرها على اسمها يظل عملها ، كما ستعلم . فاعمالها هنا ، مع تقدم خبرها ، من الشذوذ .

لا طيب ليلعيش ما دامت مُنْعَصَةً
لذاتهُ بأدكارِ الشَّيبِ وَالْهَرَمِ

وقول الآخر :

سَلِي، إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ
فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْرٍ

ويجوز أن يتقدّم الخبرُ عليها وعلى اسمها معاً ، إلا « ليس » وما كان في
أولِهِ « ما » النافية أو « ما » المصدرية ، فيجوز أن يُقال « مُصْحِيَةٌ كَانَتْ
السَّمَاءُ » و« غزيراً أَمْسَى المَطْرُ » ، وَيَمْتَنِعُ أن يُقال : « جَاهلاً لَيْسَ سَعِيدٌ » ،
و« كَسولاً مَا زَالَ سَلِيمٌ » و« أَقْفٌ ، واقفاً مَا دَامَ خَالِدٌ » . وأجازه بعضُ العلماءِ
في غير « ما دام » .

أما تقدّم معمولِ خبرِها عليها فجائزٌ أيضاً ، كما يجوزُ تقدّمُ الخبرِ ، قال
تعالى : ﴿ وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ ﴾ ، وقال : ﴿ أَهْزَأَ إِيَّاكُمْ كَانُوا
يَعْبُدُونَ ﴾ .

واعلم أن أحكامَ أسمِ هذه الأفعالِ ، وخبرها في التقديم والتأخير ،
كحكم المبتدأ وخبره ، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبرٌ (١) .

(٦) خصائص « كان »

تختصُّ « كان » من بين سائر أخواتها بسنةِ أشياء :

- (١) أنها قد تُزادُ بشرطين : أحدهما أن تكونَ بلفظ الماضي ، نحو :
« ما (كان) أصحَّ عِلْمٍ من تقدّم ؟ » . وشدّت زيادتها بلفظ المضارع في قول
أم عقيل ابن أبي طالب :

(١) ليراجع الطالب هذا البحث ، وليأت بأمثلة تناسب هذا المقام .

أَنْتَ «تَكُونُ» مَاجِدُ نَيْلُ
إِذَا تَهَبُ شَمَالُ بَلِيلُ

والآخر أن تكون بين شيئين متلازمين ، ليسا جاراً ومجروراً . وشذت
زيادتها بينهما في قول الشاعر :

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي
عَلَى «كَانَ» أَلْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

وأكثر ما تزد بين «ما» وفعل التعجب ، نحو : « ما (كان) أعدل
عمرًا » . وقد تزد بين غيرهما ، ومنه قول الشاعر : (وقد زادها بين «نعم»
وفاعلها) .

وَلَيْسَتْ سِرْبَالُ الشَّبَابِ أَزُورُهَا
وَلَنَعَمَ «كَانَ» شَيْبَةُ الْمُحْتَالِ^(١)

وقول بعض العرب : (وقد زادها بين الفعل ونائب الفاعل) ولدت
فاطمة - بنت الخرشب^(٢) الكملة من بني عبس ، لم يوجد (كان) مثلهم ،
وقول الشاعر : (وقد زادها بين المعطوف عليه والمعطوف) :

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُورِهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ «كَانَ» وَالْإِسْلَامِ

وقول الآخر : (وقد زادها بين الصفة والموصوف) :

(١) السربال : الثوب . والشيبة : الشباب .

(٢) هي فاطمة بنت الخرشب الأمازيغية ، ولدت لزيد العبي . الكملة جمع كامل ، وهم ربيع
الكامل ، وقيس الحافظ ، وعمار الوهاب ، وأنس الفوارس . وقد قيل لها أي بنيك أحب إليك؟
فألت : ربيع ، بل عمار ، بل قيس ، بل أنس ، نكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ، والله إنهم
كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؟ والخرشب - بوزن البرقع - وهو في الأصل : الغليظ الجافي ،
والطويل السمين . ويقال : خرشب عمله وخرشبه : إذا لم يتقنه ولم يحكمه .

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَّتْ
لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ «كَانَ» مَشْكُورٍ

(واعلم أن «كان» الزائدة معناها التأكيد، وهي تدل على الزمان الماضي . وليس المراد من تسميتها بالزائدة أنها لا تدل على معنى ولا زمان ، بل المراد أنها لا تعمل شيئاً ، ولا تكون حاملة للضمير ، بل تكون بلفظ المفرد المذكور في جميع أحوالها . ويرى سيويه أنها قد يلحقها الضمير ، مستدلاً بقول الفرزدق) .

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا (كانوا) كرام

(٢) أنها تُحَدِّثُ هِيَ وَأَسْمَهَا وَيَقِي خَيْرُهَا ، وَكَثُرَ ذَلِكَ بَعْدَ «أَنْ لَوْ»
الشرطيتين . فمثال «إِنْ» : «سِرْ مُسْرِعاً ، إِنْ رَاكِباً ، وَإِنْ مَاشِياً» (١) ،
وقولهم «النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ» (٢) ،
وقول الشاعر :

لَا تَفْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ
إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا ، وَإِنْ مَظْلُومًا (٣)

وقول الآخر :

حَدَّبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّةٍ كُئِلَهَا
إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ ، وَإِنْ مَظْلُومًا (٤)

(١) والتقدير: إن كنت راكباً، وإن كنت ماشياً.

(٢) والتقدير: إن كان عملهم خيراً، فجزاؤهم خير. وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر.

(٣) أي: إن كنت ظالماً، وإن كنت مظلوماً.

(٤) حدبت: عطفت.

وقول غيره :

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ، إِنَّ صِدْقًا، وَإِنْ كَذِبًا (١)

فَمَا أَعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا؟!

ومثال «لو» حديث : «التَّمَسُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» (٢) . وقولهم :

«الإطعامَ وَلَوْ تَمْرًا» (٣) ، وقول الشاعر :

لَا يَأْمَنُ آلِدَهَرَ ذُو بَغْيٍ، وَلَوْ مَلِكًا (٤)

جُنُودُهُ ضَائِقٌ عَنْهَا السُّهْلُ وَالْجَبَلُ

(٣) أنها قد تحذف وحدها ، ويبقى اسمها ، وخبرها ، ويعوض منها

«ما» الزائدة ، وذلك بعد «أن» المصدرية ، نحو : «أَمَا أَنْتَ ذَا مَالٍ تَفْتَخِرُ!» ،
والأصل : «لِإِنَّ كُنْتَ ذَا مَالٍ تَفْتَخِرُ!» .

(فحذفت لام التعليل ، ثم حذفت «كان» وعوض منها «ما» الزائدة وبعد

حذفها انفصل الضمير بعد اتصاله ، فصارت «أن ما أنت» ، فقلبت النون ميمًا
للإدغام ، وأدغمت في ميم «ما» فصارت «أما» .

ومن ذلك قول الشاعر :

أَبَا حُرَاشَةَ، أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ!

فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضُّبُعُ (٥)

(١) أي : إن كان المقول صدقًا ، وإن كان المقول كذبًا .

(٢) والتقدير : ولو كان ما تلمسه خاتمًا من حديد .

(٣) أي : ولو كان المطعم تمرًا .

(٤) أي : ولو كان الباغى ملكًا .

(٥) والتقدير : لأن كنت ذا نفر افتخرت علي أو هددتني ، لا تفتخر علي ، فإن قومي لم تأكلهم

الضبع . وأراد بالضبع السنة المجذبة مجازًا ، أو الضبع حقيقة ، فيكون الكلام كناية عن عدم
ضعف قومه ، لأن القوم إذا ضعفوا عن الانتصار عانت فيهم الضباع .

(٤) أنها قد تُحذف هي وأسمها وخبرها معاً ، وَيَعْوِضُ من الجميع «ما» الزائدة ، وذلك بعد «إن» الشرطية ، في مثل قولهم : «إفعل هذا إما لا» .

والأصل «إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره» . فحذفت «كان» مع اسمها وخبرها وبقيت «لا» النافية الداخلة على الخبر ، ثم زيدت «ما» بعد «أن» لتكون عوضاً ، فصارت «إن ما» ، فأدغمت النون في الميم ، بعد قلبها ميماً ، فصارت «إما» .

(٥) أنها قد تُحذف هي وأسمها وخبرها بلا عِوَضٍ ، تقولُ : «لا تعاشر فلاناً ، فإنه فاسدُ الأخلاق» ، فيقولُ الجاهلُ : «إني أعاشرُهُ وإن» ، أي : وإن كان فاسدُها ، ومنه :

قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلْمَى ، وَإِنْ
كَانَ فَقِيْرًا مُعْدِمًا ؟^١ قَالَتْ : وَإِنْ
تُرِيدُ : إِنِّي أَتَزَوَّجُهُ وَإِنْ كَانَ فَقِيْرًا مُعْدِمًا .

(٦) أنها يجوزُ حذفُ نونِ المضارعِ منها بشرط أن يكون مجزوماً بالسكون ، وأن لا يكون بعده ساكنٌ ، ولا ضميرٌ متصلٌ^(١) . ومثال ما اجتمعت فيه الشروطُ قوله تعالى : ﴿ لَمْ أَكْ بَغِيًّا ﴾ ، وقول الشاعر الخطيئة :

أَلَمْ أَكْ جَارِكُمْ وَتَكُونُ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ أَلْمُودَةُ وَالْإِخَاءُ

والأصلُ : «ألم أكن» . وأما قولُ الشاعر :

(١) أما إن كان بعده ضمير متصل ، فلا بأس بحذف نونه ، نحو : (لا تك أنت الجاني) ومثال ما إذا وليه ضمير متصل حديث ، (إن بكه فلن تسلط عليه) .

فإن لم تك المرأة أبدت وسامةً
فقد أبدت المرأة جبهةً ضيغاً^(١)

وقول الآخر:

إذا لم تك الحاجات من همة ألفتي
فليس بمغف عنك عقد الرثائم^(٢)

فقالوا: إنه ضرورة. وقال بعض العلماء: لا بأس بحذفها إن ألتقت
بساكن بعدها. وما قوله ببعيد من الصواب. وقد قرئ شذوذاً: (لم يك
الذين كفروا).

(٨) خصوصية «كان وليس»

تختص (ليس وكان) بجواز زيادة الباء في خبريهما، ومنه قوله تعالى:
﴿اليس الله بأحكم الحاكمين﴾. أما (كان) فلا تزد الباء في خبرها إلا إذا
سبقها نفي أو نهي نحو: (ما كنت بحاضر) و(لا تكن بغائب)، وكقول
الشاعر:

وإن مُدَّتْ أليدي إلى الزَّادِ، لم أكن
بأعجلهم، إذ أجشع^(٣) القوم أعجل

(١) الوسامة: بفتح الواو، أثر الحسين. وسم ككرم وسامة ووساماً. فهو وسيم. والجمع وساء.
والضيغ: الأسد، وأصله الذي يعض. من ضغمه ضغماً، إذا عضه. ويقال للأسد، ضيغى
أيضاً.

(٢) الرثائم: جمع رثيمة، وهو خيط يعقد في الأصبع للتذكير: وتجمع أيضاً على (رثم). بضمتين.
ومثلها الرثمة، بفتح فسكون. والجمع (رثم) بفتح فسكون أيضاً. ويروى: (إذا لم تكن حاجاتنا
في نفوسكم)، فلا شاهد فيه حيثئذ.

(٣) الجشع: بفتح حين: أشد الحرص على الطعام وغيره، وبابه (طرب) وهو (جشع) - بفتح فكسر -
واجشع.

على أن زيادة الباء في خبرها قليلة ، بخلاف (ليس) ، فهي كثيرة شائعة .

كاد وأخواتها أو أفعال المقاربة

« كاد وأخواتها » تعمل عمل « كان » ، فترفعُ المبتدأ ، ويُسمى اسمها ، وتنصبُ الخبر ، ويُسمى خبرها . وتسمى : أفعال المقاربة .
(ولست كلها تفيد المقاربة ، وقد سمي مجموعها بذلك تغليياً لنوع من أنواع هذا الباب على غيره ، لشهرته وكثرة استعماله).
وفي هذا المبحث ستة مباحث :

(١) أقسام « كاد » وأخواتها

« كاد وأخواتها » على ثلاثة أقسام :

(١) أفعال المقاربة ، وهي ما تدل على قرب وقوع الخبر . وهي ثلاثة : « كاد وأوشك وكرب » ، تقول : « كاد المطرُ يهطلُ » و « أوشك الوقتُ أن ينتهي » و « كربُ الصبحُ أن ينجح » .

(٢) أفعال الرجاء ، وهي ما تدل على رجاء وقوع الخبر . وهي ثلاثة أيضاً : « عسى وحرى وأخلوق » ، نحو : « عسى الله أن يأتي بالفتح » ، وقول الشاعر :

عسى الكربُ الذي أميتُ فيه
يكون وراءه فرج قريب

ونحو: «حَرَى المَرِيضُ أَنْ يَشْفَى» و«اخْلُوقِ انْكِسْلَانُ أَنْ يَجْتَهِدَ».

(٣) أفعال الشروع، وهي ما تدل على الشروع في العمل، وهي كثيرة، منها: «أَنْشَأَ وَعَلِقَ وَطَفِقَ وَأَخَذَ وَهَبَّ وَبَدَأَ وَابْتَدَأَ وَجَعَلَ وَقَامَ وَانْبَرَى».

ومثلها كل فعل يدل على الابتداء بالعمل ولا يكفي بمرفوعه، تقول: «أَنْشَأَ خَلِيلٌ يَكْتُبُ، عَلِفُوا يَنْصَرِفُونَ، وَأَخَذُوا يَقْرَأُونَ، وَهَبَّ الْقَوْمُ يَتَسَابِقُونَ، وَبَدَءُوا يَتَبَارَعُونَ، وَابْتَدَءُوا يَتَقَدَّمُونَ، وَجَعَلُوا يَسْتَيْقِظُونَ، وَقَامُوا يَتَبَهَّوْنَ، وَانْبَرُوا يَسْتَرْتَدُونَ».

وكل ما تقدم للفاعل ونائبه واسم «كان»، من الأحكام والأقسام، يُعْطَى لاسم «كاد» وأخواتها.

(٢) شُرُوطُ خَبَرِهَا

يُشْتَرَطُ فِي خَبَرِ «كَادَ وَأَخَوَاتِهَا» ثَلَاثَةٌ شُرُوطٌ:

(١) أَنْ يَكُونَ فِعْلاً مُضَارِعاً مُسْتَدِئاً إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى اسْمِهَا، سِوَاءَ أَكَانَ مُقْتَرَنًا بِـ «أَنَّ»، نَحْوُ: «أَوْشَكَ النَّهَارُ أَنْ يَنْقُضِي»، أَمْ مُجَرِّدًا مِنْهَا، نَحْوُ: «كَادَ اللَّيْلُ يَنْقُضِي»، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ (١).

ويجوز بعد «عسى» خاصة أن يُسندَ إلى اسمٍ ظاهرٍ، مُشْتَمِلٍ عَلَى

(١) أي يلزقان بعض الورق على بعض، ليسترا به عورتها. وضيمر المثنى يعود إلى آدم وحواء. والخصف في الأصل: الخرز، يقال: خصف النعل، أي خرزها.

ضمير يعود إلى اسمها ، نحو : «عسى العامل أن ينجح عمله» ومنه قول الشاعر : الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَسْبُلُغُ جُهْدُهُ

إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

ولا يجوز أن يقع خبرها جملة ماضية ، ولا اسمية ، كما لا يجوز أن يكون اسماً . وما ورد من ذلك ، فشاذاً لا يلتفت إليه . وأما قوله تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ ، فمسحاً ليس هو الخبر ، وإنما هو مفعول مطلق لفاعل محذوف هو الخبر ، والتقدير : « يمسح مسحاً » .

(٢) أن يكون متأخراً عنها . ويجوز أن يتوسط بينها وبين اسمها ، نحو : « يكاد ينقضي الوقت » (١) . ونحو : « طفق ينصرفون الناس » (٢) .

ويجوز حذف الخبر إذا علم ، ومنه قوله تعالى ، الذي سبق ذكره : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ ، ومنه الحديث : « من تأتى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد » ، أي : كاد يصب ، وكاد يخطيء ، ومنه قول الشاعر :

مَا كَانَ دَنْبِي فِي جَارٍ جَعَلْتُ لَهُ

عَيْشاً ، وَقَدْ ذَاقَ طَعْمَ الْمَوْتِ أَوْ كَرَبَا

أي : كرب بذوقه ، وتقول : « ما فعل ، ولكنه كاد » ، أي : كاد

يفعل .

(١) الوقت : اسم «يكاد» ، وفاعل ينقضي ضمير يعود إلى الوقت . والجملة خبر . ويجوز أن يكون «الوقت» فاعلاً لينقضي ، فيكون اسم «يكاد» ضميراً يعود إلى الوقت . وعند فلا شاهد فيه ، لأن الخبر ، والحالة هذه ، لا يكون متوسطاً بينها وبين اسمها ، بل يكون متأخراً عنها .
(٢) الناس : اسم «طفق» ، وجملة «ينصرفون» خبرها . أما إن قلت : «طفقوا ينصرف الناس» ، فلا شاهد فيه ، ويكون ضمير الجماعة اسم «طفقوا» والناس فاعل «ينصرف» .

(٣) يُشْتَرَطُ فِي خَيْرِ « حَرَى وَاحْلَوْلَى » أَنْ يَقْتَرَنَ بِ « أَنْ » .

(٣) الْحَبْرُ الْمَقْتَرُنُ بِأَنْ

« كَادَ وَاحْوَأَتْهَا » مِنْ حَيْثُ اقْتَرَانُ خَيْرِهَا بِأَنْ وَعَدَمُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

(١) مَا يَجِبُ أَنْ يَقْتَرَنَ خَيْرُهُ بِهَا ، وَهُمَا : « حَرَى وَاحْلَوْلَى » ، مِنْ أفعالِ الرَّجَاءِ .

(٢) مَا يَجِبُ أَنْ يَتَجَرَّدَ مِنْهَا ، وَهِيَ أفعالُ الشُّرُوعِ .

(وإنما لم يجز اقترانها بأن ، لأن المقصود من هذه الأفعال وقوع الخبر في الحال ، و« أن » للاستقبال ، فيحصل التناقض باقتران خبرها بها) .

(٣) مَا يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ : اقْتَرَانُ خَيْرِهِ بِأَنْ ، وَتَجَرُّدُهُ مِنْهَا ، وَهِيَ أفعالُ الْمُقَارَبَةِ ، وَ« عسى » مِنْ أفعالِ الرَّجَاءِ . غَيْرَ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي « عسى وَأَوْشَكَ » أَنْ يَقْتَرَنَ خَيْرُهُمَا بِهَا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ عسى رَبُّكُمْ أَنْ يُرَحِّمَكُمْ ﴾ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لِأَوْشَكُوا

إِذَا قِيلَ : هَاتُوا ، أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

وَتَجَرُّدُهُ مِنْهَا قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

عسى الْكَرْبُ ، الَّذِي أَمْسَبْتُ فِيهِ ،

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

وقول الآخر :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ

فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَفِّقُهَا

والأكثرُ في « كَادَ وَكَرَبَ » أن يتجردَ خبرُهما منها ، قال تعالى :
﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ ، وقال الشاعر :

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ
حِينَ قَالَ أَلْوَشَاءُ: هِنْدُ غَضُوبُ
واقترانهُ بها قليلٌ ، ومنه الحديثُ : « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا » وقولُ
الشاعر :

سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا^(١) عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبْتَ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَا

(٥) حَكْمُ الْخَبَرِ الْمُقْتَرِنِ بِأَنْ وَالْمُجَرَّدِ مِنْهَا

إن كان الخبرُ مُقْتَرِنًا بِأَنْ ، مثلُ : « أوشكتِ السماءُ أن تُمَطِّرَ . وعسى
الصديقُ أن يحضُرَ » ، فليس المضارعُ نفسه هو الخبرُ ، وإنما الخبرُ مصدرُهُ
المؤوَّلُ بِأَنْ ، ويكونُ التقديرُ : « أوشكتِ السماءُ ذا مطرٍ . وعسى الصديقُ ذا
حضورٍ » غيرَ أنه لا يجوزُ التصريحُ بهذا الخبرِ المؤوَّلِ ، لأنَّ خبرَها لا يكونُ
في اللفظِ اسمًا .

وإن كان غيرَ مُقْتَرِنٍ بِهَا ، نحو : « أوشكتِ السماءُ تمطرُ » ، فيكونُ
الخبرُ نفسَ الجملةِ ، وتكونُ منصوبةً محلاً على أنها خبرٌ .

(٥) الْمُتَصَرِّفُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ مِنْهَا

هذه الأفعالُ كُلُّهَا مُلازمةٌ صيغةَ الماضي ، إلا « أوشكُ وكادُ » ، من
أفعالِ المقاربةِ ، فقد وردَ منهما المضارعُ .

(١) السجلُ : الدلو العظيمة التي فيها ماء ، قل أو كثر ، وهو مذكر . فإن كانت الدلو فارغة فلا يقال لها سجل .

والمضارع من «كاذ» كثيرٌ شائعٌ ، ومن «أوشك» أكثرُ من الماضي ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَكَاذُ رَبُّهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ ، والحديث : «يُوشِكُ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا» .

(٦) خَصَائِصُ عَسَى وَأَخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ

نختص «عسى واخْلَوْلَقَ وأوشك» ، من بين أفعال هذا الباب ، بأنهن قد يَكُنَّ تاماتٍ ، فلا يَحْتَجْنَ إلى الخبر ، وذلك إذا وَلِيَهُنَّ «أَنْ والفعل» ، فَيُسْنَدُنَّ إلى مصدره المؤوَلُ بأن ، على أنه فاعلٌ لهن ، نحو : «عسى أن تقوم . واخْلَوْلَقِ أَنْ تُسَافِرُوا . وأوشك أن نرحل» ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ . وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا ، وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ وقوله : ﴿ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِي رَبِّي ﴾ ، وقوله : ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ .

هذا إذا لم يتقدّم عليهن اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى (كما رأيت) ، فإن تقدّم عليهن اسمٌ يَصِحُّ إسنادهنَّ إلى ضميره ، فانت بالخيار ، إن شئت جعلتهنَّ تاماتٍ (وهو الأوضح) ، فيكون المصدرُ المؤوَلُ فاعلاً لهن ، نحو : «علي عسى أن يذهب ، وهند عسى أن تذهب . والرجلان عسى أن يذهبا . والمرأتان عسى أن تذهبا . والمسافرون عسى أن يحضروا . والمسافرات عسى أن يحضرن» بتجريد (عسى) من الضمير . وإن شئت جعلتهنَّ ناقصاتٍ ، فيكون اسمهنَّ ضميراً . وحينئذ يتحملن ضميراً مستتراً ، أو ضميراً بارزاً مطابقاً لما قبلهن ، إفراداً أو ثنية أو جمعاً ، وتذكيراً أو تانيثاً ، فتقول فيما تقدّم من الأمثلة : «علي عسى أن يذهب . وهند عست أن تذهب . والرجلان عسبا أن يذهبا ، والمرأتان عستا أن تذهبا . والمسافرون

عَسَوْا أَنْ يَحْضُرُوا. والمسافراتُ عَسَيْنَ أَنْ يَحْضُرْنَ».

والأولى أَنْ يُجْعَلْنَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ تَأَمَّاتٍ ، وَأَنْ يُجَرَّدَنَّ مِنَ الضَّمِيرِ ، فَيَبْقَيْنَ بِصِيغَةِ الْمَفْرُودِ الْمَذْكَرِ ، وَأَنْ يُسْتَدَنَّ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ مِنَ الْفِعْلِ بِأَنْ عَلِيَّ أَنَّهُ فَاعِلٌ لَهُنَّ ، وَهَذِهِ لُغَةُ الْحِجَازِ ، الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ ، وَهِيَ الْأَفْصَحُ وَالْأَشْهُرُ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ ، عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ﴾ وَلَوْ كَانَتْ نَاقِصَةً لَقَالَ : ﴿ عَسَوْا وَعَسَيْنَ ﴾ ، بِضَمِيرِ جَمَاعَةِ الْمَذْكَورِ الْعَائِدِ إِلَى (قَوْمٍ) وَضَمِيرِ جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْعَائِدِ إِلَى (نِسَاءٍ). وَاللُّغَةُ الْأُخْرَى لُغَةُ تَمِيمٍ .

وَتَخْتَصُّ (عَسَى) وَحَدَّهَا بِأَمْرَيْنِ :

(١) جَوَّازٌ كَسَرِ سِينَهَا وَفَتْحَهَا ، إِذَا أُسْنَدَتْ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ ، أَوْ نُونِ النِّسْوَةِ ، أَوْ (نَا) ، وَالْفَتْحُ أَوْلَى لِأَنَّهُ الْأَصْلُ . وَقَدْ قَرَأَ عَاصِمٌ : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ ، بِكَسْرِ السِّينِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ : (عَسَيْتُمْ) ، بِفَتْحِهَا .

(٢) أَنَّهَا قَدْ تَكُنُّ حَرْفًا ، بِمَعْنَى (لَعَلَّ) ، فَتَعْمَلُ عَمَلَهَا ، فَتَنْصَبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِضَمِيرِ النَّصْبِ (وَهُوَ قَلِيلٌ) ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ^(١) ، وَعَلَّهَا

تَشْكِي ، فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

فَتَسْمَعُ قَوْلِي قَبْلَ حَتْفِ يُصِيبُنِي

تُسْرُ بِهِ ، أَوْ قَبْلَ حَتْفِ يَصِيدُهَا

(١) كأس : اسم امرأة .

٥ - أحرف ليس

أو الأحرُفُ المُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ فِي الْعَمَلِ

أحرف (ليس) هي : أحرفٌ نفيٍ تعملُ عملَها ، وتؤدي معناها وهي أربعة (ما ولا ولات وإن)

(ما) المشبهة بليس

تعملُ (ما) عملَ (ليس) بأربعة شروط :

(١) أن لا يتقدّم خبرها على اسمها ، فإن تقدّم بطل عملها ، كقولهم :
(ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ) .

(٢) أن لا يتقدّم معمولٌ خيرها على اسمها ، فإن تقدّم بطل عملها ،
نحو : (ما أمرَ اللهَ أنا عاصٍ) ، إلا أن يكون معمولُ الخبر ظرفاً أو مجروراً
بحرف جرٍّ ، فيجوز ، نحو : (ما عندي أنت مُقيماً) و (ما بك أنا مُتصراً) .
أما تقديم معمولِ الخبر على الخبر نفسه ، دون الاسم بحيث يتوسّط
بينهما ، فلا يُطلّ عملها ، وإن كان غيرَ ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ ، نحو : (ما
أنا أمرُكَ عاصياً) .

(٣) أن لا تُزادَ بعدها (إن) . فإن زيدت بعدها بطل عملها ، كقول

الشاعر :

بَنِي عُذَانَةَ ، مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ

وَلَا صَرِيْفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ أَلْخَرْفُ^(١)

(٤) أن لا ينتقض نفيها بـ (إلا) . فإن انتقض بها بطل عملها ، كقوله

(١) الصريف: الفضة الخالصة . و«الخرف»: الفخار .

تعالى: ﴿ وما أمرنا إلا واحدة ﴾ ، وقوله : ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ ، وذلك لأنها لا تعملُ في مُثَبِّت .

فإن فُقدَ شرطٌ من الشروط بطلَ عملُها ، وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما رأيت .

ويجوز أن يكون اسمُها معرفةً كما تقدّم ، وأن يكون نكرةً ، نحو : (ما أحدٌ أفضلُ من المُخلصِ في عمله) .

وإذ كانت (ما) لا تعملُ في مُوجِبٍ ، ولا تعملُ إلا في منفي ، وجبَ رفعُ ما بعدَ (بلٌ ولكن) ، في نحو قولك : (ما سعيدٌ كسولاً ، بل مجتهدٌ وما خليلٌ مسافراً ، ولكن مقيمٌ) ، على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديره : (هو) ، أي : بل هو مجتهدٌ ، ولكن هو مقيمٌ . وتكونُ (بلٌ ولكن) حرفي ابتداء لا عاطفتين ، إذ لو عطفنا لاقتضى أن تعمل (ما) فيما بعدَ (بلٌ ولكن) ، وهو غيرُ منفيٍّ ، بل هو مُثَبِّتٌ ، لأنهما تقتضيان الإيجابَ بعد النفي . فإذا كان العاطفُ غيرَ مُقتضٍ ، للإيجاب كالواو ونحوها ، جاز نصبُ ما بعدهُ بالعطف على الخبر (وهو الأجوذ) نحو : (ما سعيدٌ كسولاً ولا مُهملاً) وجازَ رفعُهُ على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، نحو : (ما سعيدٌ كسولاً ولا مُهملاً) ، أي : ولا هو مُهملٌ .

وهكذا الشأن في (ليس) ، فيجبُ رفعُ ما بعدَ (بلٌ ولكن) في نحو : (ليس خالدٌ شاعراً ، بل كاتبٌ) . ويجوز النصبُ والرفعُ بعدَ الواو ونحوها مثل (ليس خالدٌ شاعراً ولا كاتباً) أو (ولا كاتبٌ) . والنصبُ أولى .

واعلم أن (ما) هذه لا تعملُ عملَ (ليس) إلا في لغة أهل الحجاز (الذين جاء القرآن الكريمُ بلغتهم) ، وبلغتُ أهلَ تهامةَ ونجدٍ . ولذلك تُسمى (ما النافية الحجازية) .

وهي نافيةٌ مُهملةٌ في لغة تميمٍ على كل حال ، فما بعدها مبتدأٌ وخبرٌ .

(لا) المشبهة بليس

(لا)، المشبهةٌ بليس ، مُهملةٌ عند جميع العرب وقد يُعملها الحجازيون إعمال (ليس)، بالشروط التي تقدمت لِمَا ، ويُزاد على ذلك أن يكون اسمها وخبرها نكرتين . ونَدَرَ أن يكون اسمها معرفةً ، كقول الشاعر :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيًا

سِوَاهَا، وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا

وقد جاء مثل ذلك للمتنبى في قوله :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِّنَ الْأَذَى

فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا

وقد أجاز ذلك بعض علماء العربية الفُضلاء .

والغالبُ على خبر (لا) هذه أن يكون محذوفاً كقوله :

مَنْ صَدَّ عَنِّي نِيرَانُهَا

فَأَنَا أَبْنُ قَيْسٍ، لَا بَرَاخُ

أي : لا بَرَاخُ لي . ويجوزُ ذكره ، كقول الآخر :

تَعَزَّرْتُ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا

وَلَا وَرَزُّ مِمَّا قَضَى أَلَّهُ وَأَقِيَا

واعلم أن (لا) المذكورة، يجوزُ أن يُرادَ بها نفْيُ الواحدِ، وأن يُرادَ بها

نفْيُ الجميعِ . فهي محتملةٌ لنفي الوحدة ولنفي الجنس ، والقريئةُ تُعَيَّنُ

أحدهما :

فإن قلت : « لا رجل حاضر » ، صح أن يكون المراد : ليس أحد من جنس الرجال حاضراً ، وأن يكون المراد : « ليس رجل واحد حاضراً » ، فيحتمل أن يكون هناك رجلان أو أكثر . ولذلك صح أن تقول : « لا رجل حاضراً » ، بل رجلان » ، أو رجال . أما « لا » العاملة عمل « أن » ، فلا معنى لها إلا نفي الجنس نفياً عاماً ، فإن قلت : « لا رجل حاضر » كان المعنى : « ليس أحد من جنس الرجال حاضراً » ، لذا لا يجوز أن تقول بعد ذلك « بل رجلان » ، أو رجال » ، لأنها لنفي الجميع) .

واعلم أن الأولى في (لا) هذه أن تهمل ويُجعل ما بعدها مبتدأ وخبراً . وإذا أهملت ، فالأحسن حينئذ أن تُكْرَرَ ، كقوله تعالى : ﴿ لا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون ﴾ .

(لات) المشبهة بليس

تعمل (لات) عمل (ليس) بشرطين :

(١) أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان ، كالحين والساعة والأوان ونحوها .

(٢) أن يكون أحدهما محذوفاً . والغالب أن يكون المحذوف هو اسمها ، كقوله تعالى : ﴿ ولات حين مناص ﴾ ، ومنه قول الشاعر :

نديم البُغاة ، ولات ساعة مندم
والبغي مرتع مُبتغيه وخيم

ويجوز أن ترفع المذكور على أنه اسمها ، فيكون المحذوف منصوباً على أنه خبرها ، غير أن هذا الوجه قليل جداً في كلامهم .

واعلم أن (لات) إن دخلت على غير اسم زمانٍ كانت مهملةً ، لا عملَ لها ، كقوله :

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلهْفَةِ مِنْ خَائِفِ
يَبْفِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرُ
واعلم أن من العرب من يجرُّ بلاتَ ، والجرُّ بهذا شاذٌ ، قال الشاعر :

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتٍ أَوَانِ
فَأَجَبْنَا: أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ
وعليه قولُ المتنبي :

لَقَدْ تَصَبَّرْتُ، حَتَّى لَاتٍ مُضْطَبِّرُ
وَأَلَانَ أَفْحَمُ، حَتَّى لَاتٍ مُقْتَحِمُ

(إِنْ) المشبهة بليس

قد تكونُ (إِنْ) نافيةً بمعنى (ما) النافية، وهي مُهملةٌ غير عاملةٍ . وقد تعملُ عملُ «ليس» قليلاً ، وذلك في لغة أهل العالية من العرب⁽¹⁾، ومنه قولهم :
«إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ» وقولُ الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ
إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ
وقولُ الآخر :

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِأَنْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْفَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

(1) العالية: اسم لكل ما كان لجهة نجد، من المدينة - من القرى والعمائر - الى تهامة.

وإنما تعملُ عملَ (ليس) بشرطين :

(١) أن لا يَتَقَدَّمَ خبرُها على اسمها . فإن تَقَدَّمَ بطلَ عملُها .

(٢) أن لا ينتقضَ نفيها بِـ (إلا) . فإن انتقضَ بطلَ عملُها ، نحو :

(إن أنت إلا رجلٌ كريمٌ) ، وانتقاضُ النفيِ المُوجبِ إبطالَ العملِ ، إنما هو بالنسبة إلى الخبرِ ، كما رأيتَ ، ولا يَضُرُّ انتقاضُهُ بالنسبة إلى معمولِ الخبرِ ، نحو : (إن أنت آخذاً إلا بيدِ البائسينَ) ، ونحو البيت : (إن هو مستولياً على أحدِ الخ) .

واعلم أن الغالبَ في (إن) النافية أن يقرنَ الخبرُ بعدها بِـ (إلا) كقوله

تعالى : ﴿ إن هذا إلا مَلَكٌ كريمٌ ﴾ . وقد يستعملُ الكلامُ معها بدونِ (إلا) ، كالبيت : (إن المرءُ ميتاً بانقضاءِ حياته الخ) . ومنهُ قولهم : (إن هذا نافِعُكَ ولا ضارُّكَ) .

فائدة

سمعَ الكسائي^(١) أعرابياً يقولُ : (إنا قائماً) ، فأنكرها عليه ، وظنَّ أنها (إن) المشددةُ الناصبةُ للاسمِ الرافعةُ للخبرِ . فحقَّها أن ترفعَ (قائماً) ، فاستثبته .

فإذا هو يُريدُ « إن أنا قائماً » أي : ما أنا قائماً ، فتركَ الهمزةَ - همزةَ أنا - تخفيفاً وأدغم ، على حدِ قوله تعالى : ﴿ لكنَّا هو اللّهُ ربِّي ﴾ ، أي : « لكن أنا » .

(١) هو رئيسُ أدباءِ الكوفةِ في علومِ اللغةِ العربيةِ .

٦ - الأحرف المشبهة بالفعل

الأحرفُ المُشَبَّهَةُ بالفعل سِتَّةٌ ، هي : « إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَبَلِّغَتْ وَلَعَلَّ » .

وحكْمُهَا أنها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ فتصبُ الأولَ ، ويُسمَى اسمُهَا ، وترفعُ الآخرَ ، ويُسمَى خبرُهَا ، نحو : « إِنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ . وَكَأَنَّ الْعِلْمَ نُورٌ » .

(وسميت مشبهة بالفعل لفتح أواخرها ، كالماضي ، ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها . فإن التأكيد والتشبيه والإستدراك والتمني والترجي ، هي من معاني الأفعال) . .

ويجوزُ في (لعلُّ) أن يقالَ فيها (علُّ) كقوله :

فَقُلْتُ عَسَاها نَارُ كَأْسٍ^(١) وَعَلَّها
تَشَكَّى ، فَآتَى نَحْوَهَا فَأَعُوذُها

وفيها لغاتٌ أحرُّ قليلةٌ الاستعمال .

وفي هذا الفصل ثمانية عشرَ مبحثاً .

(١) معاني الأحرفِ المُشَبَّهَةِ بالفعل

معنى : « إِنَّ وَأَنَّ » التوكيدُ ، فهما لتوكيدِ اتصافِ المُسندِ إليه بالمُسند .

ومعنى : « كَأَنَّ » التشبيهُ المؤكَّدُ . لأنها في الأصلِ مُركبةٌ من « أَنَّ »

التوكيدية وكافِ التشبيه ، فإذا قلتَ : « كَأَنَّ الْعِلْمَ نُورٌ » فالأصلُ : « إِنَّ الْعِلْمَ كَالنُّورِ » ثم إنهم لما أرادوا الأهتمامَ بالتشبيه ، الذي عقَدوا عليه الجملة ،

(١) كأس : اسم امرأة .

قَدَمُوا الكَافَ، وفتحوا همزة «إِنَّ»، مكان الكاف، التي هي حرفُ جرٍّ،
وقد صارت وإيَّاهَا حرفاً واحداً يُرَادُ به التشبيه المؤكد .

ومعنى : «لكنَّ» الاستدراكُ، والتوكيدُ، فالاستدراكُ نحو: «زيدٌ شجاعٌ،
ولكنه بخيلٌ»، وذلك لأنَّ من لوازم الشجاعةِ الجودُ، فإذا وصفنا زيدا
بالشجاعة، فربما يفهمُ أنه جوادٌ أيضاً، لذلك استدرَكنا بقولنا : «لكنه
بخيلٌ». والتوكيدُ نحو: «لو جاءني خليلٌ لأكرمتُهُ، لكنه لم يجيء»،
فقولك : «لو جاءني خليلٌ لأكرمتُهُ» يفهم منه أنه لم يجيء، وقولك : «لكنه
لم يجيء» تأكيدٌ لنفي مجيئه :

ومعنى «ليت» التمني، وهو طلبُ ما لا مطمع فيه، أو ما فيه عُسرٌ،
فالأولُ كقول الشاعر :

أَلَا لَيْتَ الشُّبَابَ يَعْوُدُ يَوْمًا
فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

والثاني كقول المعسر : «ليت لي ألف دينارٍ».

وقد تُستعمل في الأمر الممكن، وذلك قليلٌ، نحو : «ليتك تذهب».

ومعنى (لعلُّ) الترجي والاشفاقُ . فالترجي طلبُ الأمرِ المحبوبِ،
نحو : «لعلَّ الصديقَ قادمٌ». والاشفاقُ هو الحذرُ من وقوعِ المكروهِ، نحو :
«لعلَّ المريضَ هالكٌ». وهي لا تُستعملُ إلَّا في الممكنِ .

وقد تأتي بمعنى (كي)، التي للتعليل، كقولك : «إبعثْ إليَّ بدياتك،
لعلي أركبها»، أي : كي أركبها . وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿لعلكم تتقون .
لعلكم تعقلون . لعلكم تذكرون﴾، أي : كي تتقوا، وكي تعقلوا، وكي
تتذكروا» .

وقد تأتي أيضاً بمعنى الظنّ ، كقولك «لعليّ أزورك اليوم». والمعنى :
أظنني أزورك . وجعلوا منه قول امرئ القيس :

وَبُدِّلَتْ قَرْحاً دَائِماً بَعْدَ صِحَّةِ
لَعَلِّ مَنَايَا تَحُولَنَّ أَبُوسَا

وبمعنى : (عسى) ، كقولك : (لعلك أن تجتهد). وجعلوا منه قول
مُتَمِّم :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَةٌ
عَلَيْكَ ، مَنْ اللَّاتِي يَدْعُغَنَّكَ أَجْدَعَا

بدليل دخول (أن) في خبرها ، كما تدخل في خبر (عسى).

(٢) الْخَبْرُ الْمُفْرَدُ ، وَالْجُمْلَةُ ، وَالشَّبِيهُ بِالْجُمْلَةِ

يقع خبر الأحرف المشبهة بالفعل مفرداً (أي غير جملة ولا شبهها) نحو:
«كَأَنَّ النَّجْمَ دِينَارٌ»، وجملة فعلية، نحو: «لعلك اجتهدت». وإنّ العلم يُعزِّزُ
صاحبه»، وجملة اسمية، نحو: «إنّ العالمَ قدره مرتفع» وشبه جملة (وهو أن
يكون الخبر مُقدِّراً مدلولاً عليه بظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ يتعلّقان به)، نحو: «إنّ
العادلَ تحتَ لواءِ الرّحمنِ ، وإنّ الظالمَ في زُمرَةِ الشيطانِ».

(والخبر هنا يصح أن تقدره مفرداً: ككائن وموجود، وأن تقدره جملة
ككائن ووجد، أو يكون ويوجد. فهو مفرد. باعتبار تقديره مفرداً، وجملة،
باعتبار تقديره جملة. فالحقيقة فيه أنه شبيه بالمفرد وبالجملة، وتسميته بشبه
الجملة فيها اكتفاء واقتصار).

(٣) حَذْفُ خَيْرِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ

يجوز حذف خير هذه الأحرف . وذلك على ضربين : جائز وواجب :
فِيحَذْفُ جَوَازاً ، إِذَا كَانَ كَوْنًا خَاصًّا (أَي : مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي يُرَادُ بِهَا
مَعْنَى خَاصَّةٍ) ، بِشَرَطِ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ . وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾ .

(أَي : إِنَّ الَّذِينَ كَذَبُوا بِالذِّكْرِ مَعَانِدُونَ ، أَوْ هَالِكُونَ ، أَوْ مَعَذِبُونَ) .

وقال الشاعر جميل بثينة :

أَتَوْنِي، فَقَالُوا: يَا جَمِيلُ، تَبَدَّلْتُ
بُثَيْنَةَ أَبَدَالًا، فَقُلْتُ: لَعَلَّهَا^(١)

(أَي : لَعَلَّهَا تَبَدَّلْتُ ، أَوْ لَعَلَّهَا فَعَلْتُ ذَلِكَ) .

ويحذف وجوباً ، إِذَا كَانَ كَوْنًا عَامًّا (أَي : مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى
وَجُودٍ أَوْ كَوْنٍ مُطْلَقِينَ ، فَلَا يُفْهَمُ مِنْهَا حَدَثٌ خَاصٌّ أَوْ فِعْلٌ مَعَيَّنٌ ، كَكَائِنٍ ،
أَوْ مَوْجُودٍ ، أَوْ حَاصِلٍ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ :

(١) الْأَوَّلُ بَعْدَ «لَيْتَ شِعْرِي» ، إِذَا وَلَّيْهَا اسْتِفْهَامٌ ، نَحْوُ : «لَيْتَ شِعْرِي

هَلْ تَنْهَضُ الْأُمَةُ؟ وَلَيْتَ شِعْرِي مَتَى تَنْهَضُ؟» ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ جَادَتْ بِوَصْلِهَا؟

وَكَيْفَ تُرَاعِي وَصْلَةَ الْمُتَغَفِّبِ

(أَي : لَيْتَ شِعْرِي (أَي : عِلْمِي) حَاصِلٌ . وَالْمَعْنَى : لَيْتَنِي أَشْعُرُ

بِذَلِكَ ، أَيْ : أَعْلَمُهُ وَأَدْرِيهِ . وَجَمَلَةُ الْاسْتِفْهَامِ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ عَلِيِّ أَنَّهَا
مَفْعُولٌ بِهِ لِشِعْرِي ، لِأَنَّهُ مَصْدَرُ شِعْرٍ) .

(١) جميل : اسم الشاعر ، وبثينة : محبوبته . والأبدال : جمع بدل .

(٢) أن يكون في الكلام ظرف أو جار ومجرور متعلقان به ، فُستغنى
 بهما عنه، نحو: «إن العلم في الصدور. وإن الخير أمامك».
 فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف المقدر بكائن أو موجود أو
 حاصل).

(٤) تَقَدُّمُ خَيْرِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ

لا يجوزُ تقدُّمُ خيرِ هذه الأحرفِ عليها ، ولا على اسمها .
 أما معمولُ الخبرِ ، فيجوزُ أن يتقدَّم على الاسم ، إن كان ظرفاً أو
 مجروراً بحرف جرٍّ ، نحو : « إنَّ عندك زيدا مُقيماً » ، قال الشاعر :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا ، فَإِنَّ بِحُبِّهَا
 أَحَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَمًّا بِلَابِلُهُ^(١)

ومن ذلك أن يكون الخبرُ محذوفاً مدلولاً عليه بما يتعلَّقُ به من ظرفٍ أو
 جارٍ ومجرورٍ مُتقدِّمين على الاسم ، نحو : « إنَّ في الدَّارِ زيدا » ، ومنه قوله
 تعالى : ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ .

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف غير أنه يجب أن يقدر متأخراً
 عن الاسم ، إذ لا يجوزُ تقديمه عليه ، كما علمت ، وليس الظرف أو الجار
 والمجرور هو الخبر ، كما يتساهل بذلك كثير من النحاة ، وإنما هما معمولان
 للخبر المحذوف ، لأنهما متعلقان به) .

ويجبُ تقدُّمُ معمولِ الخبرِ ، إن كان ظرفاً أو مجروراً ، في موضعين :

(١) لا تلحني : لا تلمني ، وهو يفتح الحاء ، من «لحاه يلحاه» إذا لاهه . وأما «لحا العود يلحوه»
 فمعناه فشره . وكذا ألحاه يلحيه . (البلابل) : المموم والوساوس .

(١) أن يلزم من تأخيره عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وذلك ممنوع نحو: «إن في الدار صاحبها».

(فلا يجوز أن يقال «إن صاحبها في الدار» ، لأن «ها» عائدة على الدار. وهي متأخرة لفظاً ، وكذلك هي متأخرة رتبة ، لأن معمول الخبر رتبته التأخير كالخبر».

(٢) أن يكون الاسم مُقترناً بلامِ التأكيد، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ ، وقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ .

أما تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ، بحيث يتوسط بين الاسم والخبر ، فجائز ، سواءً أكان معموله ظرفاً أم مجروراً أم غيرهما ، فالأول نحو: «إنك عندنا مقيم» ، والثاني نحو: «إنك في المدرسة تعلم» ، والثالث نحو: «إن سعيداً ذرته يكتب» .

فائدة

متى جاء بعد «إن» أو إحدى أخواتها ظرف أو جار ومجرور ، كان اسمها مؤخراً . فليتنبه الطالب إلى نصبه ، فإن كثيراً من الكتاب والمكلمين يخطئون فيرفعونه ، لثوهمهم أنه خبرها نحو: «إن عندك لخيراً» ، ونحو: «لعل في سفرك خيراً» .

(٥) لام التأكيد بعد «إن» المكسورة الهمزة

تختص «إن» ، المكسورة الهمزة ، دون سائر أخواتها ، بجواز دخول لام التأكيد ، وهي التي يُسمونها (لام الابتداء) على اسمها . نحو: «إن في السماء لخبراً ، وإن في الأرض لعبيراً» ، وعلى خبرها نحو: «إن الحق

لمنصوراً، وعلى معمول خبرها، نحو: «إنه للخيرِ يفعلُ»، وعلى ضمير
الفصلِ نحو: «إنَّ المجتهدَ لَهُ الفائزُ».

(٦) شُرُوطُ مَا تَصَحَّبَهُ لَامُ التَّأَكِيدِ

(١) يُشْتَرَطُ فِي دُخُولِ لَامِ التَّأَكِيدِ عَلَى اسْمِ «إِنَّ» أَنْ تَقَعَ بَعْدَ ظَرْفٍ أَوْ
جَارٍ وَمَجْرُورٍ يَتَعَلَّقَانِ بِخَبَرِهَا الْمَحذُوفِ، نَحْوُ: «إِنَّ عِنْدَكَ لَخَيْرًا عَظِيمًا»،
وَإِنَّ لَكَ لَخُلُقًا كَرِيمًا».

(فإن وقع قبلهما لم يجز اقترانه باللام فلا يقال: «إن لخيراً عندك،
وإن لخلقاً كريماً لك».)

(٢) يُشْتَرَطُ فِي دُخُولِهَا عَلَى الْخَبَرِ أَنْ لَا يَقْتَرَنَ بِأَدَاةِ شَرْطٍ أَوْ نَفْيٍ، وَأَنْ
لَا يَكُونَ مَاضِيًا مُتَصَرِّفًا مُجَرِّدًا مِنْ «قَدْ»^(١). فَإِنْ كَانَ الْخَبْرُ وَاحِدًا مِنْهَا لَمْ يَجْزِ
دُخُولُ هَذِهِ اللَّامِ عَلَيْهِ. فَمِثَالُ الْمُسْتَكْمَلِ لِلشَّرْطِ: «إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ».
وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ. وَإِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى».

ومتى استوفى خبرُ «إِنَّ» شروطَ اقترانه بالام التأكيد، جاز دخولها عليه،
لا فرق أن يكون مفرداً، نحو: «إِنَّ الْحَقَّ لَمَنْصُورٌ»، أو جملةً اسميةً،
نحو: «إِنَّ الْحَقَّ لَصَوْتُهُ مَرْتَفَعٌ»، أو جملةً مضارعيةً، نحو: «إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ
بَيْنَهُمْ»، أو جملةً ماضيةً فعلها جامدٌ، نحو: «إِنَّكَ لَنِعَمَ الرَّجُلِ»، أو
متصرفٌ مقترنٌ بقَدْ، نحو: «إِنَّ الْفَرَجَ لَقَدْ دَنَا».

وإذا حُذِفَ الْخَبْرُ، جَازَ دُخُولُ هَذِهِ اللَّامِ عَلَى الظَّرْفِ أَوْ الْجَارِ
المتعلّقين به، نحو: «إِنَّ أَخَاكَ لَعِنْدِي». وَإِنَّ أَبَاكَ لَفِي الدَّارِ»، ومنه قوله
تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾.

(١) فإن اقترن الماضي المتصرف بقدر جاز دخول اللام عليه، نحو: «إنه لقد اجتهد».

(٣) يُشترطُ في دخولها على مفعول الخبر شرطان ، الأول : أن يتوسَّطَ بين اسمها وخبرها . والثاني أن يكونَ الخبرُ ممَّا يصلُحُ لدخول هذه اللامِ عليه ، نحو : «إنَّ سليمانَ لفي حاجتكِ ساعٍ ، وإنه ليومُ الجمعةِ آتٍ ، وإنه لأمركَ يُطيعُ» .

(٤) أما ضميرُ الفصل ، فلا يُشترطُ في دخولها عليه شيءٌ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ .

(وضمير الفصل : هو ما يؤتى به بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر : للدلالة على أنه خير لا صفة . وهو يفيد تأكيد اتصاف المسند إليه بالمسند . وهو حرف لا محل له من الإعراب ، على الأصح من أقوال النحاة ، وصورته كصورة الضمائر المنفصلة : وهو يتصرف تصرفها بحسب المسند إليه ، إلَّا أنه ليس إياها .

ثم إن دخوله بين المبتدأ والخبر المنسوخين بكان وظن وأن وأخواتهن تابع لدخوله بينهما قبل النسخ ، نحو : « إن زهيراً هو الشاعر » . وكان علي هو الخطيب وظننت عبد الله هو الكاتب .

(وضمير الفصل حرف كما قدمنا : وإنما سمي ضميراً لمشايبته الضمير في صورته . وسمي ضمير فصل لأنه يؤتى به الفصل بين ما هو خبر أو صفة ، لأنك إن قلت : « زهير المجتهد » ، جاز أنك تريد الإخبار أنك تريد النعت . فإن أردت أن تفصل بين الأمرين ، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة ، أتيت بهذا الضمير للإعلان من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله لا نعت له ، ثم أنه يفيد تأكيد الحكم ، لما فيه من زيادة الربط .

ومن العلماء من يسمي ضمير الفصل «عماداً» لاعتماد المتكلم أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والصفة) .

وقد شرحنا ضمير الفصل في الجزء الأول من هذا الكتاب ، في الكلام على الضمائر ، فراجعه .

(٧) شرح لام الابتداء

تدخل لامُ الابتداء في ثلاثة مواضع .

الأول : في باب المبتدأ . وذلك في صورتين :

(١) أن تدخل على المبتدأ ، والمبتدأ مُتقدِّمٌ على الخبر ، ودخولها عليه هو الأصل فيها نحو : « لأنتم أشدَّ رهبةً في صدورهم » . فإن تأخر عن الخبر امتنع دخولها عليه ، فلا يُقال : « قائمٌ لزيدٌ » . وما سُمع من ذلك فلضرورة الشعر ، وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه .

(٢) أن تدخل على الخبر بشرط أن يتقدم على المبتدأ ، نحو : « لمُجتهدٌ أنتَ » فإن تأخر عنه امتنع دخولها عليه ، فلا يقال : « أنتَ لمجتهدٌ » . وما سُمع من ذلك فشاذٌّ لا يُلتفتُ إليه . ومن العلماء من لا يُجيزُ دخولها على خبر المبتدأ ، سواءً أتقدَّم أم تأخر .

الموضع الثاني^(١) : في باب « إن » المكسورة الهمزة . وقد سبق أنها تدخل على اسمها المتأخر ، وعلى خبرها ، اسماً كان ، أو فعلاً مضارعاً ، أو ماضياً جامداً أو ماضياً متصرفاً مقروناً بقَدِّ ، أو جملة اسمية . وعلى الظرف والجارَّ المتعلقين بخبرها المحذوف دالين عليه ، وعلى معمول خبرها .

الموضع الثالث : في غير بابي المبتدأ وإن . وذلك في ثلاث مسائل :

(١) الفعل المضارع ، نحو : « لتنهض الأمة مُقتضيةً آثارَ جدودها » .

(٢) الماضي الجامد ، نحو : « لبئس ما كانوا يعملون » .

(١) أي من المواضع التي تدخلها لامُ الابتداء .

(٣) الماضي المتصرف المقرون بِقَدْ ، نحو: «لقد كان لكم في يوسف وإخوته آيات» .

ومن العلماء من يجعل اللام الداخلة على الماضي ، في هذا الباب ، لام القسم فالقسم عنده محذوف ، ومصحوب اللام جوابه .
واعلم أن لام الابتداء فائدتين :

الفائدة الأولى : توكيد مضمون الجملة المثبتة . ولذا تسمى : « لام التوكيد » وإنما يُسمونها لام الابتداء لأنها في الأصل ، تدخل على المبتدأ ، أو لأنها تقع في ابتداء الكلام .

وإذ كانت للتوكيد فإنها متى دخلت عليها «إن» زحلقوها إلى الخبر ، نحو: «إن ربي لسميع الدعاء» ، وذلك كراهية اجتماع مُؤكدين في صدر الجملة ، وهما : «إن واللام» . ولذلك تسمى «اللام المزحلقة أيضاً» .

وإذ كانت هذه اللام للتوكيد في الإثبات ، امتنعت من الدخول على المنفي لفظاً أو معنى ، فالأول نحو: «إنك لا تكذب» ، والثاني نحو: «إنك لو اجتهدت لأكرمك» . وإنك لولا إهمالك لفزت» . فالاجتهاد والإكرام مُتفيان بعد «لو» ، والفوز وحده مُنتفٍ بعد «لولا» .

الفائدة الثانية : تخليصها الخبر للحال ، لذلك كان المضارع بعدها خالصاً للزمان الحاضر ، بعد أن كان مُحتملاً للحال والإستقبال .

وإذ كانت لتوكيد الخبر في الحال امتنعت من الماضي والمضارع المُستقبل ، إلا أن يكون الماضي جامداً أو مُتصرفاً مقترناً بِقَدْ . أما الجامدُ فلأنه لا يدلُّ على حدثٍ ولا زمان . وأما المقترن بِقَدْ فلأن (قد) تُقرب الماضي من الحال .

ولا فرق بين أن يكون المضارع المستقبل مسبوقةً بأداةٍ تمخّضه الاستقبال كالسين وسوف وأدوات الشرط الجازمة وغيرها ، أو غير مسبوقةٍ بها ، وإنما القرينة تدلُّ على استقباله ، نحو : « إنه يجيء غداً » . وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ، فإنما جازَ دخولُ اللام لأنَّ المستقبل هنا مُنزَلٌ منزلةَ الحاضر ليُتحقَّق وقوعه ، لأنَّ الحكمَ بينهم واقعٌ لا محالة . فكأنه حاضر ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ، فإنَّ الإعطاء مُحَقَّقٌ ، فكأنه واقعٌ حالاً . وأما قوله عزَّ وجلَّ على لسان يعقوب : ﴿ إِنَّهُ لِيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ ، فإنَّ الذهابَ ، وإن كان مُستقبلاً فإن أثره ، وهو الحزنُ ، حاضرٌ ، فإنه حزنٌ مُجرَّد علمه أنهم ذاهبون به ، فلم يخرج المضارعُ هنا ، وهو (يحزُنني) ، عن كونه للحال .

ويرى بعض العلماء (وهم الكوفيون) أنها لا تمخّض المضارع الحال ، بل يجوز أن تدخل عليه وهو مُستقبل ، بالأداة أو بدونها ، وجعلوا الاستقبال في الآيات على حقيقته .

(٨) « ما » الكافّة بعد هذه الأحرف

إذا لحقت (ما) الزائدة الأحرف المشبهة بالفعل ، كتبتا عن العمل ، فيرجع ما بعدها مبتدأ وخبراً . وتسمى (ما) هذه (ما الكافّة) لأنها تكفُّ ما تلحقه عن العمل ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ، ونحو : (كأنما العلمُ نورٌ) ، و (لعلّما اللهُ يرحمنا) .

غير أن (ليت) يجوزُ فيها الإعمال والإهمال ، بعد أن تلحقها (ما) هذه ، تقول : (ليتما الشباب يعودُ) و (ليتما الشبابُ يعودُ) . وأعمالها حينئذ أحسنُ من إهمالها . وقد روي بالوجهين ، نصب ما بعد (ليتما) ورفعها ، قول الشاعر النابغة :

قالت: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا
إِلَى حَمَامَتَيْنَا، أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ
(فالنصب على أن (ليتما) عاملة، و(ذا) اسمها، و«الحمام» بدل منه.
والرفع على أنها مهملة مكفوفة بما، و(ذا) مبتدأ، و«الحمام» بدل منه. وكذا
«نصفه» إن نصبت الحمام نصبته، وإن رفعته رفعته، لأنه معطوف عليه).
ومتى لحقت (ما الكافئة) هذه الأحرف زال اختصاصها بالأسماء. فلذا
أهملت، وجاز دخولها على الجملة الفعلية، كما تدخل على الجملة
الاسمية، إلا (ليت). فمن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿كَانَمَا
يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ وقول الشاعر:

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ، لَعَلَّمَا
أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ أَلْحِمَارَ الْمُقَيْدَا

ومن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ
مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾، وقوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾.
وأما (ليت) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء، بعد أن تلحقها (ما
الكافئة) فلا تدخل في الجمل الفعلية، لذلك يُرْجَعُ أن تبقى على عملها: من
نصب الاسم ورفع الخبر، كما تقدّم.

فائدة وتنبية

(إن كانت (ما) اللاحقة لهذه الأحرف اسماً موصولاً، أو حرفاً
مصدرياً، فلا تكفها عن العمل، بل تبقى ناصبة للاسم: رافعة للخبر. فإن
لحقتها (ما الموصولة) كانت (ما) اسمها منصوبة محلاً، كقوله تعالى: ﴿إِن مَّا
عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾، أي: إن الذي عندكم ينفد. وإن لحقتها (ما المصدرية) كان

ما بعدها في تأويل مصدر منصوب، على أنه اسم «إن» نحو «إن ما تستقيم حسن»، أي: إن استقامتك حسنة. وحينئذ تكتب (ما) منفصلة. كما رأيت. بخلاف (ما الكافة)، فإنها تكتب متصلة كما عرفت فيما سلف. وقد اجتمعت «ما» المصدرية و«ما» الكافة في قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة

كفاني ولم أطلب، قليل من المال^(١)

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي^(٢)

فما في البيت الأول مصدرية. والتقدير: لو أن سعي. وفي البيت الآخر زائدة كافة، أي: ولكنني أسعى لمجد مؤثّل).

(٩) العطف على أسماء هذه الأحرف

إذا عطف على أسماء الأحرف المشبهة بالفعل، عطف بالنصب، سواء أوقع المعطوف قبل الخبر أم بعده، فالأول نحو: (إن سعيداً وخالداً مسافران)، والثاني نحو: (إن سعيداً مسافراً وخالداً).

وقد يُرفع ما بعد حرف العطف، بعد استكمال الخبر، على أنه مبتدأ محذوف الخبر، وذلك بعد (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) فقط، فمثال (إنَّ): (إنَّ سعيداً مسافراً وخالداً)^(٣)، ومنه قول الشاعر:

(١) قليل: فاعل «كفاني»، وجملة «ولم أطلب» اعتراضية. والمعنى لو كنت أسعى لحياة ساذجة، لكفاني قليل المال، ولم أطلب ما فوق ذلك من عز ومجد، يعني ملك أبيه الذي كان يسعى له.

(٢) المؤثّل: المؤصل الثابت.

(٣) خالد: مبتدأ، وخبره محذوف. والتقدير: «وخالد مسافر أيضاً».

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنَجِّبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ
فَإِنَّ لَنَا أَلَمَ النَّجِيبَةِ، وَالْأَبِ^(١)

وقول الآخر:

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالْمُرُوءَةَ فِيهِمْ
وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ^(٢)

ومثال (أَنْ) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْزَلْنَا مِنَ اللَّهِ رِسَالَهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَرَسُولُهُ﴾^(٣).

ومثال (لَكِنَّ) قول الشاعر:

وَمَا زِلْتُ سَبَاقاً إِلَى كُلِّ غَايَةٍ
بِهَا يُتَغَفَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي خَوْوَلَةٍ
وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ^(٤)

(١) الأب: مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير: «ولنا الأب النجيب أيضاً».

(٢) أي: وفيهم المكرمات وسادة أطهار.

(٣) أي: ورسوله بريء منهم أيضاً.

(٤) أي: والخال هو الطيب الأصل أيضاً و«الخؤولة» جمع خال، كالمعمومة جمع عم أو هي على معنى المصدر للخال. يقال: بيني وبينه خؤولة، كما يقال: بيني وبينه معمومة، «لكن» هنا ليست للاستدراك، إذ لا معنى له هنا، وإنما هي لمجرد التوكيد. «والطيب»: خبر عن اسم لكن، أي: لكن عمي هو الطيب الأصل، والخال كذلك. والمعنى لم تقصر بي عن نيل المجد خؤولة ولا معمومة، فإن أعمامي وأخواني ذوو نسب رفيع، ولكني افتخر بنفسي وما أكسبه من الفضائل. يريد أنه قد حصل له السؤدد من ناحيتين: الأولى من نفسه، وهي أنه ما زال كثير السبق إلى جميع الغايات التي يطلب بها الشرف في الناس. وأشار إليها بقوله: «ما زلت سباقاً». والثانية من ناحية نسبه من جهتي أبيه وأمه. وأشار إليها بقوله: «وما قصرت بي في التسامي خؤولة» أي: ولا معمومة. ففي الشطر الأول من البيت حذف يدل عليه الشطر الثاني منه. وهذا من إيجاز العرب.

وقد يُرفع ما بعدَ العاطف قبل استكمالِ الخبرِ ، لغرضٍ معنوي ، على أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ « فتكونُ جُمَلُهُ مُعْتَرِضَةً بَيْنَ اسْمِ (إِنَّ) وخبرِها ، كقولِ الشاعر :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْمَةً
فإِنِّي ، وَقَيَّارًا ، بِهَا لَغَرِيبٌ

(غريب : خبر عن اسم ، «إن» ، وقيار : مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ ، والتقدير : وقيار غريب بها أيضاً . وقيار اسم فرسه أو جملة . وإنما قدمه واعترض بجملته بين اسم إن وخبرها لغرض أن هذا الفرس أو الحمل استوحش في هذا البلد ، وهو حيوان ، فما بالك بي ، فلو نصب بالعطف على اسم «ان» فقال : «فإني وقياراً بها لغريبان» ، لم يكن من ورائه شدة تصويره الاستيحاش الذي يعطيه الرفع في هذا المقام).

ومنه قوله تعالى : ﴿ (إِنَّ) الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ، وَالصَّابِثُونَ ، وَالنَّصَارَى ، مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا ، فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ .

فالصابثون : مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ . والتقدير : والصابثون كذلك ، أي : لهم حكم الذين آمنوا والنصارى واليهود . والجملة معترضة بين اسم «ان» وخبرها ، وخبر (ان) : هو جملة الجواب والشرط ، والغرض من رفع «الصابثون» وجعله مبتدأً محذوفُ الخبرِ أنه لما كان الصابثون ، مع ظهور ضلالهم وميلهم عن الأديان كلها ، يتاب عليهم ان صح منهم الايمان ، واعتصموا بالعمل الصالح ، فغيرهم ممن هو على دين سماوي وكتاب منزل ، أولى بذلك).

(١٠) إِنَّ الْمَكْسُورَةَ، وَأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ

يجبُ أن تُكسَرَ همزةُ (إِنَّ) حيث لا يَصِحُّ أن يَقُومَ مقامُها ومقامُ معموليها مصدرٌ .

ويجبُ فتحُها حيثُ يجبُ أن يَقُومَ مصدرٌ مقامُها ومقامُ معموليها .
ويجوزُ الأمرانُ : الفتحُ والكسرُ، حيثُ يَصِحُّ الاعتبارانُ .

(فإن وجب أن يؤول ما بعدها بمصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور (بـحيث تضطر إلى تغيير تركيب الجملة)، فهزمتها مفتوحة وجوباً، نحو: «يعجبني أنك مجتهد»، والتأويل: «يعجبني اجتهادك» ونحو: «علمت أن الله رحيم»، والتأويل: «علمت رحمة الله»، ونحو: «شعرت بأنك قادم»، والتأويل «شعرت بقدمك». وإنما وجب تأويل ما بعد «أن» هنا بمصدر لأننا لو لم نؤوله، لكانت «يعجبني» بلا فاعل، «وعلمت» بلا مفعول، و«الباء» بلا مجرور فالمصدر المؤول: فاعل في المثال الأول، ومفعول في المثال الثاني، ومجرور بالباء في المثال الثالث .

وإن كان لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر (بمعنى أنه لا يصح تغيير التركيب الذي هي فيه) وجب كسر همزتها على أنها هي وما بعدها جملة، نحو: «إن الله رحيم». وإنما لم يصح التأويل بالمصدر هنا لأنك لو قلت: «رحمة الله» لكان الـمعنى ناقصاً .

وإن جاز تأويل ما بعدها بمصدر، وجاز ترك تأويله به، جاز الأمران: فتحها وكسرها نحو: «أحسن إليّ علي، أنه كريم»، فالكسر هنا على أنها مع ما بعدها جملة تعليلية، والفتح على تقدير لام الجبر، فما بعدها مؤول بمصدر. والتأويل: «أحسن إليه لكرمه» .

وحيث جاز الأمران فالكسر أولى وأكثر لأنه الأصل ، ولأنه لا يحتاج معه إلى تكلف التأويل .

(١١) مَوَاضِعُ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ الهمزة وجوباً

تُكْسَرُ همزةُ (إِنَّ) وجوباً حيث لا يصحُّ أن يُؤوَّلَ ما بعدها بمصدر ، وذلك في اثني عشر موضعاً :

(١) أن تقع في ابتداء الكلام ، إما حقيقةً ، كقوله تعالى : ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ ، أو حكماً ، كقوله عز وجل : ﴿ ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ .

وإن وقعت بعد حرف تنبيه ، كالألا ، أو استفتاح ، كالأما وأما ، أو تحضيض كهلاً ، أو رذع ، ككلاً ، أو جواب ، كنعم ولا ، فهي مكسورة الهمزة ، لأنها في حكم الواقعة في الإبتداء .

وكذا إن وقعت بعد (حتى) الإبتدائية ، نحو : « مريض زيد ، حتى إنهم لا يرجونه ، وقل ماله ، حتى إنهم لا يكلمونه » . والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية ، أو استثنائية .

(٢) أن تقع بعد (حيث) نحو : « اجلس حيث إن العلم موجود » .

(٣) أن تقع بعد (إذ) نحو : « جئتكَ إذ إن الشمس تطلع » .

(٤) أن تقع صدر الجملة الواقعة صلةً للموصول ، نحو : « جاء الذي إنه مجتهد » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وآتيناها من الكونز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصية أولى القوة ﴾ .

(٥) أن تقع ما بعدها جواباً للقسم ، نحو : « والله ، إن العلم نور » ،

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ .

(٦) أن تقع بعد القول الذي لا يتضمَّن معنى الظنِّ ، كقوله تعالى : ﴿ قال إني عبدُ اللهِ ﴾ ، فإن تضمَّن معناه فُتحت بعده ، لأنَّ ما بعدها مؤوَّل حينئذٍ بالمفعول به ، نحو : « أتقول أن عبد الله يفعلُ هذا؟ » ، أي : « أنظنُّ أنه يفعلُه ؟ » .

(٧) أن تقع مع ما بعدها حالاً ، نحو : « جئتُ وإنَّ الشمسَ تغربُ » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحقِّ ، وإنَّ فريقاً من المؤمنين لكارهون ﴾ .

(٨) أن تقع مع ما بعدها صفةً لما قبلها ، نحو : « جاء رجلٌ إنه فاضلٌ » .

(٩) أن تقع صدرَ جملةٍ استئنافية ، نحو : « يزعمُ فلانُ أنني أسأتُ إليه ، إنه لكاذبٌ » . وهذه من الواقعة ابتداءً .

(١٠) أن تقع في خبرها لأمَّ الإبتداء نحو : « علمتُ إنك لمجتهدٌ » . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ .

(١١) أن تقع مع ما بعدها خبراً عن اسم عين^(١) ، نحو : « خليلٌ إنه كريمٌ » ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ، إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾^(٢) .

(١) اسم العين : هو ما دل على ذات ، أي شيء قائم بنفسه . ويقابله اسم المعنى ، وهو ما دل على شيء قائم بغيره : كالعلم والشجاعة ونحوهما .

(٢) جملة «ان الله يفصل بينهم» . خبر عن «ان الذين آمنوا» وما عطف عليه .

(١٢) مَوَاضِعُ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةِ الْهَمْزَةَ وَجُوباً

تُفْتَحُ هَمْزَةُ «أَنَّ» وَجُوباً حَيْثُ يَجِبُ أَنْ يُؤَوَّلَ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ
أَوْ مَنْصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ . وَذَلِكَ فِي أَحَدٍ عَشَرَ مَوْضِعاً :

فِيؤَوَّلُ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :

(١) أَنْ تَكُونَ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : «بَلِّغْنِي أَنْكَ
مَجْتَهِدٌ»^(١) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ .
وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ «لَوْ» ، نَحْوُ : «لَوْ أَنْكَ اجْتَهِدْتَ لَكَانَ خَيْراً
لَكَ»^(٢) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ^(٣) مِنْ اللَّهِ
خَيْرٌ﴾ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ ، نَحْوُ : (لَا أَكَلِمَكَ مَا أَنْكَ
كَسُولٌ)^(٤) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (لَا أَكَلِمُهُ مَا أَنْ حِرَاءَ^(٥) مَكَانَهُ) أَوْ (مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ
نَجْماً) .

(٢) أَنْ تَكُونَ هِيَ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ نَائِبِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : «عَلِمَ أَنْكَ
مَنْصَرَفٌ»^(٦) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿قُلْ : أَوْجِبِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنْ
الْجِنِّ﴾ .

(٣) أَنْ تَكُونَ هِيَ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الْمَبْتَدَأِ ، نَحْوُ : «حَسَنٌ أَنْكَ

(١) والتقدير بلغني اجتهادك .

(٢) والتقدير : «لو ثبت اجتهادك» ، فما بعد «ان» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، تقديره :
«ثبت» .

(٣) اللام في «المثوبة» لام الجواب ، فالجملة بعدها جواب «لو» .

(٤) والتأويل : «ما ثبت كسلكك» ، فما بعد «ان» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف . تقديره :
«ثبت» .

(٥) حراء : جبل بمكة .

(٦) والتأويل : علم انصرفك .

مجتهداً»^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة﴾^(٢).

(٤) أن تكون هي وما بعدها في موضع الخبر عن أسم معنى واقع مبتدأ أو اسماً لأن، نحو: «حَسْبُكَ أَنْكَ كَرِيمٌ»^(٣)، ونحو: «إِنْ ظَنِي أَنْكَ فَاضِلٌ»^(٤). فَإِنْ كَانَ الْمُخْبِرُ عَنْهُ أَسْمَ عَيْنٍ وَجِبَ كَسْرُهَا، كَمَا تَقَدَّمَ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «خَلِيلٌ أَنَّهُ كَرِيمٌ»، بَفَتْحِهَا، لَكَانَ التَّأْوِيلُ: «خَلِيلٌ كَرِيمُهُ»، فَيَكُونُ الْمَعْنَى نَاقِضاً.

(٥) أن تكون هي وما بعدها في موضع تابعٍ لمرفوعٍ، على أنه معطوفٌ عليه أو بَدَلٌ منه، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «بَلَّغْنِي أَجْتِهَادُكَ وَأَنْكَ حَسَنُ الْخُلُقِ»^(٥)، وَالثَّانِي نَحْوُ: «يُعْجِبُنِي سَعِيدٌ أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ»^(٦).

وَتَوَوَّلُ بِمَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

(١) أن تكون هي وما بعدها في موضع المفعول به، نحو: «عَلِمْتُ أَنْكَ مُجْتَهِدٌ»^(٧)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ اشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾. وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ الْقَوْلِ الْمُتَضَمِّنِ مَعْنَى الظَّنِّ، كَمَا سَبَقَ.

(٢) أن تكون هي وما بعدها في موضع خبرٍ لَكَانَ أو إِحْدَى أَخْوَاتِهَا، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا أَسْمَ مَعْنَى، نَحْوُ: «كَانَ عِلْمِي، أو يَقِينِي، أَنْكَ تَتَّبِعُ الْحَقَّ»^(٨).

(١) والتأويل: حسن اجتهادك، فحسن خبر مقدم، واجتهادك مبتدأ مؤخر.

(٢) من آياته، الجار والمجرور: خبر مقدم، وما بعد أن في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر.

(٣) أي: حسبك كرمك.

(٤) أي: أن ظني فضلك.

(٥) والتأويل: «بلغني اجتهادك وحسن خلقك».

(٦) والتأويل: «يعجبني سعيد اجتهاده»، فالمصدر المؤول: بدل اشتمال من سعيد.

(٧) والتأويل: علمت اجتهادك.

(٨) والتقدير: كان علمي اتباعك الحق.

(٣) أن تكون هي وما بعدها في موضع تابعٍ لمنصوبٍ ، بالعطف أو
 البَدَلِيَّةِ فالأوَّلُ نحو: « علمتُ مجيئَكَ وأنكَ مُنصَرَفٌ »^(١) ومنهُ قولُهُ تعالى :
 ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَإِنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾^(٢) ،
 والثاني نحو : « احترمتُ خالداً أنه حَسَنُ الخُلُقِ »^(٣) ومنهُ قولُهُ تعالى : وإذْ
 يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ^(٤) .

وتؤوَّلُ بمصدرٍ مجرورٍ في ثلاثة مواضع أيضاً :

(١) أن تقع بعد حرف الجر ، فما بعدها في تأويل مصدرٍ مجرورٍ به ،
 نحو : « عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ مُهْمَلٌ »^(٥) ، ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ ذَلِكَ بَانَ اللَّهُ هُوَ
 الْحَقُّ ﴾ .

(٢) أن تقع مع ما بعدها في موضع المضاف إليه ، نحو : « جِئْتُ قَبْلَ
 أَنْ الشَّمْسُ تَطْلُعَ »^(٦) ، ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَإِنَّ لِحَقِّ بِيئِلْمَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ .

(٣) أن تقع هي وما بعدها في موضع تابعٍ لمجرورٍ ، بالعطف أو
 البَدَلِيَّةِ ، فالأوَّلُ نحو : « سُرِرْتُ مِنْ أَدَبِ خَلِيلٍ وَإِنَّهُ عَاقِلٌ »^(٧) ، والثاني
 نحو : « عَجِبْتُ مِنْهُ إِنَّهُ مُهْمَلٌ »^(٨) .

(١) والتأويل : علمت مجيئك وانصرافك .

(٢) والتقدير : اذكروا نعمتي عليكم وتفضيلي إياكم .

(٣) والتأويل : احترمت خالداً حُسن خلقه ، فالمصدر الموزول بدل اشتمال من خالداً .

(٤) والتقدير : يعدكم إحدى الطائفتين كونها لكم ، فما بعد أن : في تأويل مصدر منصوب بدل اشتمال
 من إحدى .

(٥) والتأويل عجبت من إهمالك .

(٦) والتقدير : جئت قبل طلوعها .

(٧) والتقدير : سررت من أدب خليل وعقله .

(٨) والتأويل : عجبت منه إهماله ، والمعنى : عجبت من إهماله . فما بعد «ان» : في تأويل مصدر مجرور
 بدل اشتمال من الهاء .

(١٣) المَوَاضِعُ الَّتِي تَجُوزُ فِيهَا «إِنَّ وَأَنَّ»

يجوزُ الأمرانِ ، كسر همزة «إِنَّ» وفتحها، حيثُ يَصِحُ الإِعتبارُ : تأويلُ ما بعدها بمصدرٍ ، وعدمُ تأويلِهِ . وذلك في أربعة مواضع :

(١) بعد «إِذَا» الفُجائيةِ ، نحو : «خَرَجْتُ إِذَا إِنَّ سَعِيداً واقِفٌ» .

فالكسر هو الأصل ، وهو على معنى «إِذَا سَعِيدٌ واقِفٌ» والفتح على تأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ محذوف الخبر ، والتأويل «إِذَا وقوفه حاصل» .

وقد رُوِيَ بالوجهين قولُ الشاعر :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا ، كَمَا قِيلَ ، سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ (١)

فالكسر على معنى : «إِذَا هو عبد القفا» . والفتح على معنى «إِذَا عبوديته حاصلة» .

(٢) أن تَقَعَ بعدَ فاءِ الجِزاءِ ، نحو : «أَنْ تَجْتَهِدَ فَإِنَّكَ تُكْرَمُ» . وقد

قُرِيَءَ بالوجهين قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ . وقوله : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ، ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ ، فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

فالكسر على جعلها جملة الجواب . والفتح على أن ما بعدها مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ محذوف الخبر . والتقدير في المثال : «إِنَّ تَجْتَهِدَ فإِكرامك حاصل» . والتقدير في الآية الأولى «فكون نار جهنم له حق أو ثابت أو حاصل» والتقدير في الآية الأخرى : «فمغفرة الله حاصلة له» . وتكون جملة المبتدأ

(١) اللهازم جمع لُهْزَمَة ، (بكسر فسكون) . واللهمتان : عظامان ناتئتان تحت الأذنين . يريد أنه ليس سيِّداً ، وكفى عن ذلك بأنه يضرب على قفاه ولهزمتيه .

المؤول وخبره المحذوف جواب الشرط).

(٣) أن تقع مع ما بعدها في موضع التعليل ، نحو: أكرمهُ ، أَنَّهُ مُسْتَحِقُّ الإِكْرَامِ ، وقد قُرِيءَ بالوجهين قوله تعالى: ﴿صَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ .

فالكسر على أنها جملة تعليلية . والفتح على تقدير لام التعليل الجارة أي : لأنه ولأن صلواتك . والتأويل في المثال : « أكرمه لاستحقاقه الإكرام ، وفي الآية : « صل عليهم لتسكين صلواتك إياهم » ، والسكن (بالتحريك) ما يسكن إليه ، ويفسر أيضاً بالرحمة والبركة) .

(٤) أن تقع بعد « لا جَرَمَ » نحو: « لا جَرَمَ أَنَّكَ عَلَى حَقِّ » . والفتح هو الكثيرُ الغالبُ . قال تعالى : ﴿ لا جَرَمَ أَنَّ اللّٰهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ ﴾ . (ووجه الفتح أن تجعل ما بعد «أن» مؤولاً بمصدر مرفوع فاعل لجرم . وجرم : معناه حقّ وثبت . وأصل الجرم القطع ، وعلمُ الله بالأشياء مقطوعٌ به لأنه حق ثابت .

و«لا» حرف نفي للجواب ، يرد به كلام سابق . فكأنه قال : «لا» ، أي : ليس الأمر كما زعموا ، ثم قال : (جرم أن الله يعلم) أي : (حق وثبت علمه) . وقال الفراء : لا جرم بمعنى (لا بد) ، لكن كثر في الكلام ، فصار بمنزلة اليمين ، لذلك فسرها المفسرون : حقاً : وأصله من جرمت : بمعنى كسبت^(١) . فتكون (لا) على رأيه نافية للجنس . و(جرم) اسمها مبني على الفتح ، وما بعد (أن) مؤول بمصدر على تقدير (من) ، أي : لا جرم من أن الله يعلم ، أي : لا بد من علمه .

(١) راجع كتاب (المعجم في بقية الأشياء) لابي هلال العسكري (ص ٦٧) .

ووجه الكسر: أن من العرب من يجعل (لا جرم) بمنزلة القسم واليمين ، نحو: (لا جرم لأتيناك ، ولا جرم لقد أحسنت) . فمن جعلها يميناً كسر همزة (ان) بعدها نحو: (لا جرم إنك على حق) ، وجعل جملة (ان) المكسورة واسمها وخبرها ، جواب القسم . وعلى من جعلها يميناً فأعرابها كاعراب (لا بد) وقد أغنى جواب القسم عن خبرها .

وقد علمت أنه حيث جاز فتح (أن) وكسرها ، فالكسر أولى وأكثر ، لأنه الأصل ، ولأنه لا تكلف فيه ، إلا إذا وقعت بعد (لا جرم) فالفتح هو الغالب الكثير ، وإن نزلتها منزلة اليمين ، لأنها في الأصل فعل).

(١٤) تخفيفُ «إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ»

يجوزُ أن تُخَفَّفَ «إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ» بحذف النون الثانية، فيقال: «إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ».

(١٥) «إِنَّ» المنخفضة المكسورة

إذا خُفِّفَت «إِنَّ» أُهْمِلَتْ وجوباً ، إن وَّلِيهَا فعلٌ ، كقوله تعالى : ﴿ وإن نَظَنَّاكَ لَمِمنَ الكاذِبِينَ ﴾ . فإن وَّلِيهَا أَسْمٌ فَالكثيرُ الغالبُ إهمالها ، نحو : « إن أنتَ لَصَادِقٌ » ، وَيَقُلُّ إعمالها ، نحو : « إن زيدا مُنْطَلِقٌ » ، ومنهُ قوله تعالى : ﴿ وإن كُلاً لَمَّا ^(١) لِيوفينهم ربك أعمالهم ﴾ ، في قراءة من قرأ : « إن ولما » مخففتين .

ومتى خُفِّفَت وأُهْمِلَت لزمها اللامُ المفتوحةُ وجوباً ، نحو : « إن سعيدُ

(١) لما: اللام هي لام الابتداء، و(ما) زائدة للتوكيد، واللام في (ليوفينهم): هي اللام الموطئة للقسم، دخلت على جوابه، وجملة الجواب سادة مسد الخبر.

لمجتهد « تفرقةً بينها وبين «إن» النافية، كيلا يقع اللبس . وتسمى «اللام الفارقة» . فإن أمِنَ اللبسَ جاز تركُّها ، كقوله :

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكِ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ^(١)

لأن المقام هنا مقامُ مدح ، فيمنعُ أن تكونَ «إن نافيةً، وإلاً أُنقلبَ المدحُ ذمًّا» .

وإذا حُفنت لم يَلِها من الأفعال إلا الأفعالُ الناسخةُ لحكم المبتدأ والخبر (أي التي تنسخُ حكمهما من حيثُ الإعرابُ . وهي كَانَ وأخواتها ، وكادَ وأخواتها ، وظنَّ وأخواتها) . وحينئذٍ تدخلُ اللامُ الفارقةُ على الجزء الذي كان خبراً .

والأكثرُ أن يكونَ الفعلُ الناسخُ الذي يليها ماضياً ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ لِتُردِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ . وقد يكونُ مضارعاً ، كقوله سبحانه : ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِينَ الكاذِبِينَ ﴾ .

ودخولُ «إن» المخففةُ على غير ناسخٍ من الأفعال شاذٌ نادرٌ ، فما وردَ منه لا يُقاسُ عليه ، كقولهم : « إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْئَةٍ » .

(١٦) «أَنْ» الْمُخَفَّفَةُ الْمَفْتُوحَةُ

إذا حُفنت «أَنْ» المفتوحةُ ، فمذهبُ سيويه والكوفيين أنها مُهْمَلَةٌ لا تعمل شيئاً ، لا في ظاهر ولا مُضمر ، فهي حرف مصدري كسائر الأحرف

(١) المعادن : الأصول .

المصدرية . وتدخل حينئذ على الجملِ الإسميةِ والفعلية . وهذا ما يظهرُ أنه الحقُّ . وهو مذهبٌ لا تكلفُ فيه (١) . وأما قولُ جنوبِ الكاهليةِ (٢) :

لَقَدْ عَلِمَ الضيفُ والمُرْمِلون
إذا أغبرَ أفقُ وهبتِ شمالاتُ (٣)
بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ
وأنتُ هناكُ تكونُ الشمالاتُ (٤)
وقولُ الآخرِ :

فلو أنك في يومِ الرخاءِ سألتني
طلاقكُ لم أبخلُ وأنتِ صديقُ (٥)
فضرورةٌ شعريَّةٌ لا يقاسُ عليها .

واعلم أن «أن» المخففة، إن سبقها فعل ، فلا بدُّ أن يكونَ من أفعال اليقينِ أو ما يُنزَلُ منزلتها ، من كل فعل قلبي يُرادُ به الظنُّ الغالبُ الراجحُ .

(١) والجمهور يرون أنها عاملة كالشددة، غير أن اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً ، ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة ، وفي قولهم ما فيه من التكلف . ويرى بعض النحاة أنها تعمل في الظاهر والمضمر ، فيجوزون أن يقال: «علمت أن زيداً قائم ، وأنت قاعد» وهو قول ضعيف لا يلتفت إليه ، وإن جاء اسمها ضميراً بارزاً جاز أن يكون خيرها عند الجمهور مفرداً وإن كان ضميراً محذوفاً وجب أن يكون الخبر جملة .

(٢) هي جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان الكاهلي . وقد رثت أختها عمراً ذا الكلب بقصيدة منها هذان البيتان . وقيل : إن القصيدة لأختها عمرة .

(٣) الضيف يطلق على الواحد والجمع ، وأرادت به هنا الجمع ، كما قال تعالى : «هؤلاء ضيفي» . (والمُرْمِلون) ، الذين فقدوا زادهم . و«الشمال» ربيع تهب من ناحية القطب . ونصبت على الحال أو التمييز . وفاعل «هبت» ضمير يعود إلى الريح المعلومة من المقام والمفسرة بالشمال .

(٤) الغيث : المطر ، وأرادت به ما ينبت من العشب والكلأ بالمطر . (ومريع) : خصيب . (والشمال) الذخر والغيث ، يقال : فلان شمال قومه ، أي : هو غياثهم يقوم بأمرهم ويلجئون إليه في مهمات أمورهم . والمثل : الملجأ .

(٥) الصديق ، يكون للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث . ويقال أيضاً : هي صديقة بالثناء أيضاً .

فالأول كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ ، ومنه قول الشاعر وهو أبو محجن الثقفي :

إِذَا مِتُّ فَادْفِنِّي إِلَى جَنْبِ كَرَمَةٍ
تُرَوِّي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُرْوَقَهَا
وَلَا تَدْفِنِّي فِي أَلْفَلَاةٍ، فَإِنِّي
أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ لَا أَذُوقَهَا

فخوفه أن لا يذوقها بعد مماته يقينٌ عنده ، مُتَحَقِّقٌ لِدَيْهِ . والثاني كقوله تعالى: ﴿وظنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ وقوله : ﴿أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ .

فائدة

(إذا وقعت «أن» الساكنة بعد فعل يفيد العلم واليقين ، وجب أن تكون مخففة من «أن» المشددة ، وأن يكون المضارع مرفوعاً ، كما رأيت . ولا يجوز أن تكون «أن» الناصبة للمضارع . وإن وقعت بعد فعل يدل على الظن الراجح ، جاز أن تكون مخففة من (أن) المشددة فالمضارع بعدها مرفوع ، وجاز أن تكون (أن) الناصبة للمضارع ، فهو بعدها منصوب . وقد قريء بالوجهين قوله تعالى: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾ بنصب (تكون) على أن (أن) هي الناصبة للمضارع ، ورفعها على أنها هي مخففة من (أن) المشددة . وذلك لأن (أن) الناصبة للفعل المضارع تستعمل في مقام الرجاء وللمطمع فيما بعدها ، فلا يناسبها اليقين ، وإنما يناسبها الظن ، فلم يجز أن تقع بعدما يفيد اليقين . و(أن) المخففة هي للتأكيد ، فيناسبها اليقين . ولما كان الرجاء والطمع يناسبهما الظن ، جاز أن تقع بعده (أن) الناصبة للمضارع المفيدة للرجاء والطمع . وإنما جاز أن تقع (أن) المخففة المفيدة للتأكيد ، إذا كان

ظناً راجحاً ، لأن الظن الراجح يقرب من اليقين فينزل منزلته).

واعلم أن «أن» المخففة لا تدخل إلا على الجمل ، عند من يهملها
وعند من يعملها في الضمير المحذوف ، إلا ما شذ من دخولها على الضمير
البارز في الشعر للضرورة ، وقد علمت أنه نادر مخالف للكثر المسموع من
كلام العرب .

والجملة بعدها إما اسمية ، وإما فعلية .

فإن كانت جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد ، لم تحتج إلى فاصل بينها
وبين «أن» فالإسمية كقوله تعالى : ﴿وَأَجْرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ . وكقول الشاعر :

في فتية ، كسيوف ألهند ، قد علموا

أن هالك كل من يخفى ويتعل (١)

والفعلية ، التي فعلها جامد ، كقوله سبحانه : ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما

سعى﴾ ، وقوله : ﴿وان عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾ .

وإن كانت الجملة بعدها فعلية ، فعلها متصرف ، فالأحسن والأكثر أن

يفصل بين «أن» والفعل بأحد خمسة أشياء :

(١) قد ، كقوله تعالى : ﴿وَنَعْلَمَ (٢) أن قد صدقتنا﴾ ، وقول الشاعر :

شهدت بأن قد خط ما هو كائن

وألك تسحو ما تشاء وتثبت

(١) هالك : خير مقدم . وكل : مبتدأ مؤخر .

(٢) نعلم : معطوف على المنصوب قبله . والآية هي : (قالوا نريد أن نأكل منها ، وتطسن قلوبنا ،
ونعلم أن صدقتنا ، ونكون عليها من الشاهدين).

(٢) حرف التَّنْفِيسِ : «السَّيْنُ أَوْ سَوْفَ» فالسَّيْنُ كقولهِ تعالى : ﴿ عَلِمَ
أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعاً

أَبَشِرْ بِطَوْلِ سَلَامَةَ يَا مِرْبَعُ^(١)

وسوف ، كقول الآخر :

وَأَعْلَمُ ، فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ،

أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

(٣) النفي بِلَنْ أَوْ لَمْ أَوْ لَا ، كقولهِ تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ

نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ وقوله : ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ
أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ .

(٤) أداة الشرط ، كقولهِ تعالى : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا

سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا ، فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي
حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ وقوله : ﴿ وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾ .

(٥) رُبَّ ، كقول الشاعر :

تَيَقَّنْتُ أَنَّ رُبَّ أَمْرِيءٍ ، خَيْلَ خَائِنًا

أَمِينٌ ، وَخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينًا^(٢)

(١) البيت لجريير من قصيدة يهجو بها الفرزدق . (ومربع) لقب وعوذة بن سعيد راوية جريير ، وكان الفرزدق قد توعدته بالقتل لروايته هجاء جريير إياه . والمربع في الأصل ، ومثله المربعة : العصا التي يأخذ الرجلان بطرفيها ليحملا الحمل على الدابة .

(٢) امرئ : مجرور برب ، وهو في محل رفع مبتدأ ، و(خيل) مجهول خال : ونائب فاعله مفعوله الأول . و(خائناً) مفعوله الثاني . والجملة صفة لامرئ . و(أمين) خبره . أي : رب امرئ يظن خائناً وهو أمين ، ورب خائن يظن أميناً .

وإنما يُؤتى بالفاصل لبيان أنّ «أن» هذه مخففة من «أن» لا أنها «أن»
الناصبة للمضارع .

ويجوز أن لا يُفصل بين «أن» والفعل بفاصل ، إن كان ممّا يدلُّ على
العلم اليقيني ، كقول الشاعر :

عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ ، فجاؤوا
قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وذلك أنه لما وجب أن يعتبر (أن) الساكنة مخففة من (أن) المشددة،
إذا وقعت بعد فعل يقيني ، ولم يجز أن تكون هي الناصبة للمضارع ، كما
علمت ، سهل ترك الفصل بينها وبينه ، لأن الفاصل إنما يكون لتمييز أحدهما
عن الأخرى ، للإيدان من أول الأمر بأنها ليست الناصبة للمضارع ، وإنما هي
(المخففة).

(١٧) كَأَنَّ الْمُخَفَّفَةَ

إذا خففت «كأن» ، فالحق (على ما نرى) أنها مُهْمَلَةٌ ، لا عمل لها .
وعلى هذا الكوفيون^(١) . وهو قول لا تكلف فيه .

وعلى كلِّ حالٍ فيجب أن يكون ما بعدها جملةً ، فإن كانت اسميةً لم
تحتج إلى فاصل بينها وبين «كأن» كقوله :

وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ أَلْوَنِ كَأَنَّ تُذْيَاهُ حُقَّانُ^(٢)

(١) والجمهور يرون أنها عاملة في المضمرة المحذوف . وقد تعمل عندهم في الظاهر نادراً ، وخبرها
عندهم يكون مفرداً ، إن عملت في الظاهر ، نحو : (كأن زيداً أسد) . ويكون جملة إن عملت في
المضمرة ، نحو : (كأن علي خلقه المسك) وهذا هو الكثير المشهور . ولا يخفى ما في هذا القول من
التكلف .

(٢) ويروي . وصدر مشرق النحر . والواو : واو رب ، وصدر مجرور بها ، وعمله الرفع على أنه مبتدأ ،
والجملة بعده خبره . (والحقان) مثنى حق ، وهو وعاء ينحت من خشب أو عاج أو غيرهما .

وإن كانت جملة فعلية ، وجب اقترانها بأحد حرفين :

(١) قد ، كقول الشاعر النابغة :

أَرَفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابِنَا
لَمَا تَزُلُ بِرَحَائِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ^(١)

وقول الآخر :

لَا يَهْوَلُنْكَ أَضْطِلَاءُ لَظَى الْحَرِّ
بِ ، فَمَحْدُورُهَا كَأَنَّ قَدِ أَلْمَا

(٢) لم ، كقوله تعالى : ﴿ كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ ﴾ ، وقول الشاعر :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصِّفَا
أَنِيسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ^(٢)
وإنما فصل بينهما ، تمييزاً لها عن «أن» المصدرية الداخلة عليها كاف
التشبيه .

(١٨) لكن المخففة

إذا خُفِّت «لكن» أهملت وجوباً عند الجميع ، ودخلت على الجمل
الاسمية والفعلية ، نحو : «جاء خالدٌ ، لكن سعيدٌ مسافرٌ . وسافر عليٌّ لكن جاء
خليلٌ» ، إلا الأخصس ويونس . فأجازا إعمالها .

٧ - (لا) النافية للجنس

«لا» النافية للجنس هي التي تدلُّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع

(١) أي : وكان قد زالت . وبروي (أفد) بدل (أرف).

(٢) الحجون والصفاء : مكانان بمكة .

بعدها على سبيل الاستغراق، أي: يرادُ بها نفيُّه عن جميع أفراد الجنس نصّاً؛ لا على سبيل الاحتمال. ونفيُّ الخيرِ عن الجنس يستلزمُ نفيُّه عن جميع أفرادِهِ .

وتُسمّى «لا» هذه «لا التبرئة»^(١) أيضاً، لأنها تُفيدُ تبرئة المتكلّم للجنس وتزويهُه إياه عن الإتصاف بالخبر .

وإذ كانت للنفي على سبيل الاستغراق: كان الكلامُ معها على تقدير «من»، بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فَقَامَ يَذُوذُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ
وَقَالَ: أَلَا، لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

فإذا قلت: (لا رجل في الدار)، كان المعنى: لا من رجل فيها، أي: ليس فيها أحد من الرجال، لا واحد ولا أكثر. لذلك لا يصح أن تقول: (لا رجل في الدار، بل رجلان أو ثلاثة) مثلاً، لأن قولك: (لا رجل في الدار) نص صريح على نفي جنس الرجل فقولك بعد ذلك: (بل رجلان) تناقض. بخلاف (لا) العاملة عمل (ليس). فإنها يصح أن ينفي بها الواحد، وأن ينفي بها الجنس لا على سبيل التنصيص، بل على سبيل الاحتمال فإذا قلت: (لا رجل مسافراً) صح أن تريد أنه ليس رجل واحد مسافراً، فلك أن تقول بعد ذلك: (بل رجلان) وصح أن تريد أنه ليس أحد من جنس الرجال مسافراً. وكذلك السامع له أن يفهم نفي الواحد ونفي الجنس، لأنها محتملة لهما. وستقف على مزيد بيان لهذا الموضوع).

وفي هذا الفصل خمسة مباحث:

(١) بإضافة (لا) الى التبرئة، من إضافة الدال إلى المدلول، أي: (لا) التي تدل على التبرئة.

(١) عمل «لا» النافية للجنسِ وشروطُ أعمالِها

تعمل «لا» النافية للجنس عمل «إن»، فتصبُّ الاسم وترفع الخبر، نحو: «لا أحدٌ أُغِيرُ من الله».

وإنما عملت عملها، لأنها لتأكيد النفي والمبالغة فيه، كما أنَّ «إن» لتأكيد الإثبات والمبالغة فيه.

ويشترطُ في أعمالها عمل «إن» أربعة شروط:

(١) أن تكون نَصاً على نفي الجنس، بأن يُرادُ بها نفي الجنس نفيّاً عاماً، لا على سبيل الاحتمال.

(فإن لم تكن لنفي الجنس على سبيل التنصيص، بأن أريد بها نفي الواحد، أو نفي الجنس على سبيل الاحتمال، فهي مهملة وما بعدها مبتدأ وخبر، نحو (لا رجل مسافر) ولك أن تعملها عمل (ليس) نحو: (لا رجل مسافراً) وإرادة نفي الواحد أو الجنس بها هو أمر راجع إلى المتكلم، أما السامع فله أن يفهم أحد الأمرين).

(١) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

(فإن كان المسند إليه بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها، نحو: «لا سعيد في الدار ولا خليل»).

وقد يقع اسمها معرفة مؤوَّلة بنكرة يرادُ بها الجنس، كأن يكون الاسم علماً مشتهراً بصفة «كحاتم المشتهر بالجد، وعترته المشتهر بالشجاعة، وسحبان المشتهر بالفصاحة، ونحوهم» فيجعل العلم اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهر به ذلك العلم، كما قالوا: «لكل فرعون موسى»، بتنوين العَلَمين، مُراداً بهما الجنس، أي: «لكل جبار قهار». وذلك نحو: «لا

حاتم اليوم، ولا عترة، ولا سحبان». والتأويل: «لا جواد كحاتم، ولا شجاع كعترة، ولا فصيح كسحبان»، ومنه قول الراجز:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ وَلَا فَتَى إِلَّا أَبْنُ حَيْبَرِيٍّ

أي: لا حادي حسن الهداء كهيثم، ومنه قول عمر في علي (رضي الله عنهما): «قضية ولا أبا حسن لها»، أي: هذه قضية ولا فيصل لها يفصلها. وقد يراد بالعلم واحد مما سمي به كقول الشاعر:

وَنَبْكَيَ عَلَى زَيْدٍ، وَلَا زَيْدَ مِثْلَهُ

بَرِيءٌ مِنَ الْحُمَى سَلِيمٌ الْجَوَانِحِ

(٣) أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل.

فإذا فصل بينهما بشيء، ولو بالخير، أهملت، ووجب تكرارها، نحو: (لا في الدار رجل ولا امرأة). وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً).

(٤) أن لا يدخل عليها حرف جرّ.

فإن سبقها حرف جر كانت مهيمة، وكان ما بعدها مجروراً به، نحو: «سافرت بلا زاد» و«فلان يخاف من لا شيء».

فائدة مهمة

اعلم ان (لا) النافية للجنس، إنما تدل على نفي الجنس نصاً، إذا كان اسمها واحداً، فإن كان مثنى أو جمعاً، نحو: (لا رجلين في الدار) و(لا رجال فيها)، احتمال أن تكون لنفي الجنس، واحتمل أن تكون لنفي وجود اثنين فقط أو جماعة فقط، فيجوز أن يكون فيها اثنان أو واحد إن نفيت الجمع، وأن يكون فيها جماعة أو واحد إن نفيت الاثنين، ولذا يجوز أن

تقول : (لا رجلين فيها ، بل رجل أو رجال) و(لا رجال فيها ، بل رجل ، أو رجلان) .

وكذلك (لا) العاملة عمل (ليس) و(لا) المهملة ، فإنما يصح أن يراد بها نفي الجنس ، إن كان المنفي واحداً ، فإن كان اثنين أو جماعة ، جاز أن يراد بهما نفي الجنس ، أو نفي الاثنين فقط ، أو نفي الجماعة فقط ، فيجوز مع نفي الاثنين أن يكون هناك واحد أو اثنان فالفرق بين النافية للجنس والعاملة عمل (ليس) أو المهملة ، إنما هو إذا كان المنفي واحداً فالأولى لا يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد . والأول أكثر . ومنه قول الشاعر :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقيا

وإنما صح أن يراد بها نفي الجنس ، لأن النكرة في سياق النفي تدل على العموم ، لهذا يحسن ، أن أريد عدم إرادة العموم ، أن يؤتى بعدهما بما يزيل اللبس ، كأن يقال مثلاً (لا رجلٌ مسافراً ، بل رجلان ، أو رجال) فإن أطلق الكلام بعدهما ترجح أن تكونا لنفي الجنس على سبيل الاحتمال . فاحفظ هذا التحقيق ، فإنه أمر دقيق ، قل أن يتفطن له من يتعاطى النحو .

(٢) أقسامُ أسماءِ وأحكامه

اسمُ «لا» النافية للجنس على ثلاثة أقسامٍ : مفردٍ ، ومضافٍ ، ومشبَّهٍ بالمضاف .

فالمفرد : ما كانَ غيرَ مضافٍ ولا مشبَّهٍ به . وضابطه أن لا يكونَ عاملاً فيما بعده ، كقوله تعالى : ﴿ ذلك الكتاب لا ريبَ ﴾ .

وَحُكْمُهُ أَنْ يُبْنَى عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ مِنْ فَتْحَةٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ كَسْرَةٍ ، غَيْرَ مُنَوَّنٍ ، نَحْوُ : «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وَلَا رَجَالٌ فِيهَا ، وَلَا رَجُلَيْنِ عِنْدَنَا ، وَلَا مَذْمُومِينَ فِي الْمَدْرَسَةِ ، وَلَا مَذْمُومَاتٍ مَحْبُوبَاتٍ» وَيَجُوزُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ بِنَاؤُهُ أَيْضاً عَلَى الْفَتْحِ ، نَحْوُ : «لَا مَجْتَهِدَاتٍ مَذْمُومَاتٍ» وَقَدْ رُوِيَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَا سَابِغَاتٍ ، وَلَا جَأَوَاءَ بَاسِلَةً
تَبَيَّ الْمُنُونُ ، لَدَى آسْتِيفَاءِ آجَالٍ^(١)
وقول الآخر :

أَوَدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلْدٌ ، وَلَا لَنَدَاتٍ لِالشَّيْبِ

وقد بُنِيَ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ «لَا» كِتْرَابِيَّةٌ «خَمْسَةٌ عَشْرَةٌ» .

وَحُكْمُ أَسْمَائِهَا الْمَضَافِ أَنْ يَكُونَ مُعْرَباً مَنْصُوباً ، نَحْوُ : «لَا رَجُلٌ سُوءٍ عِنْدَنَا ، وَلَا رَجُلِي شَرٍّ مَحْبُوبَانِ . وَلَا مَهْمَلِي وَاجِبَاتِهِمْ مَحْبُوبُونَ . وَلَا أَخَا جَهْلٍ مُكْرَمٌ . وَلَا تَارَكَاتٍ وَاجِبٍ مُكْرَمَاتٍ» .

وَالشَّيْبَةُ بِالْمَضَافِ : هُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ . وَضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ عَامِلاً فِيمَا بَعْدَهُ بِأَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ فَاعِلاً لَهُ ، نَحْوُ : «لَا قَبِيحاً خَلَقَهُ حَاضِرٌ» ، أَوْ نَائِبَ فَاعِلٍ ، نَحْوُ : «لَا مَذْمُوماً فَعَلَهُ عِنْدَنَا» ، أَوْ مَفْعُولاً ، نَحْوُ : «لَا فَاعِلاً شَرّاً مَمْدُوحٌ» ، أَوْ ظَرْفاً يُتَعَلَّقُ بِهِ ، نَحْوُ : «لَا مَسَافِراً الْيَوْمَ حَاضِرٌ» أَوْ جَاراً وَمَحْرُوراً يُتَعَلَّقَانِ بِهِ ، نَحْوُ : «لَا رَاغِباً فِي الشَّرِّ بَيْنَنَا» ، أَوْ تَمْيِيزاً

(١) السابغات: الدروع التامات الطويلات، من سبع الثوب والشيء إذا طال «الجأواء»: الكتيبة من الجيش ، وأصلها فعلاء من الجي أو الجؤوة . وهي حمرة تضرب إلى السواد ، سميت بذلك لما يعلو لونها من السواد لكثرة الدروع . «الباسلة»: الكريمة اللقاه .

له ، نحو: «لا عشرين درهماً لك» .
وحكمه أنه مُعَرَّبٌ أيضاً ، كما رأيت .

(٣) أحوالُ اسمِها وخبرها

وقد يُحذفُ اسمُ «لا» النافية للجنس ، نحو: «لا عليك» ، أي : لا بأس ، أو لا جناح عليك . وذلك نادرٌ .

والخبرُ إن جهلَ وجبَ ذكره ، كحديث: «لا أحدٌ أغيرُ من الله» . وإذا علمَ فحذفه كثيرٌ ، نحو: «لا بأس» ، أي لا بأس عليك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قالوا لا ضير ، إنا إلى ربنا مُنقلبون ﴾ ، أي : لا ضيرَ علينا ، وقوله : ﴿ ولو ترى فِرْعَويا ، فلا فِئوتَ ﴾ ، أي : فلا فِئوتَ لهم .

وبنو تميمٍ والطائيون من العربِ يلتزمون حذفه إذا علم . والحجازيون يُجيزون إثباته . وحذفه عندهم أكثرُ . ومن حذفه قوله تعالى : ﴿ لا إلهَ إلاَّ اللهُ ﴾ أي : لا إلهَ موجود^(١) .

ويكونُ خبرُ «لا» مُفرداً (أي : ليس جملةٌ ولا شبهها) ، كحديث : « لا فقرَ أشدُّ من الجهلِ ، ولا مالٌ أعزُّ من العقلِ ، ولا وحشةٌ أشدُّ من العُجبِ » وجملةٌ فعليةٌ ، نحو : «لا رجلٌ سوءٌ يُعاشرُ» ، وجملةٌ اسميةٌ نحو : «لا وضيعٌ نفسٍ خُلِقَ محمودٌ» ، وشبه جملة (بأن يكون محذوفاً مدلولاً عليه بظرفٍ أو مجرورٍ بحرفٍ جرٍّ يتعلّقان به ، فيُغنيانِ عنه) كحديث : «لا عقلٌ كالتيدير ، ولا ورعٌ كالكَفِّ^(٢)» ، ولا حَسَبٌ كحَسَنِ الخُلُقِ » وحديث : «لا إيمانَ لِمَنْ لا

(١) الله ، أما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وأما بدل من محل «لا واسمها» لأن محلها الرفع بالابتداء كما ستعلم . ويجوز في غير الآية نصبه على الاستثناء .

(٢) أي : كالكَفِّ عن المعاصي .

أمانةً له، ولا دينَ لمن لا عهدَ له».

واعلم أن النحاة اعتبروا أن «لا» النافية للجنس واسمها في محل رفع بالإبتداء، فأجازوا رفع التابع لاسمها، نحو: «لا رجلَ في الدار وامرأةً» و«لا رجلَ سفينةً عندنا».

(فالمعطوف والنعت رفعا على أنهما تابعان لمحل «ولا واسمها»، لأن محلها رفع بالإبتداء. وقد اضطرهم إلى هذا التكلف أنه سمع من العرب رفع التابع بعد اسمها فتأولوا رفعه على ما ذكرنا).

(٤) أَحْكَامُ «لا» إِذَا تَكَرَّرَتْ

إذا تَكَرَّرَتْ «لا» في الكلام، جاز لك أن تُعْمَلَ الأولى والثانية معاً كإِن، وأن تُعْمِلَهُمَا، كليس، وأن تُهْمِلَهُمَا، وأن تُعْمَلَ الأولى كإِن أو كليس وتُهْمِلُ الأخرى، وأن تُعْمَلَ الثانية كإِن أو كليس وتُهْمِلُ الأولى.

ولذا يجوز في نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» خمسة أوجه:

(١) بناء الاسمين، على أنها عاملة عمل «إِن» نحو: «لا حول ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٢) رفعُهُمَا، على أنها عاملة عمل «ليس». أو على أنها مُهْمَلَةٌ، فيما بعدها مبتدأ وخبر، «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» وسه قول الشاعر:

وما هَجَرْتُكَ، حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً

لا ناقةً لي في هذا ولا جَمَلُ

(٣) بناء الأول على الفتح ورفع الثاني، نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا

باللّه»^(١) ، ومنه قول الشاعر :

هذا، لَعَمْرُكُمْ، الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ^(٢)

لا أُمُّ لِي، إِنْ كَانَ ذَاكَ، وَلَا أَبُ

(٤) رَفَعَ الْأَوَّلَ وَبَنَى الثَّانِي عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا

بِاللَّهِ»، ومنه قول الشاعر :

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا

وَمَا فَأُحُوا بِهِ أَبَدًا مُقْتَمٌ

(٥) بَنَى الْأَوَّلَ عَلَى الْفَتْحِ وَنَصَبَ الثَّانِي، بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ اسْمِ

(لَا)، نَحْوُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قول الشاعر :

لَا نَسَبَ الْيَوْمِ وَلَا خُلَّةً^(٣)

اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وهذا الوجه هو أضعفها وأقواها بناء الإسمين ، ثم رفعهما .

وحيثما رفعت الأول امتنع إعراب الثاني منصوباً مُنَوَّنًا ، فلا يقال : « لا

حولٌ ولا قوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ » ، إذ لا وجه لِنَصْبِهِ .

(لأنك إن أردت عطفه على (حول) وجب رفعه . وكذا إن جعلت (لا)

الثانية عاملة عمل (ليس) ، كما لا يخفى . وإن جعلتها عاملة عمل (ان) وجب

بناؤه على الفتح من غير تنوين ، لأنه ليس مضافاً ولا مشبهاً به) .

(١) وجه الرفع أن تكون «لا» عاملة عمل (ليس) ، أو مهمله ، وما بعدها مبتدأ . أو تكون «لا» زائدة

لتأكيد النفي ، وقوة : مرفوع بالعطف على محل لا واسمها ، لأن محلها الرفع بالإبتداء كما علمت .

(٢) الباء حرف جر زائد . (وعينه) : تأكيد للصغار . أو الباء حرف جر أصلي . والجار والمجرور في

موضع الحال من الصغار ، أي : هذا هو الصغار حقاً ، أي : ثابتاً . والصغار : الذل والهوان .

(٣) الخلة ، بضم الحاء : الصداقة .

وإذا عطفت على اسم «لا» ولم تكررهما ، امتنع إلغاؤها ، ووجب
إعمالها عمل «إن» وجاز في المعطوف وجهان : النصب والرفع نحو «لا رجل
وامرأة أو امرأة ، في الدار» . والنصب أولى : ومن نصبه قول الشاعر :
فلا أب . وآبنا مثل مَرَوَانِ وآبِنه
إذا هو بالمجد آرتدى وتآزرا

(٥) أحكام نعت اسم «لا»

إذا نعت اسم «لا» النافية للجنس ، فإنما أن يكون مُعرباً ، وإنما أن
يكون مبنياً :

فإن كان مُعرباً ، جاز في نعتِه وجهان : النصب والرفع ، نحو : «لا
طالب علم كسولاً ، أو كسولٌ ، في المدرسة ولا طالباً علماً كسولاً ، أو
كسولٌ ، عندنا» . والنصب أولى ، والرفع على أنه نعتٌ لمحل «لا واسمها» .
لأن محلها الرفع بالإنداء ، كما سبق .

وإن كان مبنياً فله ثلاث أحوال :

(١) أن يُنعت بمفرد^(١) مُتصل به ، فمحوز في النعت ثلاثة أوجه :

النصب والبناء كمنعوتِه ، والرفع ، نحو : «لا رجل قبيحاً ، أو قبيح ، أو
قبيحٌ ، عندنا» . والنصب أولى وبتأوُّه لمجاورته منعوتُه المبنى^(٢) .

(٢) أن يُنعت بمفردٍ منصولٍ بينه وبينه بفواصلٍ ، فيمتنع بناء النعت ،

لِفَقْدِ المجاورة التي أباحَت بناءه وهو مُتصل بمنعوتِه . ويجوز فيه النصب
والرفع ، نحو : «لا تلميذٌ في المدرسة كسولاً ، أو كسولٌ» .

(١) المراد بالمفرد ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به .

(٢) وقيل أنه بني لتربيته مع منعوتِه تركيب خمسة عشر ثم دخلت (لا)

(٣) أن يُنعتَ بمضافٍ أو مُشبهٍ به ، فيجوزُ في النعتِ التَّصْبِيبُ والرفْعُ ، ويمتنعُ البناءُ ، لأنَّ المضافَ والشَّيْبَةَ به لا يُبينانِ مع «لا». فالنعتُ المضاف نحو: «لا رجلَ ذا شرٍّ ، أو ذو شرٍّ ، في المدرسة» ، والنعتُ المشبَّه به نحو: «لا رجلَ راغباً في الشرِّ ، أو راغبٌ فيه ، عندنا».

تم الجزء الثاني

ويليه الجزء الثالث . وأوله : الباب التاسع في منصوبات الأسماء



